

لخلق ثروة أكثر ووسائل تمتع لصاحب رأس المال . ومن جهة أخرى يخرج العامل دائماً من عملية الإنتاج كما دخلها — أى مصدر ثروة للغير ولكنه محروم من الوسائل التي تمكنه من الحصول على الثروة لنفسه . ولما كانت قوته على العمل قد تنازل عنها قبل أن يدخل عملية الإنتاج وأصبحت ملكاً للرأسمالي واندمجت في رأس المال ، لهذا نجد أنها تتخذ خلال عملية الإنتاج صورة مادة أى تتجسم في منتج يملكه شخص آخر . ونظراً لأن عملية الإنتاج هي كذلك العملية التي يستهلك بواسطتها الرأسمالي قوة العمل لهذا يتحول منتج العامل باستمرار لا إلى سلع فحسب بل إلى رأس مال ، وإلى قيمة تمتص القوة التي تخلق القيمة ، ووسائل عيش تشتري الأفراد ، وأدوات إنتاج تعمل على الانتفاع بالشخص المنتج^(١) . وعلى ذلك فالعامل ينتج دائماً ثروة موضوعية على شكل رأس مال ، أى على شكل قوة غريبة عنه تتحكم فيه وتعمل على استغلاله ، وكذلك ينتج الرأسمالي قوة عمل ولكن على هيئة مصدر ذاتي للثروة لا وجود له إلا في العامل الذي ينفصل عن الأشياء التي يمكن فيها وحدها تحقيق ذلك المصدر . وبعبارة موجزة ينتج الرأسمالي العامل بصفته عاملاً أجيراً^(٢) وهذا الإنتاج المتجدد الدائم للعامل شرط لاغنى عنه للإنتاج الرأسمالي .

والاستهلاك الذي يقوم به العامل مزدوج ، فهو في عملية الإنتاج يستخدم عمله كوسيلة لاستهلاك أدوات الإنتاج وتحويلها إلى منتجات قيمتها أعلى من قيمة رأس المال . هذا النوع يقال له الاستهلاك الإنتاجي وهو في نفس الوقت استهلاك الرأسمالي لقوة العمل التي اشتراها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يشتري العامل وسائل العيش بالنقود التي تدفع ثمنها لما يملك من قوة العمل ، وهذا هو الاستهلاك الفردي . هكذا يختلف هذان النوعان اختلافاً كلياً . ففي حالة الاستهلاك الفردي يؤدي العامل دور القوة المحركة لرأس المال ويكون ملكاً للرأسمالي ، وفي الحالة الثانية يكون ملكاً لنفسه ويقوم بوظائف حيوية خارج عملية الإنتاج . ونتيجة

(١) هذه خاصية بارزة يتميز بها العمل الإنتاجي . إن كل ما استهلك بصورة انتاجية رأس مال ، ويصبح رأس مال عن طريق الاستهلاك « (جيمس ميل ٢٤٤) ومع هذا لم يصل إل الى قرارة معني هذه « الخاصية البارزة التي يتميز بها » .

(٢) من الصحيح حقيقة أن أول من يأتي بصناعة يستخدم كثيرين من الفقراء ولكنهم يظنون كذلك ، ويزيد عدد الفقراء باستمرار هذه الصناعة « Reason for a Limited Exportation of Wool (لندن ١٦٧٧ ص ١٩) » يؤكد المزارع الآن في سخب أنه يحافظ على الفقراء ، وهم فعلاً موضع المحافظة عليهم في الشقاء « Reasons for the late Increase of the Poor Rate or Comparative View of the Prices of Labour and Provisions, London ,1777, P. 37.

النوع الأول حياة الرأسمالى ، وفي الثانى حياة العامل نفسه .

رأينا من بحثنا فى يوم العمل والموضوعات المتعلقة به أن العامل غالبا ما يرغم على أن يجعل استهلاكه الفردى مجرد أمر عرضى فى عملية الإنتاج ، وفى مثل هذه الحالة يزود نفسه بوسائل العيش حتى تظل قوة العمل التى يملكها تقوم بعملها ، شأنه فى ذلك شأن الآلة البخارية التى تزودها بالفحم والماء أو العجلة التى تدها بزيت التشحيم . فإذا كان الأمر كذلك لكانت رسائله للاستهلاك مجرد وسائل استهلاك لأداة إنتاج ، ولأصبح استهلاكه الفردى استهلاكاً إنتاجياً بصفة مباشرة . ولكن يبدو على هذا أنه سوء استعمال ليس من الضرورى أن يكون خاصا بعملية الإنتاج الرأسمالية (١) .

ولكن الأمر يتخذ مظهراً مختلفاً إذا لم نقصر نظرنا على الرأسمالى الفردى والعامل الفردى بل جعلناها تشمل الطبقتين الرأسمالية والعامة ، وكذلك إذا لم نجعل بحثنا خاصا بعملية معزولة لإنتاج هذه السلعة أو تلك بل جعلنا دراستنا تشمل الإنتاج الرأسمالى فى أكمل صورة وعلى أساس اجتماعى . حين يحول رأسمالى جانباً من رأس ماله إلى قوة عمل فإنه يزيد من حجم رأس ماله الكلى ، أى أنه يقتل عمفورين بحجر واحد . فهو لا يستفيد مما يأخذه من العامل فحسب ، بل وبما يدفعه له . فرأس المال الذى يعطى مقابل قوة العمل يتحول إلى ضروريات الحياة التى يعمل استهلاكها على تجديد عضلات وأعصاب وعظام وأدمغة العمال القائمين بالعمل ، كما يعمل على تشجيع توالد عمال جدد . وعلى ذلك فاستهلاك الطبقة العاملة الفردى معناه أن وسائل العيش التى دفعها رأس المال مقابل قوة العمل يعاد تحويلها إلى قوة عمل جديدة يستغلها رأس المال فكأن هذا الاستهلاك معناه إنتاج العامل وتوالده . ذلك العامل هو أداة الإنتاج التى لا يستغنى عنها الرأسمالى . فالاستهلاك الفردى من قبل العامل سواء كان داخل الورشة أو المصنع أو خارجهما وسواء كان داخل عملية العمل أو خارجها ، عبارة عن عامل من عوامل إنتاج رأس المال وإنتاجه المتجدد ، شأنه فى ذلك شأن تنظيف الآلات سواء حدث خلال عمية العمل أو أثناء فترة توقف فيها ؛ والقول بأن العامل يستهلك وسائل العيش لإرضاء ذاته لا لإرضاء الرأسمالى تافه عديم الأهمية . لا شك أن الحصان أو الثور الذى يشترك فى العمل بالحقل يتمتع بغذائه ومع ذلك فاستهلاكه للغذاء عامل ضرورى فى عملية الإنتاج فالإبقاء على حياة الطبقة العاملة وتوالدها شرط ضرورى دائماً لاعادة إنتاج رأس المال ، ويستطيع الرأسمالى ان يدع تحقيق هذا الشرط لغريزة حب البقاء والتكاثر لدى العامل ، وكل

(١) لو أن روسى تغفل فى سر « الاستهلاك الإنتاجى » لما حمل على هذا بشدة كما فعل .

ما يعنى به خفض ما يستهلك العامل إلى الحد الأدنى الضرورى ولا يخطر بباله مطلقاً أن يقلد وحشية أصحاب المناجم بأمريكا الجنوبية الذين يرغمون العمال على أن يأكلوا كمية أكبر من الغذاء اللازم لأجسامهم (١) . ومن هنا تجد أن الرأسمالى ورجل الاقتصاد السياسى الذى يعبر عن آرائه ومذهبه يسبغان طابع الإنتاجة على ذلك الجزء من استهلاك العامل الفردى الذى يتطلبه دوام بقاء الطبقة العاملة والذى لا بد منه ليتسنى لرأس المال أن يجد قوة عمل يستهلكها، أما ما يستهلكه العامل علاوة على هذا الجزء الضرورى فيعتبر استهلاكاً غير إنتاجى (جيمس مل ص ٢٣٨ وما بعدها) . فإذا سبب تجميع رأس المال ارتفاعاً فى الأجور وزيادة فى الاستهلاك من جانب العامل دون أن تصحبها زيادة فى استهلاك رأس المال اقوة العمل ، كان معنى هذا أن رأس المال الإضافى قد استهلك بطريقة غير منتجة (٢) . والواقع أن الاستهلاك الفردى من قبل العامل غير منتج فيما يتعلق بهذا العامل وحده مادام هذا الاستهلاك لا يولد من جديد سوى هذا العامل المحتاج ، ولكنه استهلاك منتج بالنسبة إلى الرأسمالى والدولة إذ معناه إنتاج القوة التى تخلق الثروة لشخص آخر خلاف العامل (٣) . وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر اجتماعية لوجدنا أن الطبقة العاملة ، حتى ولم تشارك اشتراكاً مباشراً فى عملية العمل ، ليست إلا شيئاً ما حقا برأس المال شأنها فى ذلك شأن أداة العمل غير الحية ؛ وحتى استهلاكها الفردى لا يزيد — فى حدود معينة — عن كونه عاملاً من عوامل تجديد إنتاج رأس المال . ولكن يحرص الرأسماليون على أن يمنعوا أدوات الانتاج الواعية هذه من أن تدع تلك العمالية راكدة لأن ما تنتجه هذه الأدوات الواعية يشغل بمجرد إنتاجه من العامل إلى الرأسمالى . هكذا همىء الاستهلاك الفردى للسبيل للإبقاء على حياة العمال وتكاثرهم ،

(١) « إن العمال بالمناجم فى أمريكا الجنوبية والذين ينحصر عملهم (وهو أشق عمل فى العالم) فى أن ينقلوا على أكتافهم إلى سطح الأرض معدناً خاماً يزن ١٨٠ — ٢٠٠ من الأطنان من على عمق قدره ٤٥٠ قدماً ، يعيشون على الخبز والفول فقط ، ولو خيروا لفضلوا الخبز وحده . ولكن سادتهم يعاملونهم كما تعامل الخيل ويرغمونهم على أكل الفول لأنهم لا يستطيعون بالخبز وحده أن يعملوا كثيراً ، والفول يمتاز عن الخبز بوفرة فوسفات الجير فيه » Leibig' op. cit., Vol. I, p.194, note

(٢) « لو ارتفع ثمن العمل إلى هذا الحد ورغم زيادة رأس المال ، لما أمكن استخدام الكثيرين ، بل لى لأقول إن مثل هذه الزيادة برأس المال يظل استهلاكها بطريقة غير منتجة » ريكاردو ص ١٦٣ .

(٣) « والاستهلاك الإنتاجى الوحيد بمعناه الصحيح هو استهلاك الثروة أو القضاء عليها » (يقصد استهلاك أدوات الإنتاج) « من جانب الرأسماليين بقصد إعادة الإنتاج ... والعامل ... مستهلك الإنتاجى بالنسبة لمن يستقدمه والدولة ولكنه غير منتج بالنسبة لنفسه » (مائس تعاريف: ... ص ٣٠) .

كما أنه من جهة أخرى وعن طريق القضاء على ضروريات الحياة يهيئ السبيل لاستمرار ظهورهم من جديد في سوق العمل . لقد كانوا في روما يقيدون العبد بالأغلال . واليوم نقيد العامل الأجير إلى سيده وصاحب أيد غير منظورة . أما مظهر الاستقلال الذي يتعم به العامل فيحافظون عليه عن طريق انتقاله الدائم من سيد إلى آخر ، وبواسطة تلك الخرافة القانونية التي يقال لها العقد .

كان رأس المال من قبل يُلجأ إلى التشريع لينفذ ما له من حقوق الملكية على العامل الحر، ومن أمثلة ذلك تجريم هجرة الميكانيكيين الذين يشتغلون في عمل الآلات في إنجلترا حتى سنة ١٨١٥ مع توقيع أشد العقوبات على من يخالف ذلك الحظر. ويشمل تكاثر الطبقة العاملة تراكم الحدق وانتقاله من جيل لآخر (١) فلما تحدث أزمة تهدد الرأسمال بخسارة ما ترى إلى أي حد يعتبر وجود طبقة العمال الحاذقين كعامل من عوامل الإنتاج التي له حق امتلاكها وإلى أي حد ينظر إلى هذه الطبقة على أنها الشكل الحقيقي الذي يبدو به رأس المال المتغير . نعلم ان الحرب الأهلية الأمريكية والمجاعة القطنية المترتبة عليها سببتا العطل في صفوف معظم أعمال الصناعة القطنية في لانكشير الخ ، وهنا طالب العمال وغيرهم بجمع تبرعات لتمكين « العمال الفاتسين عن الحاجة » من الهجرة إلى المستعمرات البريطانية أو الولايات المتحدة . وهنا نشرت « التيمس » (٢٤ مارس ١٨٦٣) خطابا كتبه إدمند بوتر وهو رئيس سابق للفرقة التجارية بمنشستر ، وقد وصف الخطاب في مجلس العموم بأنه بيان أو منشور رجال الصناعة (٢) . ومن الفقرات التي اقتبسها ترى كيف يثبت رأس المال ما يدعيه من حقوق الامتلاك إزاء قوة العمل . « قد يقال له (أى العامل العاطل في صناعة القطن) إن عدد عمال الصناعة القطنية كبير جدا .. ويجب ... في الحقيقة خفضه لمقدار الثلث وبذلك قد يكون الطلب طيبا على الباقيين ... ويطلب .. الرأي العام بالهجرة ... ولكن صاحب العمل لا يمكنه الموافقة على إبعاد مورد العمل على هذا النحو ، وقد يرى بحق في هذا عملا غير سليم ... ولكن إذا أريد استخدام الأموال العامة في المساعدة على الهجرة ، فإن له الحق في إسماع صوته بل

(١) « مهارة العامل الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقال إنه مخزن أو سبق إعداده ... ويتم تجميع حدق العمال وخزنه وهي أعظم العمليات أهمية ، بدون أى رأس مال متداول

Thomas Hodgskin: Labour Defended, etc., pp. 12 — 13.

(٢) « يجوز النظر إلى ذلك الخطاب على أنه بيان أصدره رجال الصناعة » .

Ferrand, Motion on the Cotton Famine, House of Commons, April 27, 1863.

والاحتجاج على هذا . ثم أخذ الكاتب يبين نفع صناعة القطن وكيف أنها جذبت بلا شك الفائض من السكان في إيرلندة والجهات الزراعية ، وكيف اتسع نطاقها بحيث كانت صادراتها سنة ١٨٦٠ تعادل $\frac{1}{4}$ من مجموع الصادرات الإنجليزية ، وكيف أنها ستوسع بعد سنوات قلائل بسبب اتساع السوق وبخاصة في الهند وبسبب استيراد قطن بسعر الرطل ٦ بنسات . ثم يتساءل بعد ذلك إن كان من الخير والمصلحة الإبقاء على تلك الصناعة ، وإن كان من الحماقة التفريط في تلك الآلات العامية (ويقصد بها العمل الحلي) . « إنى أعترف أن العمال ليسوا ملكاً للانكشير وأصحاب الأعمال ، ولكنهم مصدر قوة الطرفين ، وهم القوة العقلية والمدربة التي لا يمكن أن تحل أخرى محلها مدى جيل ؛ أما الآلات التي يعملون بها ففي المستطاع إبدالها بغيرها بل وتحسينها في ظرف سنة واحدة (١) . إنكم تشجعون العامل على الهجرة أو تسمحون (١) له بذلك ، وماذا يكون مصير صاحب رأس المال ؟... أبعثوا زبدة العمال تهبط قيمة رأس المال الثابت إلى درجة كبيرة ، كما لن يعرض رأس المال السائر نفسه لصراع مع مورد قليل من العمل المنحط النوع ... يقولون إن بالعمال رغبة في (الهجرة) وهذا أمر طبيعي ... خفضوا صناعة القطن بإبعاد القوة التي تعمل فيها وخفض نفقات أجورها وليسكن الخمس أو خمسة ملايين ، فإذا يحدث للطبقة المذكورة وصغار أصحاب اندكائين ، وماذا عن الربح وإيجار الأكوخ ... تتبعوا الآثار بالنسبة إلى الجميع من أعلام درجة إلى الفلاح الصغير ورب البيت الأحسن حالا ... ومالك الأرض ، وقولوا لنا هل هناك إجراء مماثل من حيث نتائجه بالنسبة إلى كافة الطبقات كهذا الاقتراح الذي يرمى إلى إضعاف الشعب بتصدير خير عناصر المشتغلين في الصناعة وبالقضاء على قيمة أعظم جزء إنتاجي من رأس المال ، ثم يتترح الرجل عتمد قرض قدره خمس أو ست ملايين من الجنيهات لإيجاد عمل للمتطلين مع اتخاذ كافة الضمانات القانونية لحسن تنفيذ الفكرة .

ويميز بوترو وهو لسان حال سادة صناعة القطن بين نوعين من الآلات ، كل منهما ملك للرأسمالي ، فالأول جماد ثابت في المصنع ، والآخر حلي يبيت في الأكوخ خلال ساعات الليل وفي أيام الأحاد . والآلات الجماد لا يقف أمرها عن حد البلب وهبوط قيمتها من يوم لآخر بل إنها لتصبح طرازاً قديماً غير صالح للاستعمال بسرعة كبيرة نظراً للتقدم المستمر في النواحي

(١) لا ننسى أن رأس المال هذا يعني أغنية أخرى في ظاه الظروف العادية إذا تعلق الأمر بخفض الأجور .

الفنية بحيث أنه يمكن بعد انقضاء أشهر قلائل استبدالها بأخرى أكثر نفعاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تتحسن الآلات الحية كلما طال أمد بقائها وبسبب النهار المتجمعة والتي تنتقل من جيل لآخر . وقد كتبت التيمس رداً على هذا الخطاب جاء فيه : إن المستر إدمند بوتر قد تأثر بالأهمية الفائقة لأصحاب صناعة القطن بحيث أنه يقبل إبقاء نصف مليون من الطبقة العاملة في معمل أدبي عظيم ضد إرادتهم ، وذلك في سبيل المحافظة على طبقة رجال الصناعة ودوام حرقهم . إنه يتساءل : هل تستحق هذه الصناعة الإبقاء عليها ؟ — نقول نعم بكل تأكيد مادامت الوسائل شريفة ، ثم يسأل : هل يجدر بنا إبقاء الآلات في حالة نظام ؟ وهنا ترد في الإجابة . يقصد المستر بوتر بكلمة (آلات) الآلات البشرية ، لأنه بعد ذلك يقول على سبيل الاحتجاج إنه لا يقصد استعمالها بوصفها متاعاً مملوكاً . ويجب الاعتراف بأننا لانرى إبقاء الآلات البشرية محجوزة حتى تحين الحاجة إليها ، فالأمر غير مستطاع . إن الآلات البشرية تصدأ إذا لم تعمل معها لجأت إلى مسحها وتشحيمها ، وأكثرت من هذا فإنها تثور في مدننا الكبرى كما سبق أن رأينا . إن إنتاج العمال من جديد قد يتطلب وقتاً كما يقول المستر بوتر ولكن بما أننا لدينا الميسكانيسكيون والرأسماليون كذلك ففي استطاعتنا دائماً أن نجد أفراداً مقتصدین ومجدین بهم عدد من أرباب الصناعة أكثر مما نحتاج إليه . ويتحدث المستر بوتر عن انتعاش التجارة في عام أو اثنين أو ثلاثة ويطلب إلينا ألا نشجع الهجرة أو نسمح بها ، ويقول إن من الطبيعي أن يبدي العمال الرغبة في الهجرة ولكنه يرى أنه برغم هذه ينبغي للشعب أن يبقى نصف المليون من العمال مع من يعولونهم وقدرهم ٧٠٠,٠٠٠ محبوسين في مناطق صناعة القطن ، ويترتب على هذا أن الكاتب يذهب إلى أن على الشعب أن يحمى استيلاء هؤلاء الناس بالقوة وأن يساعدهم بالإحسان — عسى أن يحتاج إليهم سادة الصناعة القطنية يوماً من الأيام ... لقد حل اليوم الذي يتعين على الرأي العام في هذه الجزر أن يعمل على إنتاذا (هذه القوة العاملة) من أولئك الذين يعاملونها بنفس النظرة التي ينظرون بها إلى الحديد والقمح والقطن . ولم يكن القصد من مقال « التيمس » أن يؤخذ مأخذ الجد لأن «الرأى العام العظيم» كان في الحقيقة يؤمن بما ذهب إليه مستر بوتر من اعتبار عمال المصانع جزءاً من الأشياء المنقولة بالمصنع . لقد منع العمال من الهجرة (١) ، وحبسوا في « بيت

(١) لم يعتمد البرلمان فلما واحدا للهجرة مكتفياً بسن القوانين لتمكين البلديات من الإبقاء على العمال في حالة تراوح بين الحياة والموت ، أو استغلالهم بدون دفع المعدل العادي للاجور . ولما انتشر وباء الماشية بعد ذلك بسنوات ثلاث أمرع البرلمان بغض النظر عن تناليد واعتمد في لمح البصر الملايين اعنوين أرباب الملايين من ملاك الأراضي الذين نجوا مزارعهم من الحنارة نظراً لارتفاع ثمن اللحم .

العمل الأدبي، بمناطق القطن، ولا يزالون حتى اليوم، قوة، لسادة صناعة لانكشير.

هكذا تعيد عملية الإنتاج الرأسمالية انفصال قوة العمل عن أدوات العمل، وتولد من جديد الأحوال اللازمة لاستغلال العامل وتعمل على تخليدها، وترغم العامل دائماً على أن يبيع ما يملك من قوة العمل حتى يستطيع البقاء بينما تمكن صاحب رأس المال من شراء قوة العمل حتى يثرى بذلك (١). لم يعد وقوف وقوف الرأسمالي والعامل في سوق السلع على هيئة مشتر وبائع أمراً وليد الصدفة، وعملية الإنتاج نفسها تلعب هذه الحيلة باستمرار والتي بواسطتها يلتقي بأحد الطرفين إلى سوق السلع بائعاً لقوة العمل وعن طريق هذا العمل يصبح ما ينتجه هذا الشخص الوسيلة التي بها يستطيع الآخر شراؤه. والحقيقة إن العامل ملك لرأس المال قبل أن يبيع نفسه للرأسمالي، فالعبودية الاقتصادية (٢) التي يرسف في أغلالها يسبها ويخفيها ما يقوم به من وقت لآخر من بيع ذاته، والانتقال من أحد سادة الأجور إلى الآخر، والتقلبات التي تطرأ على ثمن العمل بالسوق (٣).

(١) « طلب العامل الوسائل التي تتيح له الحياة، وطالب رب العمل بالعمل حتى يتسنى له جنى

الرخ » — سيسموندى ص ٩١

(٢) تلقى مثل هذا الشكل في مقاطعة درهام وهي لأحدى المقاطعات الأقل التي لا تسكب الظروف فيها المزارع حقوق امتلاك غير محدودة على العامل الزراعي لأن وجود صناعة التمدين في هذه الجهة يجعل للعامل حرية الاختيار. والمزارع في درهام (بخلاف المتأدي في غيرها) يستأجر المزارع التي تقوم عليها أكواخ العمال، وليجار الأكوخ جزء من الأجور وتعرف هذه الأكوخ باسم hinds houses (بيوت الأيل)، وتؤجر مقابل خدمات انقطاعية معينة حسب عقد يعرف باسم « الرق » يازم العامل أن يقدم ابنته أو شخصاً آخر ليحل محله إذا وجد عملاً في جهة أخرى، ويقال للعامل « رقيق » وترينا العلاقة التي نبحت أمرها الآن كيف أن الاستهلاك الفردي من جانب العامل يصبح استهلاكاً بالنيابة عن رأس المال أو استهلاكاً إنتاجياً، وترينا هذا في مظهر جديد بالسكية. « مما يدعو إلى العجب أن سعاد الأيل والرقيق الصرط الأولى اللازم للسيد... ولا يسمح السيد في الجهة المجاورة كلها إلا بالمرحاض الذي يملكه، ويفضل أنت يعطى جزءاً من السعاد هنا وهناك عن أن ينقص جزءاً من حقوق

السيادة » — الصحة العامة التقرير السابع ١٨٦٤ ص ١٨٨

(٣) يذكر القارئ أنه فيما يختص بعمل الأطفال الخ يخفى حتى المظهر الشكلي للبيع الذي يجري

طوعية واختياراً.

بناء على هذا إذا نظرنا إلى عملية الإنتاج الرأسمالية على أنها كل متصل الأجزاء أو عملية من الإنتاج المتجدد ، لوجدنا أنها لا تنتج سلعا أو فائض قيمة فحسب ، لأنها تولد العلاقة الرأسمالية وتعيدها من جديد فتجد الرأسمالي في جانب والعامل الأجير في الجانب الآخر (١) .

(١) يفترض رأس المال وجود العمل الأجير ، وهذا العمل الأجير يفترض وجود رأس المال ، فكل منهما شرط لازم لوجود الآخر ، وكل منهما يسبب وجود الآخر . هل يذبح العامل في مصنع الفطن خلاف البضائع الفضية ؟ لا ، لأنه يذبح رأس مال ، ويذبح فيها تزيد من السيطرة على عمله بما يؤدي إلى خلق قيم جديدة « (كارل ماركس : العمل الأجير ورأس المال في مجلة Neue Rheinische Zeitung بالعدد رقم ٢٦٦ الصادر في ٧ أبريل ١٨٤٩) — والاعلانات التي نشرت تحت العنوان السابق في هذه الصحيفة أجراء من محاضرات ألقيتها في هذا الموضوع سنة ١٨٤٧ على أعضاء جمعية العمال الألمان في بروكسل ، وقد عطلت ثورة فبراير نشر هذه المحاضرات) .

الفصل الثاني والعشرون

تحويل فائض القيمة إلى رأس مال

(١) الانتاج الرأسمالى على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً — تحول
قوانين الملكية التى تميز إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالى

عرفنا كيف ينشأ فائض القيمة من رأس المال ، وعلينا أن نبحت الآن كيف ينشأ
رأس المال من فائض القيمة . وتطلق عبارة « تجميع رأس المال (١) » على استعمال فائض
القيمة على هيئة رأس مال ، أو إعادة تحويله إلى رأس مال . ولنبدأ ببحت هذا الأمر من
وجهة نظر الرأسمالى الفردى . لنفرض أن صاحب مصنع يقدم رأس مال قدره ١٠,٠٠٠ جنيه
تخصص أربعة أخماسه لشراء القطن والآلات الخ ، والباقى لدفع الأجور ، ولنفرض أن
إنتاج المصنع ٢٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل قيمتها ١٢,٠٠٠ جنيهه . فإذا كان معدل القيمة
الفائضة ١٠٠٪ فإن هذه القيمة تكون كامنة فى فائض المنتج أو المنتج الصافى وهو ٤٠,٠٠٠
رطل من الغزل أى $\frac{1}{6}$ المنتج الكلى وقيمة ذلك ٢٠٠٠ جنيهه وهى القيمة التى تتحقق ببيع
فائض المنتج . فى هذا المبلغ (٢٠٠٠ جنيهه) لا ترى أو نشم أنه قيمة فائضة . حين نعلم أن
قيمة معينة عبارة عن قيمة فائضة فإننا نعرف كيف حصل صاحبها عليها ولكن هذا لا يغير
طبيعة القيمة أو النقود التى يعيننا أمرها . وصاحب مصنع الغزل الذى يرغب فى تحويل هذا
المبلغ الإضافى وهو ٢٠٠٠ جنيهه سينفق — مع بقاء كافة الظروف الأخرى على حالها —
أربعة أخماسه (١٦٠٠ جنيهه) فى شراء القطن الخ والخمس الباقى فى شراء عمال إضافيين
وهؤلاء يزودون أنفسهم من السوق بضروريات الحياة التى أمدهم صاحب المصنع بقيمتها

(١) « تجميع رأس المال ؟ استخدام جانب من الإيراد كرأس مال » — مالتس « تعاريف »
(طبعة كازينوف ص ١١) — « تحويل الإيراد إلى رأس مال » (مالتس : مبادئ الاقتصاد السياسى ،
الطبعة الثانية ، لندن ١٨٣٦ ص ٣١٩) .

رأس المال الجديد هذا والبالغ ٢٠٠٠ جنيه ينتج بدوره في المصنع قيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه .

لقد دُفعت قيمة رأس المال في الأصل على هيئة النقود ، أما القيمة الفائضة فتوجد في الأصل كقيمة جزء محدود من المنتج الكلي . فحينما يباع هذا ويتحول إلى رأس مال تستعيد قيمة رأس المال شكلها الأصلي ولكن القيمة الفائضة تطرح عن نفسها شكلها الأصلي وتتخذ شكل نقود . ومنذ ذلك الوقت تكون قيمة رأس المال والقيمة الفائضة مبلغين من النقود ويحدث تحويلهما من جديد إلى رأس المال بنفس الطريقة تماما ، وينتفع بهما الرأسمالي لشراء السلع ليبدأ صنع بضائعه من جديد وعلى نطاق أوسع الآن ؛ ولكن لا بد من وجود هذه السلع بالسوق إن شاء شراءها .

والغزل الذي ينتجه يجرى تداوله لأنه يأتي بمنتجه السنوي إلى السوق كما يفعل سواه من الرأسماليين بسلاهم . ولكن قبل مجيء هذه السلع إلى السوق كانت موجودة كجزء من المنتج السنوي العام أي كجزء من مجموع الأشياء المختلفة الأنواع التي تحول إليها رأس مال المجتمع خلال السنة وهو المجموع الذي بأيدي كل رأسمالي فردي جزء فقط منه . وتؤدي العمليات التي تجرى بالسوق إلى انتقال عناصر هذا المنتج السنوي الفردية من يد لأخرى ، ولكنها لا تستطيع أن تزيد المجموع الكلي من الإنتاج السنوي أو تغيير طبيعة الأشياء التي تم إنتاجها وعلى ذلك تتوقف فائدة المنتج الكلي السنوي على تكوينه وليس على التداول .

ويجب أولا أن يهيء الإنتاج السنوي كافة الأشياء (القيم الاستيعابية) التي يمكن أن تحل محل ما استهلك خلال السنة من العناصر المادية التي يتكون منها رأس المال ، فإذا طرحنا هذه حصلنا على المنتج الصافي أو الفائض الذي تكمن فيه القيمة الفائضة . ثم يتكون المنتج هذا ؟ ألعله من الأشياء المعدة لإشباع ما للطبقة الرأسمالية من حاجيات ورغبات وهذه الأشياء جزء من استهلاكها ؟ لو أن هذا كل مافي الأمر لما تبقى شيء من القيمة الفائضة ، ولما حدث مطلقاً سوى إنتاج متجدد بسيط .

إذا أريد التجميع فلا بد من تحويل جزء من المنتج الفائض إلى رأس مال ، ولكن لا يتعرض لمثل هذا التحويل سوى وسائل عيش العامل . أي أدوات الإنتاج ، ونتيجة لهذا لا بد أن جانباً من العمل السنوي الفائض قد بذل في إنتاج أدوات إنتاج ووسائل عيش إضافية تزيد عن الكمية التي كانت لازمة لأن محل حل رأس المال الأصلي . ونقول بعبارة

موجزة إن القيمة الفائضة يمكن تحويلها إلى رأس مال لأن المنتج الفائض الذي تمثل هي قيمته يشمل العناصر المادية اللازمة لتكوين رأس مال جديد (١).

وإذا شئنا أن تؤدي هذه العناصر وظيفة رأس المال فلا بد للطبقة الرأسمالية من الحصول على مورد إضافي من قوة العمل إذا لم يكن في النية زيادة استغلال العمال القائمين بالعمل عن طريق زيادة وقت العمل أو حدته . وقد احتاط جهاز الإنتاج الرأسمالي لمثل هذا المأزق ، ذلك أن الرأسمالية تحرص على أن تتكاثر الطبقة العاملة بوصفها طبقة تعتمد على الأجور بحيث أن هذه الأجور لا تكفيها للعيش فحسب بل تمكنها من التكاثر والزيادة . فإذا أدمج رأس المال قوة العمل الإضافية هذه التي تقدمها الطبقة العاملة سنويا على شكل عمال من كافة الأعمار بأدوات الإنتاج الفائضة التي يتضمنها المنتج السنوي ، تحولت القيمة الفائضة إلى رأس مال . وعلى ذلك فمن وجهة النظر المادية المجسمة يصبح التجميع عبارة عن إعادة إنتاج رأس المال على نطاق يزداد زيادة تصاعدية . لقد كان الإنتاج المتجدد البسيط يتحرك داخل دائرة ، أما الآن ، أما الآن فقد تغيرت الدائرة وصارت حلزوناً كما يقول سيسموندى (٢).

لنرجع الآن إلى مثالنا السابق . يغل رأس المال الأصلي (١٠,٠٠٠ جنيه) قيمة فائضة (٢٠٠٠ جنيه) تتحول إلى رأس مال . ورأس المال الجديد هذا (٢٠٠٠ جنيه) يأتي بقيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه تحول بدورها إلى رأس مال إضافي يغل قيمة فائضة مبلغها ٨٠٠ جنيهها وهكذا . ويلاحظ أننا نغفل الآن أمر أي جزء يستهلكه الرأسمالي ، كما لا يعيننا كون رأس المال الإضافي يضاف إلى رأس المال الأصلي أو يستخدم في عملية من التوسع قائمة بذاتها ، ولا يهمننا كذلك أن الرأسمالي الذي جمعه يستفيد منه بشخصه أو يعطيه للغير . إن الذي يجب أن نذكره هو أنه إلى جانب زيادات رأس المال الحديثة التكوين يستمر رأس المال الأصلي في التكاثر والتوالد وإنتاج القيمة الفائضة ، ويصدق نفس الشيء بالنسبة إلى كل جزء من رأس المال المتجمع بخصوص ما يولده من رأس مال إضافي .

(١) يكفي أن نغفل أمر تجارة الصادر التي يحول الشعب بواسطتها أدوات الترف إلى أدوات إنتاج ووسائل عيش ، والعكس . وإذا شئنا أن ندرس موضوعنا من الناحية الكلية العامة دون الاهتمام بالظروف الثانوية التابعة ، لوجب علينا الآن أن ننظر إلى العالم على أنه شعب واحد ، وأن نفرض قيام الإنتاج الرأسمالي في كل مكان واستتواذه على كافة فروع الصناعة .

(٢) عيب تحليل سيسموندى للتجميع أن الرجل على استعداد للاكتفاء بعبارة « تحويل الإيراد إلى رأس مال » دون أن يحاول سبر غور الأحوال المادية الكائنة تحت هذه العملية .

كان رأس المال الأصلي ١٠,٠٠٠ جنيه ، فكيف حصل صاحبه عليه ؟ يجمع المتحدثون بلسان الاقتصاد السياسي على أنه حصل عليه « عن طريق عمله وعمل أسلافه » (١) ، والواقع يبدو على فرضهم هذا أنه الوحيد الذي يتفق مع قوانين إنتاج السلع ولكن الأمر خلاف هذا فيما يتعلق برأس المال الإضافي البالغ ٢٠٠٠ جنيه ، إننا نعلم تماماً من أين أتى ؛ إنه قيمة فائضة حُوت إلى رأس مال ، ولا يتحوى منذ البداية على ذرة واحدة ليست ناجمة من العمل الذي لا يُدفع مقابل عمله . إن أدوات الإنتاج التي تبرز بها قوة العمل الإضافية ، ووسائل العيش التي يحافظ بها العمال على بقائهم ، لا تزيد عن كونها الأجزاء التي يتكون منها المنتج الفائض أو التي تتكون منها الجزية التي تتقاضاها الطبقة الرأسمالية كل عام من الطبقة العاملة . حين تستخدم الطبقة الرأسمالية جانباً من هذه الجزية لشراء قوة عمل إضافية (ولو بشئها الكامل) فإنها تقضي أثر ذلك الفلاح الذي يشتري بضائع ممن همهم ويدفع ثمنها بالنقود التي سلها منهم .

إذا كان رأس المال الإضافي يهيء عمالاً لمن أنتجه تعين على هذا المنتج لأن يواصل العمل على زيادة قيمة رأس المال الأصلي فحسب ، بل وأن يشتري ثانية ثمار عمله السابق بقدر من العمل أكثر مما تكلفته . ولو تأملنا الأمر على أنه عملية بين الطبقتين الرأسمالية والعاملة لما كان هناك ثمة فارق في أن يتم استخدام عمال إضافيين بواسطة العمل غير ذي الأجر والذي قام به العمال الذين كانوا يشتغلون من قبل فقد يحول الرأسمالي رأس المال الإضافي إلى آلة تطرد منتجي رأس المال الإضافي من عملهم فيحل عدد قليل من الأطفال محلهم . وفي أي الحالين فبفائض العمل الذي تنتجه الطبقة العاملة في هذه السنة تخلق رأس المال الذي يؤدي في السنة التالية إلى استخدام عمل إضافي (٢) .

كان تجميع رأس المال الإضافي الأول والبالغ ٢٠٠٠ جنيه يفترض أن الرأسمالي استخدم مبلغاً قدره ١٠,٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذي يملكه بحكم عمله الأول ، ولكن هذا الغرض الذي يتوقف عليه وجود رأس المال الإضافي الثاني والبالغ ٤٠٠ جنيه معناه أن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه كان قد تجمّع أولاً ومن هذا المبلغ لانعد الـ ٤٠٠ جنيه أن تكون

(١) « العمل الأول الذي تعزى إليه نشأة رأس ماله » — سيسموندى ، طبعة باريس ،

ج ١ ص ١٠٩

(٢) يخفق العمل رأس المال قبل أن يستخدم رأس المال العمل ١ . ج ويكفيلد « إنجلترا وأمريكا »

— لندن ١٨٣٣ ج ٢ ص ١١٠

قيمة فائضة محولة إلى رأس مال . فامتلاك العمل الذى لا أجر عنه فى الماضى يصبح من الآن فصاعداً الشرط الضرورى الوحيد لامتلاك العمل الحى الذى لا يدفع مقابله وذلك على نطاق يتزايد بانتظام واطراد . فكلما جمّع الرأسمالى ، زاد مقدار ما يستطيع تجميعه . بقدر ما تكون القيمة الفائضة التى يتكون منها رأس المال الاضافى رقم (١) نتيجة شراء قوة العمل بجزء من رأس المال الأصيل (وهو شراء يتفق مع قوانين تبادل السلع ، والذى لايفترض مقدما من الوجهة القانونية أكثر من حرية العامل فى التصرف فى مقدرته وحرية صاحب العقود أو السلع فى التصرف فى القيم التى فى حيازته) ، وبقدر ما يكون رأس المال الاضافى رقم (٢) مجرد نتيجة لرقم (١) وبالتالي نتيجة للأحوال السالفة الذكر ، وبقدر ما تظل كل عملية واحدة مطابقة لقوانين تبادل السلع بمعنى ان الرأسمالى يشتري قوة العمل دائماً والعامل يبيعها دائماً (وسنفرض انها تباع بقيمتها الحقيقية) — نقول بقدر ما تصح هذه الأحوال جميعاً يتضح ان قانون الامتلاك او قانون الملكية الشخصية (المرتكز على إنتاج السلع وتداولها) يتحول إلى نقيضه المباشر بفضل ما به من دياكتيك باطنى لا يتغير . إن تبادل المعادلات . وهو العملية التى بدأنا بها فى الأصل ، تحورت بحيث ليس لدينا الآن سوى تبادل ظاهرى . فأولا نجد أن رأس المال الذى استبدلت به قوة العمل لا يزيد عن كونه جزءاً من منتج عمل الآخرين حدث الاستيلاء عليه بدون معادل له ، وثانياً فرأس المال هذا لا يجب أن يحل محله من أنتجه أى العامل فحسب بل لا بد أن يزداد عن طريق فائض إضافى . وهكذا تصبح العلاقة بين الرأسمالى والعامل مجرد مظهر خاص بعملية التداول ، أى مجرد مظهر غريب عن جوهر العملية . فالشكل الظاهرى هو البيع والشراء الدائمان لقوة العمل ، أما النحوى الحقيقى فيتلخص فى أن الرأسمالى يستولى باستمرار وبدون مقابل على جزء من عمل الغير والذى سبق ان اتخذ شكلا مادياً ثم يستبدل هذا الجزء بكية أكبر قدراً من العمل الحى . ففي البداية بدأ حق الملكية قائماً على عمل المالك الشخصى . وعلى كل كان مثل هذا الفرض ضروريا نظرا لأن أصحاب السلع ذوى الحقوق المتساوية هم وحدهم الذين يقفون وجهها لوجه ، والوسيلة الوحيدة التى يستطيع بها إنسان أن يمتلك سلع الآخرين كانت بالتنازل عن سلعه اتى لا يمكن إنتاجها من جديد إلا بالعمل . أما اليوم فيبدو أن الملكية معناها فيما يتعلق بالرأسمالى حق امتلاك عمل الغير الذى لا أجر عنه أو منتج ذلك العمل ، ومعناها من ناحية العامل استحالة امتلاكه لما ينتجه عمله لقد أصبح انفصال الملكية عن العمل

نتيجة لازمة مترتبة على قانون نشأ في الظاهر من تماثل الإثنين (١) ومهما بدت طريقة الامتلاك الرأسمالية مخالفة لقوانين إنتاج السلع الأساسية فالواقع تنشأ هذه الطريقة عن تطبيق هذه القوانين لا عن خرقها . ولعل في عرض موجز لتوالي المظاهر التي بلغت ذروتها في التجميع الرأسمالي ما يوضح هذا الأمر .

رأينا أن النحول المبدأى لسكينة معينة من القيمة إلى رأس مال يتم بطريقة تتفق تماماً مع قوانين التبادل ، فأحد الطرفين المتعاقدين يبيع ما لديه من قوة العمل والآخر يشتريها . والأول يتسلم قيمة سلعته التي تنتقل قيمتها الإستعمالية (العمل) إلى ملكية الآخر . بعد ذلك يحول مشتري قوة العمل أدوات الإنتاج التي يملكها إلى منتج جديد عن طريق العمل الذي يخصه كذلك ، كما أن القانون يجعل امتلاكه للنتج حقاً له . وقيمة هذا المنتج تشمل أولاً قيمة أدوات الإنتاج التي تم استهلاكها في عملية الإنتاج . ولا يستطيع العمل التسارع أن يستهلك أدوات الإنتاج هذه دون نقل قيمتها إلى المنتج الجديد . ولكن لكي تكون قوة العمل قابلة للبيع يجب أن تكون قادرة على أن تهيم عملاً نافعاً في ذلك الفرع الخاص من الصناعة الذي تستخدم فيه .

وأكثر من هذا تتضمن قيمة المنتج الجديد المعادل لقيمة قوة العمل فضلاً عن القيمة الفائضة ، ذلك أن لقوة العمل التي تباع لمدة محددة كيوم أو أسبوع الخ قيمة أقل من القيمة التي تنتجها إذا استخدمت خلال هذه الفترة . لقد أخذ العامل القيمة التبادلية لما يملك من قوة العمل وتنازل عن قيمتها الاستعمالية ، وهذا ما يحدث في كل عملية شراء وبيع . ولا يتأثر القانون أنعام لإنتاج السلع بكون هذه الساعة الضريبة (قوة العمل ذات قيمة استعمالية خاصة بها أي المقدرة على أداء العمل أو خلق القيمة بعبارة أخرى . وعلى ذلك إذا كان مجموع القيم المدفوع في الأجور لا يعاد إنتاجه في المنتج لحسب بل يزداد كذلك عن طريق إضافة قيمة فائضة ، فالسبب أن المشتري قد استهلك السلعة ، وليس السبب ميزة حققتها بالنسبة للبائع الذي تسلم بكل تأكيد قيمة سلعته .

يشترط في قانون التبادل المساواة فيما يتعلق فقط بالقيم التبادلية للسلع التي تمر من يد إلى أخرى ، ويفترض مقدماً وجود اختلاف في قيمها الإستعمالية ولا علاقة له مطلقاً باستهلاكها الذي إنما يبدأ فقط بعد إجراء العملية وإتمام التبادل . وعلى ذلك يقع تحول النقود الأولى

(١) إن ملكية الرأسمالي لمنتج عمل الآخرين « نتيجة لازمة لقانون الامتلاك الذي كان مبدأه الأساسي بالعكس حق كل عامل في منتج عمله » Cherbuliez : Riche ou Pauvre, Paris, 1841.P58 وعلى كل فهذا العكس أو القلب الذي يكتبه ليس سليم الوضع والصياغة .

إلى رأس مال بطريقة تتفق تماماً مع القوانين الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع ومع حق الملكية المترتب على هذه القوانين . ومع ذلك فينجم عنه :

(١) أن المنتج يخص الرأسمالى لا العامل (٢) أن قيمة هذا المنتج تتضمن إلى جانب قيمة رأس المال المدفوع ، قيمة فائضة كلفت العامل عمله ولكنها لم تكلف الرأسمالى شيئاً ، ورغم هذا فهى ملك شرعى للرأسمالى (٣) أن قوة عمل العامل تظل سليمة وتحت تصرفه ليعبأ إن وجد شارياً .

والإنتاج المتجدد البسيط تكرر العملية الأولى من فترة لأخرى ، وتتحول العقود باستمرار إلى رأس مال وهذا يكتسب القانون العام فرصة الظهور بمظهر الدوام والثبات ، وإن عدة عمليات متتالية من التبادل جعلت من العمالية الأخيرة ممثلة للأولى ، (سيسمى ص ٧٠) . ومع هذا رأينا أن الإنتاج البسيط المتجدد قادر على أن يدمغ العمالية الأولى ، بقدر ما تكون عمالية منعزلة ، بطابع مختلف اختلافاً كلياً . « من الذين يتقاسمون الإيراد القومى تحصل البعض [العمال] كل سنة على حق جديد فيه بواسطة عمل جديد ؛ أما الآخرون [الرأسماليون] فقد حصلوا من قبل على حق دائم بسبب عملهم الأولى » (شرحه ص ١١١) .

وإننا لنعلم بطبيعة الحال أن العمل ليس الميدان الوحيد الذى فيه يلعب حق ورائة الإبن الأكبر العجائباً ؛ وليس من فارق إذا كان الإنتاج المتجدد البسيط يحل محله نوع ممتد إذ في الحالة الأولى يستهلك الرأسمالى القيمة الفائضة كلها ، وفي الثانية يستهلك جزءاً منها ويحول الباقي إلى رأس مال . والقيمة الفائضة ملك له فإذا استخدمها في الإنتاج فإنما يدفع من أمواله كما فعل أول يوم دخل فيه السوق ، ولا أهمية لكون هذا الرصيد مصدره في هذه المناسبة العمل الذى لم يأخذ العمال ثمنه . فإذا كان العامل (ب) تستخدمه القيمة الفائضة التى أنتجها زميله (أ) ، فيجب علينا أن نذكر أمرين : أولهما أن (أ) سلم هذه القيمة الفائضة بعد أن أخذ ثمن سلعته وثانياً أن (ب) لا يعنيه من الأمر إلا أن يدفع له الرأسمالى قيمة ما يملك من قوة عمل « وكلا الجانبان يكسبان : العامل إذ تدفع له ثمار عمله قبل أن يودى أى عمل (ويحسن أن نقول : يدفع له عمل الآخرين الذين لم يأخذوا عنه مقابلاً) ، ورب العمل لأن ما يقوم به عامله من عمل يساوى أكثر من الأجر الذى يتناوله هذا العامل ، (سيسمى ندى ص ١٣٥) . حقيقة يتخذ الأمر مظهرًا مختلفًا حين ننظر إلى الطبقة الرأسمالية كلها إذ تقف ازاءها الطبقة العاملة ، ولكننا حين نفعل ذلك فإنما نطبق مستوى للقياس غريباً عن إنتاج السلع . ففى إنتاج السلع ليس من شىء سوى مشتر وبائع كل منهما مستقل عن الآخر وبواجهه ، وتتهى

علاقتها المتبادلة بإتمام الصفقة التي عقدها . فإذا تكررت العملية كان ذلك بسبب إجراء صفقة جديدة لا علاقة لها بالأولى والتي يكون دخول نفس المشتري والبائع في علاقات فيما بينهما مسألة صدفة . وعلى ذلك إذا شئنا أن نحكم على إنتاج السلع أو أى عملية منه بقوانينه الاقتصادية وجب علينا أن ننظر إلى كل عملية تبادل على أنها قائمة بذاتها ولا علاقة لها بالعملية التي سبقتها أو التي تتلوها . وعلاوة على ذلك لما كانت كل المبيعات والمشتريات عمليات بين أفراد يجب ألا نحاول أن نكشف فيها علاقات بين طبقات إجتماعية .

ما دامت قوانين التبادل قائمة في عملية تبادل ننظر إليها من وجهتها الفردية فقد تتعرض طريقة الامتلاك لانتقال كامل دون ان تؤثر في حق الملكية الذي يسبغه إنتاج السلع . ويظل هذا الحق نافذ المفعول سواء بقيت الأشياء كما كانت في الأيام الأولى حين كان المنتج ملكا لمن انتجه وحين كان الأخير يستطيع عن طريق التبادل بين المعادلات أن يغتنى بواسطة عمله ، او سواء ظلت الأشياء كما هي في العصر الرأسمالي حين تصبح الثروة الاجتماعية ملكا للذين يمكنهم على الدوام الاستيلاء على عمل الآخرين الذي لا مقابل عنه . وتصبح هذه النتيجة أمراً محتوماً بمجرد ان يبيع العامل قوة العمل كسلعة ، ومن هذه النقطة يكتسب إنتاج السلع طابع العمومية ويصير الشكل الغالب المميز للإنتاج ، ومن هذه النقطة وما بعدها يكون البيع هو الغاية من كل منتج وتدخل كل الثروة المنتجة في عملية التداول . ولا يستطيع إنتاج السلع ان يفرض نفسه على المجتمع قبل ان يصبح العمل الأجير أساساً له . إذا قلنا إن تدخل العمل الأجير يبطل إنتاج السلع كان ذلك شبيهاً بالقول إن إنتاج السلع يجب ان ينمو مطلقاً إذا أراد ان يبقى سليماً . وكما يتطور إنتاج السلع بفعل قوانينه الكامنة إلى إنتاج رأسمالي ، فكذلك تتحول قوانين الملكية في إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالي (١)

رأينا أنه حتى في حالة الانتاج المتجدد البسيط ومهما كانت طريقة الحصول على رأس المال في الأصل ، فان النفقات الرأسمالية تتحول إلى رأس مال متجمع أو قيمة فائضة حولت إلى رأس مال . ولكن خلال حركة الإنتاج المستمرة يصبح كل رأس المال المدفوع في الأصل حجماً زائلاً إذا وازناه برأس المال المتجمع بطريقة مباشرة أى بفائض القيمة أو فائض المنتج الذي تحول إلى رأس مال ، سواء كان يؤدي وظيفته الآن في أيدي من جمعه في الأصل أو

(١) لا يسعنا إلا الإعجاب بدهاء برودون الذي يقترح إلغاء الملكية الرأسمالية بأن تنفذ ضده.

القوانين الخالدة للملكية في إنتاج السلع !

في أيدي شخص آخر . ولذلك يصف الاقتصاد السياسي رأس المال عموماً بأنه ثروة متجمعة « (أى فائض قيمة أو إيراد متحول) » يعاد استخدامها في إنتاج قيمة فائضة « (١) ، ويصف الرأسمالي بأنه « صاحب المنتج الفائض » (٢) . وهذه النظرة إلى الموضوع تتخذ شكلاً مختلفاً في التعبير القائل بأن كل رأس المال الموجود عبارة عن فائضة متجمعة أو متحوّلة إلى رأس مال ؛ إذ ليست الفائضة سوى جزء من القيمة الفائضة (٣) .

٢ - فكرة رجال الاقتصاد السياسي الخاطئة عن الانتاج المتجدد

على نطاق متزايد تزايداً تصاعدياً

جدير بنا قبل التعمق في بحث تجميع رأس المال أن نتخلص من لبس أوجده رجال الاقتصاد الكلاسيكي . إن السلع التي يشتريها الرأسمالي لاستهلاكه كجزء من القيمة الفائضة لاتفيده كأدوات إنتاج أو كوسائل لتمدد رأس المال ، وكذلك تقل إنتاجية العمل الذي يشتريه لإشباع حاجياته الطبيعية والاجتماعية ؛ ذلك أنه يستهلك هذه السلع وهذا العمل أو ينفقها كإيراد . وقد درج النبلاء القدماء كما يقول هيجل بحق «على استهلاك الموجود» وكانوا شديدي الميل إلى الاسراف في استخدام الأتباع ولهذا كان من الأهمية بمكان أن يجهد لاقتصاديون البورجوازيون أنفسهم في تعليم المواطنين ان تجميع رأس المال أول واجب عليهم . ولا يستطيع امرئ هذا التجميع إذا استهلك كل إيراده بدلاً من تخصيص جزء كبير منه للنفقات التي تستخدم عدداً إضافياً من العمال المنتجين الذين يأتون له بأكثر مما كلفوه من نفقة . ومن جهة أخرى وجد الاقتصاديون البورجوازيون من الضروري أن يحملوا على الخطأ الشائع الذي يخالط بين الانتاج الرأسمالي والاختزان (٤) ، والذي يترتب عليه انتشار

-
- (١) « رأس المال ... ثروة متجمعة لتستخدم بقصد اجتناء الربح » مائس — « رأس المال ... يتكون من ثروة أمكن توفيرها من الاراد وتستخدم بقصد الحصول على الربح »
R. Jones : An Introductory Lecture on Political Economy, London 1833, p.16.
- (٢) « المالكون للمنتج الفائض أو رأس المال » The Source and Remedy of the National Difficulties, a Letter to Lord John Russell, London, 1821
- (٣) « ورأس المال بفائدة مركبة على كل جزء من رأس المال الذي يوفره ، شامل لكل شيء بحيث أن جميع الثروة بالعالم والتي يستمد الدخل منها ، قد أصبحت منذ زمن طويل عبارة عن الفائدة على رأس المال » (الإيكونومست ، ١٩ يولييه ١٨٥٩) .
- (٤) ليس من اقتصادي سياسي اليوم يقصد بالتوفير الاختزان ، ووراء هذا الاجراء المتقصر غير =

الوهم بأن الثروة المتجمعة ثروة انقذت من التدمير في شكلها الطبيعي القائم وبذلك سحبت من التداول . إن إخراج النقود من التداول لا يتفق مطلقاً مع تمددها الذاتي بوصفها رأس مال ، كما يكون تجميع المال المختزن على هيئة سلع سخافة مطابقة (١) ، إذ أن تجميع السلع بمقادير ضخمة نتيجة مترتبة على توقف التداول وعلى الإفراط في الإنتاج (٢) (overproduction) . حقيقة يسترعى خيال الناس منظر البضائع التي يخزنها الأغنياء ليستهلكوها تدريجاً ، كما يسترعيه تكوين المقادير الاحتياطية منها . وهذا الأمر الأخير تشترك فيه كافة طرق الإنتاج ، وسنسهب في بيانها عند تحليل عملية التداول .

والاقتصاد الكلاسيكي على حق حين يصر على القول بأن استهلاك العمال المنتجين للنتج الفائض ظاهرة تتميز بها عملية التجميع ، ولكن هنا يبدأ الخطأ . اتعد اعتقاد آدم سميث أن يمثل التجميع بأنه لا يزيد عن استهلاك العمال المنتجين للنتج الفائض وهذا شبيه بالقول إن رسملة capitalisation القيمة الفائضة لزيادة عن تحويلها إلى قوة عمل . ولنعتمد مثلاً إلى ريكاردو . « يجب أن ندرك أن جميع منتجات البلاد تستهلك ، ولكن أعظم وجه الاختلاف يمكن تصوره ينحصر في هل يتم هذا الاستهلاك بواسطة الذين يعيدون إنتاج قيمة أخرى أم الذين لا يفعلون ذلك . حينما نتحدث عن توفير الإيراد وإضافته إلى رأس المال نتصد أن ذلك الجزء من الإيراد والذي يضاف إلى رأس المال يستهلكه العمال المنتجون لا غير المنتجين . ليس من خطأ أعظم من أن نظن أن رأس المال يزداد بعدم الاستهلاك » (مصدر سابق ص ١٦٣ ، حاشية) . وليس من خطأ أعظم مما ردد ريكاردو ومن جاء بعده من الاقتصاديين مقاله آدم سميث من أن ذلك الجزء من الإيراد والذي يقال أنه أضيف إلى رأس المال ، يستهلكه العمال المنتجون ، إذ معنى هذا الرأي أن كل قيمة فائضة تحول إلى رأس مال تصبح رأس مال متغيراً . أما الذي يحدث حقيقة فهو أن جانباً منها يصبح رأس مال ثابتاً (أدوات إنتاج) والآخر رأس مال متغيراً (قوة عمل) . يوجد رأس المال المتغير داخل نطاق عملية

== الكافي لا يمكن تصورها استعمال الاصطلاح بصدد الثروة الأهلية خلاف ذلك الاستعمال الذي يجب أن ينشأ عن استخدام مانوفر بطريقة مختلفة وعلى أساس تمييز حقيقي بين مختلف أنواع العمل التي يحافظ عليها —
مالتس ص ٣٨ — ٣٩

(١) قام بلازك بدراسة وافية لسكانة ألوان الجشع ، وقد صورنا المرابي القديم Gcb cc في طفولته الثانية حينما بدأ يخزن السلع .
(٢) « تجميع مقادير البضائع ... عدم التبادل ... الإفراط في الإنتاج » توماس كوربت ، مصدر سابق ص ١٤ .

الانتاج على هيئة قوة العمل وهي التي يستهلكها الرأسمالي في هذه العملية ، وعن طريق الوظيفة التي تضطلع بها (وهي العمل) تستهلك قوة العمل أدوات الانتاج . وفي الوقت ذاته النقود التي دفعت لشراء قوة العمل تتحول إلى ضروريات الحياة التي يستهلكها « العامل المنتج » ، لا « العمل المنتج » . وبسبب خطأ التحليل الذي وقع فيه آدم سميث تراه يصل إلى نتيجة سخيفة وهي أنه برغم أن كل رأس مال فردى ينقسم إلى الجزئين الثابت والمتغير إلا أن رأس المال الاجتماعي لا يتكون إلا من رأس المال المتغير أي ينفق خاصة في دفع الأجور . لنفرض مثلا أن صاحب مصنع لعمل القماش يحول ٢٠٠٠ جنيه إلى رأس مال ، فهو ينفق جانبا من النقود في شراء النساجين والآخري في شراء الغزل والآلات الخ . ولكن الناس (كما يقول سميث) الذين يشتري منهم الغزل والآلات يدفعون ثمن العمل بجزء من نقود الشراء وهكذا حتى يتم إنفاق مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه في دفع الأجور أي إلى أن يتم العمال المنتجون استهلاك المنتج كله الذي يمثله مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه . وواضح ان حجة سميث تنحصر في عبارة « وهكذا » . حقيقة أن آدم سميث يقف يبحثه عند النقطة التي تبدأ عندها الصعاب (١) .

من السهل أن نفهم عملية الانتاج المتجدد السنوية مادامت نظرتنا مقصورة على المجموع الكلي للانتاج السنوي . ولكن كافة الأجزاء التي يتكون منها الانتاج السنوي يجب أن يوتي بها إلى سوق السلع ، وهنا تبدأ المتاعب . ذلك ان حركات رؤوس الأموال الفردية والإيرادات الشخصية تتداخل ويختلط بعضها ببعض في ميدان تداول الثروة الاجتماعية . هذا الأمر يبهز نظر المراقب ويعرض عليه مشكلات صعبة حلها ، وسأقوم فيما بعد بتحليل لعلاقات المتداخلة الفعلية في هذه العملية . من الخدمات العظيمة التي أسداها الطبيعيون أنهم أول من حاول تصوير الانتاج السنوي بالشكل الذي يتخذه بصفته نتيجة مترتبة على التداول (وهذا هو كتاب كويناي : (Tableau economique) (٢) .

(١) برغم « منطق جون ستوارت ميل لم يكشف المغالطة في تحليل واضح الخطأ والمغالطة كذلك الذي قام به من تقدموه ، وهو تحليل — إذا نظرنا إليه من وجهة النظر البورجوازية ومن الناحية « الفنية » الصرفة — ألقيناه بطاب التصحيح والتعديل . فبهذا الايمان الذي يتميز به تلميذ لزاء مذهبه تراه يردد كالبغايا نواحي الاضطراب التي تشتمل عليها آراء أستاذه . « ورأس المال نفسه يصبح في الأجل الطويل أجورا ، ويصبح أجورا ثانية حين يستبدل ببيع الناتج » .

(٢) في كلام آدم سميث عن عملية الانتاج المتجدد وبالتالي في عملية التجميع أيضا لم يقف به الأمر عند حد عدم سبق من تقدموه بل لأنه أخفق في نواح وبخاصة إذا ماوازننا بينه وبين الطبيعيين . فإلى جانب الخطأ الذي أشرنا إليه في المتن تجد ذلك المذهب الخرافي الذي نقله عنه الاقتصاد السياسي والذي يقول إن ثمن السلع يتكون من الأجور والربح « الفائدة » وربح الأرض ، ومعنى هذا أنه يتكون من الأجور =

وفضلاً عن هذا لما كان الاقتصاد السياسي يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية فمن الواضح أنه لن يدع الفرصة لاستغلال ما يذهب إليه آدم سميث من أن الطبقة العاملة تستهلك ذلك الجزء من المنتج الصافي والذي يحول إلى رأس مال .

٣ - تقسيم فائض القيمة إلى رأس مال وإيراد - نظرية الامتناع

درسنا في الفصل السابق فائض القيمة أو فائض المنتج من حيث كونه فقط مصدراً للاستهلاك الفردي من جانب الرأسمالي ، وعالجناه حتى الآن في الفصل الحالى على أنه مصدر للتجميع . ولكنه يشمل الأمرين في نفس الوقت ذلك أن الرأسمالي يستهلك جانباً منه كما يراد (١) بينما يتجمع الجانب الآخر منه ليستخدم كرأس مال .

في حالة مبلغ معلوم من فائض القيمة يكون أحد هذين الجزئين أكبر بنسبة ما يكون الآخر صغيراً ، وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن النسبة التي يتم بها هذا التقسيم يعينها حجم أو مدى التجميع . ولكن الشخص الذي يجرى هذا التقسيم هو مالك فائض القيمة أى الرأسمالي ، وهو يقوم بذلك بمحض اختياره فيقال إنه « يوفر » ذلك الجزء من الجزية التي يجمعها ويوفره لأنه لا يستهلكه ولأنه يقوم بواجبه كرأسمالي وهو الواجب الذي بواسطته يعمل على إثراء نفسه .

للرأسمالي قيمة تاريخية من حيث أنه الصورة التي يتجسم فيها رأس المال ، وهو لاحق له في الوجود إلا من هذه الناحية وحدها . وإذ هو صورة مجسمة لرأس المال فإن الذي يدفعه ليست القيمة الاستهلاكية والتمتع بها فحسب ، بل وتحمله على ذلك القيمة التبادلية وازديادها . إنه مكب في تعصب على زيادة القيمة ولذلك يحمل الناس على الإنتاج بقصد الإنتاج وبذا

== والقيمة الفائضة خاصة وعلى أساس هذا الرأي يترتب ستورشر في بساطة « بأن من المستحيل أن نرد الثمن إلى عناصره » (طبعة سان بطرسبرج ١٨١٥ ج ١ ص ١٤٥ ، حاشية) . ياله من علم اقتصاد بديع ، ذلك الذي يصرح باستحالة رد ثمن السلع إلى أبسط عناصره ! وتجد تفاصيل أوفى عن الموضوع في القسم الثالث من الكتاب الثانى والقسم السابع من الكتاب الثالث .

(١) سيلاحظ القارئ أنى استخدم كلمة « إيراد » revenue بمعنى مزدوج : أولها للدلالة على القيمة الفائضة ، وثانيها للدلالة على ذلك الجزء من هذه القيمة الذي يستهلكه الرأسمالي استهلاكاً خاصاً من وقت لآخر . وهذا التعبير المزدوج للكلمة يتفق مع مصطلحات الاقتصاديين البريطانيين والفرنسيين المعتادة .

يسبب نمو الإنتاجية الاجتماعية وخلق أحوال الإنتاج المادية التي يقوم على أساسها وحدها نوع من المجتمع أرقى شكلاً وهو نوع مبدؤه الأساسي النمو الكامل الحر لكل فرد . فالرأسمالي موضع الاحترام لأنه يمثل رأس المال وعلى هذه الصورة يشارك البخيل في حبه الشديد للثروة من حيث كونها كذلك ، ولكن ذلك الذي يتخذ في حالة البخيل مظهر جنون إن هو في حالة الرأسمالي إلا نتيجة الجهاز الاجتماعي الذي لا يزيد فيه الرأسمالي عن كونه أحد العجلات الدافعة . وعلاوة على ذلك يتطلب نمو الإنتاج الرأسمالي ازدياداً مستمراً في رأس المال المستثمر في المشروع الصناعي ؛ وتُخضع الرأسمالية كل رأسمالي فردي لقوانين الإنتاج الرأسمالي الكامنة . ويضطر الرأسمالي بفعل المنافسة أن يسعى دائماً لمد نطاق رأس المال بقصد الإبقاء عليه وهو لا يستطيع ذلك إلا بواسطة التجميع المطرد .

وإذ تنظر إليه على أنه صورة يتجسم فيها رأس المال الذي يكون عن طريقه ذا إرادة ووعي ، لهذا كان كل استهلاك من جانبه معناه سرقة جانب مما يجب تجميعه . إن التجميع غزو لعالم الثروة الاجتماعية ، ويزيد من حجم كمية المادة البشرية التي يستغلها الرأسمالي مما يوسع دائرة سلطانه المباشر وغير المباشر (١) .

ولكن الخطيئة الأصلية قائمة في كل مكان ، فبازدياد تطور الطريقة الرأسمالية للإنتاج ، والتجميع والثروة ، لا يعود الرأسمالي مجرد صورة يتجسد فيها رأس المال . بينما كان النوع القديم من الرأسمالي ينظر إلى استهلاكه الفردي كأنه خطيئة ترتكب ضد الوظيفة التي يقوم بها أي كآته « امتناع » عن التجميع ، نجد زميله الحديث ينظر إلى التجميع على أنه « تنازل » عن الشعور الذي يدفعه إلى الاستمتاع . وأسفاه ، إن له قلبين في جسد واحد وكل منهما يسعى إلى الانفصال عن الآخر ! (أنظر فاوست تأليف جيته) .

في بداية تطور الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج تتحكم الرغبة الجارحة في الإثراء — أي الجشع ، ولكن تقدم الإنتاج الرأسمالي يفعل أكثر من خلق عالم من المتع إذ يفتح آلاف المصادر المؤدية إلى الإثراء السريع وذلك عن طريق المضاربة ونظام الائتمان . بهذا نصل إلى مظهر معين من التطور الاجتماعي وتستقر درجة من الإسراف تصلح في نفس الوقت الواحد مظهراً يتم عن الثروة ثم كوسيلة للحصول على الثقة . ومثل هذه الدرجة من الإسراف

(١) يحمل مارتن لوتر على المرابي حملة شعواء ويعدّه أكبر عدو للجنس البشري لأنه يجذب الناس ويسلبهم ويسيدس على أموالهم وجهودهم دون أن يبدي إزاءهم أي نوع من الشفقة . ويقول كذلك إن المجتمع يعدم المجرمين واللصوص والسفاكين ولكن الواجب أن تتعقب المرابين باللمنة والعقاب والقتل .

قد تصبح حتى في الأعمال ضرورة لا بد منها للرأسمالي « غير الموفق » . فالترف صار الآن بالنسبة لرأس المال جزءاً من نفقة الإبقاء على المظاهر . وفضلاً عن هذا فالرأسمالي لا يثرى كما يفعل البخيل بمجرد الامتناع الشخصي عن الاستهلاك وإنما باستغلال قوة عمل الآخرين وإجبار العامل على التنازل عن جميع مسرات الحياة ومباهجها . وبرغم أن إسراف الرأسمالي لا يكتسب مطلقاً الطابع الحقيقي للإسراف غير المحدود الذي تميز به السادة والنبلاء الاقطاعيون ، وبرغم أن وراء إسراف الرأسمالي يكمن جشع وتدقيق في الحساب ، — نقول برغم هذا يزداد إسرافه بما يتناسب مع تجميعه للمال وليس من الضروري أن يضع أى من الإثنين حداً للآخر . بهذا تجد في قلب الرأسمالي صراعاً — كالذى جرىه فلوست — بين الرغبة الجارحة نحو التجميع وبين الرغبة في الاستمتاع .

يقول الدكتور أليكين في كتاب صدر سنة ١٧٩٥ « يجوز أن تقسم تجارة منشستر اربع قترات ، الأولى حينما اضطر رجال الصناعة إلى الكد في سبيل العيش ، فأثروا في الغالب عن طريق السرقة من الآباء الذين كان أطفالهم مقيدون إلى محال الصناعة : ومن جهة أخرى كان متوسط الأرباح منخفضاً ولذا كان التقدير الشديد الوسيلة الوحيدة للتجميع ، فعاش هؤلاء القوم كالبخلاء بعيدين عن استهلاك حتى فائدة رأس مالهم . » وتبدأ الفترة الثانية حين جمعوا ثروات صغيرة ولكن ظلوا يكدون كما كان يفعلون من قبل ، (ذلك لأن الاستغلال المباشر يتكلف عملاً) « وعاشوا في بساطة الفترة السابقة ، أما الفترة الثالثة فذلك عندما بدأ الترف وأخذت التجارة تنمو بفضل إرسال الرسل والمبعوثين في كل مدينة للبحث عن الطلبات ... ، ومن المحتمل أنه لم توجد قبل سنة ١٦٩٠ رؤوس أموال مصدرها التجارة وقدرها ٣٠٠٠ — ٤٠٠٠ جنيه أو كان عدد الموجود منها قليلاً . ومع هذا فخوالى تلك الفترة أو بعدها بقليل كان التجار قد حصلوا على النقود وبدأوا في بناء البيوت من الطوب بدلاً من الخشب وحتى في أوائل القرن الثامن عشر نجد أن رجل الصناعة في منشستر الذى يقدم النييد الأجنبي لضيوفه كان عرضة للملاحظات التى يبديها جيرانه . وقبل قيام الآلات لم تعد مصروف الواحد من رجال الصناعة حين يلتقون ليلاً كعادتهم في المحال العمومية ، ست بنسات للشراب وبنساً للطباق . أما الفترة الرابعة وتشمل الثلاثين عاماً الأخيرة من القرن الثامن عشر فهى التى تقدم فيها الانفاق والترف تقدماً كبيراً بفضل انتشار التجارة عن طريق المبعوثين والوكلاء في كل جزء من أوروبا » (Description of the Country from Thirty to Forty Miles round Manchester) — لندن ١٧٩٥ ص ١٨٢ وما بعدها) .

« تهىء الصناعة المادة التي يعمل التوفير على تجميعها ، (آدم سميث ، الكتاب الثالث ، الفصل الثالث) . وعلى ذلك يجب عليكم أن توفروا ما استطعتم ، أى تحولوا أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة أو المنتج الفائض إلى رأس مال . التجميع لذاته ، والإنتاج لذاته ، هذه هي الصيغة التي عبر بها رجال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن مهمة العصر البورجوازي . لم يساورهم الوهم بشأن ما يصحب توليد الثروة من آلام العمل (١) ، ولكن ما فائدة إبداء الأنسى على هذه الضرورة التاريخية ؟ إذا كانت البروليتاريا في نظر الاقتصاديين الكلاسيك آلة لإنتاج فائض القيمة ، فالرأسمالي في نظرهم آلة لتحويل هذه القيمة الفائضة إلى رأس مال إضافي . إن هؤلاء ينظرون إلى الوظيفة التاريخية المنوطة بالرأسمالي نظرة جديدة . وفي أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر أراد مالثس أن يخلص الرأسمالي من ذلك الصراع بين الرغبة في التمتع والدافع على الإثراء فأقترح تقسيماً للعمل بمقتضاه يحتص الرأسمالي الذي يشتغل في الإنتاج فعلاً نفسه بعملية التجميع ، بينما تخصص عملية الانفاق لمن يقاسمونه في القيمة الفائضة (من أمثال النبلاء ملاك الأراضى وموظفي الدولة ورجال الدين ذوى المرتبات والمزايا الخ) .

فمن الأهمية القصوى كما يقول « أن نفصل الرغبة الشديدة في الإنفاق عن مثلها الرامية إلى التجميع ، (شرحه ص ٣١٩ — ٣٢٠) . فرفع الرأسماليون الصوت عالياً محتجين على هذا بعد أن ذاقوا لذة الحياة الطيبة من قبل هذا الوقت بزمن طويل وتساءل أحد ألسنة حالهم وهو من تلاميذ ريكاردو : هل يقصد المستر مالثس بذلك رفع الإيجارات والضرائب الخ كدافع يحرك المستهلكين غير المنتجين حتى يظل رجال الصناعة يعملون ؟ يقول ناقدو مالثس بسلامة الرأي الذي ينادى بالإنتاج بكافة السبل على نطاق واسع ويزداد باطراد . كما أنه ليس من العدل أن تبقى عدداً من الأشخاص في حالة خمول لكي تضايق نيرهم الذين إذا أرغمتهم على العمل فن المحتمل بفضل أخلاقهم وطباعهم أن يؤديوا العمل بقدر من النجاح (٢) وبرغم أن كاتب الخطاب يرى خفض أجر العامل إلى أدنى مستوى ممكن « حتى يظل يجدا في

(١) وحتى ج - ب ، سى يعلن أن « مايوهره الأغنياء يتم لهم حساب الفقراء » . وإليك كلمات سيسموندى « كان العامل الرومانى يكاد يعيش بالكفاية على حساب المجتمع ... وبدون العول إن المجتمع الحديث يهين على حساب العمال أى على مايقضه من جزء العمل » (دراسات الخ ج ١ ص ٢٤) .

(٢) An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand, etc., p.7.

عله ، كما أن هذا الباحث لا يخفى حقيقة كون القيمة الفائضة مصدرها الاستحواذ على العمل الذى لا يدفع أجره . « إن تزايد الطلب من جانب العمال لا يعنى أكثر من رغبتهم فى أن يأخذوا أقل مقدار من منتجاتهم وأن يدعوا جانباً أكبر لمخدومهم ، وإذا قيل إن هذا يؤدى إلى التخمة بتقليل الاستهلاك ، (من جانب العمال) « كان ردى ان هذه التخمة مرادفة للأرباح الكبيرة ، (مصدر سابق ص ٥٠) .

سكن هذا النزاع العلمى بالطريقة التى توزع بها الأسلاب المنتزعة من العامل بين الرأسمالى الصناعى والغنى الحامل (بقصد تنمية الإنتاج) حين نشبت ثورة يولية ، ولم يمض وقت قليل حتى رفعت البروليتاريا فى ليون علم الثورة وبدأ التذمر فى صفوف البروليتاريا الزراعية بانجلترا حيث أخذت حركة أون فى الانتشار بينما ازدهرت فى فرنسا مبادئ سان سيمون وفورييه . لقد بزغ فجر الاقتصاد المنحط الشأن ، فقبل ذلك بعام كشف نساو . و . سينيور فى منشستر ان ربح رأس المال (ويتضمن هذا الفائدة) ينتج عن الساعة الثانية عشرة من العمل والتى لا أجر عنها ، ثم اعلن للعالم كشفاً آخر حيث قال مفتخراً « إذا نظرنا إلى رأس المال على أنه أداة إنتاج فإني أستعمل بدلا منه كلمة امتناع ، (١) هذا مثل من كشف هؤلاء الاقتصاديين إنهم يستعملون كلمة مدهانة مكان نوع اقتصادى، وهذا كل ما فى الأمر. ويقول سينيور « حين يصنع المتوحش النفسى فإنه يمارس صناعة ولكنه لا يعانى أى امتناع » . وهذا يفسر كيف ولماذا كان من المستطاع فى المراحل الأولى من تطور المجتمع عمل أدوات العمل بدون ممارسة الامتناع الرأسمالى . « بازياد تقدم المجتمع يشتد الطلب على الامتناع ، (سينيور

(١) سينيور Principes fondamentaux de l'économie politique ، الطبعة الفرنسية ، باريس ١٨٣٦ ص ٣٠٨ — كان هذا كثيراً على أنصار مدرسة الاقتصاد الكلاسيكية وقد عبروا عن العمل والربح بقولهم « لقد استبدل المستر سينيور ... تعبير العمل والامتناع . إن الذى يحول لإيراده يمتنع عن العمل الذى ينتجه له هذا الإيراد . ليس رأس المال السبب فى الأرباح ولكن السبب استخدام رأس المال بطريقة إنتاجية » جون كازينوف حاشية فى ص ١٣٠ — أما جون ستيوارت ميل فبينما تراه يقبل نظرية ريكاردو عن الربح إلا أنه من جهة أخرى يضيف فكرة سينيور عن « جزاء الامتناع » . ويرغم أن مذهب هيجل عن التناقضات لا يوافقوه وهو المذهب الذى يعد أساس الديالكتيك ، إلا أنه يشعر بالراحة تماماً فى مجال التناقض المكشوف . لم يخطر ببال دهاء الاقتصاديين أن أى نوع من النشاط الانسانى يمكن اعتباره « امتناعاً » فالأكل امتناع عن الصوم ، والمشى امتناع عن الوقوف ، والعمل امتناع عن الكسل ، والكسل امتناع عن العمل وهكذا . يحسن هؤلاء السادة أن يفكروا ولو لحظة فى قول سينيوزا « التعيين سلب » (determination is negation) .

ص ٣٤٢) — أى الإمتناع من جانب الذين ينحصر عملهم فى الاستيلاء على ثمار مجهود الغير . من الآن فصاعدا تتحول كافة أحوال عملية العمل الى حرمان من جانب الرأسمالى ، فإذا لم يؤكل القمح كله واحتفظ ببعضه كبذور فالسبب فى هذا أن الرأسمالى يمتنع عن أكله وإذا ترك النبذ زمنا حتى ينضج فهذا لأن الرأسمالى يمتنع عن تعاطيه فى حالته الخام ! (١) إن الرأسمالى يخالف رغباته الطبيعية حين « يعير أدوات الإنتاج للعامل » أى حينما يدمج معها قوة العمل ويستخدمها لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال — وذلك بدلا من أن يأكل الكل من آلات بخارية وقطن وسكك حديدية وسماد وخيل الخ . أو — كما يقول الاقتصاديون الدهماء — بدلا من أن يبدد « قيمتها » فى أدوات الترف و سلع الاستهلاك الأخرى ، (٢) . أما كيف تستطيع الطبقة الرأسمالية هذا العمل المجيد فلغز احتفظ بحله هؤلاء الاقتصاديون ، ويكفى أن العالم باق لأن الرأسمالى يتحمل آلام الحرمان الذاتى وعذابه . ليس التجميع وحده بل « الاحتفاظ البسيط برأس المال » يتطلب مجهوداً دائماً لمقاومة الإغراء الذى يدفع إلى استهلاكه ، (٣) . إن الإنسانية لتجعل لزاما علينا أن نحرر الرأسمالى من هذا الاستشهاد والإغراء ، بنفس الطريقة التى تحرر بها أصحاب العبيد فى الولايات الجنوبية من الاتحاد الأمريكى — بعد إلغاء الرق — من مشكلة مؤلمة وهى هل يحولون كل المنتج الفائض الذى ينتزعونه قسرا من العبد الأسود إلى شمبانيا أو يفضلون تحويل جانب منه للاستزادة من العبيد والأرض .

فى أشد أشكال المجتمع الاقتصادية اختلافا لا نجد الإنتاج المتجدد البسيط فحسب ، بل ونلقى بدرجات متفاوتة إنتاجاً متجدداً على نطاق متزايد باستمرار أى يزداد الإنتاج والاستهلاك ومعنى هذا زيادة مقدار المنتج الذى يتحول إلى أدوات إنتاج . ومع هذا لاتتخذ

(١) « مامن أحد يذر القمح مثلا ويسمح ببقائه فى التربة اثنى عشر شهرا ، أو يترك نبيذه فى مخزن سنوات بدلا من استهلاك هذه الأشياء أو المعادل لها فى الحال ... إلا إذا كان يتوقع الحصول على قيمة إضافية » (سكروب : الاقتصاد السياسى ، طبعة ١٠ . بوتز ، نيويورك ١٨٤١ — ص ١٣٣ — ١٣٤) .
(٢) « الحرمان القى يفرضه الرأسمالى على نفسه بأن يعير ما يملك من أدوات الإنتاج للعامل بدلا من استخدام قيمتها لحسابه الخاص وتحويلها إلى أدوات ترف نافعة » (ج دى مولينارى — ص ٤٩) — وكلمة « يعير » تعبير مهذب الغرض منه إيجاد التشابه بين العامل الأجير الذى يستغله الرأسمالى الصناعى وبين الرأسمالى الصناعى الذى يستغل العامل وذلك عن طريق النقود التى يقدمها الرأسمالىون الآخرون .

العملية شكل تجميع رأس المال وبذا لا تبدوا لنا وظيفة يضطلع بها الرأسمالي ، ما دام العمل لا تواجهه أدوات الإنتاج (أى منتجه ووسائل عيشه ، على صورة رأس مال (١) . وهذه النقطة ناقشها على ضوء حقيقتين هامتين ريتشارد جونز الذى مات منذ سنوات قلائل بعد أن خلف مالثس فى كرسي الاقتصاد السياسى بكلية هايلبرى . لما كان الشعب الهندى يتكون من فلاحين يزرعون أرضهم نجم من هذا أن اتاجهم وأدوات العمل التى يستخدمونها ووسائل عيشهم لاتتخذ مطلقا شكل رصيد وفرناه من الإيراد ، وهذا الرصيد قد مر فى عملية سابقة من التجميع ، (شرحه ص ٢٦) ومن جهة أخرى نجد فى الولايات الهندية التى يقل فيها تأثير النظام القديم بالحكم البريطانى أن العمال الزراعيين فى خدمة كبار الملاك الذين يحصلون على نصيب من فائض المنتج الزراعى على هيئة جزية أو ريع أرض . ويستهلك هؤلاء الملاك جزءا من هذا المنتج عيشا ، ويحول العمال لهم جزءا آخر إلى أدوات ترف ومواد استهلاك أخرى ، أما الباقى فعبارة عن أجور العمال الذين يملكون أدوات العمل التى يستخدمونها . وهنا يأخذ كل من الإنتاج والإنتاج المتجدد وعلى نطاق ممتد متسع بدون أى تدخل من جانب « الرأسمالى الذى يمتنع عن التمتع ، بماله .

٤ — الظروف التى تعين مدى التجميع بغض النظر عن الفسب التى بها تنقسم القيمة الفائضة الى رأس مال وإيراد : درجة استهلاك قوة العمل — انتاجية العمل — ازدياد الفارق فى المقرر بين رأس المال المستثمر ورأس مال المستهلك — مقدار رأس المال الذى يقدم

لو علمنا النسبة التى تنقسم بها القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد فمن الواضح أن مبلغ رأس المال المتجمع يتوقف على حجم القيمة الفائضة المطلق . فلو فرضنا تحويل ٨٠ ٪ إلى رأس مال واستهلاك ٢٠ ٪ ، وإن القيمة الفائضة الكلية ٣٠٠٠ جنيه لكان مبلغ رأس

(١) وطوائف الدخل التى تغل أكبر قدر لازم لتقدم رأس المال القومى . تتغير فى مراحل مختلفة من تقدمها وبذلك تكون مختلفة اختلافا كليا فى الشعوب التى تشغل مراكز مختلفة فى هذا التقدم ... والأرباح ... وهى مصدر غير هام للتجميع ، بالقياس إلى الأجور والريع فى مراحل المجتمع المبكرة عهدا ... فاذا حدث تقدم بالغ فى الصناعة القومية تصبح الأثمان ذات أهمية نسبية كمصدر من مصادر التجميع ، « Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Hertford, 1852, pp.16 — 21.

المال المتجمع ٢٤٠٠ جنيه ؛ أما إذا كانت القيمة الفائضة ١٥٠٠ جنيه لكان رأس المال المتجمع ١٢٠٠ جنيه وهكذا . من هنا نرى أن كافة الظروف التي تعين مبلغ القيمة الفائضة الكلي تلعب دورها في تعيين مبلغ التجميع ، وسألتخصها مرة ثانية ولكن من حيث الضوء الذي تلقيه على التجميع .

يذكر القارئ أن معدل القيمة الفائضة يتوقف أولاً على درجة أو معدل استغلال قوة العمل . ويقدر الاقتصاد السياسي هذا الدور تقديراً كبيراً بحيث أنه يجعل الإسراع بالتجميع عن طريق إنتاجية العمل المتزايدة متماثلاً مع السرعة التي يتم بها التجميع بسبب الاستغلال المتزايد للعامل^(١) . وقد فرضنا عند بحث إنتاج القيمة الفائضة أن الأجور على الأقل مساوية لقيمة قوة العمل . أما خفض الأجور دون هذه القيمة فيلعب دوراً ضئيلاً بحيث لا نعيده التفاتاً ، والواقع أن مثل هذا الخفض يعمل داخل حدود معينة على تحويل جزء من رصيد العامل المعد للاستهلاك الضروري إلى رصيد لتجميع رأس المال .

يقول جون ستيوارت مل « ليس للأجور قوة إنتاجية إذ هي ثمن القوة الإنتاجية . والأجور وإلى جانبها العمل لا تساهم في إنتاج السلع أكثر مما يساهم ثمن العدد ومعه العدد ذاتها . فلو أمكن الحصول على العمل دون شرائه لجاز الاستغناء عن الأجور »^(٢) . ولكن إذا استطاع العمال أن يعيشوا على الهواء لما أمكن شرائهم بأى ثمن ، وهذا يستتبع القول إن شراء العمال بلا ثمن حد لا يمكن بلوغه كما يقال في التعبير الرياضي وإن زاد اقتربنا منه . ويميل رأس المال دائماً نحو الأقتراب من حد الصفر هذا . وقد كشف أحد كتاب القرن الثامن عشر ، وهو مؤلف كتاب Essay on Trade and Commerce الغطاء عن حقيقة الرأسمالي البريطاني الباطنية قائلاً إن مهمة إنجلترا التاريخية تنحصر في خفض الأجور إلى مستواها في فرنسا وبلجيكا^(٣) . « إذا عاش فقراؤنا » (وهذا اصطلاح في يراد به العمال)

(١) « يقول ريكاردو : في مراحل المجتمع المختلفة تزداد أو تنقص سرعة تجميع رأس المال أو الأدوات التي تستخدم العمل (ويحسن أن تقرأها : تستغل) ، في جميع الحالات يجب أن يتوقف هذا التجميع على قوى العمل الإنتاجية . وقوى العمل الإنتاجية أعظم ما تكون في حالة وفرة الأرض الزراعية فإذا كان المراد « بقوى العمل الإنتاجية » وهي العبارة الواردة في الجملة الأولى ، ذلك الجزء من المنتج الذي يكون من نصيب من أتجوه بعملهم اليدوي ، لسكان الجملة متشابهة لأن الجزء الباقي هو الرصيد الذي يمكن منه تجميع رأس المال لإذشاء صاحبه . ولكن عادة لا يحدث هذا حيث تتوافر أشد الأراضي خصوبة . Observation on certain Verbal Disputes, op. cit, pp.14 — 75.

Essays on some Unsettled Questions of Political Economy, London 1844, p.90.(٢)

An Essay on Trade and Commerce (٣) (لندن ١٧٧٠ ص ٤٤) — وبالمثل نشرت =

عيشة ترف ... لارتفع ثمن العمل بطبيعة الحال ... حينما ننظر إلى الكماليات التي يستهلكها فريق الصاع كالبراندى والجبن والشاي والسكر والفاكهة الأجنبية والجمعة والبياضات والنشوق والطباق ... ، (مصدر سابق ص ٤٤ ، ٤٦) . بعد ذلك يقتبس الكاتب مقاله صاحب مصنع في نورثمبتشير يشكو من أن العمل في فرنسا أرخص منه في إنجلترا بمقدار الثلث ، لأن العمال هناك يكدون ويقاسون الكثير ، فغداؤهم الحنن والفاكهة والأعشاب والجذور والسمك المحفف ، لأنهم نادرا ما يأكلون اللحم وإذا كان الحنن غالبا أكلوا القليل منه ،^(١) . ويضيف الكاتب الصغير إلى ذلك قوله « يضاف إلى ذلك أنهم يشربون الماء او المسكرات البسيطة بحيث أنهم لا ينفقون إلا القليل ... ومن الصعب إحداث هذه الأشياء ، ولكنها ليست مستحيلة عمليا إذ حدثت في فرنسا وهولنده ،^(٢) . وبعد انقضاء عشرين عاما نجد كاتباً أمريكياً تافها يدعى بنيامين فرانكلين يردد هذه اللهجة الانسانية التي ترضى الله والانسان . وكتابه المعروف باسم Essays كتاب عن الطبى يشمل مختلف انواع الأغذية الرخيصة التي يمكن ان تحمل محل الأنواع الغالية مما يتكون منه غذاء العمال العادى ، وفيما يلي بعض ما أورده : ٥ أرطال من أكله من الشعير — ٧ ونصف بنس ؛ ٥ أرطال من القمح الهنذى ٦ وربع بنس ؛ ٣ بنسات من الرنجة الحمراء ؛ بنس واحد ملح ، بنس واحد خل ؛ ٢ بنس فلفل وأعشاب حلوة — والمجموع ٣.٣ وصنع حساء ٦٤ رجلا تكلف الكمية التي وزنها ٢. أوقية ربع بنس حسب متوسط ثمن القمح الهنذى ،^(٣) .

== التيس في ديسمبر ١٨٦٦ ويناير ١٨٦٧ احتجاجات من جانب المناجم الانجليز وصفوا فيها سوء حالة عمال المناجم ببلجيكا الذين لا يتناولون لإلاماهو ضرورى فقط لبقائهم على الحياة حتى يشتغلوا لمخديمهم . حقيقة يقاسى العمال البلجيكيون شظف الميش ولكن من الصعب أن تذكركم التيس على أنهم عمال أمموزجين ! وقد جاء الرد في بداية فبراير ١٨٦٧ إذ أضرب المعدنون البلجيكيون في مارشين ، ولكنه قمع بالرصاص .

(١) ارتكب صاحب المصنع تزويرا سليم النية . إن هدفه الموازنة بين أحوال معيشة عمال المصانع في فرنسا وإنجلترا ولكنه في هذه القطعة كما اعترف بعدها (يصف أحوال معيشة عمال الزراعة بفرنسا) (٢) مصدر سابق ص ٧٠ — ٧١ — واليوم (١٨٨٣) في حاشية أضيفت إلى الطبعة الثالثة من « رأس المال » (قد أحرزنا تقدما بالغاً بفضل المنافسة في السوق العالمية وهي المناقصة التي ثبتت قواعدها منذ الأيام التي تشير إليها القطعة المقتبسة في المتن . وقد قال النائب مستر ستانتون في خطابه لأهل دائرته الانتخابية « إذا ظلت الصين دولة صناعية كبرى فلا أدري كيف يحافظ الأهالي المشتغلون بأوروبا على مستواهم بغير أن يهبطوا إلى مستوى منافسيهم » (التيس في ٩ سبتمبر ١٨٧٣ ، ص ٨) . فالهدف الذي ترمى إليه الرأسمالية البريطانية لم يعد الأجور بالقارة وإنما الأجور في الصين .

(٣) بنيامين تومسون « مقالات سياسية واقتصادية وفلسفية الخ » ، أجزاء ، لندن ١٧٩٦ ، ١٨٠٢ ==

ونظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالي لم تعد هناك حاجة إلى مثل تومبسون العليا بفضل غش الطعام^(١). وفي نهاية القرن الثامن عشر وفي العقد الأول من القرن التاسع عشر لجأ الفلاحون وملاك الأراضي الإنجليز إلى خفض الأجور دون الحد الأدنى على أن يتم تعويض الفرق بواسطة المساعدة التي تقدمها الأبرشيات، وفيما يلي مثال عن تصرف السادة بطريقة « قانونية » لتحديد طريقة تعريفه الأجور. « يقول المستر بيرك إن أعيان نورفوك تعشوا حين حددوا معدل الأجور ورأى أعيان بركنس أنه لا ينبغي للعمال أن يفعلوا ذلك حين حددوا معدل الأجور في سينيها ملند سنة ١٧٩٥ ... فهناك قرروا جعل الدخل « للأسبوعي » ٣ شلنات للرجل بينما لرغيف الذي يزن ٨ أرطال ، ١١ أوقية ثمنه شلن وزاد بانتظام حتى صار ثمن الخبز شلنًا وخمس بنسات وحين يكون أعلى من ذلك المبلغ تهبط حتى تصل شلنين ، وحينئذ يكون غذاؤه أقل بمقدار الخمس » (٢). وقد سألت لجنة التحقيق التي شكلها مجلس اللوردات سنة ١٨١٤ المستر أ. بينيت المزارع والمشرف على تنفيذ قانون الفقراء وتنظيم الأجور « هل تدفع للعمال نسبة من قيمة العمل اليومي عن ضرائب الفقراء ! ، فأجاب ، نعم ، إن دخل الأسرة الأسبوعي عبارة عن رغيف يزن ٨ أرطال ، ١١ أوقية ، وثلاث بنسات وذلك للفرد الواحد ... ونعتقد أن هذا الرغيف يكفي الفرد طيلة الأسبوع أما البنسات الثلاث فللملابس ، وبخضم هذا المبلغ أعطت الأبرشية الملابس له . هذا الإجراء سائد في جميع القسم الغربي من ولتشير وأعتقد في

ج ١ ص ٢٨٨ . وفي كتاب سيرف . ايدن « حالة الفقراء أو تاريخ الطبقات العاملة في إنجلترا الخ » يوصي المؤلف أصحاب بيوت العمل باتباع حياء المسؤولين الذي وصفه السكونت رمفورد ويحذر العمال لانجليز مع انحاء الائمة عليهم « أن كثيرين من الفقراء وبخاصة في اسكتلندا يعيشون في راحة شهورا طويلة على غذاء من العظم والشعير ممتزجا بالماء والملح فقط (ج ١ الفصل الثاني ص ٥٠٣) وتجد مثل هذه النصائح في مؤلفات القرن التاسع عشر فمثلا نقرأ أنهم لا ينفرون من الغذاء الصحي المكون من زبج الدقيق ، وهو مارفضه العامل الزراعي في إنجلترا

Charles H. Parry M.D.,: The Question of the Necessity: of the existing Corn Laws Considered

(لندن ١٨١٦ ص ٦٩) وباري هذا نفسه هو الذي يشكو سنة ١٨١٥ من أن حالة العامل الانجليزي أسوأ بكثير مما كانت عليه في الوقت الذي كتب فيه إيدن سنة ١٧٩٧ .

(١) يتضح من تقارير أحدث لجنة برلمانية شكلت لفحص موضوع غش وسائل العيشة أن غش الأدوية في إنجلترا ليس أمرا استثنائيا ، فثلا جرى خص ٣٤ عينة من الأفيون اشترت من ٣٤ صيدلية مختلفة في لندن فظهر أن ٣١ نوعا منها معشوش بإضافة الخشخاش والدقيق والصبغ والطين والرمل الخ ، وكثير منها لم يحتوى على ذرة من المورفين وهو العنصر القلوي الأساسي في الأفيون .

G.B.Newnham, Barrister-at-law, : A Review of the Evidence before the (٢)

Committee of the two Houses of Parliament on the Corn Laws, 1815, p. 28, note -

البلاد كلها ، (مصدر سابق ص ١٩ — ٢٠) . وقد حمل أحد الكتاب البورجوازيين في ذلك العهد على الفلاحين الذين هبطوا بعالمهم إلى مستوى الالتجاء إلى بيوت العمل وحالوا بينهم وبين تجميع الأموال في الوقت الذي عملوا (الفلاحون) فيه على زيادة أرباحهم (١) برغم أنه في كل فرع من الصناعة يجب أن يكون ذلك الجزء من رأس المال الثابت والذي يتكون من أدوات العمل كافيا لعدد معين من العمال (يعينه حجم المشروع) فليس من الضروري أن يزداد هذا الجزء بنسبة الزيادة في كمية العمل التي يستخدمها من المشروع . لنفرض مصنعا فيه ١٠٠ عامل يشتغلون ٨ ساعات يوميا أى يعملون سويا ٨٠٠ ساعة فإذا أراد الرأسمالي زيادة هذا المقدار استخدم ٥٠ عاملا إضافيا ولكن يتعين عليه في هذه الحالة أن ينفق مبلغا إضافيا من رأس المال لا على الأجور فحسب بل وأدوات العمل كذلك ، بدلا من هذا يحمل العمال المائة الأصليين على العمل ١٢ ساعة وبذا تكفي الأدوات الموجودة وتكون النفقة الإضافية أن هذه الأدوات تزيد السرعة التي تبلى بها . وهكذا نجد أن العمل الإضافي الذي يحصل عليه من زيادة حدة قوة العمل يستطيع أن يزيد المنتج الفائض ، والقيمة الفائضة ، وهي جوهر التجميع ، دون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة في العنصر الثابت من رأس المال .

وفي الصناعات الاستخراجية (المناجم الخ) لا تعد المواد الخام جزءا من النفقات الرأسمالية لأن المادة هبة من الطبيعة وليست وليدة عمل سابق ، وينطبق هذا على الخامات المعدنية والمعادن والفحم والحجارة الخ . فهنا يكاد يتكون رأس المال الثابت من أدوات العمل التي يمكن حسن الاستفادة منها إذا ما زدنا مقدار العمل (أى إذا دام العمل ٢٤ ساعة في اليوم مع اتباع الدورة النهارية والنوبة الليلية) . فإذا بقيت الأحوال الأخرى دون تغيير فإن مقدار وقيمة المنتج يزدان بنسبة الزيادة في مقدار العمل الذي نستخدمه . فبفضل مرونة قوة العمل يتسع مجال التجميع دون أية زيادة سابقة في رأس المال الثابت .

وفي الزراعة لا يمكن زيادة الأرض المزروعة إلا إذا استخدمنا مقدارا إضافيا من البذور والسماد ، ولكن حين نعد هذا المورد الإضافي منهما فإن الإعداد الآلى للتربة يحدث تأثيرا عظيما واضحا على كمية المنتج ، فإذا كان نفس العدد من العمال يبذل مقدارا من العمل أكبر

(١) س . ه . بارى مصدرس ص ٧٧ : ٦٩ — لم يكتف ملاك الأراضي « بتعويض أنفسهم » من الحرب ضد العقبة التي شنوها باسم انجلترا ، بل إنهم أتمروا ثراء بالغا فزاد ريعهم الضعف أو ثلاثة أو أربعة أمثال ما كان عليه ، « بل وزاد ستة أمثاله في بعض الحالات ، وذلك خلال ١٨ عاما » — شرحه ص ١٠٠ — ١٠١

بما كان يبذلون من قبل زاد خصب التربة دون أن يستدعى ذلك أى نفقات إضافية على أدوات العمل . ومرة أخرى نجد أن عمل الإنسان على الطبيعة يستطيع ان يسبب زيادة مباشرة فى التجميع بدون تدخل رأس مال جديد ،

وإذا انتقلنا من الزراعة إلى الصناعة بمعناها الصحيح نجد ان كل مقدار إضافى من العمل نبذله يفترض نفقة إضافية مماثلة على المواد الخام وليس من الضرورى إنفاق مبلغ إضافى على أدوات العمل . ولما كانت الصناعة الاستخراجية والزراعة تمد صناعات المصانع بالمواد الخام وأدوات العمل أيضا ، فإن المنتج الإضافى الذى خلقته الأولى بدون إجراء نفقات رأسمالية إضافية يكون فى صالح الأخيرة .

لنبحث الآن النتيجة العامة المترتبة على الاعتبارات السالفة . بما ان رأس المال يدمج فى ذاته العاملين الأولين اللذين يخلقان الثروة وهما قوة العمل والأرض ، فإنه يكتسب طاقة التوسع والانتشار التى تمكن من توسيع مدى عناصر تجميعه إلى ما وراء الحدود التى يفرضها عليه فى الظاهر حجمه ، أو التى تفرضها عليه قيمة وكية أدوات الإنتاج التى تم إنتاجها من قبل ، والتى يوجد فيها .

وتمت عامل هام فى تجميع رأس المال ، ذلك هو درجة إنتاجية العمل الاجتماعى . إن مجموع المنتجات الذى تتجسم فيها قيمة محدودة (تشمل قيمة فائضة ذات حجم معلوم) يزيد تبعا لإنتاجية العمل . وحين يبقى معدل القيمة الفائضة ثابتا أو حتى حين يهبط مادام الهبوط أقل سرعة من ارتفاع إنتاجية العمل ، يزيد مجموع فائض المنتج . وإذا ظل التقسيم النسبى لفائض المنتج الى ايراد ورأس مال اضافى كما كان من قبل ، فيمكن على ذلك ان يزيد استهلاك الرأسمالين بدون أى هبوط فى رصيد التجميع ، بل قد يزيد الحجم النسبى للتجميع على حساب رصيد الاستهلاك بينما انخفاض ثمن السلع يضع تحت تصرف الرأسمالى وسائل كثيرة للتمتع كما كانت قبلا أو عددا منها أكبر مما كانت عليه . ولكننا رأينا أن خفض أجر العامل يحدث فى نفس الوقت مع ازدياد إنتاجية العمل (ومعنى هذا الزيادة فى معدل القيمة الفائضة) حتى ولو كانت الأجور الحقيقية فى ارتفاع . إن الأجور لا ترتفع مطلقا بنسبة الزيادة فى إنتاجية العمل ، وعلى ذلك تدفع نفس القيمة فى رأس المال المتغير قوة عمل أكبر وبالتالي عملا أكثر إلى الحركة ، وتتجسم نفس القيمة فى رأس المال الثابت فى مقدار أكبر من أدوات الإنتاج أى فى مقدار أكبر من أدوات العمل ومواد العمل والمواد المساعدة ، وبذا تهىء عناصر أكثر لإنتاج كل من القيمة الاستعمالية والقيمة . وعلى ذلك

إذا ظلت قيمة رأس المال الإضافي كما هي أو تناقصت استمر التجميع جاريا بنفس السرعة ، ولا يقف الأمر عنه حد امتداد نطاق الإنتاج المتجدد إذا نظرنا إليه من الناحية المادية بل إن إنتاج القيمة الفائضة يزداد بأسرع من ازدياد قيمة رأس المال الإضافي .

وكذلك يكون نمو قوة العمل الإنتاجية رد فعل على رأس المال الأصلي أى المستخدم في عملية الإنتاج ، ويتكون جزء من رأس المال الثابت العامل من أدوات العمل كالآلات الخ التي لا تستهلك إلا في الفترات الطويلة من الزمن . ومع هذا يهلك جزء من أدوات العمل هذه سنة بعد أخرى أو يبلغ حد وظيفته الإنتاجية ، وسنة بعد أخرى يتعرض جزء من الآلات لأن تحل محله آلات جديدة من نفس النوع . فإذا كانت إنتاجية العمل في موطن أدوات العمل هذه زادت خلال هذا الوقت (وتزداد باستمرار بفضل التقدم المتصل في العلم والناحية الفنية) ، ففي هذه الحالة تحل آلات وعدد وأجهزة الخ أكثر كفاية محل القديم منها وتكون أرخص نظرا لازدياد كفايتها وطاقتها ، ويتجدد إنتاج رأس المال القديم بشكل أكثر إنتاجية بغض النظر عن التحسينات التفصيلية الدائمة في أدوات العمل المستعملة فعلا . والجزء الآخر من رأس المال الثابت وهو المكون من المواد الخام والمواد المساعدة يعاد إنتاجه باستمرار في أقل من سنة بينما يحدث هذا الإنتاج المتجدد سنويا في الزراعة . وكل استعمال للأساليب المتحسنة يؤثر في هذه الحالة وفي نفس الوقت على رأس المال الإضافي ورأس المال الذى يقوم بأداء عمله . وكل تقدم في الكيمياء لا يؤدي إلى مضاعفة عدد المواد النافعة ووسائل استعمال الأساليب المعروفة فحسب بل إنه يعلننا أساليب جديدة تجعل في الامكان أن نعيد الفضلات الناتجة من عملية الإنتاج والاستهلاك إلى دائرة عملية الإنتاج المتجدد وبذلك يخلق مادة رأسمالية جديدة بدون أى نفقات رأسمالية سابقة . وكما أن ازدياد استغلال الثروة الطبيعية بواسطة مجرد زيادة حدة العمل ، كذلك يكسب العلم والتقدم الفنى رأس المال قوة على الانتشار مستقلة عن حجم رأس المال المستخدم ، كما يؤثر في نفس الوقت في ذلك الجزء من رأس المال الأصلي الذى دخل في مظهره من التجدد. وبطبيعة الحال هذا النمو في الإنتاجية مصحوب بخفض جزئى في قيمة رأس المال المستخدم فعلا ، ولما كان هذا الهبوط في القيمة يبدو أثره على شكل منافسة ، لهذا يقع معظم العبء على العامل لأن الرأسمالى يحاول أن يحصل على تعويض مقابل ذلك بأن يزيد الاستغلال .

ينقل العمل إلى المنتج قيمة ما يستهلكه من أدوات الإنتاج . هذا من جهة ومن جهة أخرى تزداد كمية وبمجموعة هذه الأدوات التي يحررها مقدار معلوم من العمل زيادة متناسب

مع مثيلتها في إنتاجية العمل . ورغم أن نفس كمية العمل تضيف إلى منتجاتها دائماً نفس مقدار القيمة الجديدة تماماً فإن القيمة الرأسمالية القديمة التي نقلها العمل إلى المنتجات تزيد تبعاً لعظم إنتاجية العمل .

فمثلاً قد يشتغل غزال قطن انجليزي وآخر صيني خلال عدد واحد من الساعات وبنفس الحدة ، فبذلك يتخلقان في أسبوع واحد مقدارين متساويين من القيمة . إلا أنه برغم هذه المساواة تجد فرقاً هائلاً بين قيمة منتج الأول الأسبوعي حيث جرى العمل بجهاز آلي عظيم القوة وبين قيمة ما أنتجه الصيني في الأسبوع وهو الذي استخدم عجلة غزل بدائية ، ففي الوقت الذي يغزل فيه العامل الصيني رطلاً من القطن يغزل الانجليزي عدة مئات من الأرباطال وهنا تتضخم قيمة المنتج لأن مئات القيم القديمة تعود إلى الظهور فيه في شكل جديد نافع وبذا تقوم من جديد بوظيفة رأس مال ، وفي هذا حدثنا فردريك إنجلز « في سنة ١٧٨٢ ظل محصول صوف السنوات الثلاث السابقه دون أن تمس (في إنجلترا) بسبب عدم توافر العمال وكان من الممكن أن يظل كذلك لولا أن تقدمت آلات تم اختراعها حديثاً للمساعدة وعملت على غزله » (حالة الطبقات العاملة في إنجلترا ص ٢٠) . بطبيعة الحال لم يكف العمل المتجسم على هيئة آلات أن يخلق عاملاً حياً واحداً ، ولكن بفضل الاستعمال أمكن بعدد صغير من العمال استهلاك الصوف بطريقة منتجة وإضافة قيمة جديدة إليه ، فضلاً عن أنه استطاع المحافظة على قيمته القديمة في شكل غزل الخ . وفي الوقت ذاته شجع وأتمى إنتاج الصوف من جديد . هذه هي الخاصية الطبيعية للعمل الحى ، ألا وهي نقل قيمة جديدة . ومن هنا نجد أنه مع الزيادة في كفاية ومجال وقيمة أدوات الإنتاج وبعبارة أخرى مع التجميع الذى يصحب تموقوته الإنتاجية ، يحافظ العمل على قيمة رأسمالية متزايدة على الدوام ويخلدها وذلك على هيئة أشكال جديدة دائماً (١) هذه القوى الطبيعية التي يتميز بها العمل تتخذ

(١) نظراً لما يمتاز به الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من نقص في تحليل عملية العمل وعملية خلق القيمة ، لهذا لم يصل إلى إدراك مرضى لهذا العامل الهام وهو الإنتاج المتجدد ، ونرى مثل هذا في كتابات ريكاردو فيقول مثلاً إنه مهما كان التغيير في القوة الإنتاجية « فإن مليون رجل ينتجون دائماً في الصناعات نفس القيمة » ، وهذا صحيح بشرط ثبات حدة العمل ومدته . وبرغم هذا (وهنا حقيقة يغفلها ريكاردو وهو يستخلص النتائج التي وصل إليها) فإن المليون من الرجال ينتجون منتجات قد تتفاوت قيمتها تفاوتاً بالغا إذا اختلفت إنتاجية عملهم وأخذوا في تحويل مقادير مختلفة من أدوات الإنتاج إلى منتجات وبذلك يحفظون في هذه الأخيرة مقادير مختلفة من القيمة . وقد حاول ريكاردو عبثاً أن يوضح لسائى الفارق بين القيمة الاستمالية (التي يدعوها هنا الثروة ، والقيمة التبادلية ، فأجاب سائى بما يأتي « أما عن الصعوبة =

مظهر قوة للحفاظ على الذات يملكها رأس المال الذي تندمج فيه هذه القوى الطبيعية ،
وشأنها هذا شأن القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعي إذ تتخذ مظهر خواص لرأس المال ،
وشأن عملية استحواد الرأسماليين على فائض العمل وهي عملية تبدو بمظهر الامتداد الذاتي
المتصل لرأس المال . إن كافة قوات العمل تتنكر فتبدو كأنها قوات رأس المال ، كما أن
جميع أشكال القيمة التي للسعة تتنكر فتبدو كأنها أشكال نقدية .

وبازدياد رأس المال يزداد الفرق بين رأس المال الذي يستثمر ورأس المال الذي
يستهلك ، وبعبارة أخرى هناك زيادة قيمة أدوات العمل ومجموعها المادي ، كالمباني والآلات
وحيوانات الجر ومختلف أنواع الأجهزة ، فهذه جميعها تقوم بعملها في عمليات الإنتاج التي
تتكرر على الدوام بينما نجد أنها تبلى بالتدرج ويترتب على ذلك أن تفقد قيمتها شيئاً فشيئاً

التي يبرها المستر ريكاردو حين يقول إنه يترتب على العمليات المستحسنة أن يتمكن مليون رجل من إنتاج ضعف
وثلاثة أمثال الثروة بدون إنتاج مقدار أكبر من القيمة ؟ نقول إن هذه الصعوبة لا يصبح لها وجود حين
تنظر إلى الإنتاج على أنه تبادل يعطى فيه الانسان خدمات عمله الإنتاجية وأرضه ورأس ماله لكي يحصل
على منتجات . فبواسطة هذه الخدمات الإنتاجية نحصل على كافة المنتجات الموجودة بالعالم . والآن ...
تزداد غنى وتكثرت خدماتنا الإنتاجية نحصل على كافة المنتجات الموجودة بالعالم . والآن ...
من كمية أكبر من الاشياء النافعة « (خطابات إلى المسيو مالتس ، باريس ١٨٢٠ ص ١٦٨ — ١٦٩) .
وتنحصر الصعوبة (التي لا وجود لها إلا في نظر ساي لاريكاردو) والتي يبريد الأول إيضاحها هكذا :
لماذا لا تزيد قيمة القيمة الاستهلاكية حينما تزداد قيمتها بسبب زيادة في إنتاجية العمل ؟ الجواب : تحمل المشكلة
بأن نطلق كلمة القيمة التبادلية على القيمة الاستهلاكية . إن القيمة التبادلية شيء متصل بالتبادل ، وعلى
ذلك لو دعونا الإنتاج بأنه «تبادل» العمل وأدوات الإنتاج بالمنتج يتضح أنه كلما كان المنتج يغل قيمة
استهلاكية أكثر حصلت على قدر أكبر من القيمة التبادلية ، فكما عظم مقدار القيم الاستهلاكية (ولكن
الجوارب) التي يغلها عمل يوم واحد ، زاد غناه في الجوارب . ولكن نجأة نخطر ببال ساي أن «ازدياد
كمية الجوارب» يهبط «بشمها» (الذي لا علاقة له بالقيمة التبادلية) «لأن المنافسة ترغم المنتجين على
عرض منتجاته بضمن التكلفة» ولكن كيف يحصل الرأسمالي اذن على الربح ؟ لأهمية لذلك ! ويوضح
ساي أنه نتيجة للزيادة في الإنتاجية يحصل كل مشتر مقابل نفس المعادل على زوجين من الجوارب بدلا من
زوج واحد كما كان الحال من قبل . والهدف الذي وصل اليه ساي هو كلام ريكاردو الذي أراد أن
ينقضه . وبعد هذا المجهود الفكري الجبار تراه يخاطب مالتس فيقول « هذا ياسيدي هو المذهب الذي
بدونه يستحيل تفسير الصعوبات الرئيسية في الاقتصاد السياسي وبخاصة كيف يصبح شعب ما أكثر ثراء
حين تهبط قيمة منتجاته برغم حقيقة كون الثروة قيمة » (ص ١٧٠) . وقد علق اقتصادي انجليزي
على أمثال هذه الآراء والمحاولات في « خطابات » ساي فقال « إنه لو تأملنا كل هذا الذي يدعوه
ساي مذهبا وينصح مالتس بتدريسه لرأينا أنه بعيد عن طابع الابتكار .

An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand etc, pp.116 and 110

وبذلك لا تنقل قيمتها إلى المنتج إلا تدريجاً . وبنفس النسبة التي تستخدم بها أدوات العمل على أنها عوامل خلق المنتج دون أن تضيف قيمة إليه ، وبنفس الدرجة التي تستخدم بها بكليتها بينما تستهلك تدريجاً ، نراها تؤدي خدمات مجانية شأنها في ذلك شأن قوى الطبيعة من ماء وبخار وريح وكهرباء الخ . هذه الخدمة المجانية التي يؤديها العمل الماضي حين نستحوذ عليه ونبعث فيه الحياة بواسطة العمل الحى ، تزداد وكلما تقدمنا في التجميع من مرحلة إلى أخرى . نظراً لأن العمل الماضي يبدو دائماً في ثوب رأس المال ، وبمعنى آخر نظراً لأن « أصول العمل الذى قام به ا و ب و ح الخ تصبح خصوم » غير العامل س ، لهذا يكيل رجال الاقتصاد السياسى البورجوازيون المدح والثناء إلى خدمات العمل الماضي وهى الخدمات التي يجب — كما يقول العبقرى الاسكتلندى (Mc Culloch) — أن يكون لها جزاء خاص على هيئة فائدة أو ربح وما إلى ذلك . (١)

بذلك نرى أن الأهمية المتزايدة باطراد لما لتعاون العمل الماضي (تحت ستار أدوات الإنتاج) فى عملية العمل الحى إنما ترجع إلى ظهوره بمظهر رأس مال ، برغم أن هذا المظهر أو الشكل يُبعد ويفصل عن العامل الذى تنطوى أدوات الإنتاج على ما سبق أن قام به من عمل دون أن يؤجر عليه .

فى حالة درجة معلومة من استغلال قوة العمل تتحد كمية القيمة الفائضة بواسطة عدد العمال الذين يجرى استغلالهم فى نفس الوقت الواحد ، وهذا يطابق حجم رأس المال وعلى ذلك كلما زاد رأس المال بفضل ما يولده التجميع من زيادات متتالية ، عظم بالمثل المجموع الكلى من القيمة الفائضة والذى ينقسم إلى رصيد استهلاك ورصيد للتجميع ، وبذا يستطيع الرأسمالى أن « يمارس الامتناع » بدرجة أكبر . وأخيراً يعظم نشاط قوى الإنتاج كلما اتسع نطاق الإنتاج نتيجة لزيادة مبلغ رأس المال الذى يقدم للاستثمار .

٥ — ما يقال له رصيد الأجور

علينا من أبحاثنا أن رأس المال ليس حجماً ثابتاً ولكنه جزء من الثروة الاجتماعية التى تتقلب على الدوام من حيث مقدارها تبعاً لما يطرأ من تغييرات فى تقسيم القيمة الفائضة إلى

(١) استعمل ماكولوخ عبارة « أجر العمل الماضي » قبل أن يستعمل سينيور عبارة « أجر الامتناع بزمن طويل .

إيراد ورأس مال إضافي . ورأينا كذلك أنه حتى إذا نظرنا إلى حجم رأس المال على أنه ثابت فإن ما يتجسم فيه من قوة عمل وعلم وأرض عبارة عن قوى كامنة مرنة في رأس المال تتيح له داخل نطاق حدود معينة مجال عمل مستقلا عن حجمه . وفي هذا البحث تجاهلنا كافة النتائج المترتبة على عملية التداول وهي النتائج التي قد تؤثر إلى حد عظيم في مقدار معلوم من رأس المال في ناحية أو أخرى . وإذ نقبل — كما فعلنا — القيود المفروضة على الإنتاج الرأسمالي ، كان موضوع بحثنا شكلا من عملية الإنتاج الاجتماعية نشأ بصورة تلقائية ، ولم يكن اعتراضا موجها إلى أى اتحادات أخرى من القوى الإنتاجية كذلك التي يمكن تحقيقها مباشرة وعن عمد بواسطة استخدام أدوات الإنتاج الموجودة وكمية قوة العمل التي يتيسر لنا الحصول عليها الآن . وقد كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مغرمين بأن ينظروا إلى رأس المال الاجتماعي بوصف كونه حجما ثابتا ذا درجة ثابتة من الكفاية . ولكن هذا الظن الخاطئ لا يتحول إلى عقيدة حتى نصل إلى جيريمي بنتام ذلك الرجل الثاق المدعى الذي يمثل الذكاء البورجوازي العادي في القرن التاسع عشر (١) .

إن مركز بنتام بين الفلاسفة كمركز مارتن تيسر بين الشعراء ، وما كان يمكن لأيهما أن يكون ذا أهمية إلا في إنجلترا (٢) . ففي ضوء مذهبه تصبح أبسط ظواهر عملية الإنتاج من

(١) Jeremy Bentham : Théorie des Peines et des récompenses — ترجمه الى الفرنسية

« ايتين ديمون ؟ الطبعة الثالثة ، باريس ١٨٢٦ ، ج ٢ الكتاب الرابع ، الفصل الثاني .

(٢) إن بنتام ظاهرة انجليزية بحتة ، وإني لأستثنى الفيلسوف الألماني كريستيان وولف حين أقرر أنه ما من رجل نافع في أى عصر وفي أى بلد تتمتع بهذه الشهرة مثل هذا الرجل . إن بنتام لم يكشف مبدأ المنفعة ، ولكنه قرر بطريقة تم عن انقياد والجود ماقله Helvétius وغيره من الكتّاب الفرنسيين في القرن الثامن عشر . إذا أردنا أن نعلم ما يفيد الكتاب وجب علينا أن ندرس طبيعة الكتاب . وإذا طبقنا هذه الاعتبارات على الانسان لقلنا إن الرجل القوي يريد الحكم على أعمال الانسان وحر كاته وعلاقته الخ طبقا لمبدأ المنفعة يجب أن يكون أولا على دراية بالطبيعة البشرية عموما وبالطبيعة البشرية كما تتمثل في كل عصر تاريخي ، وهذا ما يفيد بنتام القوي يفرض أن البورجوازية الصغيرة الحديثة وبخاصة في إنجلترا عبارة عن الرجل العادي وكل ما يكون نافعا لها ولعالمها يعد شيئا نافعا في حد ذاته وبذاته ، وهذا المعيار يريد بنتام قياس كل شيء في الماضي والحاضر والمستقبل . ومثل ذلك أن الدين المسيحي « مفيد » لأنه يحرم باسم الدين ما يعاقب عليه القانون الجنائي الخ . لقد ملا بنتام الطبيب مؤلفاته بمثل هذه التفاضلات جاعلا شعاره ألا يقضى يوما دون أن يسطر فيه بضع سطور على الأقل . ولو كان لي كفاية وجرأة صديقي هنريخ هاين لقلت عن المستر جيريمي إنه عبقرية من نوع انقياد البورجوازي .

أمثال اتساعها أو تقلصها المفاجيء بل والتجميع نفسه ، مما لا يمكن إدراكه مطلقا (١) . وقد استخدم بنتام ومالئس وجيمس ميل وماكولوخ وسواهم هذا المذهب بقصد التماس المعاذير والمبررات وبخاصة لكي يمثلوا رأس المال المتغير كأنه حجم ثابت ؛ أما الصورة المادية لرأس المال المتغير أى مجموعة وسائل العيش التي يمثلها في نظر العامل أو بعبارة أخرى ما يقال له رصيدا لأجور — نقول إنهم وصفوا هذا كما لو أنه جزء مخصوص من الثروة الاجتماعية فصلناه عن بقية أجزائها بحواجز لا يمكن التغلب عليها . حقيقة لا بد لنا من كمية محدودة من العمل الحى إذا أريد أن تحرك ذلك الجزء من الثروة المادية الذى يضطلع بوظيفة رأس المال الثابت (أى بوظيفة أدوات الإنتاج) وهذا الأمر تعينه اعتبارات فنية . ولكن ليس من الصحيح أن عدد العمال اللازمين لتحريك هذه الكمية من العمل ثابت بصفة نهائية ، لأن العدد يختلف تبعا لدرجة استغلال قوة العمل الفردية ؛ كما أنه ليس من الصحيح أن يبدى رأيه بصدد تقسيم الثروة الاجتماعية إلى وسيلة تمتع لغير العاملين وأداة لإنتاج . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لا يستطيع أن يزيد ما يقال له رصيدا للأجور على حساب إيراد الأغنياء إلا فى الحالات الاستثنائية من حيث ملاءمتها (٢) .

سأنقل بعض ما قاله الأستاذ فاوست لأوضح كيف أن الطريقة التي يحاولون بها تصوير القيود الرأسمالية المفروضة على الأجور على أنها قيود طبيعية اجتماعية ، تؤدي بنا إلى لغو تافه سخيف : « ورأس المال المتداول فى بلد ما عبارة عن رصيدها الذى تدفع منه الأجور — وعلى ذلك إذا أردنا أن نحسب متوسط الأجر النقدي الذى يحصل عليه كل عامل فما علينا

(١) يعيل رجال الاقتصاد السياسى إلى أن يروا أن كمية معينة من رأس المال وعدد معين من العمال عبارة عن أدوات إنتاجية ذات قوة متماثلة أو درجة حدة واحدة ... إن الذين ... يذهبون إلى ... أن السلع هى عوامل الإنتاج الوحيدة ... يثبتون أنه لا يمكن توسيع حجم الإنتاج لأن هذا يشترط أمرا لاغنى عنه وهو أن تكون مقادير الغذاء والمواد الخام والعدد قد زادت من قبل ، ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تحدث زيادة فى الإنتاج بغير زيادة سابقة » س . بابلي : النقود وتقلباتها ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٠ . و ينتقد بابلي هذا الرأى من وجهة نظر عملية التداول .

(٢) يقول جون ستيوارت مل فى « مبادئ الاقتصاد السياسى » إن الأعمال التى تعد أشد من غيرها لإرهاقا وكراهة يدفع عنها أحط الأجور بدلا من أحسنها ... كلما كانت المهنة أشد تنفيرا للنفس كان جزاؤها أقل من سواها ... وبدلا من أن تكون المشاق والأجور متناسبة بعضها إلى بعض كما تقضى بذلك قواعد المجتمع العادلة ، فإن كلا من الطرفين يتناسب تناسباً عكسياً مع الآخر . وأود أن أشير هنا إلى أنه برغم التناقض بين آراء أمثال جون ستيوارت مل الاقتصادية العتيقة وبين اتجاهاتهم الحديثة فن الظلم أن ندخل هؤلاء الناس فى زمرة الجهلة من الاقتصاديين .

إلا أن نقسم مبلغ رأس المال هذا على عدد العمال (١) ومعنى هذا أن علينا أولاً أن نجمع كافة المبالغ التي تدفع فعلاً أجوراً للعمال ، وحينئذ نصحح بأن هذا المبلغ عبارة عن القيمة الكلية « لرصيد الأجور ، الذي أنعم الله به علينا ووهبنا الطبيعة لإياه . وأخيراً نقسم هذا المبلغ على عدد العمال الكلي لكي نستنتج ما يستطيع كل عامل أن يحصل عليه من أجر . يالها من حيلة ذنيئة تدل على الدهاء ! ومع ذلك يقول المستر فاوست « تنقسم الثروة التي توفرها سنويا في إنجلترا قسمين يستخدم أحدهما كرأس مال للإبقاء على صناعتنا ، ويصدر الآخر إلى البلاد الأجنبية . . . لعل جزءاً صغيراً من الثروة التي توفرها سنويا في إنجلترا يُستثمر في صناعتنا ، (ص ١٢٢ — ١٢٣) .

وتبعاً لهذا يحدث أن الشطر الأعظم من المنتج الفائض الذي يزداد سنويا ويؤخذ من العامل الإنجليزي بدون معادل له يحول إلى رأس مال لا في إنجلترا بل في البلاد الأجنبية . زرع هذا في جانب رأس المال الإضافي الذي يصدر هكذا ، يجرى كذلك تصدير جانب من « رصيد الأجور ، الذي اخترعه المستر بنتام (٢) .

(١) هـ . فاوست أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج «الاقتصاد السياسي للعامل الإنجليزي»، لندن ١٨٦٥ ص ١٢٠ — وأود أن أذكر القارئ أي كنت أول من استعمل عبارة «رأس المال المتغير» و «رأس المال الثابت» constant ، أما رجال الاقتصاد السياسي بوجه عام من آدم سميث ومن بعده فيخلطون مزياً هذين النوعين الأساسية بالاختلافات السياسية البحتة بين رأس المال الثابت و fixed والمتداول وهي اختلافات ناشئة عن عملية التداول وستفصل الأمر في الباب الثاني من الكتاب الثاني .

(٢) ويجوز القول إن إنجلترا لا تصدر رأس المال فقط وإنما تصدر العمال كذلك على هيئة مهاجرين ولكن لا نجد في وجهه النظر ذكراً لمسألة ممتلكات المهاجرين الخاصة إذ معظمهم من العمال اليدين ، وكثيراً منهم من أبناء الفلاحين . إن رأس المال الإضافي الذي يصدر سنويا من إنجلترا لاستثماره يقاوده لسببه إلى التجميع السنوي أعلى من نسبة الهجرة السنوية إلى الزيادة السنوية في عدد السكان .

الفصل الثالث والعشرون

القانون العام للتجميع الرأسمالي

١ - ما يصحب التجميع من ازدياد الطلب على قوة العمل

مع بقاء تركيب رأس المال كما هو .

نعالج في هذا الفصل أثر نمو رأس المال على مصائر الطبقة العاملة ، وأهم عناصر هذا البحث تركيب رأس المال والتغيرات التي يتعرض لها خلال عملية التجميع . ويجب أن نفهم أننا نقصد بعملية تركيب Composition معنى مزدوجاً . فمن وجهة نظر القيمة يتحدد بواسطة النسب التي بها تنقسم إلى رأس مال ثابت (قيمة أدوات الإنتاج) ورأس مال متغير (قيمة قوة العمل) أي المبلغ الكلي للأجور . ومن وجهة نظر جوهر رأس المال كما يؤدي عمله في عملية الإنتاج ، ينقسم كل رأس مال إلى أدوات إنتاج وقوة عمل حية . هذا التركيب الأخير يعينه النسبة بين كمية أدوات العمل المستعملة من جهة ، وكمية العمل اللازم لاستعمالها من جهة أخرى . وإني لأدعو النوع الأول « التركيب القيمي » وأطلق على الثاني إسم « التركيب الفني » ، وبين الاثنين علاقة وثيقة متبادلة . وللتعبير عن هذا أطلق على النوع الأول عبارة « التركيب العضوي » وهي ما أشير إليه حينما أتحدث عن تركيب رأس المال بدون تخصيص . وتختلف رؤوس الأموال الفردية الكثيرة والمستثمرة في فرع معين من الإنتاج اختلافاً كبيراً أو قليلاً من حيث تركيبها ، ومتوسط mean تركيبها الفردية يرينا تركيب رأس المال الكلي في هذا الفرع من الإنتاج . وأخيراً نعرف تركيب رأس المال الاجتماعي في بلد ما إذا عرفنا المتوسط العام لمتوسطات تركيبات رؤوس الأموال المستثمرة في كافة فروع الإنتاج بهذا البلد .

ويشمل نمو رأس المال نمو الجزء المتغير منه ، بجانب من القيمة الفائضة المحولة إلى رأس مال إضافي يجب أن يعاد تحويله إلى رأس مال متغير أو رصيد إضافي . لنفرض أن تركيب رأس المال يظل بلا تغيير ، مع ثبات الظروف الأخرى ، بمعنى أن كمية محدودة من أدوات الإنتاج

أى رأس المال الثابت تتطلب دائماً نفس الكمية من قوة العمل ، فمن الواضح في هذه الحالة أن يزداد الطلب على العمل ورصيد عيش العمال بالنسبة إل رأس المال ، وتعظم الزيادة كلما أسرع رأس المال في النمو . ولما كان رأس المال ينتج كل عام قيمة فائضة يضاف جزء منها إلى رأس المال الأصلي سنة بعد أخرى ، ولما كانت هذه الزيادة (الجزء الزائد) تنمو سنة بعد أخرى تبعاً للنمو في رأس المال ، وأخيراً لما كان يحدث تحت ضغط رغبة خاصة في الإثراء (كالتى تنشأ من فتح أسواق جديدة ومجالات جديدة للاستثمار سببها نشأة حاجيات اجتماعية جديدة الخ) أن يتسع نطاق التجميع بمجرد حدوث تغيير في التقسيم النسبي لعناصر القيمة أو فائض المنتج إلى رأس مال وإيراد — نقول نظراً لهذه الاعتبارات تزيد حاجة رأس المال إلى التجميع على نمو قوة العمل بحيث يفوق الطلب على العمال العرض وهنا ترتفع الأجور . ولما كان عدد العمال في كل سنة أكثر مما كانوا يستخدمون في السنة التى قبلها فلا بد عاجلاً أو آجلاً أن تحل اللحظة التى فيها تزيد الحاجات إلى التجميع على العرض العادى للعمل وهنا يجب ان ترتفع الأجور . وقد سمعت انجلترا في القرن الخامس عشر والنصف الأول من الثامن عشر شكاوى بصدد ارتفاع الأجور . ولكن الصيغة الأساسية للإنتاج الرأسمالى لا تتغير بأى حال من الأحوال نظراً لأن الطبقة الاخيرة تجد نفسها مؤقتاً في ظروف ملاءمة نسبياً لبقائها وتكاثرها . وكما أن الانتاج المتجدد البسيط لا ينقطع عن توليد العلاقة الرأسمالية وهى الرأسماليون في جانب والعمال الأجراء في الجانب الآخر، كذلك إذا اتسع نطاق هذا الانتاج المتجدد (التجميع) فإنه يظل باستمرار يولد من جديد العلاقة الرأسمالية على نطاق أوسع أى يزداد الرأسماليون في طرف ويعظم عدد العمال الأجراء في الطرف الآخر . وإعادة إنتاج قوة العمل التى يجب أن تندمج على الدوام برأس المال بصفتها وسيلة تحقق تمدده ذاته ، وإعادة إنتاج قوة العمل التى لا تستطيع التحرر من رأس المال والتى يحتفى استرقاق رأس المال لها تحت ستار الحقيقة التى براها وهى أنها تتبع نفسها تارة إلى هذا الرأسمالى وتارة الى ذلك — نقول إن هذا الانتاج المتجدد لقوة العمل هو في الحقيقة عامل أساسى في إعادة إنتاج رأس المال نفسه وعلى ذلك يكون تجميع رأس المال عبارة عن زيادة عدد البروليتاريا (١) .

(١) أنظر كارل ماركس « مصدر سابق ، وتأمل ما يأتى » في حالة بقاء درجة الاستبعاد بالجمهير

كما هو دون تغيير ، فكلما زاد عدد أفراد البروليتاريا في بلد ما عظم ثراؤه

Collins : L'économie Politique, source des révolutions et des utopies prétendues socialistes, Paris, 1857, vol. III, p. 331.

ومن وجهة النظر الاقتصادية لا يمدو « هذا الفرد من البروليتاريا » أن يكون العامل الأجير الذى ينتج =

لقد أدرك الاقتصاد السياسي هذه الحقيقة بحيث أن آدم سميث وريكاردو الخ أخطأوا فعلا إذ جعلوا التجميع مائلا لاستهلاك العمال المنتجين لذلك الجزء من المنتج الفائض الذي يتحول إلى رأس مال أو مائلا لتحويله إلى عمال أجراء إضافيين . وقد كتب جون بيلرز سنة ١٦٩٦ يقول « لأنه إذا كان لدى المرء مائة ألف فدان ومثلها من الجنيهات والماشية دون أن يوجد عامل واحد ، فهل يزيد الغنى عن كونه عاملا ؟ ولما كان العمال هم الذين يجعلون الناس أغنياء لهذا كلما زاد العمال زاد عدد الأغنياء . . . فعمل الفقراء مصدر ثراء الأغنياء (؟) . وكتب برنارد دي ماندفيل بنفس المعنى في بداية القرن الثامن عشر « من السهل في حالة استقرار الملكية أن يعيش الناس دون المال عن أن يعيشوا بغير وجود الفقراء ، إذ من يقوم بالعمل ؟ ولما كان الواجب الإبقاء عليهم (الفقراء) من الموت جوعا ، كذلك يجب ألا يأخذوا شيئا يستحق التوفير منه . وإذا حدث في حالات متفرقة أن استطاع أحد أفراد الطبقة الدنيا عن طريق الجد غير العادي والاقتصاد في مأكله أن يرتفع بنفسه عن المستوى الذي نشأ فيه فيجب ألا يحال بينه وبين هذا . لانكران أن أحكم سبيل لكل منها في المجتمع ولكل أسرة أن تكون مقتصد ، وبعد من صالح جميع الشعوب الغنية ألا يكون أغلب الفقراء حاملين ولكن على أن يتفوقوا باستمرار كل ما يحصلون عليه . . . إن الذين يكسبون عيشهم عن طريق ما يؤدون من عمل كل يوم . . . لا دافع لهم على خدمة الغير إلا مطالبهم وهي المطالب التي يكون تخفيفها حكمة ، وعلاجها سخفاً . فالشيء الوحيد الذي يجعل العامل مجداً هو كنية معتدلة من النقود لأن القليل منها يشبط همته أو يلقى به في هاوية اليأس ، كما أن الكثير منها يجعله وقحاً كسولاً . . . ويتضح مما سبق قوله أنه في أي شعب حر لا يسمح بوجود العبيد تنحصر الثروة المؤكدة في وجود جمع كثير من الفقراء المجدين ، لأنهم فضلا عن هذا يمدون الأساطيل والجيوش بالرجال ، وبدونهم ينعدم التمتع ولا يكون ثمة قيمة لما تنتجه أية دولة . لكي

« رأس المال » ويعمل على زيادته ثم يلقى به في عرض الشارع بمجرد أن يفرض عن الحاجة ولا يصبح ضروريا لتوسع رأس المال وامتداده (السيد رأس المال Monsieur Capital حسب تعبير بيكير) .
« والعامل المهزبل الجسم الذي يقطن الغابة البدائية » شبح ولده خيال روشير ، فساكن الغابة البدائي صاحبها ولا تقل ملكيته من حيث كونها غير مقيدة عن ملكية قرد الأورانج تان ، وبذلك فهو لا يبد من صفوف البروليتاريا وإنما يصبح كذلك لو استغلت الغابة البدائية بدلا من أن يتولى هو استغلالها .
أما من حيث ضعف جسمه ووصته فهناك وجه الموازنة بينه وبين أفراد البروليتاريا الحديثة بل وبين المصائبين بالأمراض السرية من أفراد الطبقة العليا . ولا نشك أن الهروليم روشير حين يتحدث « عن الغابة البدائية » إنما يقصد حقيقة موطنه الأصلي Luneburger Heath

تجعل المجتمع [الذى يتكون بطبيعة الحال من غير العمال) سعيداً والناس فى رفاهية وراحة فى ظل أحط الظروف لا بد أن يكون عدد كبير منهم جهلاء وفقراء ؛ ان المعرفة تزيد رغباتنا حياء وعدداً ، وكلما قل عدد الأشياء التى يتطلبها الإنسان سهل إمداده بالضروريات التى يتطلبها ، (١) ولكن ماندفيل الابن السليم النظر لم يدرك أن جهاز عملية التجميع بينما يزيد من رأس المال يعمل فى الوقت ذاته على زيادة عدد الفقراء العاملين أى العمال الأجراء الذين يحولون مالدبهم من قوة عمل إلى رأس مال ذى قوة على التمدد الذاتى ، وهم إذ يفعلون ذلك يخلدون اعتمادهم على ثمرة إنتاجهم كما تمثل فى صورة الرأسمالى . وفى هذا يقول المسترف . م ، د إيدن ، ما تنتجه التربة فى بلادنا لا يكفى تماماً لمعيشتنا ؛ فلا نستطيع الحصول على الكساء والمسكن والغذاء إلا نتيجة عمل سابق . فيجب استخدام فريق على الأقل من المجتمع باستمرار وهناك آخرون برغم أنهم لا يكسبون ولا يغزولون تراهم يتحكمون فى إنتاج الصناعة ولكنهم يعزون إعفاهم من ممارسة العمل إلى ظروف الحضارة والنظام .. فهم وليدو الأنظمة المدنية (٢) التى اعترفت بأن للأفراد أن يفتتوا الممتلكات بوسائل أخرى مختلفة إلى جانب الإجهاد والعمل ... والذين يملكون ثروات مستقلة ... فالتحكم فى العمل ، لا امتلاك الأرض أو المال ، هو الذى يميز الأغنياء عن الفريق العامل من الجماعة ... إن هذا (والكلام يشير إلى مشروع يقترحه إيدن) كفيل أن يهوى للمالكين قدرأ كافيًا من النفوذ والسلطان على الذين ... يشتغلون من أجلمهم ، وأن يضع مثل هؤلاء العاملين لا فى مركز منحنط وإنما فى حالة من الاعتماد الحر الذى يلزم لراحتهم ورفاهيتهم كما يعلم أولئك الذين يعرفون الطبيعة البشرية ، (٣) . وعلى أولأ أن أشير إلى ان المستر

(١) Bernard de Mandeville : The Fable of the Bees الطبعة الخامسة ، لندن ١٧٢٨ Remarks ص ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٣٨ « إن المعيشة المعتدلة والعمل الدائم هما الطريق المباشر أمام الفقراء نحو السعادة الموافقة للعقل » [ولعل المؤلف يقصد بذلك ساعات العمل الطويلة ووسائل العيش الضئيلة] ونحو غنى الدولة وقوتها « [أقرأ بدلاً من ذلك : ملاك الأراضى والرأسماليين والسادة والوكلاء السياسيين] An Essay on Trade and Commerce, London 1770, p. 54.

(٢) كان يحسن بايدن لو أنه سأل نفسه همن خلق هذه « الأنظمة المدنية » ومن وجهة نظر الوهم القانونى التى رآها ، فانه لا ينظر إلى القانون على أنه وليد علاقات الإنتاج المادية ؛ بل بالعكس يعتقد أن علاقات الإنتاج وليدة القانون . وقد قضى لنجويه بعبارة واحدة على نظرية منتسكيو الخيالية عن « روح القوانين » فقال « روح القوانين هى — الملكية » .

(٣) « حالة الفقراء تاريخ الطبقات العاملة فى إنجلترا ، لندن ١٨٩٧ ج ١ الكتاب الأول ،

الفصل الأول ، ص ١ — ٢ ، المقدمة ص ٢٠

ف. م. م. إيدن الوحيد من تلامذة آدم سميث في القرن الثامن عشر الذي أخرج مؤلفاً له أهميته . (١)

في ظل أحوال التجميع التي عرضناها وهي أحوال ملائمة نسبياً للعمال ، يتخذ اعتمادهم هذا شكلاً يمكن احتمالاً ، بمعنى أنه في هذه الظروف لا تشتد حدة هذه العلاقة وإنما يتسع مداها وبعبارة أخرى إن مجال استغلال وسيطرة رأس المال إنما يتسع تبعاً لنموه في الحجم وتبعاً للزيادة في عدد رعاياه ، وجانب أكبر من فائض منتجهم يزيد ويتحول باستمرار إلى رأس مال إضافي ، يعود إليهم على هيئة وسائل للدفع بحيث يستطيعون أن يوسعوا دائرة أسباب التمتع وأن يزيدوا رصيد استهلاكهم المكون من الأثاث الخ ، وأن يكونوا في مركز يمكنهم من توفير قدر تافه من النقود كما أن تحسن نوع الكساء والغذاء والمعاملة لا يقضى على اعتماد العبد على سيده أو يحرره من الاستغلال كذلك لا يضع حداً لخضوع العامل الأجير لسلطان رأس المال ، فالارتفاع في ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال لا يزيد عن كونه طوقاً ذهبياً صاغه العامل لنفسه وجعله من الطول والثقل بحيث لا تكون ثمت ضرورة لربطه بإحكام حول عنقه . وفي خلال الجدل الذي نشب حول الموضوع أغفل الكتاب هذه النقطة الأساسية وهي الصفة الخاصة التي يتميز بها الإنتاج الرأسمالي . إن قوة العمل في ظل الرأسمالية لا تباع لكي تشبع حاجيات شاربها الشخصية ، إذ هدفه أن يزيد رأس ماله وأن ينتج سلماً تحتوي من العمل على مقدار أكبر من ذلك الذي دفع ثمنه أي تحتوي على جزء من القيمة لم يكلفه شيئاً وإن كان يمكن تحقيقه رغم ذلك عن طريق بيع هذه السلع ؛ فإنتاج القيمة الفائضة قانون لا بد منه ولا غنى عنه في ظل هذه الطريقة الرأسمالية في الإنتاج ولا تباع قوة العمل إلا لأنها تحفظ أدوات الإنتاج (بحكم كون الأخيرة رأس مال) ، كما أنها فضلاً عن هذا تؤدي وظيفة المصدر لتكوين رأس مال إضافي (٢) ومهما كانت الأحوال

(١) « إذا كان القاريء يذكرني بمائتس الذي نشر في كتابه "Essay on Population" سنة ١٧٩٨ أود أن أذكر أن هذا كتاب سطحي تافه سرق صاحبه مادته من ديغو ، سير جيمس ستيورات ، تونستد ، فرانكلين . ولاس وغيرهم ، ولا يحتوي على جملة واحدة من تفكير المؤلف نفسه [ويقول ماركس إن نظرية السكان هذه لها وجود سابق قبل عهد مائتس ، ثم يذكر القاريء أن مائتس قد حلف اليمين بأن يعيش أعزب بعد أن صار عضواً بكمبرج وذلك تبعاً لقوانين تلك الجامعة وقد آثرنا إغفال بقية هذه الحاشية] .

(٢) ومع هذا فالحد الذي يقف عنده استخدام الآلة والعامل واحد أي إمكانية تحقيق رب العمل لربح على ما ينتجه عملها فإذا كان معدل الأجور بحيث يهبط بمسكاسب رب العمل إلى مادون متوسط ربح رأس المال لا تقطع رب العمل عن استخدامها أو لاستخدامها بشرط قبولها الخفض في الأجور .

التي يجرى فيها بيع قوة العمل في صالح العمال أو في غير صالحهم فإن هذه الأحوال تنطوي على الضرورة الداعية إلى إعادة بيع هذه القوة على الدوام وإلى التوسع في إعادة إنتاج الثروة على هيئة رأس مال . ونفس طبيعة الأجور تتضمن على ما رأينا معنى أن العامل يقدم دائماً مقداراً محدوداً من العمل الذي لا يقبض عنه أجراً . وبغض النظر تماماً عما يحدث من ارتفاع الأجور حينما يكون ثمن العمل في هبوط وهكذا ، فلا يعنى ارتفاع في الأجور أكثر من هبوط كميّ في مقدار العمل المجاني الذي يتعين على العامل أدائه ، ولا يمكن أن يستمر هذا الهبوط حتى يصل الحد الذي يهدد فيه النظام بأسره . وإذا استثنينا الحالة التي يحدث فيها صراع حول معدل الأجور (وقد أوضح آدم سميث من زمن طويل أن السيد يظل سيداً في مثل هذا النضال) ، فإن الارتفاع في ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال يتضمن أحد أمرين . فإما أن يستمر ثمن العمل في الارتفاع لأن هذا الارتفاع لا يؤثر في تقدم عملية التجميع ، وليس في هذا ما يستدعي النظر إذ كما يقول آدم سميث ، بعد إنقاص هذه (الأرباح) قد لا يقف الأمر برأس المال عند حد مواصلة الزيادة بل إنه يزداد بأسرع مما كان يفعل من قبل ... إن رأس مال كبيراً جداً ذا أرباح صغيرة يزداد بوجه عام بأسرع مما يزداد رأس مال صغير بأرباح كبيرة ، (ح ٢ ص ١٩٨) . وواضح في تلك الحالة أن النقص في مبلغ العمل المجاني لا يؤثر بأي حال من الأحوال في اتساع مجال السيطرة الرأسمالية وقد يبطئ التجميع نتيجة الارتفاع في ثمن العمل ، والسبب في هذا ضعف الدافع على الكسب . يقل معدل التجميع ، وبناء على هذا يحتفي السبب الأولي في هذا النقص وهو عدم التناسب بين رأس المال وقوة العمل التي هي موضع الاستغلال . إن جهاز عملية الإنتاج الرأسمالي يزيل العقبات التي يخلقها بصورة مؤقتة . يعود ثمن العمل إلى الهبوط مرة أخرى إلى المستوى الذي يتفق مع حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي بغض النظر عما إذا كان المستوى يقل عن أو يزيد على أو يتماثل مع المستوى الذي كان معتبراً مستوى عادياً قبل حدوث الزيادة في الأجور . من هذا نرى أن الذي يجعل رأس المال زائداً عن الحد في الحالة الأولى ليس هذا المعدل المنخفض في الزيادة المطلقة أو النسبية في قوة العمل أو في عدد العمال ، بل بالعكس نجد أن الزيادة في رأس المال هي التي تجعل قوة العمل التي هي موضع الاستغلال غير ملاءمة أو كافية . أما في الحالة الأخيرة فالذي يجعل رأس المال غير كافٍ ليس الزيادة في النمو المطلق أو النسبي للعمل أو للعمال ، بل بالعكس من ذلك فإن النقص في رأس المال هو الذي يجعل قوة العمل القابلة للاستغلال أو بالأحرى ثمنها زائداً عن الحد . هذه الحركات المطلقة في تجميع رأس المال هي التي تنعكس لنا كحركات نسبية في كمية قوة العمل القابلة

للإستغلال وبذلك تبدو كأنما ولدتها أو انتجتها حركة مستقلة قامت بها الأخيرة . ولنضع الأمر بصورة رياضية نقول إن حجم التجميع عبارة عن التغير المستقل . إن حجم الأجور هو المتغير الذى يعتمد على غيره ؛ لا العكس . وعلى ذلك حيث تدخل الدورة الصناعية فى مرحلة الأزيمة يعبر الارتفاع فى قيمة النقود عن الهبوط العام فى ثمن السلع ؛ وحين تدخل الدورة مرحلة الرخاء يعبر الهبوط فى قيمة النقود عن الارتفاع العام فى ثمن السلع . ولهذا يستنتج رجال المدرسة التى يقال لها المدرسة النقدية أنه حين ترتفع الأثمان تقل النقود التى بالتداول والعكس . هذا الجهل وسوء الفهم التام للحقائق (كارل ماركس : نقد للاقتصاد السياسى ص ١٦٦ وما بعدها) يجدان مثيلا لها لدى الاقتصاديين الذين يفسرون ظاهرة التجميع المذكورة آنفاً على أنها نتيجة وفرة أو ندرة العمال الأجرا .

وفى بلى خلاصة بسيطة لقانون الإنتاج الرأسمالى (والذى هو أساس قانون السكان الطبيعى ، المزعوم) . لزيادة النسبة بين رأس المال الى التجميع وبين معدل الأجور عن كونها النسبة بين العمل المجانى المحول إلى رأس المال من جهة والعمل المأجور الاضافى الذى يلزم لدفع رأس المال الإضافى فى هذا إلى الحركة . وهى على ذلك ليست نسبة بين حجمين مستقلين ، حجم رأس المال من جهة وعدد العمال من جهة أخرى ؛ لا بل إنها فى التحليل الأخير ليست إلا النسبة بين العمل المجانى والمأجور من جانب نفس العمال ، وعلى ذلك إذا كان مقدار العمل المجانى الذى تقدمه الطبقة الرأسمالية يزيد بسرعة كبيرة بحيث أنه لا يتحول إلى رأس مال إلا بالاستعانة بمقدار إضافى كبير جدا من العمل الذى يدفع أجره ، نقول فى هذه الحالة ترتفع الأجور ، وكذلك يحدث هبوط نسبي فى نسبة العمل المجانى وذلك إذا تساوت الأشياء الأخرى . ولكن لا يلبث أن يحدث رد فعل بمجرد أن يبلغ هذا الهبوط النقطة التى لا يعود عندها وجود عرض عادى للعمل الفائض مما يتغذى به رأس المال ، وحينئذ تتحول نسبة من الإيراد أصغر إلى رأس مال ، ويبطئ التجميع ، وتقف الحركة التصاعدية للأجور . وهكذا تجد الارتفاع فى ثمن العمل مقيدا داخل حدود لا تقف عند حد أنها لا تمس أسس النظام الرأسمالى ؛ بل إنها لتضمن فعلا استمراره على نطاق يأخذ فى الازدياد . ولا يعنى قانون التجميع الرأسمالى حقيقة أكثر من أنه ذو طبيعة تحول دون أى نقص فى درجة استغلال العمل أو أى زيادة فى ثمن العمل زيادة تعرض للخطر العلاقة الرأسمالية وتجد إنتاجها على نطاق يزداد اتساعا باستمرار ، ولا يمكن أن تكون الامور خلاف هذا فى طريقة إنتاج لا يوجد فيها العامل إلا لتتمية طاقة القيم الموجودة على الاتساع

والامتداد ، وهي طريقة تخالف تلك التي توجد فيها الثروة المادية بقصد العمل على تنمية حاجيات العامل المتزايدة والمتطورة .

هكذا نرى أن الإنسان في ميدان الإنتاج الرأسمالي يتحكم فيه ويسيطر عليه ما أنتجته يداه (١) .

٢ - التناقض النسبي في الجزء المتغير من رأس المال

كلما زاد تقدم التجميع وما يصحبه من تركيز

يرى الاقتصاديون أن الارتفاع في الأجور لا يرجع إلى مدى اتساع الثروة الاجتماعية ولا إلى حجم رأس المال الذي يؤدي وظيفته فعلا ، وإنما يعزى إلى النمو الدائم للتجميع وسرعة ذلك النمو (آدم سميث ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن) . وكان بحثنا حتى الآن مقصوراً على مظهر خاص معين من هذه العملية وهو المظهر الذي تحدث فيه الزيادة في رأس المال بدون أن يطرأ أى تغيير على التركيب الفنى لرأس المال ، ولكن لا يلبث أن يجتاز هذه المرحلة ، ذلك أنه إذ تستقر قواعد النظام الرأسمالي خلال سير عملية التجميع نصل إلى نقطة يصبح عندها نمو إنتاجية العمل الإجتماعى أقوى عامل فى التجميع . ويقول آدم سميث : إن نفس السبب الذى يرفع أجر العمل وهو زيادة رأس المال يميل إلى أن يزيد من قواه الإنتاجية وإن يجعل مقداراً صغيراً من المجهود ينتج مقداراً كبيراً من العمل ، .

وبغض النظر عن الأحوال الطبيعية (كخصب التربة الخ) وعن الكفايات والمقدرات الخاصة التي تتوافر للمنتجين المستقلين والمجزئين بعضهم عن بعض (وهي المقدرات التي تظهر في جودة منتجاتهم أكثر منها في مقدارها) — نقول بعض النظر عن هذا كله يعبر المقدار النسبي من أدوات الإنتاج التي يحولها عامل واحد خلال فترة معلومة إلى منتجات عن درجة إنتاجية العمل الاجتماعية (وذلك مع ثبات حدة قوة العمل) . فتزداد كمية أدوات الإنتاج

(١) إذا رجعنا الآن إلى بحثنا الأول الذى أظهرنا فيه أن رأس المال نفسه ليس إلا نتيجة العمل الإنسانى ... لبدأ لنا من غير المفهوم إطلاقاً أن يقع الانسان تحت سلطان رأس المال ذلك الشيء القوي أنتجه هو . ولكن بما أن هذا الموضوع له وجود حقيقى هنا نجد أماننا السؤال الآتى : كيف أصبح العامل عبداً لرأس المال وهو خالقه وحاكمه فى الأصل ؟

Von Thunen : Der isolirte Staat, Rostock, 1863, part II, Section II, pp. 5 and 6.

لقد أحسن ثونن صنما بهذا السؤال ولكن إجابته عليه لإجابة طفل .

التي يشتغل بها مع إنتاجية العمل ، ولكن أدوات الإنتاج تلعب دوراً مزدوجاً فنمو بعضها يكون نتيجة لإنتاجية العمل المتزايدة بينما نمو البعض الآخر سبب فيها . مثال ذلك إذا يرتب على تقسيم العمل في الصناعة اليدوية وعلى استخدام الآلات إن صار في الإمكان صياغة مقدار أكبر من المواد الخام في وقت معلوم وبعبارة أخرى أمكن لكمية أكبر من المواد الخام والمساعدة أن تدخل في عملية العمل ، كان هذا نتيجة ناجمة من ازدياد إنتاجية العمل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يكون مقدار الآلات وحيوانات الجر والحل والاسمدة المعدنية والمصارف المائية الخ سبباً يعمل على ازدياد إنتاجية العمل ، وتنطبق نفس الملاحظة على كمية أدوات الإنتاج المركزة في المباني والأفران ووسائل النقل الخ . وسواء كان هذا النمو سبباً أو نتيجة فإن اتساع نطاق أدوات الإنتاج إذا قيس بما يتجسم فيها من قوة عمل عبارة عن تعبير عن ازدياد إنتاجية العمل ، وعلى ذلك فزيادة الأخيرة تبدو في هبوط كمية العمل بالنسبة إلى كمية أدوات الإنتاج التي يدفعها هذا العمل إلى الحركة ، أو تبدو في هبوط العامل الذاتي في عملية العمل بالقياس إلى عواملها الموضوعية .

هذا التغيير في التركيب الفنى لرأس المال أو هذا النمو في كمية أدوات الإنتاج بالقياس إلى كمية قوة العمل التي تحركها ، ينعكس كذلك في التركيب القيمي لرأس المال أى تعكسه الزيادة في رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير . لنفرض رأس مال كان مكوناً من ٥٠ ٪ من أدوات الإنتاج ، ٥٠ ٪ تنفق على قوة العمل ، وبعد ذلك ترتب على ازدياد إنتاجية العمل أن أنفق ٨٠ ٪ منه على أدوات الإنتاج ، ٢٠ ٪ على قوة العمل وهكذا . والقانون الذي يقول إن نسبة رأس المال الثابت تنمو بأطراد بالقياس إلى رأس المال المتغير ، قانون يثبت تحليل مقارن لأثمان السلع سواء وازنا بين عصور اقتصادية متتالية في بلد معين أو بين بلاد مختلفة في نفس الوقت الواحد . فالحجم النسبي لعامل الثمن هذا وهو العامل الذي يمثل المستهلك من أدوات الإنتاج أو الجزء المتغير من رأس المال لا يتناسب تناسباً مباشراً مع تقدم التجميع ، أما الحجم النسبي لعامل الثمن الذي يعنى بدفع أجر العمل أو الذي يمثل رأس المال المتغير ، فيتناسب تناسباً عكسياً مع تقدم التجميع .

والنقص في الجزء المتغير من رأس المال إذا قيس بالجزء الثابت إنما يوضح بصفة تقريبية التغيير في تركيب عناصره أو أجزائه المادية . فإذا كان رأس المال الذي يستثمر اليوم في الغزل على هذا الشكل : $\frac{1}{2}$ من الجزء الثابت ، $\frac{1}{4}$ من الجزء المتغير بينما في بداية القرن الثامن عشر كان التوزيع عبارة عن $\frac{1}{2}$ من رأس المال الثابت ، $\frac{1}{4}$ من المتغير ، فمن الواجب علينا أن نذكر من الجهة الأخرى .

أن كمية المواد الخام وأدوات العمل الخ التي تستهلكها اليوم كمية من عمل الغزل بطريقة إنتاجية أكبر مئات المرات مما كان يستهلك في بداية القرن الثامن عشر . والسبب في هذا أنه بازداد إنتاجية العمل لا تحدث فقط زيادة في مقدار ما يستهلكه ذلك العمل من أدوات الإنتاج وإنما يحدث نقص كذلك في قيمة هذه الأدوات بالقياس إلى كميتهما . حقيقة هناك زيادة مطلقة في قيمتها ولكنها زيادة لا تتناسب مع الزيادة في كميتهما ، وعلى ذلك فالزيادة في الفرق بين رأس المال الثابت والمتغير أقل بكثير من الزيادة في الفرق بين مجموعة أدوات الإنتاج التي يتحول إليها رأس المال الثابت ومجموعة قوة العمل التي يتحول إليها رأس المال المتغير ، فيزداد الفرق الأول تبعاً للأخير وإن كان بدرجة أقل .

وأكثر من هذا ، إذا قلل تقدم التجميع من الحجم النسبي للجزء المتغير من رأس المال فهذا لا يتضمن استبعاد إمكانية حدوث ارتفاع في الحجم المطلق ، لنفرض أن قيمة رأسمالية تنقسم أولاً إلى ٥٠٪ من رأس المال الثابت ، ٥٠٪ من المتغير ثم أصبح التقسيم فيما بعد ٨٠٪ ، ٢٠٪ على التوالي . فلو زاد رأس المال أثناء ذلك من ٦,٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠ جنيهه لأصبح جزءه المتغير ٣٦٠٠ جنيهه بعد أن كان ٣٠٠٠ وبذا يكون قد تعرض لزيادة مطلقة بمقدار الخمس . ولكن بينما كانت زيادة من قبل في رأس المال بنسبة ٢٠٪ كافية لرفع الطلب على العمل بنسبة ٢٠٪ فإن الأمر الآن يستلزم زيادة رأس المال الأصلي إلى ثلاثة أمثاله .

أوضحت في الباب الرابع ان تقدم إنتاجية العمل الاجتماعية يفترض وجود التعاون على نطاق يتسع باطراد ، وأوضحت أنه على أساس هذا الفرض وحده يمكن تنظيم تقسيم واتحاد العمل كما يمكن الاقتصاد في أدوات الإنتاج عن طريق التركيز الواسع النطاق ، وأوضحت انه على أساس هذا الفرض وحده يمكن خلق أدوات العمل التي لا تصلح بحكم طبيعتها إلا لاستعمالها بطريقة الاشتراك ومثل ذلك (مجموعة الآلات) ، ويمكن تسخير قوى طبيعية هائلة لخدمة الإنتاج ، ويمكن تحويل عملية الإنتاج الى وسيلة فنية لتطبيق العلم . وعلى أساس هذا الضرب من إنتاج السلع الذي يملك فيه الأفراد أدوات الإنتاج (بحيث ان العامل ينتج السلع مستقلاً عن الآخرين او يبيع ما يملك من قوة العمل كأنها سلعة إذ تعوزه الوسائل التي يمارس بها الصناعة المستقلة) ، لا يتحقق الفرض السابق من التعاون الواسع النطاق إلا بتمدد رؤوس الاموال الفردية أو بنسبة مدى تحول أدوات الإنتاج ووسائل العيش الاجتماعية إلى متاع للرأسمالين . لا يمكن لإنتاج السلع أن يكون إنتاجاً على نطاق واسع إلا في ظل الشكل الرأسمالي ، وعلى ذلك فتوافر مقدار معين من تجميع رأس المال في أيدي منتجي السلع

الفرديين مقدمة ضرورية لهذا الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج . لقد كان علينا أن نفرض حدوث مثل هذا التجميع كجزء من عملية الانتقال من إنتاج نظام الحرفة اليدوية إلى نظام الصناعة الرأسمالي ، ويصح أن ندعو ذلك بإسم التجميع الأولي نظراً لأنه ليس نتيجة لطريقة الإنتاج الرأسمالية المخصصة ولكنه الأساس التاريخي لذلك النظام . وليست بنا حاجة إلى البحث في كيفية حدوثه إذ نكفي أن نعلم أنه نقطة الابتداء . إن الذي يتعين علينا ملاحظته هو أن كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية وهي الوسائل التي تنشأ على هذا الأساس ، تعد في الوقت ذاته وسائل لزيادة إنتاج فائض القيمة أو فائض المنتج وهذا الأخير بدوره العامل الذي يخلق التجميع ؛ فكأنها في نفس الوقت وسائل لإنتاج رأس المال بواسطة رأس المال أو وسائل للإسراع بتجميعه . واستمرار إعادة تحويل القيمة الفائضة إلى رأس مال يبدو كأنه زيادة مطردة في رأس المال المشترك في عملية الإنتاج ، وهذا بدوره يصبح أساساً لتوسع نطاق الإنتاج وما يصحبه من وسائل لزيادة إنتاجية العمل وللإسراع بإنتاج القيمة الفائضة . بناء على ذلك إذا بدأ أن مقداراً معيناً من التجميع شرط ضروري لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، سببت الأخيرة بالعكس سرعة تجميع رأس المال ؛ فكأن نمو كل من طريقة الإنتاج الرأسمالية وتجميع رأس المال متصلان بعضهما ببعض ، فيحكم العلاقات المتبادلة بين هذين العاملين الاقتصاديين ترى أنهما يهيئان الدافع على ذلك التغيير الذي يطرأ على التركيب الفنى لرأس المال وهو التغيير الذي يرجع إليه الفضل في أن رأس المال المتغير يصغر حجمه باستمرار بالقياس إلى رأس المال الثابت .

وكل رأس مال فردى عبارة عن تركيز لأدوات الإنتاج الأمر الذي يهيء السيطرة على جيش من العمال ، وكل تجميع يصبح وسيلة لإجراء تجميع جديد ، وكلما زادت مجموعة الثروة التي تقوم بوظيفة رأس المال سحبت ذلك ازدياد تركيز هذه الثروة في أيدي الرأسمالين الفرديين مما يترتب عليه اتساع الأساس الذي يقوم عليه الإنتاج الكبير وأساليب الإنتاج الرأسمالية . ونمو رؤوس الأموال الفردية يسبب نمو رأس المال الاجتماعي ، فإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رؤوس الأموال الفردية ومعها تركيز أدوات الإنتاج تزيد بنسبة المدي الذي تصبح فيه أجزاء من رأس المال الاجتماعي الكلي ، وفي الوقت ذاته تنفصل أجزاء من رؤوس الأموال الأصلية لتؤدي عملها كرؤوس أموال جديدة مستقلة . وبغض النظر عن الأسباب الأخرى يلعب تقسيم الملكية بين الأسرات الرأسمالية دوراً بالغ الأهمية في هذه العملية .

وبتجميع رأس المال يزيد عدد الرأسماليين إلى حد أكبر أو أصغر ، وهناك أمران يميزان هذا النوع من التركيز الذي يتوقف مباشرة على التجميع أو تباين معه . فأولا نجد أنه إذا تساوت الأشياء الأخرى فإن ازدياد تركيز أدوات الانتاج الاجتماعية في أيدي الرأسماليين الفرديين يحد من مدى الثروة الاجتماعية . وثانياً فذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي والذي يستقر في كل مجال معين من مجالي الانتاج يقسم بين كثيرين من الرأسماليين الذين يواجهون بعضهم بعضاً بصفتهم منتجي سلع مستقلين كل منهم ينافس الآخر . ولا يقف الأمر عند حد انتشار التجميع والتركيز المصاحب له على نقط كثيرة ، بل إن نمو رؤوس الأموال العاملة يعوقه رؤوس الأموال الجديدة وانقسام القديمة . وهكذا نرى رأس المال يبدو من جهة تركيزاً متزايداً لأدوات الانتاج وللسيطرة على العمل ، كما أنه من جهة أخرى يطرده رؤوس أموال فردية كثيرة .

ومقابل هذا الانقسام لرأس المال الاجتماعي إلى عدد من رؤوس الاموال الفردية نجد تركيز رؤوس الأموال الفردية أي تركيز أدوات الانتاج والسيطرة على العمل . ومعنى هذا الأمر الأخير القضاء على استقلال رؤوس الأموال الفردية ، وسلب الرأسماليين بعضهم بعضاً . وتحول الكثير من رؤوس الأموال الصغيرة إلى عدد قليل من رؤوس الأموال الكبيرة . وتتميز هذه العملية عن التجميع البسيط من حيث أنها لا تزيد عن التغيير في توزيع رؤوس الأموال الموجودة الآن والتي تؤدي عملها ، ولهذا لا يحد من ميدان فعلها مدى الثروة الاجتماعية المطلق أو حدود التجميع المطلقة . يتجمع رأس المال إلى مجموعات كبيرة في يد لأنه قد نزع من أيدي كثيرة . هنا نجد لدينا مركزية حقيقية صادقة تخالف التجميع والتركيز .

وليس في الامكان أن نضوح القوانين المتعلقة بمركزة رأس المال هذه ، وتكفيها الاشارة العابرة إلى الحقائق . تجرى معركة المنافسة بواسطة العمل على خفض أثمان السلع ؛ وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رخص السلع يتوقف على إنتاجية العمل وهذه تتوقف بدورها على مدى نطاق الانتاج ولهذا تغلب رؤوس الأموال الكبيرة على الصغيرة . ويذكر القاريء أنه كلما تقدم الانتاج الرأسمالي عظم الحد الأدنى لحجم رأس المال الفردي وهو الحد اللازم لمواصلة العمل والقيام به في الاحوال العادية . لهذا تندفق رؤوس الأموال الاصغر حجماً على ميادين الإنتاج التي لم تستحوذ عليها الصناعة الكبيرة بعد تماماً ، فتتشبب المنافسة العنيفة في هذه الميادين بنسبة مباشرة إلى عدد رؤوس الاموال المتنافسة وبنسبة

عكسية إلى حجمها ، وتنتهى المنافسة دائماً بالقضاء على عدد من صغار الرأسماليين تنتقل رؤوس أموالهم لحد ما إلى أيدي منافسيهم الأكبر شأناً أو تحطم . وبغض النظر عن هذا فإن نمو الانتاج الرأسمالى يولد قوة جديدة بالكلية ألا وهى قوة نظام الائتمان .

يظهر نظام الائتمان بصفته عاملاً يعاون التجميع فيجذب إلى أيدي الرأسماليين الفرديين أو المتحدين الموارد النقدية المبعثرة على سطح المجتمع ، ولكن لا يلبث قبل مضي وقت طويل أن يصبح سلاحاً قوياً جديداً فى الصراع التنافسى ، وفى النهاية يبدو كجهاز هائل يعمل على مركزة رأس المال .

إن تقدم الانتاج الرأسمالى والتجميع يصاحبه نمو المنافسة والائتمان وهما أقوى العوامل المؤدية إلى مركزية رأس المال . وفى الوقت نفسه يعمل تقدم التجميع على زيادة مقدار المادة الصالحة للبركة وزيادة رؤوس الأموال الفردية ، أما توسع الانتاج الرأسمالى فيخلق من جهة طلباً اجتماعياً جديداً كما يولد من جهة أخرى الوسائل الفنية التى تؤدى إلى بدء المشروعات الصناعية الضخمة التى لا يتسنى قيامها إلا كنتيجة لمركزية رأس المال . لهذا نجد اليوم أن الميل إلى المركزية واجتذاب رؤوس الأموال الفردية أقوى مما كان قبلاً . ولكن بينما نرى أن التوسع النسبى ونشاط حركة المركزية يعينهما إلى حد ما مقدار الثروة الرأسمالية الموجودة وتفوق الجهاز الاقتصادى ، فإن تقدم المركزية لا يتوقف على النمو الإيجابى فى حجم رأس المال الاجتماعى .

وهذا هو الفارق الذى يميز بين المركزية والتركز حيث لا يعدو الأخير أن يكون تعبيراً آخر عن الانتاج المتجدد على نطاق متسع . ويمكن حذرث المركزية كنتيجة مجرد التغيير فى توزيع رؤوس الأموال الفردية الموجودة الآن أى نتيجة تغيير بسيط فى التجميع الكمي quantitative grouping للأجزاء التى يتكون منها رأس المال الاجتماعى . فمن المستطاع أن تتركز مقادير هائلة من رأس المال فى يد واحدة لأن مقادير صغيرة نسبياً منه تسحب من أيدي عدد من الأيدي الفردية . وكان من الممكن فى أى فرع معلوم من الصناعة أن تبلغ المركزية حدها الأقصى لو اختلطت جميع رؤوس الأموال المستثمرة فى هذا الفرع وكونت رأس مال واحداً . ومن الممكن فى مجتمع معلوم أن نصل إلى هذا الحد لو تركز جميع رأس المال الاجتماعى فى نفس الأيدي سواء كانت أيدي رأسمالى واحد أو مجتمع رأسمالى واحد .

وتكامل المركزية عمل التجميع إذ يجعل فى مكنة الرأسماليين الصناعيين أن يمدوا نطاق عملياتهم . والنتيجة الاقتصادية واحدة سواء كان بلوغ هذا الحد الأقصى عن طريق التجميع أو

المركزية ، او حدثت المركزية بطريقة الضم العنيفة (إذ تصبح بعض رؤوس الأموال من القوة حداً يجعلها تحطم اتحاد رؤوس الأموال الأخرى وتجذب أجزاءها المتناثرة) أو بطريقة هيئة كما يحدث عند إنشاء الشركات المساهمة . ففي كل مكان نجد أن اتساع نطاق المنشآت الصناعية يكون نقطة الابتداء في إجراء تنظيم أكثر شمولاً واتساعاً لعمل تعاوني من جانب الكثير من أمثال هذه المنشآت الصناعية ، وفي ازدياد نمو قواها المادية — وبعبارة أخرى يكون نقطة الابتداء في حركة مطردة تعمل على تحويل عمليات الإنتاج المنعزلة إلى عمليات إنتاج متحدة من الناحية الاجتماعية وتدار بالطرق الفنية .

واضح إذن أن التجميع أي الزيادة التدريجية في رأس المال عن طريق الإنتاج المتجدد ، عملية بطيئة بالقياس الى المركزية التي لا تقتضي أكثر من تغيير في توزيع اجزاء رأس المال الاجتماعي . لو أن العالم اضطر أن ينتظر حتى تتجمع رؤوس أموال فردية قادرة على إنشاء الخطوط الحديدية لما كانت هذه الأخيرة ذات وجود اليوم ، ولكن المركزية فعلت هذا الشيء الضروري في لمح البصر وذلك عن طريق تكوين الشركات المساهمة . وبينما يزيد المركزية من آثار وفتائج التجميع وتعمل بها ، فإنها في الوقت ذاته تزيد من التغييرات التي تطرأ على التركيب الفني لرأس المال وتعمل بها وهو التغيير الذي بمقتضاه ينمو الجزء الثابت على حساب الجزء المتغير بحيث ينقص الطلب النسبي على العمل .

إن مجموعات رأس المال التي تتحد وتتماسك سراعاً عن طريق المركزية يتجدد إنتاجها وتزيد شأنها في ذلك شأن غيرها ولكن بطريقة أسرع وبذا تصبح عوامل جديدة وقوية في التجميع الاجتماعي . وعلى ذلك حين نتحدث عن التجميع الاجتماعي فإن كلامنا يتضمن (دون أن نصريح بذلك) نتائج المركزية وآثارها .

رأينا (القسم الأول من الفصل ٢٢) أن رؤوس الأموال الإضافية التي تتكون أثناء عملية التجميع العادي تصلح بصفة أساسية وسائل لاستغلال واستخدام المخترعات والكشوف الجديدة وبخاصة استغلال نواحي التقدم في الفن الصناعي . ولكن بمرور الوقت تحل اللحظة حتماً التي فيها يولد رأس المال القديم من جديد وقد اكتسب طابعاً فنياً مكتملاً بحيث أن كمية صغيرة نسبياً من العمل تدفع كمية كبيرة نسبياً من الآلات والمواد الخام إلى الحركة . وينجم عن هذا بطبيعة الحال أن يكون الهبوط المطلق في الطلب على العمل كبيراً تبعاً للنسبة التي بها تجمعت رؤوس الأموال التي تعرضت لعملية التجديد هذه إلى مجموعات كبيرة بواسطة عملية المركزة ،

لهذا نجد من جهة أن رأس المال الإضافي الذي تكون أثناء التجميع يجتذب من العمال بنسبة حجمه عدداً يتناقص باطراد ، ومن جهة أخرى يزداد ميل رأس المال القديم الذي يعاد إنتاجه بتركيب جديد من فترة لأخرى إلى إبعاد العمال الذين اعتاد استخدامهم .

٣ - الإنتاج المتزايد (التصاعدي) لجيش العمل الاحتياطي

رأينا أن تجميع رأس المال الذي بدأ في الأصل امتداداً له من حيث الكم ، يتم عن طريق تغيير في تركيبه يتخذ شكل زيادة متصلة في جزئه الثابت ونقصاً مستمراً في جزئه المتغير . والطريقة الرأسمالية في الإنتاج ، ونمو قوة العمل الاتاجية المطابقة لها ، والتغيير الذي يعقب ذلك في التكوين العضوي لرأس المال — هذه كلها لا تسير جنباً إلى جنب مع تقدم التجميع أو نمو الثروة الاجتماعية فحسب ، بل إن حركتها أشد سرعة ؛ ذلك أن التجميع البسيط أو التوسع المطلق في رأس المال الكلي تصحبه مركزة عناصره الفردية ، كما أن التغيير في التركيب الفنى لرأس المال الإضافي يكون مصحوباً بتغيير في التركيب الفنى لرأس المال الأصلي . وعلى ذلك يترتب على اطراد سير التجميع تغيير في النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير . فلو فرضنا أن هذه النسبة كانت في الأصل ١ : ١ فقد أصبحت الآن ٢ : ٣ ، ٤ : ١ ، ٥ : ١ ، ٧ : ١ الخ بمعنى أنه لو كان نصف قيمته الكلية قد تحول في الأصل إلى قوة عمل والنصف الآخر إلى أدوات إنتاج لوجدنا الآن أن $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{5}$ الخ يتحول إلى قوة عمل بينما من جهة أخرى يتحول $\frac{2}{3}$ ، $\frac{3}{4}$ ، $\frac{4}{5}$ ، $\frac{5}{6}$ الخ يتحول إلى أدوات إنتاج . ولما كان الطلب على العمل يعينه مقدار رأس المال المتغير فإن هذا الطلب يهبط بصورة مطردة كلما زاد رأس المال الكلي ، بدلا أن يزداد كما فرضنا من قبل . وينمو رأس المال الكلي يزداد كذلك الجزء المتغير منه أو العمل المندمج فيه ولكن بنسبة تتناقص على الدوام ، والتجميع والمركزة الآخذان في الزيادة يؤديان إلى تغييرات جديدة في تركيب رأس المال وإلى خفض أسرع في جزئه المتغير بالقياس إلى الجزء الثابت .

هذا الهبوط النسبي السريع في الجزء المتغير وهو هبوط يصحب الزيادة السريعة في رأس المال الكلي ويسير بخطوات أسرع من هذه الزيادة — نقول إن هذا الهبوط يتخذ الشكل المعكوس في الطرف الآخر أي شكل زيادة مطلقة في الظاهر في عدد العمال وهي زيادة أسرع دائماً من مثيلتها في رأس المال المتغير أي أدوات الإنتاج . ولكن الواقع أن التجميع الرأسمالي نفسه هو الذي يولد عدداً من العمال فائضاً عن الحاجة أي عدداً من العمال أكبر مما يكفي متوسط حاجة التوسع الذاتي لرأس المال — وبعبارة موجزة يؤدي إلى تكوين فريق فائض من السكان .

والحركة التي يترتب عليها تجميع رأس الاجتماعى تسبب أحياناً تغييرات فورية تؤثر في رأس المال الاجتماعى هذا بوجه عام ، بينما في بعض الأحيان تحدث تغييرات في نفس الوقت في مختلف فروع الانتاج . ففي بعض الميادين يطرأ تغيير على تركيب رأس المال دون أن يصحب ذلك زيادة في حجمه المطلق وهو تغيير ناجم عن التركيب البسيط ، وفي ميادين أخرى يكون النمو المطلق في رأس المال مصحوباً بنقص في جزئه المتغير أى في مقدار قوة العمل ، بينما في ميادين أخرى يحدث أن رأس المال يستمر في النمو لمدة معينة على أساسه الفنى القائم ويجتذب قوة عمل إضافية بنسبة الزيادة فيه ، وكذلك في ميادين أخرى يتعرض رأس المال لتغيير عضوى فينقص جزؤه المتغير — ولكن الذى يحدث في كافة ميادين الانتاج أن الزيادة في العنصر المتغير من رأس المال وبالتالي في عدد العمال الذين يستخدمون تكون مرتبطة على الدوام بتقلبات عنيفة وبالانتاج الزائل المؤقت لفائض السكان، وقد يتخذ هذا الشكل الظاهر أمام أعيننا من حيث طرد العمال المستخدمين أو الشكل الأقل ظهوراً وإن كان حقيقياً ألا وهو ازدياد صعوبة استيعاب العدد الاضافى من العمال بالطرق الاعتيادية (١) الى جانب درجة الزيادة في حجم رأس المال الاجتماعى العامل . واتساع نطاق الانتاج والزيادة في عدد العمال المشتغلين ، ونمو إنتاجية عملهم ، وازدياد تدفق كافة مصادر الثروة — نقول لى جانب هذا كله يتسع المجال الذى يعظم فيه اجتذاب رأس المال للعمال كما يشهد إبعاده أو

(١) حسب الاحصاء عن إنجلترا وويلز كان عدد الذين يعملون في الزراعة (بما في ذلك الملاك والمفلاحون والمشتغلون في الحدائق والرعاة الخ) ٢,٠١١,٤٤٧ (١٨٥١) ، ١,١٠٤,٩٢٤ (١٨٦١) بنقص قدره ٨٧,٣٣٧ وكانت النسب كالتالى في نفس السنتين : ١٠٢,٧١٤ ، ٧٩,٢٤٢ (صناعة المنسوجات الصوفية) ١١١,٩٤٠ — ١٠١,٦٧٨ (نسيج الحرير) ، ١٢٠,٩٨ — ١٢٠,١٥٦ (البفتة) والزيادة صغيرة جدا في الصناعة الأخيرة بسبب اتساعها الهائل ، وهذا يتضمن نقصا في عدد العمال يتناسب مع هذا التوسع — ٢٨٠,١٧٦ ، ٢٠٣,٣٩٣ (عمل القبعات) ، ١٠٠,٦٧٧ — ١٠٠,٤٩٩ (الجمعة) ٨٦٤٦ — ٣٠,٥٠٤ (النسج) ، ٢١,٦٤٧ — ٢٠,٣٨ (النسج) ، ٢٦,١٣٠ — ٢٦,٩٤٠ (عمل السامير والنقص راجع الى منافسة الآلات) ، ٣١,٣٦٠ — ٣٢,٠٤١ (العمال بالمناجم ومناجم النحاس) . ومن جهة أخرى نجد زيادة كبيرة في غزل ونسج القطن (٢٧١,٢٧٧ — ٢٤٦,٦٤٦ على التوالي) . وكان عدد العمال في مناجم الفحم ١٨٣,٣٨٩ (١٨٥١) ، ٢٤٦,٦١٣ (١٨٦١) . « ويلاحظ بوجه عام أن الزيادة في عدد العمال بلغت أقصاها منذ سنة ١٨٥١ في فروع الصناعة التي لم تستخدم فيها الآلات بنجاح حتى الوقت الحاضر » (تعداد إنجلترا وويلز ١٨٦١ ج ٣ لندن ١٨٦٣ ص ٣٦) .

طرده إياهم . لذلك تزداد سرعة التغيير في التركيب العضوي لرأس المال وفي شكله الفنى ويزداد عدد ميادين الانتاج التى تتعرض لهذا التغيير وتدخل في دائرته أحياناً فى نفس الوقت وأحياناً بالدور والتناوب ؛ والطبقة العاملة بينما تسبب تجمع رأس المال تخلق كذلك الوسائل التى تجعلها فائضة نسبياً عن الحد أى الوسائل التى تجعل منها فائض سكان نسبياً (١) وهذا قانون عن السكان خاص بطريقة الانتاج الرأسمالية ، والحقيقة أن كل طريقة إنتاج ظهرت فى التاريخ لها قانونها الصحيح الخاص بها عن السكان . ولكن إذا كان الفائض من الطبقة العاملة ثمرة ضرورية ولدها التجمع أو نمو الثروة على أساس رأسمالى ، فان زيادة السكان عن الحد هذه تصبح عاملاً قوياً يساعد على تنمية عملية التجميع الرأسمالى بل انها حقيقة شرط ضرورى لوجود طريقة الانتاج الرأسمالية . فهى تكون جيشاً احتياطياً للصناعة

(١) إن قانون النقص التصاعدي فى الحجم النسبي لرأس المال المتغير وآثار هذا النقص على مركز الطبقة المسكونة من العمال الأجراء قد استشفها بعض البارزين من الاقتصاديين الكلاسيكيين برغم أنهم لم يفهموا الأمر تماماً ، وأعظم خدمة فى هذا الصدد أداها جون بارتون برغم أنه كبقاى الكتاب الذين ينتمون إلى هذه المدرسة خلط بين رأس المال الدائم ورأس المال الثابت ، وبين رأس المال المتغير والمتداول . واليك مايقول « يتوقف الطلب على العمل على زيادة رأس المال المتداول لا الثابت . فلو صح أن النسبة بين هذين النوعين من رأس المال هى نفسها فى كل الأوقات وفى جميع الظروف لترتب على هذا حقيقة أن يكون عدد العمال المستخدمين متناسباً مع ثروة الدولة . ولكن هذا الفرض غير محتمل . إذ تنمو الصناعات والفنون وتتقدم الحضارة تزداد نسبة رأس المال الثابت fixed الى المتداول فقد يكون مقدار رأس المال الثابت المستخدم فى انتاج قطعة من قماش المسلمين الإنجليزي أكبر مرة أو على الأقل ألف مرة من ذلك المستخدم فى قطعة مماثلة من قماش المسلمين الهندي ، وقد تكون نسبة رأس المال المتداول أقل مائة مرة أو ألف مرة ... لن يكن المدخرات السنوية كلها والتي تضاف الى رأس المال الثابت Fixed أى أثر فى زيادة الطلب على العمل » Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society, London, 1817, pp. 17—18 ويقول ريكاردو « والسبب الذى قد يزيد إيرادات البلد الصافية قد يؤدي فى نفس الوقت إلى زيادة عدد السكان عن الحاجة ، وبهذا يهبط بحالة العامل » (٤٦٩ ص) ويقول أيضاً إنه بزيادة رأس المال « يكون الطلب (على العمل) متناسباً تناسباً عكسياً معه » (٤٨٠ حاشية) ويقول ريتشارد جونس « قد يختلف مقدار رأس المال المخصص للبقاء على العمل بصرف النظر عن أى تغييرات فى المبلغ الكلى لرأس المال ... وقد يزداد حدوث التقلبات فى مبلغ العمالة وقد تزيد الآلام والمشاق كلما صار رأس المال نفسه أكثر وفرة » An Introductory Lecture on Political Economy (لندن ١٨٤٣ ص ١٣) —ويقول رمزي « يعظم الطلب (على العمال) ... ولكن ليس بنسبة تجميع رأس المال العام ... لأن كل زيادة فى رأس المال القومى المدد للانتاج المتجدد يصبح كلما زاد تقدم المجتمع أقل أثراً بالنسبة إلى حالة العامل » (٩٠—٩١) .

ملكه رأس المال بصفة مطلقة كما لو أن الرأسماليين ربوا أفراد هذا الجيش على حسابهم ، وهكذا نجد أن حاجة رأس المال الى التوسع الذاتي تخلق مورداً من المادة البشرية الصالحة للاستغلال وهي تفعل ذلك مستقلة عن حدود الزيادة الفعلية في السكان . وإذا يسير التجميع في طريقه والى جانبه نمو اتاجية العمل نجد أن قوة رأس المال على التوسع الفجائي تعظم لا بسبب مرونة رأس المال القائم بعمله ولا بسبب اتساع ثروة المجتمع المطلقة ولا بسبب أن الائتمان يجد الدافع الذي يحمله على أن يضع مقداراً كبيراً جداً من هذه الثروة تحت تصرف الاتاج على هيئة رأس مال إضافي — إنها لا تعظم بسبب هذا كله فحسب بل وكذلك لأن الأحوال الفنية لعملية الاتاج نفسها (الآلات ، وسائل النقل الخ) تعمل على سرعة تحويل المنتج الفائض الى أدوات اتاج اضافية تحويلاً ملاءماً . والثروة الاجتماعية التي زادت كثيراً جداً بسبب تقدم التجميع وصارت قابلة للتحويل الى رأس مال اضافي تبحث بشدة عن وجوده لاستثمارها إما في فروع الاتاج القديمة التي اتسعت السوق أمام منتجاتها أو في فروع حديثة التكوين (كالسكك الحديدية الخ) نشأت الحاجة اليها عن نمو الفروع القديمة . في أمثال هذه الحالات جميعها من الضروري أن يكون في الامكان توفير أعداد عظيمة من العمال يمكن استخدامهم في النواحي والنقط الحاسمة دون أن يتعطل الاتاج في ميادين أخرى . هذه الأعداد الوفيرة التي يتطلبها ذلك الأمر نجدها في حالة ازدحام السكان .

إن سير الصناعة الحديثة بما يشمله من دورات تحدث كل عشر سنوات ومن فترات إنتاج تمتاز بالنشاط والركود والأزمة ، يتوقف على التقلبات التي يتعرض لها جيش الصناعة الاحتياطي من حيث شدة الطلب عليه أحياناً والعجز عن استيعاب أفراده أحياناً أخرى . وهذه التقلبات في الدورة الصناعية تعمل بدورها على تضخيم فائض الطبقة العاملة وتصبح من أقوى العوامل على تكاثر هذا الفائض وتوالده .

هذا هو مجرى الحوادث الذي تسميز به الصناعة الحديثة ، ولكن شيئاً من هذا القبيل لم يكن معروفاً في العهود السابقة ولم يكن في الامكان أن يحدث في بداية عهد الاتاج الرأسمالي حيث كان التغيير في تركيب رأس المال بطيئاً جداً ، وعلى ذلك نقول — كقاعدة عامة — إن الطلب على العمل كان نومة متفقاً ومتماثلاً مع التجميع . لقد كان تقدم التجمع بطيئاً بالقياس الى ما يجري الآن في الأزمنة الحديثة ، إذ كان محد من هذا التقدم إذ ذاك القيود الطبيعية على السكان العاملين الصالحين للاستغلال ، وهي قيود لم يكن في الإمكان القضاء عليها إلا بوسائل قهرية سنذكرها فيما بعد . إن التوسع الفجائي المتغير في نطاق الاتاج مقدمة

لتقلص فجائي مماثل وهذا الأخير بدوره يزيد من الأول ويبعث على وجوده ، ولكن التوسع مستحيل ما لم تتوافر مادة بشرية صالحة ، أى ما لم تكن هناك زيادة في عدد العمال الذين يمكن استخدامهم بغض النظر عن الزيادة المطلقة في السكان . وهذا المورد من المادة البشرية يتوقف على الحقيقة البسيطة الآتية وهى أن بعض العمال «تحررهم» باستمرار وسائل تهبط بعدد العمال المستخدمين بالنسبة الى الزيادة في مقدار الانتاج ، وهكذا تتميز حركة الصناعة الحديثة باستمرار تحول جزء من العمال الى عاطلين أو عمال يشتغلون نصف الوقت . وما يشهد بقصور رجال الاقتصاد السياسى عن أن يستشفوا ما تحت الظواهر أنهم ينظرون الى توسع الائتمان وتقلصه على أنهما السبب في التقلبات التي تتعرض لها الدورة الصناعية بينما حركات الائتمان لا تزيد في الحقيقة عن كونها أعراضاً تدل على مظاهر الدورة الصناعية . وكما أن الاجرام السماوية إذا بدأت تتحرك في طريق معين توصل تلك الحركة الى ما لا نهاية ، فكذلك الانتاج الاجتماعى يواصل سيره بمجرد أن يبدأ هذه الحركة من التوسع والتقلص اللذين يحدثان بالتناوب . فما كان نتيجة يصبح سبباً ، وتتخذ تقلبات العملية كلها شكل حركة تحدث من فترة لأخرى . وإذا ما استقرت هذه الصفة الدورية فان رجال الاقتصاد السياسى أنفسهم يعترفون أن انتاج فائض السكان أصبح من الشروط التي لاغنى عنها للصناعة الحديثة .

يقول H. Merivale (وكان أستاذاً في وقت ما للاقتصاد السياسى بأكسفورد ثم اشتغل بعد ذلك في وزارة المستعمرات) : « لنفرض أنه في حالة بعض هذه الأزمات عمل الشعب على أن يتخلص عن طريق الهجرة من بعض مئات الألوف من العمال الزائدين عن الحاجة ، فإذ تكون العواقب ؟ عند ما يعود الطلب على العمل يتضح وجود نقص في عدد العمال ، ومهما كانت سرعة التكاثر فلا بد من انقضاء جيل لتعويض خسارة العمال البالغين . ولنا لنعلم أن أرباح رجال الصناعة عندنا تتوقف في الأغلب على مقدرتهم على الاستفادة من فترات الرخاء التي يشتد فيها الطلب وفي هذا تعويض لهم عن الفترات التي كان الطلب فيها بطيئاً . والشئ الذي يتيح لهم هذه المقدرة سيطرتهم على الآلات والعمل اليدوى ، فيجب أن تكون لديهم الأيدي العاملة وأن يكونوا قادرين على زياد نشاط عملياتهم والتقليل من ذلك تبعاً لحالة السوق وإلا عجزوا عن الاحتفاظ بتفوقهم في مضار المنافسة التي تقوم عليها ثروة البلد ، (١) . وحتى ما لئس برغم ضيق تفكيره الذي يحمله على أن يعزو الافراط في زيادة السكان إلى زيادة مطلقة في العمال ،

Lectures on Colonisation and Colonies, London, 1841, vol. I, p. 146. (١)

فإنه يدرك أن ازدياد السكان إلى حد فائق أمر ضروري للصناعة الحديثة ، وفي هذا يقول إن اتباع قواعد الحذر والفتنة فيما يختص بالزواج والمغالاتة في هذا الأمر من جانب الطبقة العاملة في بلد اعتماده الرئيسي على المصنوعات والتجارة ضرر على هذا البلد . . . ولا يمكن أن نأق إلى السوق بفائض من العمال نتيجة طلب مخصوص إلا بعد انقضاء ١٦ أو ١٨ سنة وذلك بحكم طبيعة تكاثر السكان ، وقد يحدث تحويل الإيراد إلى رأس مال عن طريق التوفير بأسرع من ذلك فالبلد أكثر تعرضاً لزيادة في كمية الأموال اللازمة للبقاء على العمل أسرع منها في عدد السكان ، (١) . وبعد أن يعترف الاقتصاديون بأن استمرار إنتاج فائض نسبي من الطبقة العاملة أمر ضروري للتجميع الرأسمالي تراهم يخطون خطوة أخرى ويقولون لهؤلاء الأشخاص الزائدين عن الحاجة ، الذين التي بهم إلى عرض الطريق بفضل رأس المال الإضافي الذي أنتجته أيديهم « نحن رجال الصناعة نعمل من أجلكم كل ما نقدر عليه حينما نزيد من رأس المال الذين تتوقف عليه وسائل عيشكم ، وعليكم أداء الباقي وذلك بأن تجعلوا عدداً ملاماً لوسائل العيش هذه ، (٢) ولكن كمية قوة العمل التي تهيئها الزيادة الطبيعية في عدد السكان لا تكفي مطالب الإنتاج الرأسمالي لأن هذا الأخير لا تكون له حرية العمل إلا إذا كان تحت تصرفه جيش صناعي احتياطي بدون الاعتماد على هذه القيود الطبيعية .

لقد فرضنا حتى الآن أن الازدياد أو النقص في رأس المال المتغير يطابق الزيادة أو النقص في عدد العمال المستخدمين تماماً . ولكن ، حتى إذا ظل عدد العمال الذين تحت تصرف رأس المال ثابتاً ، وحتى إذا تناقص العدد ، فإن رأس المال المتغير يزيد إذا كان العامل الفردي يبذل مقداراً أكبر من العمل ؛ وبذلك يرتفع أجره وإن ظل ثمن العمل دون أن يطرأ عليه عليه تغيير أو هبط ولكنه يهبط أبطأ مما يزيد العمل . وإذن نرى أن الزيادة في رأس المال المتغير دليل على زيادة في العمل لافي عدد العمال الذين يستخدمون . ومن صالح كل رأسمالي أن يستخلص مقداراً محدوداً من العمل من عدد صغير من العمال بشرط أن تظل التكاليف كما هي تقريباً ، وفي هذه الحالة الأخيرة يزداد مقدار ما ينفق من رأس المال الثابت بالنسبة

(١) « مبادئ الاقتصاد السياسي » ص ٤٥٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ — وفي هذا المؤلف يكشف ماليس أخيراً بمساعدة سيسموندى الثالث الجليل الذي يتكون من الإنتاج الرأسمالي : الافراط في الإنتاج ، الافراط في عدد السكان ، والافراط في الاستهلاك (Friedrich Engels, Umriss zu einer Kritik der Nationalökonomie, "Deutsch-Französische Jahrbücher", pp. 107 et seq.)
Herriet Martineau : The Manchester Strike, 1842, p. 101. (٢)

إلى كمية العمل ، أما في الحالة الأولى فالزيادة أصغر بكثير . وكلما اتسع نطاق الإنتاج عظم تأثير هذا الدافع وزادت قوته تبعاً لتجميع رأس المال .

رأينا أن نمو طريقة الإنتاج الرأسمالية وإنتاجية العمل (وهي سبب التجميع ونتيجته في نفس الوقت) يمكن الرأسمالي مع استخدام نفس القدر من رأس المال المتغير من أن يحرك مقداراً أكبر من العمل وذلك عن طريق استغلال كل قوة عمل فردية (إما بإطالة مدة العمل أو زيادة حدته) ؛ ورأينا كذلك أنه يستطيع بنفس القيمة الرأسمالية أن يشتري مقداراً أكبر من قوة العمل لأنه يستبدل باطراد العمال الحاذقين بغير الحاذقين ، والرجال بالنساء ، والبالغين بالأحداث والأطفال .

وعلى ذلك نجد تقدم التجميع يترتب عليه أن مقداراً أكبر من رأس المتغير يدفع إلى الحركة عملاً أكثر دون استخدام عدد أكبر من العمال ، كما أن رأس المال المتغير من نفس الحجم يدفع إلى الحركة عملاً أكثر بنفس الكمية من قوة العمل ، وأخيراً يدفع إلى الحركة عدداً أكبر من قوى العمل الفردية ذات الدرجة المنخفضة عن طريق التخلص عن قوى العمل الفردية العالية الدرجة .

لهذا يسير إنتاج فائض السكان النسبي بخطوات أسرع من تقدم التجميع (برغم أن الأخير تعجل به الثورة الفنية في عملية الإنتاج) وأسرع من الهبوط النسبي في الجزء المتغير من رأس المال بالقياس إلى الجزء الثابت . وإذا كانت أدوات الإنتاج حين تزداد من حيث مداها وكفائها وسيلة إلى حد أقل لاستخدام العمال فإن هذا الأمر تعدله الحقيقة الآتية وهي أنه بازدياد إنتاجية العمل يزداد ما يحصل عليه رأس المال من عمل أكثر كفاية وأثراً بدون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة في الطلب على العمال الفرديين .

إن إرهاق الفريق الذي يشتغل من الطبقة العاملة يعمل على تضخيم صفوف الاحتياطي ؛ وبالعكس نرى أن ازدياد الضغط عن طريق المنافسة من جانب الاحتياطي يدفع الذين يستخدمون فعلاً على زيادة جهدهم ويزيد من خضوعهم لدكتاتورية رأس المال ، فكأن الحكم على فريق من الطبقة العاملة بالتحول الإجباري عن طريق الإرهاق الواقع على الفريق الآخر ، والعكس ، يصبحان وسيلة لإثراء الرأسمالي الفردي^(١) ويعجلان في نفس الوقت

(١) وقملاً أثناء المجاعة القطنية سنة ١٨٦٣ أصدر غزالو القطن في بلاكين كتيبا حملوا فيه بشدة على الإرهاق في العمل (والذي لم يؤثر إلا في العمال الذكور البالغين نظراً لمفعول قانون المصانع) . لقد طلب من العمال البالغين في هذا المصنع أن يشتغلوا ما بين ١٢ ، ١٣ ساعة في اليوم بينما يضطر =

بتضخيم عدد جيش الصناعة الاحتياطي على نطاق يطابق عملية التجميع الاجتماعي ، ويدلنا المثال الذي تضر به لنا أنجلترا عن مبلغ أهمية هذا العامل في تكوين فائض السكان النسبي . إن الوسائل الفنية لتوفير العمل ذات أثر فعال بالغ في هذا البلد . وبرغم هذا لو حددنا مقدار العمل بدرجة معقولة وجعلناه درجات وفق السن والجنس لمختلف طوائف الطبقة العاملة فإن الفريق العامل الآن من السكان يصبح غير كاف بتاتا لمواصلة الإنتاج الأهل على نطاقه الحالي ، ولا بد أن تصبح الأغلبية الكبيرة من العمال الذين يعدون اليوم «غير منتجين» عمالا ومنتجين .

وإذا نظرنا إلى حركات الأجور بوجه عام لرأينا كيف ينظمها توسع وتقلص جيش الصناعة الاحتياطي وهما يتبعان التغييرات التي تتأب الدورة الصناعية من وقت لآخر ، وعلى ذلك لا تعينها التغييرات التي تحدث في عدد العمال المطلق وإنما تعينها النسب المتفاوتة التي تنقسم بها الطبقة العاملة إلى جيش عامل وجيش احتياطي ، والزيادة والنقص في المدى النسبي لازدحام السكان ، ودرجة امتصاص الصناعة أو طردها للعمال الفائضين عن الحاجة . وفيما يختص بالصناعة الحديثة بما يصحبها من دورة تتم كل عشر سنوات ومظاهر تسكر من فترة لأخرى ، كم يكون القانون بديعاً لو أن عرض العمل والطلب عليه لا ينظمهما توسع وتقلص رأس المال وحاجاته المتباينة للتوسع الذاتي بل بالعكس لو أصبحت حركة رأس المال متوقفة على التغيير المطلق في عدد السكان . ولكن هذا ما يؤمن به الاقتصاديون فهم يعتقدون أن

إلى التعتل كثير من يرحبون بالعمل جانبا من الوقت لكي يعولوا أسرهم ويتقنوا لإخوانهم المرهقين من موت مبكر . اننا نساءل اذا كانت عادة العمل زيادة عن المقرر قد تخلق شعوراً طيباً بين السادة والخدم . ان الشعور بالظلم يسود نفوس هؤلاء أسوة بالمتعطلين كذلك . في هذه الجهة مقدار كاف من العمل الجزئي اذا حسن توزيعه . اننا لا نطلب من أرباب العمل الا أن يتبعوا نظام العمل ساعات قليلة وبخاصة حتى تتحسن الأحوال ، وذلك خير من قيام عدد من الأفراد بالعمل أكثر من الوقت المقرر بينما يضطر الآخرون بسبب عدم توافر العمل الى أن يعيشوا على الإحسان » (تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٨) — وبالفريزة البورجوازية التي لا تحظى ، والتي تميز الرجل نجد مؤلف كتاب Essay on Trade and Commerce يدرك الأثر على العمال المتعطلين من فائض العمال التسي « و تمت سبب آخر للجمول في هذه المملكة وهو عدم وجود عدد كاف من الأيدي العاملة . وحينما نجد أن الطلب غير العادي على (العمال) يصبح قليلا يشعر العمال بمحالتهم ويجمعون أرباب العمل يشعرون بها كذلك — انه أمر يدعو الى الدهشة ؛ ولكن ميول هؤلاء الناس شريرة بحيث أنه في مثل هذه الحالات يتحد عدد من العمال لمضايقه مخدومهم وذلك بتبديد يوم بأكله » (شرحه ص ٢٧ — ٢٨) — والواقع أن هؤلاء القوم كانوا يطالبون بأجر أعلى !

الأجور ترتفع نتيجة لتجميع رأس المال والزيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة أسرع في عدد الفريق العامل من السكان وتستمر الزيادة حتى يتختم سوق العمل ومعنى هذا أن رأس المال لم يعد كافياً بالحد الذي يتناسب مع مورد العمل ، وحينئذ تهبط الأجور . وبسبب هذا الهبوط تتناقص صفوف العمال تدريجاً بحيث نجد مرة أخرى أن رأس المال أصبح زائداً بالنسبة إلى العمال أو نجد كما يقول البعض أن الهبوط في الأجور وما يماثله من الزيادة في استغلال العمال يعملان على تنشيط التجميع بينما نرى في الوقت نفسه أن انخفاض الأجور يحد من ازدياد عدد الطبقة العاملة . هكذا يتكرر الموقف الذي فيه يكون العرض من العمل غير مساو للطلب عليه الذي يترتب عليه ارتفاع الأجور وهكذا . يالها من حركة بديعة تلامس الإنتاج الرأسمالي النامي ! .

فيما بين ١٨٤٩ ، ١٨٥٩ حين كان ثمن القمح في هبوط حدث ارتفاع إسمي في الأجور (تافه حقيقة) في المناطق الزراعية بانجلترا (من ٧ إلى ٨ شلنات في ولتشير ، ومن ٧ إلى ٨ أو ٩ في دورستشير) ؛ وكان هذا راجعاً إلى تدفق فائض السكان الزراعي بشكل غير مألوف بسبب مطالب الحرب وإنشاء السكك الحديدية وبناء مصانع جديدة وفتح مناجم جديدة الخ . فكلما زاد هبوط الأجور كانت النسبة المئوية لأي ارتفاع فيها عالية مهما كان الارتفاع تافهاً . فمثلاً لو زاد الأجر الأسبوعي من ٢٠ إلى ٢٢ شلناً كانت الزيادة ١٠ ٪ ، أما إذا زاد من ٧ إلى ٩ شلنات كانت الزيادة ٢٨ ٪ . وعلى كل شكا المزارعون شكوى مرة وتحدثت صحيفة الإيكونوميست عن ارتفاع عام محسوس وهي تشير إلى هذه الأجور التي لا تحول دون الموت جوعاً (٢١ يناير ١٨٦٦) . ماذا فعل المزارعون إذن ؟ هل انتظروا إلى أن زاد عدد العمال الزراعيين — نتيجة هذا الارتفاع البديع — ووصل الحد الذي لا بد عنده من هبوط الأجور من جديد ؟ الذي حدث أن المزارعين استخدموا آلات أكثر عن ذي قبل وأصبح العمال « فائضين عن الحاجة » . والآن أصبح « مقدار أكبر من رأس المال » مستمراً في الزراعة ويشكل أكثر إنتاجية ، وترتب على هذا هبوط الطلب على العمل من الناحيتين النسبية والمطلقة .

هذه الخرافة الإقتصادية السالفة الذكر تخلط بين القوانين التي تنظم الحركة العامة للأجور — أو العلاقة بين الطبقة العاملة أي قوة العمل الكلية من جهة ورأس المال الاجتماعي الكلي من جهة أخرى — وبين القوانين التي بمقتضاها يجري توزيع الفريق العامل من السكان بين ميادين الإنتاج المختلفة . فإذا تجمعت ظروف مثلاً عملت على زيادة التجميع في فرع معين من

الانتاج بحيث تصبح الأرباح أعلى من المتوسط ، تدفق رأس مال إضافي على هذا الفرع وتكون النتيجة الطبيعية ازدياد الطلب على العمل وارتفاع الأجور .

هذا الارتفاع يجذب عمالاً أكثر وأخيراً يتختم هذا الفرع بقوة العمل فتهدد الأجور إلى المتوسط السابق بل وربما أدنى منه لو استمر تدفق العمال زيادة عن الضروري ، وهنا يقف هذا التدفق بل ويخرج بعض العمال من ميدان الإنتاج هذا . بذلك يظن الاقتصادي أنه يفهم السبب الذي من أجله تحدث زيادة مطلقة في عدد العمال حين ترتفع الأجور ويحدث نقص مطلق في عددهم حين تهبط ؛ والحقيقة أنه لا يرى في هذا التقلبات المحلية التي يتعرض لها فرع من الإنتاج إلا مظاهر توزيع العمال بين مختلف ميادين الاستثمار الرأسمالي تبعاً لحاجيات رأس المال المتباينة .

خلال فترات الركود والرغاء المتوسط يضغط جيش الصناعة الاحتياطي على الجيش العامل، وفي اثناء فترات الإفراط في الانتاج يحيد الجيش الأول من دعاوى الثاني . وهكذا نجد أن الإفراط النسبي في الانتاج الأساس الذي يبدو عليه مفعول قانون العرض والطلب ؛ وقائض السكان النسبي يقيد من حرية فعل هذا القانون داخل الحدود الملائمة للاستغلال الرأسمالي والسيطرة الرأسمالية .

يذكر القارئ أنه إذا ترتب على استخدام الآلات الجديدة أو زيادة استخدام القديمة أن تحول جزء من رأس المال المتغير إلى ثابت فإن بعض الاقتصاديين يفسرون هذه العملية (التي تعمل فعلاً على « ثبات » رأس المال وبالتالي « تحرير العمال ») بعكس ما تنطوي عليه ويصرحون بأنها « تحرر » رأس المال أي يجعله حراً للعمال . وهنا نلصق وقاحة هؤلاء القوم . إن الذي يطلق سراجه إنما هم العمال الذين تحمل محلهم الآلات وكذلك الذين قد يشغلون مكانهم والفريق الذي قد تمتصه الصناعة في الأحوال العادية إذا ما نشطت التجارة . كل هؤلاء جميعاً يطلق سراجهم ، ليكونوا تحت تصرف كل جزء جديد من رأس المال يبغى الاستثمار . وسواء يجتذبهم أو يجتذب الآخرين فإن التأثير على الطلب العام على رأس المال هذا كاف فقط لاستخدام عدد من العمال مساوياً لذلك الذي طردته الآلات . فإذا استخدم رأس المال هذا عدداً أقل زاد عدد العمال الفائضين عن الحاجة ، وإذا استخدم عدداً أكبر زاد مستوى الطلب العام على العمل بنسبة زيادة عدد الذين يستخدمون على عدد الذين « أطلق سراجهم » . وهكذا يبدو أثر رأس المال الإضافي الذي يسعى إلى الاستثمار حتى يتم امتصاص العمال الذين أخرجتهم الآلات من أعمالهم . وبعبارة أخرى يحرص جهاز الانتاج الرأسمالي على أن يرى

الزيادة المطلقة في رأس المال لا تصحبها زيادة مماثلة في الطلب العام . ويجرأ هؤلاء الاقتصاديون على القول بأن في هذا تعويضاً عن الفقر والألم واحتمال الدمار مما يصيب العمال الذين طردوا من عملهم ، وتعويضاً خلال فترة الانتقال التي ترغمهم على الانتقال إلى صفوف جيش الصناعة الاحتياطي ! ليس الطلب على العمل كمنمو رأس المال ، وليس عرض العمل كمنمو الطبقة العاملة . إننا لانحى هنا بقوتين مستقلتين كل منهما تؤثر في الأخرى . إن رأس المال يعمل في كلا الجانبين ، فإذا كان تجميعه يزيد من جهة الطلب على العمل فإنه يزيد من أخرى العرض من العمل « باطلاق سراح العمال ، بينما تجد من جهة أخرى أن ضغط العاطلين على العاملين يرغم الأخيرين على بذل عمل أكبر وبذا يجعلون إلى حد ما عرض العمل مستقلاً عن عرض العمال . وعلى هذا الأساس يزيد فعل قانون العرض والطلب في حالة العمل من كمال استبدال رأس المال . وبمجرد أن يدرك العمال أنه كلما زاد ما يؤدون من عمل وما ينتجون للغير وزادت إنتاجية عملهم عرضتهم الوظيفة التي يقومون بها كأدوات لتحقيق توسع رأس المال الذاتي إلى أخطار جمّة ، وبمجرد أن يكشفوا أن حدة المنافسة فيما بينهم تتوقف تماماً على الضغط من فائض السكان النسبي ، وبمجرد أن حاولوا بواسطة إنشاء اتحادات العمال تنظيم التعاون المقصود بين العاملين والعاطلين حتى يتسنى لهم تجنب أو إضعاف النتائج التي تصيب طبقتهم بفعل هذا القانون الطبيعي عن الإنتاج الرأسمالي — نقول بمجرد أن يحدث هذا يثور رأس المال وأنصاره من الإقتصاديين ضد هذا الاعتداء على قانون العرض والطلب « الخالد ، أو « المقدس ، بعبارة أخرى ، لأن هذا التماسك بين العاملين يؤدي إلى اضطراب ينتاب فعل هذا القانون . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حينما تعوق الظروف (كما في المستعمرات مثلاً) نشوء جيش احتياطي للصناعة وبذا تنقذ الطبقة العاملة من حالة التبعية التامة للطبقة الرأسمالية يثور رأس المال وتابعه الإقتصاد السياسي ضد قانون العرض والطلب « المقدس » ويعملان على إيقاف مفعوله بالقوة والإرغام .

٤ — الأشكال المختلفة لفائض السكان النسبي

القانون العام للتجميع الرأسمالي

نجد أشكالاً ثلاثة يبدو بها فائض السكان النسبي بصفة مستمرة ، وهي السائر Floating والكامن Latent والراكد Stagnant . ومن أمثلة الشكل الأول ما نلقاه في مراكز الصناعة الحديثة (في المصانع والورش والمناجم الخ) يطرد العمال أحياناً ثم يستخدمون في أوقات

أخرى وذلك بأعداد منهم بحيث نرى بوجه عام أن عدد الذين يستخدمون يزيد وإن لم يكن بمثل اتساع نطاق الإنتاج . وفي المصانع بمعناها الصحيح وفي كافة الورش الكبيرة حيث تلعب الآلات دوراً بارزاً أو حيث يسود النظام الحديث لتقسيم العمل ، يجرى استخدام الصبيان حتى يدركوا سن الرجولة فيطرد معظمهم ويصبحون من عناصر فائض السكان السائر ويزداد عددهم تبعاً لنمو الصناعة . ويهاجر بعضهم إلى حيث انتقل رأس المال . ومن نتائج هذا أن يزداد عدد الإناث بأسرع من الذكور كما نرى في إنجلترا . من التناقض الكامن في حركة رأس المال أن الزيادة الطبيعية في الجماهير العاملة لا تكفي لإشباع مطالب تجميع رأس المال ومع ذلك فهي تزيد دائماً عن هذه المطالب ، فرأس المال يحتاج زيادة عدد العمال الصغار السن من الذكور ونقص البالغين الذكور . وثمة تناقض آخر أشبع من هذا ونقصد به الشكوى من قلة الأيدي العاملة في نفس الوقت الذي تجدد فيه آلاف العاطلين لأن تقسيم العمل قيدهم إلى فرع مخصوص من الصناعة (١) .

وعلاوة على ذلك يستهلك رأس المال قوة العمل بسرعة بحيث يكون الرجل المتوسط العمر عرضة لأن يبلى فهوى إلى صفوف الفائضين عن الحاجة أو يضطر إلى احترام عمل منحط الدرجة بالقياس إلى ما كان فيه من قبل . ومتوسط عمل العمال في الصناعة الكبيرة قصير وقد ذكر الدكتور Lee أن متوسط سن الوفاة بمنشستر ٣٨ سنة (الطبقة العليا من الطبقة الوسطى) ، ١٧ سنة (الطبقة العاملة ، والأرقام بليشربول هي ٣٥ ، ١٥ على التوالي أى أن متوسط العمر بين الطبقات الغنية ضعف ما هو عليه في صفوف الأقل حظاً (٢) . في ظل هذه الظروف لا بد أن تتخذ الزيادة في هذا الفريق من البروليتاريا شكلاً يعمل على زيادة عددهم برغم أن أفراد هذا الفريق يستهلكون بسرعة . ومعنى هذا أن تتعاقب الأجيال من العمال بسرعة ، وهذا يتم عن طريق الزواج المبكر وباستغلال عمل أطفال الطبقة العاملة .

بمجرد أن يسيطر الإنتاج الرأسمالي على الزراعة يقل الطلب بصورة مطلقة على العمال

(١) خلال الشهور الست الأخيرة من سنة ١٨٦٦ تعطل في لندن ما بين ثمانين وتسعين ألفاً من العمال ومع ذلك تقرأ في التقارير عن نصف السنة هذا « لا يبدو صحيحاً بصفة مطلقة ما يقال من أن الطلب سيولد دائماً العرض في نفس اللحظة التي تنشأ فيها الحاجة إليه . لأنه لم يفعل ذلك مع العمل لأن آلاف كثيرة كانت عاطلة في العام الماضي بسبب نقص الأيدي العاملة » (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٨١) -

(٣) خطاب الانتاح الذي ألقاه بالمؤتمر الصحي ببرمنجهام (١٥ يناير ١٨٧٥) جوزيف تشمبرلان - عمدة تلك البلدة والذي صار بعد ذلك (١٨٨٣) رئيس لجنة التجارة .

الزراعيين وهذا النقص يتناسب مع تجميع رأس المال العامل في الزراعة والنتيجة المترتبة على هذا هجرة العمال الزراعيين للحاق بالبروليتاريا في المدن أى البروليتاريا الصناعية (أى غير الزراعية) (١). هذا المورد لفائض السكان النسبي ينساب باستمرار ، ولكن هذا الإنسياب المستمر إلى المدن يفترض وجود فائض كامن على الدوام بالجهات الزراعية . لهذا يجد العامل الزراعى أجره منحطاً فلا يزيد عن الحد الأدنى .

أما الفئة الثالثة (الفائض الراكد) فجزء من جيش العمل العامل ولكنها تتكون من الأفراد الذين لا يشتغلون بانتظام ، ولهذا فهم مادة صالحة للاستغلال الرأسمالى وتميز حياتهم بساعات عمل طويلة للغاية وأجور فى منتهى الانحطاط . هذه الطبقة تمتلئ دائماً من العمال الفائضين فى ميادين الصناعة الكبيرة والزراعة وكذلك فى فروع الصناعة الآخذة فى الانحطاط كالصناعة الحرفية حين تسحبها الصناعة اليدوية أو كالأخيرة حين تحل محلها الصناعة الآلية . ويزداد أفراد هذه تبعاً لنمو فائض السكان النسبي المترتب على ازدياد التجميع ونشاطه ، وهم يعملون دائماً على تضخيم عدد أفراد الطبقة العاملة لأنهم يتكاثرون بسرعة ويلاحظ أن نسبة المواليد والوفيات عكس ارتفاع الأجور ، وكذلك نجد هذا التناسب العكسى فيما بين حجم أسراتهم المطلق والأجور . قد يبدو هذا القانون الخاص بالمتجمع الرأسمالى سخيفاً فى نظر المتوحشين أو حتى أهل المستعمرات المتمدنين ، ولأنه ليزكرنا بتكاثر الأجناس الحيوانية التى يعيش الغير على اقتراس أفرادها (٢) .

(١) حسب إحصاء سنة ١٨٦١ كان فى ٧٨١ بلدة بأنجلترا وويلز « ٩٩٨،٩٦٠،١٠ من السكان بينما بلغ عدد سكان القرى والأبرشيات الريفية ٩،١٠٥،٢٢٦ . وكان عدد البلاد فى إحصاء سنة ١٨٥٠ عبارة عن ٥٨٠ سكانها مثل عدد سكان الجهات الريفية . ولكن بينما زاد عدد سكان القرى والريف فى السنوات العشر التالية بمقدار نصف المليون زاد عدد سكان البلاد إلى ٥٨٠ بمقدار مليون ونصف (١،٥٥٤،٠٦٧) وبلغت الزيادة فى الأبرشيات القروية ٠،٦٥ / المدن ٠،١٧،٣ / وترجع الزيادة إلى الهجرة من الريف إلى المدن . وكان ثلاثة أرباع الزيادة الكلية فى المدن « — الإحصاء الخ الاختلاف فى المعدلات ج ٣ ص ١١ ، ١٢ .

(٢) « يبدو الفقير ملاءماً للتواء » (آدم سميث) وهذه حكمة إلهية على حسب رأى جليانى . وهكذا قدر للذين يؤدون أعمالاً ذات منفعة أولية أن يتوالدوا بكثرة « (ص ٧٨) « والشقاء الذى يصل إلى حد المحامعة والوباء يعيل إلى زيادة عدد السكان بدلا من أن يوقف زيادته » (س ليننج . National Distress ١٨٤٤ ص ٦٩) . وبعد أن أوضح ليننج هذا الأمر بالإحصائيات قال « لو كان الناس جميعا فى رغد وراحة لأقفرت الأرض من أهلها سريعا » .

وأخيراً نصل إلى أحط دركات فائض السكان النسبي ، وإذا استثنينا المتشردين والمجرمين والعاشرات ، لوجدنا هذه الطائفة تشمل ثلاث فئات (١) القادرون ، وتكفيها نظرة سطحية إلى إحصائيات إعانات الفقر في إنجلترا فترى أن هؤلاء يزدادون خلال كل أزمة ويتناقص عددهم حينما تنشط التجارة من جديد (٢) الأيتام وأبناء السبيل وهؤلاء من جنود جيش الصناعة الاحتياطي ويضمون إلى الجيش العامل في أوقات الرخاء العظيم كما حدث سنة ١٨٦٠ (٣) المهارون الذين لا يصلحون للعمل ومن هؤلاء العاجزون عن العمل عجزاً ولده تقسيم العمل ، والأفراد الذين يتخطون السن العادي للعامل ، وأخيراً ضحايا الصناعة الحديثة (ويزداد عددهم تبعاً لانتشار الآلات الخطرة واتساع نطاق صناعة التعدين والصناعات الكيماوية الخ) . إن هؤلاء الفقراء نتيجة لا بد منها لفائض السكان النسبي ، وحتمية وجودهم تتوقف على حتمية وجود فائض السكان النسبي ، وكلاهما شروط لا غنى عنها للإنتاج الرأسمالي ونمو الثروة . إن الفقر أحد المصروفات العرضية التي يتعين على الإنتاج الرأسمالي أن يتحملها ؛ ولكن رأس المال يعرف كيف يزيح هذا العبء ويضعه على أكتاف الطبقة العاملة والفتة الدنيا من الطبقة الوسطى .

كلما عظمت الثروة الاجتماعية وزاد مقدار رأس المال العامل ومدى نموه وكلما كبر الحجم المطلق للبروليتاريا وإنتاجية عملها ، زاد عدد أفراد جيش الصناعة الاحتياطي . والأسباب التي تزيد من طاقة رأس المال على التوسع الذاتي هي نفسها التي تزيد مدى نمو قوة العمل ، ونتيجة لهذا يزداد الحجم النسبي لجيش الصناعة الاحتياطي كلما زادت الثروة . ولكن كلما كان الجيش الاحتياطي أكبر عدداً بالقياس إلى جيش العمل عظم مجموع فائض السكان الذي يتناسب تناسباً عكسياً مع العذاب الذي يتميز به عمله . وأخيراً كلما عظمت صفوف الفتة المنحطة من الطبقة العاملة وزاد عدد الجيش الاحتياطي ، زاد عدد أولئك الذين يعتبرون فقراء من وجهة النظر الرسمية . هذا هو القانون المطلق العام للتجميع الرأسمالي ، وهو قانون تعدل من مفعوله عدة اعتبارات لا يعيننا تحليلها هنا . بهذا يتضح لنا ما يقصده البعض حين يضح العمال بأن يجعلوا عددهم ملائماً لحاجيات رأس المال . إن الغرض الحقيقي خلق فائض السكان النسبي وتكوين جيش الصناعة الاحتياطي .

إن القانون الذي بمقتضاه تستطيع كمية متزايدة باطراد من أدوات الإنتاج ، بفضل التقدم في إنتاجية العمل الإجماعي ، أن تؤدي عملاً مع النقص المطرد في بذل الطاقة

الإنسانية — هذا الإنتاج يعكس في المجتمع الرأسمالي (حيث لا ينتفع العامل بأدوات الإنتاج وإنما تستفيد منه هذه الأدوات) ويصبح بالوضع الآتي : كما زادت إنتاجية العمل عظم ضغط العمال على الأدوات التي تستخدمهم وصار وجودهم أكثر تعرضاً للخطر وعدم الاستقرار ويقصد بذلك بيع ما لدى العمال من قوة العمل لزيادة ثروة الآخرين أو لتنمية التوسع الذاتي لرأس المال . وبالمثل نجد في ظل الرأسمالية أن الحقيقة التي تقول إن أدوات الإنتاج وإنتاجية العمل تنمو بأسرع من السكان المنتجين ، يمكن التعبير بطريقة عكسية وهي أن العمال يزدادون دائماً بأسرع من حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي :

حينما كنا نحلل إنتاج فائض القيمة النسبي (الباب الرابع) رأينا أنه في النظام الرأسمالي تجري كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية على حساب العامل الفردي ، وأن كافة الوسائل اللازمة لتنمية الإنتاج تتحول إلى وسائل تمكن من السيطرة على المنتج واستغلاله ، وأنها تحول العامل إلى مجرد ملحق للآلة ، وتفسد الأحوال التي يعمل فيها وتخضعه خلال عملية العمل لاستبداد كرهه إلى النفس وبخاصة بسبب تفاهته ، وتحول حياته كلها إلى وقت عمل ، وتربط زوجه وأطفاله بعجلة رأس المال . ولكن جميع أساليب إنتاج القيمة الفائضة ، هي في الوقت ذاته وسائل للتجميع ، وبالعكس كل توسيع لمدى التجميع يصبح وسيلة لتنمية أدوات الإنتاج . ونتيجة ذلك أن حالة العامل تسوء سواء كان أجره مرتفعاً أو منخفضاً ، وذلك بنسبة تجميع رأس المال . وأخيراً يزداد ربط العامل إلى عجلة رأس المال حسب القانون الذي بمقتضاه يوازن فائض السكان النسبي مدى التجميع ونشاطه وقوته . بفضل هذا القانون يترتب على نمو تجميع رأس المال ازدياد الفقر . إن تجميع الثروة في أحد قطبي المجتمع يستلزم في نفس الوقت تجميعاً للفقر وألم العمل والرق والجهل والانحطاط الأدبي في الطرف الآخر — حيث تقيم الطبقة التي تنتج منتجها على هيئة رأس مال ، وقد وجه رجال الاقتصاد السياسي الأنظار بوسائل مختلفة إلى هذا التناقض الكامن في التجميع الرأسمالي (١) برغم أنهم يخلطون بينه وبين مظاهر متميزة عنه وإن شابهته إلى حد ما ، لأنها تنتمي إلى وسائل إنتاج سابقة للعصر الرأسمالي .

(١) يتضح من يوم لآخر أن علاقات الإنتاج التي يتحرك فيها البورجوازي ليست ذات صفة وحيدة أو طابع بسيط ، ولكنها ذات صفة مزدوجة أولهما تولد الفقر بنسبة إنتاج الثروة وثاني الأمرين أنه إذا نمت قوى الإنتاج نمت بنفس الدرجة قوة تولد الضغط ، وهذه العلاقات لا تنتج الثروة البورجوازية أي ثروة الطبقة البورجوازية إلا عن طريق الهدم المستمر لثروة أعضاء هذه الطبقة الترددين ، ونخاق بوليثاريا يزداد عددها باستمرار ، — كارل ماركس : فقر الفلسفة ص ١١٦ .

وينظر الراهب البندقي أوريس وهو من أعظم الاقتصاديين في القرن الثامن عشر إلى طابع التناقض الذي يتميز به الإنتاج الرأسمالي على أنه قانون طبيعي عام للثروة الإجتماعية ، وفي هذا يقول « في اقتصاد كل بلد يوازن الخير والشر أحدهما الآخر ، فوفرة الثروة لدى البعض موازنها نقصها عند البعض الآخر . والثروة الكبيرة في يد فريق يصحبها حرمان فريق أكبر من ضروريات الحياة . وثروة الشعب مئة مع عدد سكانه ، وفقره يطابق ثروته . فنشاط البعض يدفع الآخرين على الخمول . إن الفقراء والحاملين نتيجة لازمة مترتبة على وجود الأغنياء والمجدين » (١). وبعد عشر سنوات كتب تونستد مجد الفقر على أنه شرط لازم للثروة لأن « الجوع ... أقوى دافع طبيعي على الجهد والعمل ويستدعي بذل أقصى الجهود » ، وعلى ذلك يتوقف كل شيء على إدامة الجوع في صفوف الطبقة العامة . واستطرد الرجل فقال إنه يبدو كأن هناك قانوناً طبيعياً يقضي « بأن الفقراء يجب أن يكونوا عديمي العناية ، حتى يتسنى وجود من يؤدي أخط الأعمال وأحقرها وبهذا تزداد السعادة الانسانية كثيراً ويتاح المجال لذوى النفوس الرقيقة لمواصلة الأعمال التي تلائم أمزجتهم وميولهم المختلفة . ولكن قانون اعانة الفقراء يميل إلى تحطيم التآلف والجمال والانسجام والنظام ، مما يتميز به هذا النظام الذي إقامه الله والطبيعة في العالم (٢) .

وبينا يرى الراهب البندقي في حكم القدر الذي يقضى يتخيلد الفقر مبرراً للإحسان المسيحي والعزوبة والرهبة والمؤسسات الخيرية ، نجد ذلك القس البروتستنتي يرى في نفس

(١) Ortes : Della economia nazionale (ستة كتب ، ١٧٧٧ ، طبعة كستودي ، القسم الحديث ج ٢١ ص ٦ و ٩ و ٢٢ و ٢٥ الخ) . ويقول أوريس بعد ذلك (ص ٣٢) « بدلا من أن أصوغ أنظمة خيالية لا تؤدي إلى سعادة الناس ، سأقصر همى على دراسة أسباب شقايمهم » .
(٢) ADissertation on the Poor Laws dy a Wellwisher of mankind (١٧٨٦ وأعيد نشره بلندن سنة ١٨١٧ ص ١٥ و ٣٩ و ٤١) . وهذا الكتاب من تأليف تونستد ، ذلك القس « الرقيق » الذي نقل عنه مائس صفحات بأكملها ، كما أن تونستد نفسه أخذ معظم مذهبه من سير جيمس ستيوارت وإن لم يكن من الحرص بحيث يغير النص في كتاب ستيوارت لصالحه . فمثلا يقول ستيوارت « كانت في العبودية طريقة قهرية لحمل الناس على الجهد والنشاط » (لمفحة غير العمال) ... « وكان الناس يرغمون على العمل » (مجانا للآخرين) « لأنهم كانوا عبيداً للآخرين ؛ ويرغم الناس على العمل الآن (مجانا لغير العمال) لأنهم عبيد لحاجياتهم » . ولكن ستيوارت لا يستخلص من هذا أن العامل الأجير يجب أن يعاني الجوع ، بل بالعكس يرغب ستيوارت في أن يزيد حاجيات العمال لأن في هذا حثا لهم على العمل من أجل « من هم أشد ذرقة » .

الشيء تبريراً لاستنكار القوانين التي تخول الفقراء الحق في المساعدة من جانب الدولة .
وقد كتب ستورث (> ٣ ص ٢٢٣) « ويولد تقدم الثروة الاجتماعية هذه الطبقة النافمة
من المجتمع . . . التي تؤدي أدناً الأعمال وأحطها شأناً وأشدّها مللاً . . . فيتيح للطبقات
الأخرى الفراغ وصفاء الذهن وكرامة الخلق التقليدية ! » ويتساءل ستورث عن ميزة الحضارة
الرأسمالية على الهمجية ما دامت الأولى تجر في أعقابها الفقر وانحطاط الجماهير . ويستطيع
أن يجد رداً على سؤاله في هذه الكلمة الواحدة — الاستقرار !

وانظر الآن الى سيسموندى ، بفضل تقدم الصناعة والعلم يستطيع العامل أن ينتج كل
يوم أكثر مما يلزم لاستهلاكه . ولكن في الوقت نفسه ، وبينما ينتج عمله الثروة ، فإنه لو
طلب اليه استهلاكها لكان أقل صلاحية لأداء العمل ، ويقول كذلك « قد يفضل الناس
(ويقصد بهم غير العمال) الاستغناء عن جميع مظاهر السكّال الفنى والتنازل عن أسباب
المتعة مما تهيئه لهم الصناعة لو كان من الضروري أن يشتروها جميعها حسب نفقة العمل الذي
بذله العمال . إن الجهد اليوم قد انفصل عن جزائه . فلا نعود نرى شخصاً يعمل ثم يستريح ،
وإنما نجد رجلاً يحظى بالراحة لأن غيره يعمل ، وبذلك لا يكون للزيادة غير المحدودة في
إنتاجية العمل من نتيجة سوى زيادة الترف وأسباب التمتع للاغنياء العاطلين » (> ١ ص ٦٩ ،
٨٠ ، ٨٥) .

وأخيراً أنظر الى ديتوت دى تراسى ذلك الكاتب البورجوازي يحدّثنا الحق بجفاء « في
الشعوب الفقيرة يعيش عامة الناس في راحة ودعة ، ولكنهم فقراء بوجه عام في الشعوب
الغنية » (ص ٢٣١) .

٥ — أمثلة عن القانون العام للتجميع الرأسمالي

١ — إنجلترا ١٨٤٦ إلى ١٨٦٦

إذا شئنا دراسة موضوع التجميع الرأسمالي وجدنا خير مجال لنا في العشرين عاماً الأخيرة
ففيها فتحت أبواب الثروة ، كما أن إنجلترا تهيء لنا المثل الكلاسيكي بسبب مركزها الممتاز
في السوق العالمية كما كمل فيها نمو الطريقة الرأسمالية في الإنتاج ، وكذلك منذ بدء عصر
حرية التجارة الذهبي سنة ١٨٤٦ انفصل آخر ملجأ للاقتصاد الدارج . وقد أوردت في الباب

الرابع أمثلة عن التقدم الهائل في الانتاج خلال هذين العقدين والذين فاق ثانيهما أولهما في هذه الناحية . وبرغم أن الزيادة المطلقة في عدد السكان خلال نصف القرن الأخير كانت كبيرة جدا فان معدلها كان يهبط باستمرار كما يتضح من الجدول التالي عن نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان بالانجلترا وويلز .

١٨١١ - ٤١	١,٥٣٣ ٪	١٨٤١ - ٥١	١,٢١٦ ٪
١٨٢١ - ٣١	١,٤٤٦ ٪	١٨٥١ - ٦٩	١,١٤١ ٪
١٨٣١ - ٤١	١,٣٢٦ ٪		

ولنبحث الآن موضوع الزيادة في الثروة معتمدين على حركة الأرباح وربح الأرض الخ بما يخضع لضريبة الدخل . وإذا استبعدنا المزارعين وفئات أخرى معينة من دافعي الضرائب لوجدنا أنه فيما بين ١٨٥٣ ، ١٨٦٤ بلغت نسبة الزيادة في الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل ٥٠,٤٧ ٪ بمتوسط سنوي قدره ٤,٥٨ ٪ (١) أما زيادة السكان فحوالي ١٣ ٪ . والزيادة في ربح الأرض الخاضع لضريبة الدخل (ويشمل هذا المنازل والسكك الحديدية والمناجم ومصائد الأسماك الخ) ٣٨ ٪ في هذه الفترة أو ٣,٣٣ ٪ سنوياً . والفئات الآتية تبين أعظم قدر من الزيادة .

ازدياد الدخل من	من ١٨٥٣ الى ١٨٦٤	الزيادة السنوية
	٪	٪
المنازل	٣٨,٦٠	٣,٥٠
المحاجر	٨٤,٧٦	٧,٧٠
المناجم	٦٨,٨٥	٦,٢٦
معامل الحديد	٣٩,٩٢	٣,٦٣
مصائد الأسماك	٥٧,٣٧	٥,٢١
معامل الغاز	١٢٦,٠٢	١١,٤٥
السكك الحديدية	٨٣,٢٩	٧,٥٧ (٢)

ولو قسمنا المدة ١٨٥٣ - ١٨٦٤ ثلاث فترات كل منها أربع سنوات لاحظنا زيادة مطردة في معدل زيادة الدخل ، فقد كانت الزيادة السنوية في الدخل من الأرباح ١,٧٣ ٪

(١) Tenth Report of the Commissioners of H. M. Inland Revenue • لندن ١٨٦٦

س ٣٨ • (٢) شرحه س ٣٨ •

(١٨٥٣ - ٥٧) ٢,٧٤٤٪ (١٨٥٧ - ٦١) ٩,٣٠٪ (١٨٦١ - ٦٤) . وكان المجموع الكلي للدخل الخاضع للضريبة بالمملكة المتحدة (مقدراً بالجنهيات) هكذا: ٢٠٧,٠٦٨,٨٩٤ (١٨٥٦) ، ٢٢٨,١٢٧,٤١٦ (١٨٥٩) ، ٢٥١,٧٤٥,٣٤١ (١٨٦٢) ، ٣٥٩,١٤٢,٨٩٧ (١٨٦٣) ، ٣٦٢,٤٦٢,٢٧٩ (١٨٦٤) ، ٣٨٥,٥٣٠,٠٢٠ (١٨٦٥) (١). وكان تجميع رأس المال مصحوباً بتركيز ومركزية. وبرغم عدم وجود إحصائيات زراعية رسمية عن إنجلترا فلدينا إحصائيات غير رسمية عن عشر مقاطعات ومنها نعلم أن المزارع التي تقل مساحة الواحدة منها عن ١٠٠ فدان هبط عددها من ٣١,٥٨٣ في ١٨٥١ الى ٢٦,٥٦٧ سنة ١٨٦١ ومعنى هذا اندماج ٥٠.٢٦ مزرعة في غيرها (٢). وفي الفترة (١٨١٥ - ٢٥) لم تخضع مزرعة قيمتها أكثر من مليون جنيه لضريبة التركات ولكن بلغ عدد مثل هذه المزارع ثمانية فيما بين ١٨٢٥ ، ١٨٥٥ ، وكان هناك ما لا يقل عن أربع مزارع قيمة كل منها أكثر من مليون جنيه وذلك منذ بداية سنة ١٨٥٦ حتى يونيه ١٨٥٩ (٣). ويبدو مدى المركزية من عدد من تحليلات ضريبة الدخل بند و (وهي ضريبة على الأرباح عدا أرباح الزراعة الخ) خلال عامي ١٨٦٤، ١٨٦٥. ويلاحظ أن كل دخل من هذا المصدر يدفع عنه ضريبة إذا زاد عن ٦٠ جنيه في السنة ، وقد بلغ المجموع السكلي لهذه الدخول بإنجلترا وويلز واسكتلندة ٢٣٢,٨٤٤,٩٥٠,٢٣٢ ، ١٠٥,٤٣٥,٥٧٩ من الجنهيات في عامي ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ على التوالي (٤). وبلغ عدد دافعي الضرائب ٣٠٨,٤١٦ سنة ١٨٦٤ وعدد السكان ٢٣,٨٩١,٠٠٠ فأصبحت النسبة ٣٣٢,٤٣١ سنة ١٨٦٥ وعدد السكان ٢٤,١٢٧,٠٠٣ . ويرينا الجدول التالي توزيع هذه الدخول في هذين العامين .

(١) تكفي هذه الأرقام لإجراء الموازنة ، ولكن يجب ألا نعدّها أحكاماً مطلقة . إذ في عام يعد آخر لا يذكر دخل يبلغ ١٠٠ مليون من الجنهيات . وتذكر تقارير لجان الضرائب شكوى عدة عن الفس من جانب الطوائف التجارية والصناعية المقروضة عليها ضرائب ، ومثال ذلك « قدرت شركة مساهمة الأرباح التي تستحق الضريبة عليها بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ، ولكن مفتنص الضرائب رفع المبلغ إلى ٨٨,٠٠٠ و قدرت الضريبة على أساس هذا المقدار . وشركة أخرى ادعت أن الأرباح ١٩٠,٠٠٠ جنيه ، ولكنها أرغمت على الإعتراف بأنها تبلغ حقيقة ٢٥٠,٠٠٠ جنيه — المصدر السابق ص ٤٢ .

(٢) أكد جون برايت أن ١٥٠ مالكا يملكون نصف إنجلترا وأن ١٢ مالكا يملكون اسكتلندة ، ولم يفند أحد هذا القول .

(٣) التقرير الرابع للجان الضرائب الخ ، لندن ١٨٦٠ ص ١٧ .

(٤) هذه هي الدخول الصافية بعد إجراء استقطانات مسموح بها .

السنة المنتهية في ٥ أبريل ١٨٦٥		السنة المنتهية في ٥ أبريل ١٨٦٤	
الأشخاص	الدخل الكلى من الأرباح (بالجنيهات)	الأشخاص	الدخل الكلى من الأرباح (بالجنيهات)
٢٣٢,٤٣١	١٠٥,٤٣٥,٧٢٨	٣٠٨,٥١٦	٩٥,٨٤٤,٢٢٢
٢٤,٢٦٥	٦٤,٥٥٤,٢٩٧	٢٣,٣٣٤	٥٧,٠٢٨,٣٨٩
٤,٠٢١	٣٢,٥٣٥,٥٧٦	٣,٦١٩	٣٦,٤١٥,٢٢٥
٩٧٣	٢٧,٥٥٥,٣١٣	٨٣٢	٢٢,٨٠٩,٧٨١
١٠٧	١١,٠٧٧,٢٣٨	٩١	٨,٧٤٤,٧٦٢

وبلغ إنتاج الفحم بالمملكة المتحدة بالأطنان ٦١,٤٥٣,٠٧٩ ، ٩٢,٧٨٧,٨٧٣ والقيمة بالجنيهات ١٦٧,١١٣,١٦٦ ، ٢٣,١٩٧,٩٦٨ وذلك في عامي ١٨٥٥، ١٨٦٤ . والأرقام الخاصة بسبائك الحديد في نفس العامين ٣,٢١٨,١٥٤ ، ٤,٧٦٧,٩٥١ والقيمة ٨,٠٤٥,٣٨٥ ، ١١,٩١٩,٨٧٧ على التوالي .

وفي سنة ١٨٥٤ كان طول الخطوط الحديدية بالمملكة المتحدة ٨٠٥٤ ميلا ورأس المال المدفوع (بالجنيهات) ٢٨٦,٠٦٨,٧٩٤ فصارت الأرقام في سنة ١٨٦٤ هكذا : ١٢,١٨٩ (ميلا) ، ٤٢٥,٧١٩,٦١٣ (جنيهه) .

وارتفع مجموع صادرات و واردات المملكة المتحدة الكلى من ١٤٥,٣٦٨,٢١٠ جنيه سنة ١٨٥٤ إلى ٤٨٩,٩٢٣,٢٨٥ سنة ١٨٦٥ . وكانت حركة الصادرات (بالجنيهات) كالآتي : ٥٨,٨٤٢,٣٧٧ (١٨٤٦) ، ٦٣,٥٩٦,٠٥٢ (١٨٤٩) ، ١١٥,٨٢٦,٩٤٨ (١٨٥٦) ، ١٣٥,٨٤٢,٨١٧ (١٨٦٠) ، ١٦٥,٨٦٣,٤٠٢ (١٨٦٥) ، ١٨٨,٩١٧,٥٦٣ (١٨٦٦)^(١) .

ومن هذه الأمثلة القلائل يسهل علينا أن نفهم ما قاله المسجل العام وقد استشرع الفوزد برغم سرعة ازدياد عدد السكان ، فقد فاقها تقدم الصناعة والثروة . ولترجع الآن إلى الطبقة العاملة أى إلى المنتجين الفعليين لكل هذه الثروة . وإليك ما قاله الوزير غلادستون وقد تملكته العاطفة في جاسمة مجلس العموم بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤٣ : د من أشد المظاهر إبلاما وحزنا في الحالة الاجتماعية لهذا البلد أننا نرى بما لا يحتمل الإنكار نقصا في قوى الناس الشرائية وزيادة في الحرمان والألم في الوقت الذى نشاهد فيه تراكم الثروة الدائم في أيدي الطبقات

(١) في وقت كتابة هذا (مارس ١٨٦٧) ، امتلأت الأسواق الهندية والصينية بشحنات البضائع القطنية من إنجلترا . وقد خفضت أجور عمال الصناعة القطنية بمقدار ٥/١٠ (١٨٦٦) ، ولما حدث خفض آخر بنفس القدر في سنة ١٨٦٧ أضرب ٢٥,٠٠٠ رجل في برستن .

العليا ، وزيادة في ترف أحوالهم وعاداتهم ووسائل متعتهم وتنعمهم ، (١) . وبعد عشرين عاما من ذلك التاريخ قال في خطاب الميزانية في ١٦ أبريل ١٨٦٣ « زاد دخل البلاد الخاضع للضريبة بنسبة ٦ ٪ فيما بين عامي ١٨٤٢ ، ١٨٥٢ وزاد خلال السنوات الثمان (١٨٥٣ — ٦١) بنسبة ٢٠ ٪ بالقياس إلى أساس سنة ١٨٥٣ ! وهذه حقيقة تبعت على قدر من الدهشة مما يجعل علينا من الصعب أن نصدقها . . . هذا التضخم الفاحش في الثراء والسلطان . . . والذي هو من نصيب الطبقات المالكة وحدها . . . يجب أن يكون ذا نفع غير مباشر للعمال لأنه يعمل على رخص سلع الاستهلاك العام . ويتما زاد الأغنياء غنى ، صار الفقراء أقل فقراً . ولكني لا أدعي القول بتناقص الفقر الشديد ، (٢) . يالها من نهاية معكوسة ! إذا كانت الطبقة العاملة ظلت « فقيرة » ، و « أقل فقراً » فقط بنسبة ما تنتجه للطبقات المالكة من « تضخم فاحش في الثراء والسلطان » ، فن وجهة النظر النسبية ظلت هذه الطبقة على فقرها . إذا كانت نهايات الفقر القصوى لم تنقص فإنها زادت نظراً لأن نهايات الثراء القصوى قد زادت . أما عن الهبوط المزعوم في أثمان وسائل العيش فإن الإحصائيات الرسمية كميانات ملجأ الأيتام بلندن تدل على زيادة بلغت ٢٠ ٪ في المتوسط عن السنوات الثلاث (١٨٦١ — ٦٢) بالقياس إلى السنوات الثلاث (١٨٥١ — ٥٣) وفي الفترة (١٨٦٣ — ٦٥) زادت أثمان اللحم والزبد والبن والسكر والملح والفحم وضروريات أخرى باطراد (٣) . وفي خطاب الميزانية الذي ألقاه غلادستون في ٧ أبريل ١٨٦٤ أشاد بنمو الثروة ، وأشار إلى الجماهير « التي على حافة الحرمان والعوز » وإلى فروع الصناعة التي « لم تزد فيها الأجور ، ثم لخص حظوظ الطبقة العاملة قائلاً « ليست الحياة الإنسانية في تسع حالات من عشر سوى تنازع على البقاء » (٤) ويقول الأستاذ فاوست يخنشونه وهو الذي لا يرى أثراً أو مفعولاً للقيود

Hansard, February 13; also : "Times", February 14, 1863. (١)

«Morning Star» April 17, 1863. (٢)

(٣) انظر البيانات الرسمية في الكتاب الأزرق « إحصائيات متنوعة عن المملكة المتحدة ص ٦ لندن ١٨٦٦ ص ٢٦٠ ، ٢٧٣ وبدلاً من إحصائيات ملاجئ الأيتام قد تخدم أغراضنا أقوال الصحف الوزارية حين تؤيد مخصصات الزواج للأسرة الحاكمة الإنجليزية ، إذ نجد في هذه الأقوال إشارات وفيرة إلى الارتفاع في وسائل العيش .

(٤) فيما يلي النص الوارد في هانسارد لهذه العبارة « ثانياً بل وأكثر من هذا — ما الحياة الإنسانية في أغلب الحالات إلا تنازع على البقاء » . والمتناقضات المتكررة الصارخة في خطاب غلادستون عن الميزانية في عامي ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ قد ميزها وأوضحها كاتب إنجليزي The Theory of Exchanges etc — لندن ١٨٦٤ ص ١٣٥ ، كما تدل عليها العبارات التالية فتتبعها من مولير : « لا يكفم الرجل ، يتفزع من الأسود إلى الأبيض ، ويستنكر في الصباح ما قال بالليل : لأنه لجوج ، بل إنه ليمى عن صالحة ، وهو يغير رأيه كما تتغير الأذواق والأهواء . »

التي تفرضها الاعتبارات الرسمية ، لا أنكر بالطبع أن الأجور بالنقد قد زادت ، (خلال السنوات العشر الأخيرة) ، بفضل هذه الزيادة في رأس المال ، ولكن هذه المزية الظاهرية يضيع أثرها إلى حد كبير بسبب ارتفاع أثمان الكثير من ضروريات الحياة ، (ويعتقد فاورست أن الارتفاع في الأثمان راجع إلى هبوط في قيمة المعادن النفيسة) ، يزداد الأثمناء غنى بسرعة بينما لا نجد تقدماً ملحوظاً في رفاهية الطبقات الصناعية . . . إنهم ، (أى العمال) ، يكادون يصبحون عبيداً لأصحاب المتاجر من هم مدينون لهم بالمال ، (١) .

علم الفقار من الأقسام التي عاجلنا فيها يوم العمل والآلات الأحوال التي تخلق فيها الطبقة العاملة ، هذا التضخم الفاحش في الثراء والسلطان ، للطبقات المالكة ، ولكن كان اهتمامنا منصباً على العامل وهو يؤدي هذه الوظيفة الاجتماعية المنوطة به . غير أنه إذا أردنا أن نوضح تماماً قوانين التجميع الرأسمالي لزمنا أن ندرس حالة العامل خارج محل العمل وأن ندرس ما كلفه ومسكنه ، وستنصر بحثنا - بسبب ضيق الحيز أمامنا - على أقل طوائف البروليتاريا الصناعية أجراً وعلى العمال الزراعيين ، إذ هؤلاء جميعاً يكونون أغلبية الطبقة العاملة . ونرى أولاً الضرورة لأن نقول كلمة عن إعانة الفقر الرسمية أى عن ذلك الفريق من الطبقة العاملة الذي يعيش على الإحسان . تدل الإحصائيات عن الفقراء المعانين بانجلترا (٢) على أن عددهم بلغ ٩٧١،٤٣٣،٨٧٧،٧٦٧،٨٥١،٣٦٩ في سنوات ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٦٥ على التوالي . وبسبب المجاعة القطنية في عامي ١٨٦٣، ١٨٦٤ ارتفعت الأرقام فيها إلى ١،٠١٤،٩٧٨،١،٠٧٩،٣٨٢ إلى ١،٠١٤،٩٧٨،١،٠٧٩،٣٨٢ وسببت أزمة سنة ١٨٦٦ - وكانت بلندن أشد منها في مكان آخر - زيادة في مستحقي إعانة الفقر بنسبة ١٩،٥ ٪ بالقياس إلى ١٨٦٥ ، ٢٤،٤ ٪ بالقياس إلى سنة ١٨٦٤ ، وعظمت الزيادة خلال الشهور الأولى من ١٨٦٧ . وحين نحلل الإحصائيات عن ينالون إعانة الفقر ينبغي إبراز نقطتين بوجه خاص . فمن جهة تعكس لنا الزيادة والنقص التقلبات الفترية في الدورة الصناعية . ومن جهة أخرى تزداد الإحصائيات الرسمية تضليلاً بشأن مدى هذا الفقر حقيقة وذلك لأن تجميع رأس المال يؤدي إلى اشتداد صراع الطبقات وإلى الزيادة في الوعي الطبقي بين صفوف العمال . فمثلاً أثارت الصحافة البريطانية خلال العامين الأخيرين (التيسس

(١) فاورست ص ٦٧ - ٨٢ . أما عن ازدياد مديونية العمال لأصحاب المتاجر ، فهذا راجع إلى ازدياد عدم التأكد من الحصول على العمل وكذلك إلى فترات البطالة .
(٢) كلمة إنجلترا في هذه التفديرات تشمل ويلز دائماً . ويراد « بريطانيا العظمى » إنجلترا وويلز واسكتلندا . أما « المملكة المتحدة » فتشمل أيرلندا كذلك .

وبال مال جازيت الخ) عاصفة حول المعاملة الوحشية التي يتعرض لها طالبو إعانة الفقر ، وإن كانت هذه في الحقيقة قصة قديمة فقد أشار فردريك انجلز سنة ١٨٤٤ تماما إلى هذه الولايات وما كانت تثيره من حملات عالية الصوت من جانب ذلك الفريق الميال إلى إثارة الأحداث المثيرة . ولكن الزيادة المخيفة في عدد الذين يموتون جوعا بلندن خلال العقد الأخير تشهد بازدياد كراهية الطبقة العاملة لاستعباد بيت العمل (١) أي سجين أولئك الذين جعلهم سوء الحظ فقراء .

ب — الطوائف التي تناول أمط الأضواء بين صفوف العمال الصناعيين في بريطانيا أثناء المجاعة القطنية كلف الدكتور سميث يبحث مسألة التغذية بين عمال صناعة القطن في لانكشير وشيشير . وكان الرجل قد قام بأبحاث من قبل استخلص منها أنه لكي لا تتجنب الأمراض الناشئة عن الجوع ، يجب أن يتكون غذاء المرأة المتوسطة اليومى على الأقل من ٣٩٠٠ حبة من الكربون ، ١٨٠ من النروجين ومعنى هذا كمية المادة المغذية في رطلين من خبز القمح ؛ أما الرجل المتوسط فيحتاج على الأقل إلى ٤٥٠٠ حبة من الكربون ، ٢٠٠ من النروجين أى ما يشمله رطلان ونصف الرطل من خبز القمح من المادة المغذية . وهكذا يجب أن يتكون الغذاء الأسبوعى للبالغ من الذكور والإناث من ٢٨,٨٠٠ حبة من الكربون ، ١٣٣٠ من الكربون على الأقل . وهذه التقديرات أيدتها عملياً الأرقام عن حالة التغذية السيئة بين العمال بسبب شدة الفقر . وفي ديسمبر ١٨٦٢ كانت الأرقام الأخيرة ٢٩,٢١١ حبة من الكربون ، ١٢٩٥ حبة من النروجين . وفي سنة ١٨٦٣ أمر المجلس المخصوص بإجراء تحقيق في حالة الضيق السائدة بين أحط أفراد الطبقة العاملة بإنجلترا تغذية ، فاختر الدكتور سيمون العضو الطبى بالمجلس الدكتور سميث لهذا الغرض على أن يجرى التحقيق بين عمال الزراعة ونساجى الحرير والحائكات وصانعى الجوانتيات والجوارب ونساجى الجوانتيات وصانعى الأحذية . وكان جميع هؤلاء العمال الصناعيين باستثناء نساجى الجوارب ، من عمال المدن . وكانت قاعدة التحقيق اختيار أصح وأحسن الأسرات من كل فئة . فجاءت النتيجة ، أن القدر

(١) ومما يلقى ضوءاً على التقدم الذى حدث منذ أيام آدم سميث أن هذا الكاتب استعمل من وقت لآخر كلمة workhouse للدلالة على manufactory ، ومن هذا القبيل ما جاء في مقدمة الفصل الذى عقده عن تقسيم العمل « أولئك الذين يستخدمون في كل فرع مختلف من فروع العمل يمكن في أغلب الأوقات جمعهم في نفس بيت العمل workhouse .

المتوسط من التروجين زاد قليلا عن حد الكفاف^(١) في حالة إحدى الطوائف التي تشغل في المصنع ، بينما لم تبلغ هذا الحد في حالة فئة أخرى ، وفي فئتين كان هناك نقص في الكربون والتروجين . أما عن أسرات العمال الزراعيين فقد كان أكثر من الخنس يحصل على أقل من القدر الكافي من الغذاء الكربوني ، وأكثر من الثلث يحصلون على أقل من كفايتهم من الغذاء المحتوى على الأزوت ؛ وظهر أنه في المقاطعات الثلاث (برکشير ، اكسفوردشير ، سمرستشير) كان الغذاء الذى لا يحتوى على القدر الكافي من المواد النتروجينية هو الغذاء المحلى المتوسط ، (الصحة العامة - التقرير السادس ١٨٦٤ ص ١٢) . وأسوأ أفراد الطبقة العاملة تغذية العمال الزراعيون بانجلترا مع أنها أغنى أجزاء المملكة المتحدة (ص ١٧) وكان عبء هذا يقع في الغالب على عاتق النساء والأطفال إذ « لا بد للرجل من أن يأكل حتى يؤدي عمله » . وكانت الحالة أسوأ بين عمال المدن الذين لحص الدكتور حالتهم ، فتغذيتهم سيئة بحيث من المؤكد وجود حالات من الحرمان الشديد الضار في صفوفهم « (ص ١٣) وهناك « حرمان » من جانب الرأسمالى لأنه يحرم نفسه من امتياز دفع أجر كاف ، أى الأجر الذى يحتاجه «عماله» ليعيشوا عيشة الكفاف !

والجدول التالى موازنة بين مقدار التغذية الذى تحصل عليه الفئات السالفة الذكر من عمال المدن وبين المقادير التى قال عنها الدكتور سميث إنها الحد الأدنى اللازم لعمال الصناعة القطنية في فترة عوزهم الشديد .

الجنسان	متوسط الكربون الأسبوعى	متوسط التروجين الأسبوعى
خمسة مهن بالمدن	٢٨,٨٧٦	١,١٩٢
عمال لانكشير المتعطلون	٢٨,٢١١	١,٢٩٥
الحد الأدنى الذى يتاح لعمال لانكشير	٢٨,٦٠٠	١,٣٣٠

(شرحه مأخوذ ص ٢٣٢)

ونصف العمال الصناعيين الذين لحص حالتهم (أو ٦٠ من ١٢٥ إذا شئتنا الدقة) لم يحصلوا على الجعة مطلقا ، ٢٨٪ لم يتناولوا اللبن . وتفاوت متوسط الغذاء السائل في الأسرات بين ٧ أوقيات (الخياطات) ، ٣٤ أوقية (صانعى الجوارب) في الأسبوع . ومعظم المحرومين من اللبن من الخياطات في لندن . وتفاوتت كمية الخبز الأسبوعية من ٧ ٣/٤ (الخياطات) إلى ١١ ١/٤ (صانعى الأحذية) من الأرتال ، والمتوسط الكلى في الأسبوع للبالغين ٩,٩ أرطال .

(١) يراد بذلك الحد الذى يحول دون الأمراض الناجمة عن الجوع .

وختلف مقدار السكر من ٤ أوقيات في الأسبوع (صانعي الجوانتيات) إلى ١١ أوقية (صانعي الجوارب) ، والمتوسط الأسبوعي لكافة فئات البالغين ٨ أوقيات . والمتوسط الأسبوعي من الزبد (أو الدهن) ٥ أوقيات للفرد البالغ . وتراوح متوسط اللحم الأسبوعي للفرد البالغ $\frac{7}{3}$ أوقية (نساجي القطن) إلى $\frac{18}{3}$ (صانعي الجوانتيات) والمتوسط الأسبوعي لجميع الفئات ١٣,٦ أوقية . وكان متوسط نفقة الغذاء في الأسبوع للفرد البالغ $\frac{2}{3}$ (نساجي الحرير) ، $\frac{2}{7}$ (الخطاطات) ، $\frac{2}{9}$ (صانعي الجوانتيات) ، $\frac{4}{7}$ (صانعي الأحذية) $\frac{2}{6}$ (صانعي الجوارب) . ولم يزد المتوسط عن شلن وثمانية بنسات ونصف في حالة نساجي حرير ما كلزفيلد . وأسوأ الفئات الخطاطات ونساجو الحرير وصانعو الجوانتيات (ص ٢٣٣,٢٣٢) . وقد علق الدكتور سيمون على هذه الحقائق في تقريره الصحي فقال إن من الميسور لإثبات أن نقص الغذاء عامل هام في اشتداد العليل والأمراض ، ولكنه يرى أن الفقر في التغذية تسببه أمور أخرى ذات أهمية للصحة ولذا تحدث عن نقص الكساء والوقود وضيق المسكن وازدحامه وتلوثه وعدم توافر الشروط الصحية فيه ، وتحدث عن الأحياء الفقيرة المزدهمة التي تقل فيها المجارى والكنس والمياه الصالحة - وهذه العوامل كلها خطر كبير على الحياة . ثم يحمل على ذلك لأن هذه الآلام ليست وليدة الكسل بل لإنها من نصيب الأفراد العاملين الذين يجب أن يكون مقر عملهم كافياً لإعالتهم (ص ١٤-١٥) وكل من له دراية بالقوانين الاقتصادية يسهل عليه إدراك الصلة بين آلام الجوع في صفوف أكثر أفراد الطبقة العاملة جداً ونشاطاً وبين الاستهلاك المتميز بالإسراف والترف من جانب الأغنياء . ومن السهل إدراك حالات السكنى ، وإن أى ملاحظ غير مغرض لا بد أن يرى أنه كلما عظم تركيز أدوات الإنتاج زاد ازدحام المال في مساحة صغيرة ومعنى هذا أنه كلما أسرع تجميع رأس المال أصبحت أحوال السكنى أبعد ما تكون داعية إلى الرضاء ، ذلك أن تحسين المدن الذي يصحب ازدياد الثروة وهدم الأحياء القديمة ، وبناء العمارات الفخمة للصارف والمتاجر الكبيرة الخ « وتوسيع الشوارع ، ومد خطوط الترام وما شابهها - كل هذه العوامل تدفع العمال إلى الازدحام في المساكن الفقيرة القذرة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يعلم كل امرئ أن إيجار البيت يتناسب تناسباً عكسياً مع جودة المسكن ، وأن المضاربين في البيوت يستغلون هذه المساكن الفقيرة لاجتماع أعظم الأرباح . وإن المتناقضات الكامنة في التجميع الرأسمالي وبالتالي في علاقات الملكية الرأسمالية^(١) بوجه عام من الواضح بحيث

(١) لا نجد حالة تمت فيها التضحية بمقوق الأفراد على مدح الملكية بهذا الشكل الفاضح الخجل =

تجد في التقارير الإنجليزية عن أحوال السكنى هجمات كثيرة على الملكية وحقوقها . وقد كان من أثر تقدم الصناعة وتجميع رأس المال ونمو المدن وتحسينها أن عظم الخوف من الأمراض المعدية فيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٦٤ بحيث أصدر البرلمان عشرة قوانين بشأن الأحوال الصحية ، وفي بعض المدن كليفر بول وجلاسجو عمدت البورجوازية بسبب خوفها من الأمراض إلى استخدام سلطة الهيئات البلدية لهذا الغرض . وبرغم هذا يقول الدكتور سيمون في تقريره لعام ١٨٦٥ « ويجب القول بوجه عام ألا سيطرة في إنجلترا على هذه الشرور » . وقد أمر المجلس المخصوص سنة ١٨٦٤ بإجراء تحقيق في حالة السكنى بين العمال الزراعيين ، وفي سنة ١٨٦٥ أمر بآخر بين الطبقات الفقيرة من سكان المدن ؛ وقد ذكر الدكتور جوليان هنتر نتائج قيمة عظيمة في التقريرين السابع والثامن عن الصحة العامة . وفيما يلي ملاحظة عامة عن العمال بالمدن أوردها الدكتور سيمون ، فهو يقول إنه برغم إهتمامه من وجهة النظر الرسمية بالناحية الجثمانية إلا أن الإنسانية تتطلب عدم إغفال المظهر الآخر لذلك الشر ، ثم يأخذ في بيان الشرور المترتبة على حقارة المساكن وازدحامها وكيف أنها تنطوي على انعدام عواطف الرقة وعادات النظافة ، وتسبب اضطراب الأجسام والوظائف الجثمانية ، وتؤدي إلى كشف العورات الحيوانية والجنسية ؛ ولا شك أن المعيشة في هذه الأحوال تجعل أثرها عميقا على من يقيمون في وسطها . وأخيرا يقول إن مما يدعو إلى اليأس أن نأمل من أفراد يعيشون في مثل هذه الظروف أن يصبوا من نواح أخرى إلى ذلك الجو من المدينة الذي جوهره في النظافة الجثمانية والحلقية^(١) ، وتحوز لندن قصب السبق من حيث ازدحام المساكن وعدم صلاحيتها ، وبلغت الدكتور هنتر النظر إلى أمرين : أولهما أنه يوجد بلندن حوالي ٣٠ حيا بكل منها ١٠,٠٠٠ نسمة وسوء الحالة فيها يفوق مثيله في أي جهة أخرى من إنجلترا وهو نتيجة سوء المسكن . وثانيهما أن المساكن أسوأ حالا مما كانت عليه من عشرين سنة خلت^(٢) ، ليس

كما نجده بصدد سكي الطبقة العاملة . ويجوز اعتبار كل مدينة كبيرة مكانا لتقديم الضحايا البشرية لآلة الجشع . S. Laing. op. cit, p. 156

(١) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ١٤ (حاشية) .

(٢) يقول الدكتور هنتر « لم يبق على قيد الحياة من يستطيع أن يحدثنا كيف كان الأطفال يربون قبل ابتداء هذا العصر الذي تميز بتجميع الفقراء في صعيد واحد ، ولن يستطيع إلا نبي جرى أن يحدثنا عما ينتظر في المستقبل من الأطفال الذين ينشأون اليوم في ظروف لهه لم يكن لها مثيل من قبل في هذا البلد ، وبذا يحصلون على التربية التي تجعل منهم في المستقبل طبقات خطيرة ماداموا يقضون شظراً كبيرا من الليل في صحبة أقوام من كل سن ، أنصاف عراة ، سكيرين ، فاسدى الخلق ، ومشاغبين (ص ٥٦) .

كثيراً القول بأن الحياة في بعض أجزاء لندن ونيوكاسل أشبه بالجحيم ، (ص ١٢) .
وأكثر من هذا يزداد تعرض فئات العمال الأحسن حالاً نسبياً بما فيها صغار أصحاب المتاجر
والعناصر الأخرى من الطبقة الوسطى الصغيرة ، إلى هذه الأحوال الكريهة وذلك بقدر
ازدياد « أعمال التحسين » وما تنطوي عليه من هدم الشوارع والبيوت القديمة ، وإقامة
المصانع بالعاصمة وما يترتب على ذلك من تدفق السكان عليها ، وكذلك بنسبة ارتفاع إيجارات
المساكن « لقد أصبحت الإيجارات ثقيلة بحيث لا يستطيع عمال قلائل أن يستأجروا أكثر
من غرفة واحدة » (١) .

وقليل من الأراضي المملوكة في لندن لا يزرع تحت عبء الوسطاء . وثن الأرض فيها
مرتفع دائماً بالنسبة إلى الدخل السنوي الناتج منها لأن كل مشتر يضارب على فرصة
الاستفادة من العملية في المستقبل بأن يحصل على قيمة إضافية استثنائية نتيجة القرب من مشروع
كبير . ونتيجة لهذا تجد تجارة منتظمة في شراء 'fag-ends of leases' . وبطبيعة الحال
للسادة الذين يشتغلون بهذا الأمر أن يحصلوا على كل ما يستطيعون من المستأجرين ما داموا
تحت سلطانهم وأن يخلفوا أقل ما يمكن لخلفائهم (٢) . ولا يتعرض ملاك العقارات التي من
هذا النوع للخطر ما دامت الإيجارات تجمع كل أسبوع . ونظراً لمد خطوط الترام نجد من
المشاهد المألوفة في شرق لندن عدداً من الأسرات تجوب الطرقات في أحد أياك السبب حاملة
ما تملك من متاع الدنيا البسيط ولا تجد لها مأوى سوى المصنع (٣) . والمصانع اشتد ازدحامها
وقد بدأت « أعمال التحسين » بالمدينة بما أقره البرلمان أخيراً . وحين يطرد العمال من مساكنهم
بسبب أعمال الهدم نادراً ما يغادرون الأبرشية ، ولكنهم يكتفون بمجرد العبور إلى الأبرشية
الأخرى حتى يكونوا على مقربة من المصانع التي يعملون فيها ، وهم لا يتجاوزون نفس
الأبرشية أو الأبرشية المجاورة ويقسمون مساكنهم ذات الغرفتين إلى غرفة واحدة ويزدحمون
في هذه . . ولا يستطيع المطرودون من مساكنهم أن يجدوا مسكناً يعادها حتى ولو دفعوا
إيجاراً عالياً . وكان نصف عمال حي ستراند يشنون ميلين حتى يبلغوا محل أعمالهم (٤) . وهذا
الحى الذى يعطى الغريب عن لندن فكرة عن ثرائها ، يصلح مثلاً يوضح لنا كيف تعبى
المخلوقات الآدمية في هذه المدينة كالسردين في العلب . فقد قيد موظف طبي أن أحد أبرشيات

(١) Report of the Officer of Health of St. Martin's-in-the-Fields, 1865.

(٢) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ٩١ . (٣) مصدر سابق ص ٨٨ .

(٤) ص ٨٨ .

حتى ستراند تضم ٥٨١ شخصا للفدان الواحد مع أن هذه المساحة تشمل نصف اتساع أو عرض نهر التيمس ، وواضح أن أى اجراءات صحية تطرد العمال من أحد الأحياء بسبب هدم البيوت غير الصالحة للسكنى ، معناهاشدة ازدحامهم فى حى آخر . ويقول الدكتور هنتر « إن هذا العمل كله يجب أن يتوقف إما لسخافته وإلا لثار عطف الشعب (!) وطالب بتنفيذ هذا الالتزام الذى أدعوه قوميا دون مبالغة بحيث تكفل المسكن لمن لا يستطيعون الحصول عليه لافتقارهم إلى رأس المال وإن كان فى وسعهم أن يدفعوه لمن يمدونهم به وذلك على دفعات فترية (١) . ولا يسعنا إلا أن نعجب بالعدالة الرأسمالية . فصاحب الأرض والبيوت ورجل الأعمال إذا انتزعت ملكية بعض ما لديهم لا يقف الأمر عند حد حصولهم على التعويض الكامل ، بل إن الشرائع الإنسانية والسماوية تعزيمهم عن هذا «الحرمان» الإجبارى بالساح لهم بقدر من الرجح . أما إذا طرد العامل وزوجه وأطفاله ومتاعه القليل وألتي بهم فى عرض الشارع فتجمعوا فى أحد الأشياء قاضتهم السلطات دفعا عن صالح الصحة العامة !

كانت لندن فى بداية القرن التاسع عشر المدينة الانجليزية الوحيدة التى يربو سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وكانت هناك خمس مدن أخرى يعيش فى كل منها أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة فأصبح عدد مدن النوع الأخير ٢٨ اليوم (١٨٦٧) « والنتيجه التى ترتبت على هذا التغيير أن المدن الصغيرة المزدهمة القديمة أصبحت مراكز قد قامت المباني حولها فحالت بينها وبين الهواء . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل نظراً لأنها أصبحت غير صالحة لسكنى الأغنياء هجروها إلى الأطراف والضواحي وحل محلهم فقراء تسكن الأسرة منهم فى غرفة واحدة (٢) . . وهكذا عاش قوم فى هذه البيوت غير الصالحة والى لم تكن معدة لهم فأحاطت به بيئة تحط حقاً من كرامة البالغين وفيها أكبر الأذى بالنسبة إلى الأطفال (٣) . فكلما أسرع عملية تجمع رأس المال فى مدينة صناعية أو تجارية أسرع التدفق عليها من جانب المادة الأدمية المعدة للاستغلال وساءت مساكن العمال .

وتلى لندن فى جحيم السكنى هذا مدينة نيوكاسل أون تين وهى مركز للفحم والحديد يزداد إنتاجه بإطراد ، ففيها لا يقل عن ٣٤,٠٠٠ شخص يقم كل منهم فى مسكن من غرفة واحدة . وقد أمرت السلطات أخيراً فى نيوكاسل وجيتسهد بإزالة بيوت كثيرة لأنها خطر على المجتمع ، ولكن بينما تتقدم التجارة بسرعة تسير حركة بناء البيوت الجديدة ببطء . كانت

(١) ص ٨٩ .

(٢) وغالبا ما تجد « المسكن » لساكين أو ثلاث . (٣) شرحه ص ٥٥ — ٥٦ .

البلدة سنة ١٨٦٥ أكثر ازدحاما من أى يوم مضى ولم يكن فيها غرفة شاغرة ، وفى هذا يقول الدكتور إمبلتن بمستشفى الحيات فى نيوكاسل « لاشك أن استمرار وانتشار التيفوس مرجعها شدة ازدحام الآدميين وعدم نظافة المساكن إذ تقع غرف سكنى العمال فى أحواش أو أفنية غير صحية لا يتوافر فيها القدر الكافى من الضوء والهواء والنظافة وهى سببة فى جبين أية جماعة متحضرة ، وفيها يتراص الرجال والنساء والأطفال بالليل جنبا إلى جنب . وفيما يختص بالرجال تتوالى نوبتا العمل النهارى والليل بحيث لا تجد الأسرة الوقت الكافى لسكى تبرد ؛ أما البيت كله فيعوزة الماء والتهوية الصالحة وهو ملء بالقذارة وجراثيم الأمراض (١) . ويتراوح الإيجار الأسبوعى لكل من هذه الجحور القذرة ما بين ٨ بنسات ، ٣ شلنات . ويقول الدكتور هنتر عن مدينة نيوكاسل أون تين إن بها فريقا من السكان هوت بهم ظروف المسكن والشارع الخارجية إلى درجة تقرب من الانحطاط الوحشى (٢) .

ونظراً لحركة رأس المال والعمل إلى المدينة الصناعية ومنها فقد تكون أحوال السكنى محتمة اليوم وكريمة لا تطاق فى الغد، وقد تحاول السلطات الصحية بالمدينة معالجة أشد المساوىء وقد تبذل قصارى جهدها فى هذا الغرض فإذا فى اليوم التالى يفد عدد كبير من الإيرلنديين أو من العمال الزراعيين الإنجليز المنحطلين ويزدحمون بالمكان كالجراد فيسكنوا الأقبية وغرف السطوح ويتحول بيت العامل إلى شبه فندق يتغير ساكنوه سراعا . انظر إلى برادفورد فى مقاطعة يوركشير ، فهناك تجد البلدية مشغولة من وقت قريب بإجراء التحسينات فى المدينة ، وفضلا عن هذا كان بالبلدة سنة ١٨٦١ ما لا يزيد عن ١٧٥١ بيت غير مسكونة . تلا ذلك نشاط التجارة من جديد وصحب ذلك تدفق جانب من « جيش العمل الاحتياطى » ، أو « فائض السكان النسبى » وتدل القوائم (٣) التى حصل عليها الدكتور هنتر من أحد وكلاء شركة للتأمين أن معظم سكان هذا ، المساكن الكريمة بالأقبية وهذه البيوت التعسة من عمال يتناولون أجوراً طيبة صرحوا باستعدادهم لدفع الإيجار مقابل غرف أحسن حالا لو تيسر لهم الحصول عليها وفى أثناء ذلك تضعف صحتهم وتنتابهم الأمراض بينما يبكى من فرط الفرح المستر فورستر النائب والحر المعتدل بسبب النعم التى أسبغتها حرية التجارة والأرباح التى حققتها للشهتغلين

(١) شرحه ص ٤٩ . (٢) شرحه ص ٥٠ .

(٣) انظر Collecting Agents, list (Bradford)

البيوت

شارع فولكان رقم ١٢٢ ١ غرفة ١٦ شخصا شارع لوملنى رقم ١٣ ١ غرفة ١١ شخص

بالصناعة الصوفية في برادفورد. ويعزو الدكتور بل في تقرير له (١٥ سبتمبر ١٨٦٥) نسبة الوفيات الفظيعة بين المرضى بالحُميات إلى سوء أحوال السكنى في منطقة إشرافه « في قبو صغير مساحته ١٥٠٠ قدم مكعبة ... ١٠ أشخاص ... ويشمل شارع فنست وميدان جرين إير ولايس ٢٢٣ منزلاً تضم ١٤٥٠ فرداً ، ٤٣٥ سريراً ... ولكل سرير (واجعل الكلمة تشمل حتى الخرق القديمة القذرة المعدة للثوم) — ٣٣٣ من الاشخاص بل وخمسة أو ستة أشخاص ؛ وقيل لى إن البعض لا ينام على الأسرة مطلقاً بل ينامون بملابسهم العادية على الألواح العادية — حيث تجد جنباً إلى جنب الشبان والشابات من المتزوجين وغير المتزوجين . ولست بحاجة إلى القول بأن الكثير من هذه المساكن جحور مظلمة رطبة وقذرة لاتصلح لسكنى الأدميين ، وهذه المراكز التي ينتشر منها المرض والموت فيصيان من يعيشون في ظروف أفضل (١) ، أما المحل الثالث من حيث سوء المساكن فتحته « برشيول » في هذه البلدة التي تعد أغنى مدينة في أوربا يكثر أشنع أنواع الفقر والشقاء ،

ج - الفريق الرحل (المتنقل) من السطوح

The Nomadic Population

يتكون هذا الفريق من قوم نشأتهم ريفية ومهنتهم في الأغلب صناعية ، فهم فرقة المشاة

١٠ أشخاص	١	شارع بورتلاند ١١٢	١١ شخصاً	١	شارع بورو ٤١
١٦ شخصاً	١	« نورث ١٨	١٠ أشخاص	١	شارع هاردى ١٧
٨ (بالغ)	١	« ويمر ١٩١	» ١٣	١	« نورث ١٧
٣ أسر	١	« جورج ١٥٠	» ١٢	١	« چوويت ٥٦
٣ أسر	١	« مارشال ٤٩	١١ أسر	١	ريفن كورت ماريجيت ١١
١٦ شخصاً	١	« جورج ١٣٠	» ١٠	١	شارع مارشال ٢٨
٢ أسرة	١	« يورك ٣٤	» ١٨	١	« جورج ١٢٨
			٢٦	١	« سوات پاى

الأقبية

٧ أشخاص	١ قبو	« عكا	٨ أشخاص	١ قبو	ميدان ريمنت
» ٧	١	« باك برات (يستعمل)	٧	١	روبرنس كورت ٣٣
		« كدكان لعمل الزجاج (٦	١	شارع ايديزر ٣٧

(op. cit., p. iii)

(٢) شرحه ص ٥٥ .

(١) شرحه ص ١١٤ .

الحفيفة في جيش رأس المال تنتقل من نقطة إلى أخرى حسب اختلاف حاجته إليها . وتطلق عبارة العمل المتقل على عمليات بناء وحرف مختلفة ، وعمل الطوب و حرق الجير وبناء الخطوط الحديدية وما إليها . هؤلاء الناس إذا ما عسكروا في جوار أية جهة نقلوا إليها الجدري والتيفوس والكوليرا والحمى القرمزية (التقرير السابع الصحة العامة ، ١٨٦٤ ص ١٨) . وفي المشروعات التي تتطلب مقادير وافرة من رأس المال كإنشاء الخطوط الحديدية يهدم المقاول بأكواخ خشبية ويقم لهم قري خالية من المطالب الصحية وخارج نطاق رقابة السلطات المحلية . وهم مصدر ربح كبير للغاية بالنسبة إلى المقاول وذلك بصفقتهم جنوداً في جيش الصناعة أو لومستأجرين ثانياً إذ على كل ساكن أن يدفع في الأسبوع ما بين شلن واحد وشلنين أو ثلاث شلنات (شرحه ص ١٦٥) . ويحدثنا الدكتور سيمون أنه في سبتمبر ١٨٦٤ أرسل رئيس Nuisances Removal Committee لأبرشية Sevenoaks الدعوى الآتية إلى وزير الداخلية سير جورج جراي « كانت حالات الإصابة بالجدري نادرة في هذه الأبرشية حتى لثني عشرة شهر خلت . وقبل ذلك التاريخ بوقت وجيز بدأت أعمال مد خط حديدي من لويسام إلى تندرديج ، وفضلاً عن إقامة الورش الرئيسية في جوار البلدة أقيم كذلك مستودع عام بحيث استدعى الأمر استخدام عدد كبير من الأفراد . ونظراً لعدم استطاعة الحصول على مأوى أقيمت أكواخ في أما كن عدة على طول المصانع وقد شيدها المقاول المستر جاي . ولم تكن بهذه الأكواخ وسائل التهوية أو الصرف فضلاً عن ازدحامها الشديد لأن كل ساكن في كوخ من غرفتين كان يقبل غيره للإقامة معه ، وترتب على هذا أن هؤلاء القوم كانوا يضطرون ليلاً إلى تحمل ويلات الاختناق كي يتجنبوا الروائح المليئة بجراثيم المرض والمتصاعدة من الماء الراكد القدر ومن دورات المياه القائمة تحت التوافذ وبجوارها .

تقدم أحد المشتغلين بالشؤون الطبية بالشكوى الى Nuisances Removal Committee وتحدث فيها عن حالة هذه المساكن بعبارات شديدة وأعرب عن مخاوفه من أن تنجم عن ذلك نتائج خطيرة إن لم تتخذ بعض الإجراءات الصحية . ومنذ عام وعد المستر جاي أن يخصص كوخاً ينتقل إليه من يصاب من مستخدميهم بمرض معد ، وكرر الوعد في ٢٣ يولييه الماضي ولكنه لم يعمل شيئاً بصدد تنفيذ الوعد برغم أنه حدث منذ التاريخ الأخير عدة حالات جدري في أكواخه وحالات وفاة من ذلك المرض . وفي ٩ سبتمبر الجاري أنبأني المستر كلسن عن حالات أخرى من إصابات الجدري في نفس الأكواخ ووصف حالتها بأنها داعية إلى الخجل الشديد . وأود أن أزيد على ما أوردته أن هناك بيتاً منعزلاً مخصصاً

للصايين بالأمراض المعدية من أهل الأبرشية ، وقد ظل مليئاً بالمرض في الشهور الأخيرة ولا يزال كذلك ، وأن أسرة واحدة فقدت خمسة أطفال ماتوا بالجدرى والحصى ، وفيما بين أول أبريل وأول سبتمبر حدثت بالأبرشية عشر وفيات بسبب الجدرى وأربع منها في الأكواخ المشار إليها ، وأقول إن من المستحيل التأكد من العدد المضبوط عن ماتوا بسبب هذا المرض مع أن المعروف أن عددهم كبير ، ذلك أن أسراتهم تخفي الأمر بقدر الامكان (١).

والمشتغلون بمناجم الفحم وغيرها من أحسن عمال إنجلترا أجوراً ، وقد رأينا ما يكلفه حصولهم على هذه الأجور على حساب حياتهم وصحتهم وأجسادهم (٢) . وسأكتفي هنا بنظرة عابرة على أحوال سكانهم . فالعادة أن صاحب المنجم أو من يستأجره منهم يشيد أكواخاً للعمال ، وهؤلاء يأخذون الأكواخ والعمل بدون مقابل ، بمعنى أنها جزء من الأجور يدفع عينا . أما المعدنون من لا يتوافر لهم هذا المسكن فيعطى لكل منهم جنيئات سنوياً . وتجذب مناطق التعدين الكثيرين من المعدنين الفعليين ورجال الحرف اليدوية وأصحاب الحوانيت الخ ، ونظراً لكثرة العدد يرتفع إيجار الأرض وهنا يعني المستغل بأن يشيد في أقل مساحة ممكنة عند مدخل المنجم عدداً من الأكواخ يحشر فيها العمال وأسراتهم . وإذا ما فتحت مناجم جديدة أو عاد العمل إلى مناجم مهملة من قبل زاد الضغط . وأول شيء يعني به الرأسمالي في بناء هذه الأكواخ هو « الامتناع » عن كل نفقات يمكن الاستغناء عنها . ويقول الدكتور جوليان هنتر عن مساكن عمال المناجم وغيرهم في نورثمبرلاند ودرهام بأنها أسوأ وأغلى من نظائرها في إنجلترا ، مع استثناء الأبرشيات المماثلة في مونتشيير . وتنحصر الرداءة في زيادة عدد من بالغرقة الواحدة ، وصغر المساحة التي تقام عليها بيوت كثيرة وعدم توافر الماء ، وانعدام دورات المياه ، ووضع بيت فوق آخر في حالات

(١) ص ١٨ حاشية — فيما يلي ما جاء في تقرير موظف الإغاثة في Chapel-en-le-Frih Union إلى المسجل العام « حفر عدد من الفجوات الصغيرة في تل من الحجر الجيري في Doveholes وهي تستخدم كساكن لإقامة العمال ممن يستخدمون في إنشاء سكة حديدية تخترق المنطقة المجاورة . وهذه الحفر صغيرة رطبة وليست بها مجارى أو مراحيض ، كما لا تتوافر بها أبسط وسائل التهوية عدا ثقب في أعلاها يستخدم كمدخنة . وقد ترتب على هذا النقص أن انتشر وباء الجدرى ومات به (بعض سكان هذه الكهوف) مما سبب بعض الوفيات » (ص ١٨ حاشية ٢) .

(٢) التفاصيل التي في ختام الباب الرابع تشير بصفة خاصة إلى عمال مناجم الفحم ، أما عمال مناجم المعادن الأخرى وحالتهم أسوأ فتستطيع إدراكها من التقرير التريه الذي أصدرته اللجنة الملكية سنة ١٨٦٤ .

كثيرة أو تقسيمه إلى شقق ، ويتصرف المستأجر كما لو أن المستعمرة كلها ليست مقيمة بل معسكرة (١) . ويقول الدكتور ستيفنس إنه زار قرى اتحاد درهام القائمة في منطقة مناجم الفحم فوجد معظمها لاتتوافر فيه الشروط الصحية . وجميع عمال المناجم مرتبطون (٢) بصاحب المنجم أو مستأجره لمدة سنة فاذا أبدوا استياء أو ملاحظة طردوا في نهاية العام . والمعدن ملزم أن يأخذ كجزء من أجره بيتا يسبب المرض ولا يساعده سوى صاحبه الذى يتصرف بما فيه صالح ميزانيته ؛ وعلى العامل أن يدفع ثمن الماء الذى يمد به صاحبه سواء كان الماء طيباً أو رديئاً وإلا خصم ثمن ذلك من أجره (٣) . وإذا مات دخل « الرأى العام » أو رجال الصحة العمومية لاختلج رأس المال من « تبرير » هذه الأحوال (الخطرة من جهة والمهينة من جهة أخرى) بأن يقول إنها ضرورية لتكوين الأرباح .

وهذه نفس الحججة التى تدرع بها حين « امتنع » عن اتخاذ الوسائل المؤدية إلى حماية عمال المصنع من الآلات الخطرة ، وتحسين التهوية بالمناجم وجعلها أكثر أمناً . ويقول الدكتور سيمون فى تقرير رسمى له فى هذا الشأن إن القوم يدعون أنهم يستأجرون المناجم فى العادة وذلك لمدة (هى فى العادة ٢١ سنة) لاتكفى لحملهم على إعداد المسكن الطيب للعمال ولأرباب المتاجر وغيرهم ممن يجتذبهم العمل ؛ وحتى لو أرادوا أن يفعلوا ذلك لما تيسر لهم الأمر إذ يشتط صاحب الأرض فى طلب الربح عن المناطق التى يراد فيها إقامة القرى للعمال . ويشير التقرير إلى ضرورة إجراء علاج ناجع لأن الناس يسيئون استخدام حرق الملكية فهم يدعون جيشاً من الصناع للعمل ثم لا يعدون لأفرادهم المسكن المناسب . والمستغل لا يأبه للأمر لأنه يدرك أن العمال الذين يستخدمهم ليسوا على قدر كاف من الدراية بحقوقهم الصحية ، كما أن المسكن القذر والماء الفاسد لا يمكن أن يكونا دافعاً لهم على « الإضراب » (ص ١٦) .

(٥) تأثير الأزمات على الفريق الأوسع أجراً

من الطبقة العاملة

أنتقل لبيان أثر الأزمات بالنسبة لهذه الفئة وهى أرستقراطية العمل ، ويذكر القارىء أن سنة ١٨٥٧ تميزت بإحدى تلك الأزمات الكبرى التى تنتهى بها الدورة الصناعية ، وكان موعد

(١) المصدر السابق ص ١٨٠ ، ١٨٢ .

(٢) يرجع تاريخ كلمة « مرتبط » bound مثل كلمة « عبودية » إلى عصر الرق الإقطاعى .

(٣) شرحه ص ٥١٥ ، ص ٥١٧ .

اتهاء الدورة التالية سنة ١٨٦٦ وقد كانت المجاعة القطنية منذرة بآثار الأزمة القادمة في مناطق مصانع القطن ، وكانت مقادير كثيرة من رأس المال قد تحولت من مجالها المعتاد إلى المراكز الرئيسية في سوق القنود ولهذا السبب غلب على الأزمة الطابع المالى . وكان نشوب الأزمة في مايو ١٨٦٦ على أثر إفلاس إحدى مصارف لندن الرئيسية مما أعقبه انهيار شركات ضعيفة كثيرة ، وأصابت الكارثة إحدى فروع الصناعة الأساسية بلندن وهى صناعة بناء السفن التى خدع أربابها الرواج السابق فأفرطوا فى الإنتاج وتماقدوا على مقادير هائلة للغير على فرض دوام تدفق مصادر الائتمان والاعتمادات المالية ، وهنا حدث رد فعل فظيع استمر حتى نهاية كتابة هذه الكلمات (ختام مارس ١٨٦٧) فى صناعات أخرى بلندن^(١) . ولييان حال العمال فى المناطق المنكوبة أعمد إلى تقرير كتبه أحد مراسلى « المورننج ستار » الذى زار هذه الجهات فى نهاية ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ . ذكر الرجل أن المناطق التالية فى حى إيست إند (بوبلار — ملوال — جرينتش — دبلفورد — ليمهاوس — كاننج تاون) كان بها على الأقل ١٥٠٠٠ عامل بأسراتهم فى حالة حرمان مطلق ، واشتغل ٣٠٠٠ من الميكانيكيين الحاذقين فى قطع الحجارة بفتاء بيت العمل (بعد ضيق دام ستة أشهر) وقد لاقى المراسل مشقة فى بلوغ باب المكان لكثرة عدد الجمهور الجائع المجتمع هناك فى انتظار توزيع البطاقات ولم يكن قد حان الوقت بعد . وكان الفناء ميداناً مربعاً كبيراً تراكت فيه أكوام الحديد ، وقامت فى وسطه مساحات مسورة أشبه بمحظائر الأغنام حيث كان الرجال يعملون فى الطقس الجميل ولكن كانت تلك المحال مليئة بالجلىد إذ ذاك . ورأى الرجل الناس منهمكين فى قطع الحجارة إلى مكدام بمطارق كبيرة ويتم كل منهم فى اليوم ٥ بوشل لقاء ثلاث بنسات ومقدار من الغذاء . وفى مكان آخر جلس عدد كبير من الناس متلاصقين من شدة البرد .

(١) « موت فقراء لندن جوعاً بالجملة ... فى خلال الأيام القلائل للماضية امتلأت جدران لندن بلوحات كبيرة تحمل الاعلان الآتى : [ثيران سمينة ! رجال يموتون من الجوع ! لقد خرجت الثيران السمينة من قصرها الزحاحى لإطعام الأغنياء فى المساكن المترفة التى تقمون فيها بينما يترك الجموعون ليفنوا فى المغارات التى يعيشون فيها] — وتعلق هذه اللوحات التى تحمل تلك العبارات المنذرة بالفرد فى فترات معينة . وبمجرد أن تمحى إحداها أو تغطى بوضع غيرها فى مكانها أو فى مكان عام آخر ... وهذا يذكر المرء بالجمعيات السرية الثورية التى هبأت الشعب الفرنسى لأحداث سنة ١٧٨٩ ... فى هذه اللحظة التى يموت فيها العمال الأنجليز مع زوجاتهم وأطفالهم من البرد والجوع ، تستثمر ملايين الجنيهات الانجليزية الذهبية (مما أنتجه العمال الانجليز) فى المشروعات الروسية والأسبانية والإيطالية وغيرها فى الخارج » (صحيفه رينولدس ، ٢٠ يناير ١٨٦٧) .

و يبلغ عدد من يتناولون الإعانة في بيت العمل هذا سبعة آلاف كان مئات منهم قبل ذلك بأشهر يرجون أعلى أجور تدفع للصناع ، ومن الممكن أن يضاعف عددهم لو أضيف إليهم أولئك الذين يأبون طلب المعونة من الأبرشية برغم أنهم استنفدوا مدخراتهم ، ذلك أن لديهم القليل القابل للرهن . خرج المراسل إلى الشوارع ودليله أحد أعضاء لجنة المتعطلين فزار أولاً أحد عمال صناعة الحديد وكان متعطلاً منذ ٧٢ أسبوعاً ، ورآه جالساً في غرفة خلفية خالية من الأثاث وبها نار موقدة لتدفئة أقدام الأطفال العارية حتى لا تجمد من الصقيع وكان الرجل يعمل بالنهار في بيت العمل في قطع الحجارة لقاء ثلاث بنسات وقدر من الطعام وقد آب إلى بيته جائعاً ليتناول عشاء مكوناً من قطعتي خبز وفنجال من الشاي بدون لبن . أما البيت الثاني ففتحت بابه امرأة متوسطة العمر وقادت الرجل إلى صالة صغيرة خلفية جلست فيها الأسرة تحديق نار أوشكت أن تخبو ، وأشارت المرأة إلى أولادها قائله « إنهم لم يعملوا شيئاً يا سيدى مدى ست وعشرين أسبوعاً » ثم قالت إنها استنفدت عشرين جنبها كانت قد ادخرتها في أيام الرخاء وأبرزت دفتر المصرف تأييداً لقولها . توجه المراسل لزيارة زوجة أحد عمال الحديد كان زوجها يعمل في الأفنية ، فوجدها مريضة من قلة الغذاء راقدة على مرتبة وقد ارتدت ملابسها وغطت جسمها بقطعة من بساط وحوها أطفالها يعنون بها . وأوضحت المرأة أن العطل الذي دام ١٩ أسبوعاً بالرغم منهم قد أوصلهم إلى تلك الحال السيئة وكانت تتأوه كما لو أنها فقدت الإيمان بمستقبل طيب . وعند خروج المراسل دعاه شاب لدخول بيته وكان يضم زوجة وطفلين جميلين ومجموعة من تذاكر المهنات ومنضدة عارية . وليذكر القارئ أن حتى إيست إنديس ليس الجهة الوحيدة التي تقوم فيها صناعة بناء السفن ، بل إن الحى كذلك مقر ما يقال له « صناعة البيت » وهي صناعة الأجور فيها منحنى إلى درجة مزرية ومخجلة . لقد رأى المراسل منظراً في العاصمة مؤلماً من ألوف العاطلين ، لنذكر أن هؤلاء القوم يتألمون ، وأنهم يموتون من الجوع . تلك هي الحقيقة البسيطة المرعبة . وعدد هؤلاء ٤٠٠٠٠٠ ، وهم موجودون بجانب أعظم تجميع للثروة في العالم ، ويصرخون من الشقاء ويضرعون إلى السماء ويحدوثوننا من مساكنهم التسعة أن من المستحيل عليهم أن يجدوا عملاً وألا فائدة لهم من الإستجداء ، (صحيفة ستاندارد ، ٥ ابريل ١٨٦٦) .

ولما كان الرأسماليون في بريطانيا يتحدثون عن بلجيكا بأنها جنة العامل نظراً لأن « حرية العمل » أو « حرية رأس المال » (إذ في الواقع لافرق بين التعبيرين) ، لا يحسد منها استبداد

اتحادات العمال أو تشريع المصانع ، لهذا نود أن نقول كلمة عن هذا الحظ الحسن، الذي ينعم به العامل هناك .

وخير مصدر نلجأ إليه كتاب Budgets économiques des classes ouvrières de la Belgique المنشور سنة ١٨٣٥ لمؤلفه الميسو Ducpétiaux مفتش عام السجون والمؤسسات الخيرية ببلجيكا وعضو اللجنة المركزية للإحصائيات البلجيكية ، وقد قدر بانضبط دخل الأسرة البلجيكية المتوسطة من طبقة العمال ومبلغ مصروفها في السنة ، ووازن بين حالتها من حيث الغذاء وبين طوائف أخرى كالجنود والمساجين وغيرهم . تتكون الأسرة من ٦ أشخاص يشتغل ٤ منهم طول العام مع فرض صلاحية الست من الناحية الجنائية والمقدرة ، وكذلك عدم وجود نفقات للأغراض الدينية والأديبية والفكرية باستثناء مبلغ ضئيل للكنيسة ؛ وأن الأسرة لا تدفع شيئاً لصناديق التوفير ، وأن ليس لها مصرف على الكماليات . ولكن يخصص ٨٦ سنتياً لتمكين الأب والإبن الأكبر من التدخين وارتياح المحال العامة في أيام الأحد . وأعلى أجر فرنك وست وخمسين سنتياً للرجال ، ١٩ س للنساء ، ٥٦ س للأولاد ، ٥٥ س للبنات فكان دخل الأسرة ١٠٦٨ فرنكاً في السنة . ولكن إذا خصصنا أجراً للآم فالتنا بذلك نحرم الأسرة من إرشادها ، إذ من يقوم بالطهي والغسيل وإصلاح الملابس ؟ هذه المشكلة تواجه كل عامل يومياً . وعلى ذلك فما هو بيان بميزانية الأسرة :

س ف	
الأب	٣٠٠ يوم عمل بأجر قدره ١ ٥٦
الأم	٢٦٧ - ٨٩ » » » »
الصبى	١٦٨ - ٥٦ » » » »
الفتاة	١٦٥ - ٥٥ » » » »
	<hr/>
	١٠٦٨

لتفرض أن غذاء العامل يتكلف ١٨٢٨ فرنكاً في السنة فهذا يحدث بجزر قدره ٧٦٠ فرنكاً (هذا على أساس مستوى البحار) . وحسب مستوى الجندي وهو ١٤٧٣ يكون العجز ٤٠٥ ، وإذا جعلناه على مستوى السجين وهو ١١١٢ صار العجز ٤٤ فرنكاً . فكان أسرة العامل لا تبلغ مستوى السجين بله البحار والجندي ، وفيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٤٩ كان متوسط نفقة الفرد من الطبقة العاملة يقل بمقدار ١٣ سنتيم . وبرغم أننا في حالة السجون يشمل متوسط

المصروف تكاليف الإدارة والحراسة ، إلا أن السجن لا يدفع ثمن مسكنه كما أن نفقته لا تشمل ما يشتريه من الكنتين لأن غذاء المساجين ومطالبهم الأخرى تشتري بالجملة بمقادير كبيرة . . فهل يستطيع العمال أن يوفروا في مصاريفهم ؟ إنهم يفعلون ذلك بإنقاص مقادير اللحم أو الاستغناء عنها ، وباستبدال خبز الشوفان محل خبز القمح ، والاكتفاء بغرفة أو اثنتين ، وبالوفر الشديد في الملابس والغسيل وغير ذلك ، وبالإستغناء عن مطالب أيام الآحاد وبعبارة أخرى عن طريق تحمل أقسى ألوان الحرمان . وإذا نصل إلى هذا الحد نجد أن أثنه ارتفاع في ثمن الغذاء ، وأن العطل والمرض ، كلها تزيد من فقر العامل فتتراكم الديون وترهن ملبسه وأثاثه ، وأخيراً تتوسل الأسرة أن تدخل في عداد مستحقى إعانة الفقر (Ducpétiaux ص ١٥١ و١٥٤ و١٥٥) . والواقع أنه في « جنة الرأسمالين » هذه يتوقف عدد الوفيات والجرائم على الارتفاع أو الهبوط التافه في أثمان ضروريات الحياة (١) . تشمل بلجيكا ٩٣٠,٠٠٠ أسرة منها ٨٩,٠٠٠ ممن يحيون حياة طبية (الناخيون) وعدد أفرادها ٤٥٠,٠٠٠ ؛ وتنتمي ١٤٠,٠٠٠ أسرة إلى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى بالمدن والقرى وكثير منهم يهون إلى منزلة البروليتاريا ، وأخيراً تتكون الطبقة العاملة من ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عدد أفرادها ٢,٢٥٠,٠٠٠ ويجب أن نحسب من صفوفها الأسرات النموذجية التي وصف حالها ديكبتيه ومن الـ ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عاملة تدخل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ في قائمة الفقراء الذين يستحقون الإعانة

(٥) البروليتاريا الزراعية البريطانية

لا تبدو المناقشات والمعارضات التي ينطوي عليها كل من الإنتاج والتجميع الرأسمالين بشكل أوضح مما تبدو به فيما يتعلق بتقدم الزراعة الإنجليزية (بما فيها تربية الماشية وانحطاط شأن العامل الزراعي بالانجلترا . وقبل أن نعرض لحالة الأخير اليوم يحسن أن نرجع إلى الوراء قليلاً . وترجع الزراعة الحديثة في انجلترا إلى منتصف القرن الثامن عشر وإن كانت الثورة في علاقات الملكية الزراعية وهي العلاقات التي نجم عنها هذا التغيير في أساليب الإنتاج الزراعي ترجع إلى عهد سابق لذلك . ونعلم من أرثر ينج ذلك الرجل الذي امتاز بحسن الملاحظة وان كان مفكراً سطحياً ، أن العامل الزراعي في سنة ١٧٧١ كان في مركز تعس بالقياس إلى ما كان

(١) أنظر البيان القدي أصدرته جمعية « إلى الأمام أيها الفلمنكيون ! » (De « Maatschappi » Vlaminqen Vooruit, Brussels, 1860, pp. 15 and 16.

عليه الحال في نهاية القرن الرابع عشر ، حين كان في استطاعة العامل ... أن يعيش في رخاء ويحتني الثروة ، (١) وهذا خلاف القرن الخامس عشر وهو العصر الذهبي للعامل في المدينة والريف .
وبحدثنا مؤلف بتاريخ ١٧٧٧ أن « المزارع الكبير يقرب من مستوى السيد gentleman بينما العامل الفقير هوى الى الخضيض الأمر الذي يتضح من الموازنة بين مركزه اليوم وحاله من أربعين عاما خلت ... لقد تعاون المالك والمستأجر في إبقاء العامل في هذه المنزلة الدنيا » (٢) . ثم يثبت المؤلف أن الأجور الحقيقية انخفضت بما يقرب من ٢٥ ٪ فيما بين ١٧٣٧ ، ١٧٧٧ ، ونعلم من الدكتور ريتشارد برايس أن « السياسة الحديثة حقاً في صالح الطبقات العليا . وستبرهن النتائج المترتبة عليها أن المملوكة كلها ستكون من سادة وعبيد » (٣) ومع ذلك كان مركز العامل الزراعي الانجليزي فيما بين ١٧٧٠ ، ١٧٨٠ مما لا مثيل له من قبل من حيث الغذاء والمسكن واحترام النفس والمسرات . وإذا اتخذنا المقياس لذلك من مقادير القمح لقلنا إن متوسط أجره بلغ (١٧٧٠-٧١) ٩٠ مكيالاً لسعة كل منها ٢٠٠ درهم ، ثم هبطت النسبة إلى ٦٥ في عهد إيدن (١٧٧٧) وإلى ٦٠ سنة ١٨٠٨ (٤) . وقد أوضحنا مركز العامل الزراعي في نهاية الحرب المعادية لليعاقبة في الوقت الذي تحسنت فيه أحوال الأرستقراطية الزراعية والمزارعين وملاك المصانع والمصرفيين والتجار وسماسة الأوراق المالية ومتعدي الجيش الخ . لقد ارتفع أجر العمال الزراعيين الإسمي بسبب خفض في قيمة النقود الورقية من جهة وارتفاع في الأثمان مستقل عن هذا الخفض من جهة أخرى ، ولكن يمكن التأكد من أجرهم الحقيقي بطريقة بسيطة جداً . ففي عامي ١٧٩٥ ، ١٨١٤ كان قانون

(١) جيمس ٠١٠ ثورولد روجرز أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة أكسفورد و « تاريخ الزراعة والأثمان في إنجلترا » أكسفورد ١٨٦٦ ج ١ ص ٦٩٠ . هذا المؤلف الذي بذل فيه صاحبه جهداً كبيراً لا يزال في المجلدين اللذين نشرهما منه حتى الآن سوى الفترة الممتدة من ١٢٥٩ إلى ١٤٠٠ ويشمل المجلد الثاني بوجه خاص الاحصائيات . وهذا الكتاب أول تاريخ للأثمان خلال تلك الفترة .

(٢) Reasons for the Late Increase of the Poor Rate, or a Comparative View of the Prices of ... Provisions, London, 1777, pp 5, 11.

(٣) Observations on Revesionary Payments (الطبعة السادسة ، لندن ١٨٠٥ ج ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٩) ويقول Price في صحيفة ١٥٩ « والثمن الاسمي للعمل النهاري لا يزيد الآن عن أربعة أو خمسة أمثال ما كان عليه سنة ١٥١٤ ، ولكن ثمن القمح أعلى سبع مرات عما كان عليه وثمان الاحم والكساء يزيد خمس عشرة مرة . ويتضح من هذا أن ثمن العمل لم يزد بنفس نسبة الزيادة في نفقات المعيشة بحيث أنه الآن نصفها » .

(٤) بارتون ص ٢٦ ، وانظر ايدن (نفس المصدر) عن ختام القرن الثامن عشر .

لفقراء نافذا بدون تغيير في أساليب تطبيقه ، وكانت العادة في الريف أن العامل يتناول من الأبرشية إعانة علاوة على أجره الإسمي حتى يحصل على القدر الذي يكفيه لوسائل العيش . وتدل النسبة بين الأجور والعجز فيها والذي تدفعه الأبرشية على أمرين : أولهما مقدار هبوط الأجر دون الحد الأدنى اللازم للعيش ، وثانيهما مدى هبوط العامل إلى منزلة رقيق أو عبد للأبرشية التي تعينه . لنتختر مقاطعة كثل لغيرها . في سنة ١٧٩٥ كان متوسط الأجر الأسبوعي في نورثمبتنشير ٧ شلنات ، ٦ بنسات ، ومصروف أسرة من ٦ أشخاص في السنة ٥ بنس ، ١٢ شلن ، ٣٦ ج بينما دخلها من الأجور ١٨ شلن ، ٢٧ ج ، والعجز الذي تسده الأبرشية ٥ / ١٤ / ٦ . وفي سنة ١٨١٤ بالمقاطعة ذاتها كان الأجر الأسبوعي ٢ بنس ، ١٢ ش ، والمصروف السنوي لأسرة من ٥ أشخاص ٥٤ / ١٨ / ٤ ، والدخل الكلي من الأجور ٣٦ جنيهًا وشلنًا ، ومقدار العجز ١٨ / ٦ / ٤ (١) . فالعجز سنة ١٧٩٥ كان أقل من ربع الأجور فصار أكثر من النصف سنة ١٨١٤ . وواضح أنه في هذه الأحوال كانت الدرجة التافهة من الرفاهية في كوخ العامل الزراعي في عهد ايدن قد زالت حين حلت سنة ١٨١٤ (٢) . هكذا كان العامل دون ما يملك من حيوانات غذاء وأكثر منها تعرضاً للظلم والمعاملة الوحشية مع أنه من بينها الحيوان الوحيد الذي يملك موهبة النطق . واستمرت الأحوال كذلك حتى أظهرت لنا اضطرابات سنة ١٨٣٠ مبلغ الشقاء ودرجة الاستياء الكامنة في نفوس العمال الزراعيين والصناعيين وكان ذلك هو الوقت الذي وصف فيه سادلر العمال الزراعيين أمام مجلس العموم بأنهم « أرقاء بيض ، وكرر أحد الأساقفة العبارة في مجلس اللوردات . ويقول E. G. Wakefield أشهر اقتصادي في ذلك العصر « ليس الفلاح بجنوب إنجلترا . . رجلا حرا ، وليس عبدا ، ولكنه فقير محروم » (٤) . وقد ألفت الفترة السابقة لإلغاء قوانين الغلال ضوءاً جديداً على مركز العامل الزراعي . فمن جهة كان من صالح المييجين البورجوازيين أن يُظهِروا كيف أن قوانين الغلال لم تكفل لإحامية قليلة لمنتجي القمح الفعليين . ومن جهة أخرى اشتد غضب البورجوازية الصناعية إذ رأت كيف تحمل الأرستقراطية الزراعية على نظام المصانع وساءها ما يتظاهر به أفرادها من أهل الفساد والقسوة والخمول من عطف على عمال المصانع ، ونظرت إلى مناصرتهم تشريع المصانع على أنها « حماس دبلوماسي » . هناك مثل انجليزى يقول : إذا تنازع اللصوص ظهر

(١) Parry. op. cit., p. 86

(٢) المصدر السابق ص ٢١٣

(٣) S. Laing, op. cit., P.32.

(٤) England and America (لندن ١٨٣٣ ج ١ ص ٤٧) .

الأمناء . والواقع أن الصراع بين فريقى الطبقة الحاكمة حول أيهما يسمى استغلال العمال أظهر الحقيقة الخافية ، وكان لورد شافنيسبرى (لورد آشلى إذ ذاك) زعيم الحملة الارستقراطية ضد أصحاب المصانع . ففي سنة ١٨٤٥ كان هذا النبيل موضوعا محبوبا فى الحقائق التى كشفت عنها صحيفة « المورننج كرونيكل » ، بصدد حالة العامل الزراعى . أرسلت هذه الصحيفة مندوبها إلى المناطق الريفية . وهؤلاء لم تقتنعهم الإحصائيات الرسمية ولم يكتفوا بالأوصاف العامة ، وإنما ذكروا أسماء أسرات الطبقة العاملة التى درسوا أحوالها ، وكذلك أسماء ملاك الأراضى ممن تطلب الأمر ذكرهم . والجدول التالى (ص ١٥٤) يوضح الأجور فى قرى ثلاث بجوار بلاندفورد وِومبورن وبول ، والقرى الثلاث ملك للمسترج . بانكس واللورد شافنيسبرى ، وسنرى كيف كان لورد شافنيسبرى يحدو حدو زميله فى الاستيلاء على نسبة كبيرة من أجر العامل على هيئة إيجار المسكن .

وكان الغاء قوانين التمحح حافظاً قوياً على تقدم الزراعة الانجليزية من حيث القيام بأعمال الصرف على أوسع نطاق (١) ؛ واتباع نظام جديد فى زراعة المحاصيل الخضراء ، وإدخال جهاز للتسميد الميكانيكى ، وإصلاح التربة الطينية ، وازدياد استخدام الأسمدة المعدنية ، واستعمال الآلة البخارية وكافة أنواع الآلات الجديدة ، وعظم انتشار الزراعة الكشيفة بوجه عام . وصرح المستر Pusey رئيس الجمعية الزراعية الملكية أن النفقات « النسبية » فى الزراعة انخفضت بمقدار النصف تقريباً نتيجة لاستخدام الآلات ، ومن جهة أخرى زادت الغلة الحقيقية للتربة . ومن الشروط الأساسية للطريقة الجديدة ازدياد ما ينفق من رأس المال على الفدان الواحد وهذا سبب الإسراع فى تركيز المزارع (٢) . وفى الوقت نفسه زادت مساحة الأرض

(١) وكى يمكن تحسين أعمال الصرف فى الأرض حصلت الأرستقراطية مالكة الأراضى على الأموال من خزانة الدولة بفائدة منخفضة جداً وعلى المزارعين أن يردوا ذلك مضاعفاً . وبطبيعة الحال تم هذا الإجراء وفقاً للأوضاع البرلمانية المتبعة .

(٢) البيانات التالية التى أوردتها الاحصاء توضح الهبوط فى عدد متوسطى المزارعين : « ابن المزارع وحميده وأخوه وابن أخيه وابنته وحفيدته واخته وابن أخته » وبعبارة واحدة جميع أفراد أسرته الذين يستخدمهم . فى سنة ١٨٥١ شملت هذه الطائفة ٢١٦,٨٥١ شخصاً ولم يزد العدد فى سنة ١٨٦١ عن ١٧٦,١٥١ . وفى الفترة (١٨٥١ — ٧١) نقص عدد المزارع التى تقبل الواحدة منها عن ٢٠ فداناً بمقدار ٩٠٠ مزرعة ، وخفض عدد المزارع (٥٠ — ٧٥ فداناً الواحدة) من ٨٢٥٣ إلى ٦٣٧٠ ، وحدث خفض مماثل فى كافة المزارع الأخرى التى دون المائة فدان . وعلى العكس من ذلك زاد عدد المزارع الكبيرة خلال هذه الفترة ذاتها فارتفعت المزارع التى تتراوح مساحة الواحدة منها بين =

أجور العمال الزراعيين

(ح)	الدخل الاسبوعي للفرد الواحد		(ز)		(و)		(هـ)		(د)		(ج)				(ب)	(أ)
	شطن	بنس	شطن	بنس	شطن	بنس	شطن	بنس	شطن	بنس	شطن	بنس	شطن	بنس		
١	٦	٦	٦	٦	٢	—	٨	—	—	—	—	—	—	—	٤	٢
١	٣,٥	٦	٦	٦	١	٦	٨	—	—	—	—	—	—	٥	٣	
١	٩	٧	٧	٧	١	—	٨	—	—	—	—	—	—	٤	٢	
١	٩	٧	٧	٧	١	—	٨	—	—	—	—	—	—	٤	٢	
١	٤	٨	٨	٨	٢	—	١٠	٦	١	—	—	—	—	٨	٦	
١	١٢	٥	٥	٥	١	٤	٧	—	—	—	—	—	—	٥	٢	
١	٣	٨	٨	٨	١	٦	١٠	—	١	٦	—	—	—	٨	٦	
١	٨٧	٥	٥	٨٧	١	٣٧	٧	—	١	٦	—	—	—	٨	٦	
١	٧	٥	٥	٥	١	٦٧	٧	—	—	—	—	—	—	١٠	٨	
١	١١	٥	٥	٥	١	٦٧	٧	—	—	—	—	—	—	٦	٤	
١	١	٥	٥	٥	١	٦٧	٧	—	—	—	—	—	—	٥	٢	
١	—	٦	٦	٦	١	—	٧	—	—	—	—	—	—	٦	٤	
٢	١٦	٨	٨	٨	—	١٠	١١	٦	٢	—	—	—	—	٥	٢	
(١)٢	—	٤	٤	٤	١	—	٥	—	٢	٦	—	—	—	٥	—	

(١) "Economist" ٢٩ مارس ١٨٤٥ ص ٢٩٠

المزروعة ١١٩,٤٦٤ فدان (١٨٤٦ — ٥٦) فضلا عن المساحات الكبيرة في المقاطعات الشرقية والتي تحولت من أما كن لصيد الأرانب ومن مراعي فقيرة إلى أرض خصبة لزراعة القمح . ويعلم القارىء أن عدد المشتغلين في الزراعة نقص خلال نفس الفترة . وبخصوص العمال الزراعيين النشطين من الجنسين فقد هبط عددهم من ١,٢٤١,٢٦٩ (١٨٥١) إلى ١,١٦٣,٢١٧ (١٨٦١)^(١) ، ويقول الإحصاء العام « إن الزيادة في عدد الفلاحين وعمال المزارع منذ ١٨٠١ لا تتناسب أبداً مع زيادة الانتاج الزراعي » (الإحصاء ص ٣٦) . وعدم التناسب هذا أشد وضوحاً في الفترة الأخيرة حيث سار الهبوط في عدد العمال الزراعيين جنباً إلى جنب مع اتساع مساحة الأرض المزروعة ، وانتشار الزراعة الكثيفة ، وزيادة لامثيل لها في إنتاج الأرض ، وتوسع هائل في ريع ملاك الأراضي وثروة المزارعين الرأسماليين . فإذا أضفنا هذا إلى ما حدث إذ ذاك من توسع أسواق المدن السريع وسيطرة حربة التجارة كنا نتوقع السعادة للعامل الزراعي ، ولكن الأستاذ روجرز يحدثنا أنه في حالة مدينة بالقياس إلى ما كان عليه سلفه في الفترة (١٧٧٠-٨٠) ، وأنه عاد عبداً من جديد وعبداً أسوأ حالاً من حيث الغذاء والكساء^(٢) . ويحدثنا الدكتور جوليان هنتر - صاحب تقرير هام عن مساكن العمال الزراعيين - فيقول إن العامل^(٣) يعيش على أقل ما يمكن من مستوى وأنه يعد صفرأ في حسابات الزراعة^(٤) . والمفروض أن وسائل العيش بالنسبة اليه مقدار ثابت ... أما عن أى خفض بعد ذلك في دخله فإنه يقول « لا أملك شيئاً ولذا لا أهتم بشيء » (أى مادمت لا أملك شيئاً فلن أخسر شيئاً) . إنه يخشى المستقبل إذ أنه لا يملك الآن إلا ما يقوم بأوده « ليكن ما يكون ، فلا نصيب له في السراء أو الضراء (المصدر السابق ص ١٣٤، ١٣٥) .

— ٣٠٠، ٥٠٠ فدان من ٧٧٧١ إلى ٨٤١٠ ، والمزارع التي تزيد مساحة الواحدة منها عن ٥٠٠ فدان من ٢٧٥٥ إلى ٣٣١٤ ، والمزارع التي تزيد الواحدة منها عن ١٠٠٠ فدان من ٤٩٢ إلى ٥٨٢ .

(١) زاد عدد الرعاة من ١٢,٥١٧ إلى ٢٥,٥٥٩ .

(٢) روجرز ص ٦٩٣ ، ص ١٠ — وينتمي المستر روجرز إلى مدرسة الأحرار وهو صديق شخصي لسكوبدن وبرايث ولذا فليس من المحتمل أن يكون « ممن يطرون الأيام السالفة » .

(٣) يستعمل الكاتب كلمة hind للدلالة على العامل الزراعي وهي كلمة موروثية من أيام الرف الاقطاعي .

(٤) الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٥ ص ٢٤٢ — وعلى ذلك ليس من غير المألوف أن تجد ملاك الكوخ الذى يقيم فيه العامل يرفع الايجار بمجرد أن يتراعى إلى سماعه أن الساكن زادت مكاسبه قليلاً ، وكذلك ليس من غير المألوف أن تجد المزارع يخفض أجر عامله إذا علم أن زوجة الأخير قد حصلت على عمل .

وقد أجرى تحقيق سنة ١٨٦٣ فيما يتعلق بحالة الغذاء والعمل في صفوف المجرمين المحكوم عليهم بالإبعاد والأشغال الشاقة ، وتجد نتائج التحقيق في كتابين أزرقين ضخمين . ونقرأ فيهما أن الغذاء في سجون المحكوم عليهم أحسن نسبياً من غذاء الفقراء في بيوت العمل وغذاء العمال الأحرار (١) ، بينما العمل الذي يطالب به السجن العادي نصف ما يؤديه العامل العادي في اليوم (٢) . وفيما يلي بعض الأدلة : چون سميث محافظ سجن إدنبره (رقم ٥٠٥٦) « الغذاء في السجون الانجليزية خير من غذاء العامل العادي في إنجلترا » . (رقم ٥٠) « وفي الحقيقة نادراً ما يأكل العمال الزراعيون في اسكتلنده اللحم » . (رقم ٣٠٤٨) « . . . قد يقول (العامل الزراعي) : إنى أشتغل بجد ولا أجد الكفاية من الغذاء ، وحينما كنت بالسجن لم أشتغل أشد مما أعمل اليوم وكنت أجد الكثير لآكله ، وعلى ذلك نغير لى أن أعود إلى السجن ثانية » . (ج ١ ملحق ص ٢٨٠) . ولقد جمعت هذا الملخص بقصد الموازنة (من الجداول الملحقة بالجلد الأول من التقرير) :

المقدار الأسبوعي من الغذاء

المقادير من

العناصر النتروجينية غير النتروجينية	المادة المعدنية	المجموع الكلى	أوقية	أوقية	أوقية	أوقية
بورتلاند (سجين)	٢٨,٩٥	١٥٠,٠٦	٤,٦٨	١٨٣,٦٩		
بحار في الأسطول	٢٩,٦٣	١٥٢,٩١	٤,٥٢	١٨٧,٠٦		
جندي	٢٥,٥٥	١١٤,٤٩	٣,٩٤	١٤٣,٩٨		
صانع مجلات السفر	٢٤,٥٣	١٦٢,٠٦	٤,٢٣	١٩٠,٨٢		
صاف حروف الطباعة	٢١,٢٤	١٠٠,٨٣	٣,١٢	١٢٥,١٩		
عامل زراعي	١٧,٧٣	١١٨,٠٦	٣,٢٩	١٣٩,٠٨ (٣)		

ويذكر القارىء ما قلناه من أن غذاء نسبة كبيرة من أسرّات العمال الزراعيين دون الحد الأدنى اللازم للوقاية من الأمراض الناشئة عن الجوع ، وهذا هو الحال بصفة خاصة في

Report of the Commissioners ... relating to Transportation and Penal (١)
Servitude, London, 1863, PP. 42, 50

(٢) شرحه ص ٧٧ ، Memorandum by the Lord Chief Justice

(٣) Op. cit., pp. 274 - 265

الجهات الزراعية البحتة بمقاطعات كورنوال وديفون وسمرستشير وولتس وستافورد و كسفورد وبركس وهرتس . ويقول الدكتور سيمون إن العامل نفسه يحصل من الغذاء على قدر أكبر مما يحظى به بقية أفراد الأسرة وذلك حتى يتسنى له أداء العمل . أما غذاء الزوجة وكذلك الأطفال في فترة النمو السريع فناقص في حالات كثيرة وبخاصة من ناحية التروچين (١) . ويعطى الغذاء الكافى لخدم المزارع والرجال والنساء الذين (يسكنون مع الفلاحين) ، وقد هبط عددهم من ٢٨٨,٢٧٧ سنة ١٨٥٦ إلى ٢٠٤,٩٦٢ سنة ١٨٦١ . ويقول الدكتور سميث ، ومهما كانت مساوىء عمل النساء في الحقول . . فإنه في الظروف الحالية ذو ميزة كبرى للأسرة إذ يضيف ذلك القدر من الدخل الذى يمكنها من شراء الأحذية والملابس ودفع الإيجار ، وبذلك يجعل في استطاعها الحصول على غذاء أفضل (٢) .

ويدل التحقيق على أن العمال الزراعيين بإنجلترا أسوأ تغذية بالقياس إلى أضرابهم في بقية أنحاء المملكة المتحدة . وفيما يلي بيان بمقادير الكربون والنتروجين التى يستهلكها العامل الزراعى البالغ المتوسط :

كربون	نتروجين	كربون	نتروجين
٤٨,٩٨٠	٢,٣٤٨	١,٥٩٤	٧,٦٨٧٣
٤٣,٣٦٦	٢,٤٣٣ (٣)	٢,٠٣١	٤٨,٣٥٥٤

(١) الصفحة العامة ، التقرير السادس ، لندن ١٨٦٤ ص ٣٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) ص ٢٦٢ .

(٣) ص ١٧ — يحصل العامل الزراعى الانجليزى من اللبن على نصف ما يحصل عليه الارلندى ، ومن الخبز على الربع . ولاحظ آرثر ريتج في كتابه « رحلة في ارلنده » وهى الرحلة التى قام بها في بداية القرن الحالى ، كتب أن غذاء العامل الارلندى أفضل من غذاء زميله الانجليزى ، والسبب البسيط فى ذلك أن الفلاح الارلندى الفقير لإنسان أكثر من الفلاح الغنى الانجليزى . ويجمع الأطباء فى المقاطعات الجنوبية الغربية بويلز على أن زيادة معدل الوفاة من السل وداء الخنازير الخ تشند تبعاً لانحطاط حالة السكان الجثمانية ، وهم لا يختلفون فى أن هذا الانحطاط مرجعه الفقر . ويقال إن « عامل المزرعة يكلف الفلاح حوالى خمس مئنت فى اليوم ، بل وأقل من هذا بكثير فى مقاطعات عدة . . . (وهو ذاته فقير جداً) ويتكوت غذاء العامل كل يوم تقريباً من قطعة من اللحم أو لحم الخنزير المحفف والملح وتستخدم فى اسباغ بعض الطعم على كمية كبيرة من الحساء . وكانت نتيجة تقدم الصناعة بالنسبة إليه أنه لم يعد فى هذا الجو القارس الجرب يرتدى القماش المتين الذى يغزله فى بيته وأخذ يرتدى أقنعة قطنية رخيصة ، واكتفى من بين المشروبات القوية بهذا الشىء الذى يقال عنه إنه شائى . وإذا ما توجه الزارع إلى بيته بعد ساعات عدة من التعرض للريخ والمطر جلس إلى جانب مدفئة يستعمل فيها بعض الحشائش وكرات الطين وقطعا من الفحم ، وتتصاعد منها أكاسيد الكربون والكبريت ، أما الكوخ نفسه فجدرانها من الطين أو

وقد علق الدكتور سيمون على تقرير الدكتور هنتر فقال إن كل صفحة من التقرير تشهد بسوء حال مسكن العامل الزراعي ، وأن من الصعب إيجاد غرفة وإن وجدها فهي أقل صلاحية لسكناء مما كان عليه الحال قرونا . ولقد ساءت الحال كثيراً بوجه خاص خلال العشرين أو الثلاثين عاما الأخيرة . وإن الحصول على مسكن ملائم للادميين ، وأن تكون له حديقة صغيرة تخفف من وطأة الفقر ، كل هذا لا يتوقف على رغبته أو مقدرته في دفع إيجار مناسب للمسكن الملائم الذي يتطلبه ، بل على الطريقة التي يرى الغير أن يستفيدوا بها من حقهم أن يعملوا ما يشاءون . ومهما كانت المزرعة كبيرة فليس من قانون يحدد تخصيص جزء معين منها لإقامة مساكن العمال عليه ، كما لا يوجد قانون يحفظ للعامل أقل قدر من الحق في تلك الأرض التي تحتاج إلى عمله كما تتطلب الشمس والمطر . وثمت عامل خارجي سيء ألا وهو قانون الفقراء بنصوصه الخاصة بالإقامة والإئفاق (١) ، ذلك أن كل أبرشية ذات مصلحة مالية في أن تخفض إلى الحد الأدنى عدد العمال المقيمين فيها ، والسبب أن أى مرض أو تعطل مؤقت يصيب العامل الزراعي معناه إلقاء عبء مالى على موارد الأبرشية ، وما كان على كبار

الحجارة . وأرضيته غارية من أى شيء ، وسقفه من عيدان القش والحطب غير المتناسكة . ويسد كل شق حتى يمكن تدفئة المكان ؟ وفي هذا الجو الملىء بالرائحة السكرية وعلى أرضية من الطين يتناول الرجل العشاء وينام مع زوجته وأولاده ويظل مرتديا ملابسه التي لا يملك غيرها حتى تحف . ويقص الغريب الذين قضوا شظرا من الليل في هذه الأكوخ كيف كانت أقدامهم تغوص في الطين وكيف كانوا يحاولون إيجاد فتحة صغيرة في الجدران حتى يتنفس لهم التنفس ، وتدل مختلف أنواع الشهادات على ما كان يتعرض له الفلاح الضعيف التغذية من أمراض الرئة نتيجة لهذه المؤثرات غير الصحية ... وبثت نفس الأوراق موظفى الاعانة في كارمانثشير وكاردمجانشير ... وهناك وباء أفظع ألا وهو العدد الكبير من البلهاء . والآر كلمة عن الأحوال المناخية « تهب على البلاد كلها ريح قوية من الجنوب الغربى مدة ثمانية أو تسعة أشهر كل سنة تحمل معها المطر الذى يهطل كالسيل على السفوح الغربية للتلال . ويندر وجود الأشجار إلا في الأماكن غير المعرضة (لهذه المؤثرات) . وتقع الأكوخ عادة تحت الساحل أو في واد ضيق أو محجر . ولا يعيش في المراعى إلا أصغر الغنم والماشية من البلد ذاته ... ويهاجر الشبان إلى مناطق التعدين الشرقية في جلامورجان ومنموث ، ومرة طعة كارمانثشير مورد عمال المناجم . وفيما يلي بياق عن عدد السكان في كارمانثشير :

$\begin{array}{r} 1871 \\ 241446 \\ \hline 539900 \\ 976401 \end{array}$	$\begin{array}{r} 1891 \\ 40105 \\ \hline 43909 \\ 977614 \end{array}$	الدكتور الآنات
--	--	-------------------

الدكتور هنتر؟ الصحة العامة ، التقرير السابع ، ١٨٦٤ ، لندن ١٨٦٥ ص ٤٩٨ - ٥٠٢ .
(١) في سنة ١٨٦٥ دخل بعض التحسين على القانون ولكن سدت التجارب أن التعديلات التي من هذا القبيل لا جدوى منها مطلقا .

الملاك^(١) إلا أن يقرروا عدم إقامة مساكن للعمال على مزارعهم الواسعة وهنا يتخلصون فعلا من المسؤولية إزاء الفقراء . ويضيف الدكتور أنه لن يعرض للقانون والدستور وحكهما إزاء حق المالك في العمل حين يشاء فيعامل الزراع كأغراب ويطردهم من الأرض إن أراد . والدلالة على مقدار الأذى يستشهد بما جاء في تقرير الدكتور هنتر من اطراد عملية هدم المساكن خلال السنوات العشر الاخيرة في ٨٢١ أبرشية بحيث أن الأبرشيات سنة ١٨٦١ كان سكانها يزيدون بنسبة $\frac{5}{7}$ عما كانوا عليه سنة ١٨٥١ بينما عدد المساكن أقل بنسبة $\frac{4}{5}$. فاذا ما تمت هذه العملية فلن يتبقى بالقرى إلا أكواخ قليلة للرعاة وحراس الصيد والخدم النظاميين ولكنهم يلقون معاملة طيبة تتناسب مع نفهمم بالنسبة إلى هذه الطبقة (٢) . ولكن الأرض تتطلب الزراعة وسيوضح أن العمال الذين يستخدمهم مالكيها ليسوا المستأجرين لها منه وإنما هم قوم يأتون من قرية مجاورة ربما تبعد ثلاثة أميال ، وستظل الاكواخ ينهار أمرها تدريجاً ويقل عدد السكان ، ومعنى هذا أن يقل ما يفرض على الملاك الكبار دفعه على هيئة اعانة الفقر ، وبينما يحدث ذلك يتوجه العمال المطرودون الى القرية المجاورة التي قد تبعد ثلاثة أو أربعة أميال عن المزرعة التي يشتغل فيها العامل ، وهذا البعد له مساوئه بالنسبة إلى العمل نفسه . أما في القرى المفتوحة لهؤلاء المهاجرين فإن المضاربين يستغلون الفرصة فيشيدون أكواخاً أشبه بالجحور لاقامة العدد الوفير من العمال الزراعيين بالإنجلترا (٣) . وحتى

(١) لسكى نفهم ما يأتي بعد ذلك يجب على القارئ أن يذكر أن القرى تقسم نوعين ، أولها « القرى القليلة » close villages أى يملك الأرض فيها واحد أو اثنان من كبار الملاك ، وثانيهما « القرى المفتوحة » حيث الأرض ملك لعدد من صغار الملاك . « والقرى المفتوحة » هي المكان الذي يقيم فيه البناؤون المضاربون الأكواخ وبيوت السكنى .

(٢) تبدو مثل هذه القرية جميلة ولكن لا وجود لها في الواقع فهي أشبه تلك القرى التي رأيناها كاترين الثانية خلال رحلتها إلى القرم [Potemkin villages] . وقد حدث كثيراً في الأوقات الحديثة أن طرد الرعاة من أمثال تلك القرى التي لا تزيد عن كونها مظهرأ ، ومثال ذلك أننا نجد مزرعة لتربية الأغنام بجوار Maket Harborongh ومساحتها ٥٠٠ فدان وبها راع واحد ، ولكي يوفروا عليه الرحلات الطويلة في السهول المتسعة الأرجاء وهي مراعى ليستر ونورثجتين الجميلة ، كانوا يقسمون له كراخاً في المزرعة . أما الآن فإنهم يعطونه شلناً واحداً زيادة عن أجره كل أسبوع بحيث يصح بمجموع ما يحصل عليه ١٣ شلناً حتى يتمكن من إيجاد مأوى له بعيداً عن المزرعة في إحدى القرى المفتوحة .

(٣) وتقام بيوت العمال (في القرى المفتوحة وهي شديدة الازدحام بطبيعة الحال) على هيئة صفوف تواجه ظهورها الطرف الأقصى من قطعة الأرض التي يستطیع البناء أن يقول إنها له ، ولهذا السبب تحرم

إذا كان مسكن العامل في الارض التي يشتغل فيها فان هذا المسكن من أحط نوع . فهناك ملاك لا يهتمهم نوع مسكن العامل ومع ذلك لا يتورعون عن حمله على دفع إيجار مرتفع (١) وقد يكون ذلك المسكن كوخا خريبة ذات غرفة واحدة ولا يتوافر بها موقد للنار أو دورة ماء أو نافذة أو حديقة . ولكن العامل في حالة عجز إزاء هذا الأذى والقوانين المعروفة باسم Nuisances Removals Acts لا أثر لها مطلقا . ان العدل يقضى بتوجيه الاهتمام من جديد الى هذه الحقائق الكثيرة التي تعد سببا لحضارة إنجلترا . وأكبر من هذا يلاحظ المراقبون أن سوء حال المساكن شر أقل من الظاهرة الأخرى أى قلة عدد

تلك البيوت من النور والهواء إلا من ناحية واجباتها» (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٥) ، وغالبا ما تكون هذه البيوت ملكا لبقال القرية الذي يصير في هذه الحالة سيداً آخر للعامل الزراعى يفوق المزارع ذلك أن مستأجر الكوخ يجب أن يكون من عملاء ذلك التاجر أيضا . «هذا العامل الذى يتناول أجراً قدره ١٠ شلنات فى الأسبوع يخصم منها أربعة جنيهات سنويا قيمة لإيجار المسكن ، يجد نفسه مضطراً لى شراء حاجته من الشاى والسكر والدقيق والصابون والشمع والحنة من هذا التاجر بالشروط التى يعلها عليه » (شرحه ص ١٣٢) . والواقع تعد هذه القرى المفتوحة كدائها مسكرات يقضى فيها العمال الزراعيون بانجلترا عقوبات فرضت عليهم . وكثير من هذه الأكواخ مجرد مساكن يمر بها كافة أوشب المنظفة المجاورة ، أما القروى وأمرته (وهو الذى يحتفظ بدمائة الخلق فى أسوأ الظروف) فليذهب إلى الشيطان . وبالطبع نجد من عادة هؤلاء الأرسقراطيين من طراز شيلوك أن يهزوا بالأكتاف إزاء فعال بنائى الأكواخ وصغار ملاك الأراضى ، ولا يعبأون بكل مايجرى فى القرى المفتوحة ، ولكنهم يعلمون أن « قرام المقللة » « وقرام ذات المظهر غير الحقيقى » إن هى إلا الموطن الذى تتولد عنه « القرى المفتوحة » وأنه لا وجود لأى من النوعين بدون الآخر . « ولولا صغار الملاك لنام العمال فى ظل الأشجار القائمة فى المزرعة » (شرحه ص ١٣٥) . وينتشر نظام القرى « المفتوحة والمقللة » فى المقاطعات الوسطى وفى جميع الجزء الشرقى من إنجلترا .

(١) « يحصل رب العمل ... بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على ربع من ذلك الرجل الذى يشتغل لقاء أجر قدره ١٠ شلنات فى الأسبوع ، فيأخذ منه ٤ أو ٥ جنيهات سنويا لإيجاراً لبيت لا يساوى ٢٥٠ جنيهها فى سوق حرة بالمعنى الصحيح ، ولكنها تظل قائمة حسب هذه القيمة الاصطناعية لأن فى استطاعة صاحبها أن يقول : استعمل بيتى أو أبحث لك عن سواء دون أن تطالبنى بشهادة تدل على حسن سلوكك ... ولو أن أحد العمال فكر فى أن يجد له عملاً كوضع الألواح فى السلك الحديدية أو الحجارة لاستخدم هذا المالك سلطانه قائلاً : اشتغل معى بهذا الأجر المنخفض أو غادر المسكن بعد إنذار قبل ذلك بأسبوع ؛ خذ خنزيرك معك ، وتحصل على ما تستطيعه ممناً للباطس التى فى حديقتك . . وإذا وجد المزارع من صالحه أن يرفع الإيجار لفعل ذلك عقاباً للعامل على مفادرتة العمل (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٣)

المساكن بالنسبة إلى الأفراد الأمر الذى أثار اهتمام الكثيرين . لما يترتب عليه من آثار صحية وأدبية سيئة (١)، برغم الحياة الريفية وموثراتها الطيبة على الصحة فإن ازدحام العمال فى المساكن مما يسبب انتشار الأمراض المعدية . وقد ذكر الدكتور أورد أنه قد قال إن شاباً جاء إلى قرية ونج فى بكنجهامشير من ونجراقت مصاباً بالحمى ونام فى غرفة مع تسعة أشخاص فانتشر المرض سريعاً وأصيب خمسة منهم بالحمى ومات أحدهم . وقال الدكتور هارفى بشأن هذا الوباء الذى انتشر فى قرية ونج إن امرأة مصابة بالحمى نامت فى غرفة مع أسرتها وكانت عدتهم جميعاً ١٠ ، ومن أسابيع مضت كان يقم فى تلك الغرفة ١٣ شخص (الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٤ ص ١٤٠٩) -

وقد فحص الدكتور هنتر ٥٣٧٥ كوخاً من أكوخ العمال فى جميع مقاطعات إنجلترا ، فوجد أن ٢١٩٥ منها كانت تشمل غرفة نوم واحدة ، وفى ٢٩٣٠ غرفتان فقط ، وفى ٥٢٠ أكثر من اثنتين (٢) .

(١) بدفوردشير — دنتن Dunton : الإيجار أعلى من المعتاد (٤ - ٥ جنيهات) ، وأجر الرجل فى الأسبوع ١٠ شلنات . فى غرفة نوم واحدة ٦ بالغين ، ٤ أطفال ، ويدفعون فى هذا المسكن ٣ جنيهات ونصف . وأرخص بيت (١٥ × ١٠ قدم) أجره ٣ جنيهات . ومن ١٤ بيت فخصت تحتوى واحد فقط على غرفتى نوم .

(٢) بكنجهامشير — برادنام : مساحتها ١٠٠٠ فدان وفى سنة ١٨٥١ كان بها ٣٦ بيتاً ، ٨٤ من الذكور ، ٥٤ من الإناث - وفى سنة ١٨٦١ كان عدد الذكور والإناث ٩٨ ، ٨٧ أى بزيادة قدرها ١٤ ، ٣٣ فى الجنسين على التوالى ، وفى نفس الوقت نقص عدد البيوت واحداً .

(٣) لنكولنشير — لانجتوفت : والجدول التالى عن ١٢ بيت فيها ويسكنها ٣٨ من

البالغين ، ٣٩ من الأطفال

(١) إن الرجال والنساء الذين تزوجوا حديثاً ليسوا دراسة طبية لإخوة وأخوات بالغين ، وبرغم أنه لا يجب ذكر أمثلة فالبيانات التى لدينا تؤيد هذه الملاحظة وهى أن البؤس وأحياناً الموت نصيب الإناث المشتركات فى هذا (تقرير الدكتور هنتر ص ١٢٧) . ونجد أحد رجال بوليس الأرياف ممن خدم سنوات طويلاً فى أحط أحياء لندن يقول عن الفتيات فى قريته ما يأتى ، لم أر مثيلاً لجرأتهن وعدم حيائهن خلال الحياة الطويلة التى قضيتها شرطياً وبوليساً سريعاً فى أحط أحياء لندن لمن يمشن كالخنزير فىنام الأولاد والبنات الكبار والأمهات والآباء فى غرفة واحدة فى كثير من الحالات (لجنة تشغيل التقرير السادس ١٨٦٧ ص ٧٧ وما بعدها ، ص ١٥٥) .

(٢) أورد المؤلف نبذة عن إثني عشرة مقاطعة ، ولما كانت الأحوال متشابهة آثرنا الاختصار والاكتمال بالتمثيل من أربع فقط .

رقم	البيوت	غرف النوم	البالغون	الأطفال	عدد الأشخاص
١	١	١	٣	٥	٨
٢	٢	١	٤	٣	٧
٣	٣	١	٤	٤	٨
٤	٤	١	٥	٤	٩
٥	٥	١	٣	٢	٤
٦	٦	١	٥	٣	٨
٧	٧	١	٣	٣	٦
٨	٨	١	٣	٢	٥
٩	٩	١	٢	-	٢
١٠	١٠	١	٢	٣	٥
١١	١١	١	٣	٣	٦
١٢	١٢	١	٢	٤	٦

(٤) ورستشير : لم يزد تدمير البيوت في هذه المقاطعة ومع ذلك فقياً بين ١٨٥١ ، ١٨٦١ زاد متوسط عدد السكان بالنسبة للبيت الواحد من ٤,٢ إلى ٤,٦ .

والهجرة المستمرة إلى المدن، واستمرار تكوين « فائض السكان » في الريف نتيجة تركيز المزارع وتحويل الأرض الزراعية إلى مراعي واستخدام الآلات الخ ، واستمرار طرد أهل الريف وإخراجهم بسبب تدمير الأكواخ — هذه كلها تسير جنباً إلى جنب . وكلما زاد تجرد الجهة من أهلها زاد « ازدحام السكان النسبي بها » ، واشتد الضغط على مختلف صنوف العمل وعظمت الزيادة المطلقة في سكان الريف بالنسبة إلى المساكن ، وعظم بذلك ازدحام السكان بالقرى بشكل يؤدي إلى انتشار الأوبئة . إن حشد الآدميين في قرى صغيرة منعزلة وفي مدن الأسواق يشبه إخراج أهل الريف بوجه عام عن طريق القوة والقهر ، كما أن استمرار العملية التي تجعل العمال الزراعيين « فائضين عن الحاجة » برغم تناقص عددهم وبرغم ازدياد منتجاتهم ، هي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى فاقهم . ولكن هذه الفاقة نفسها أو توقفها دافع على طردهم وإخراجهم وسبب أساسي في أحوال السكنى الشنيعة التي نلقاها والتي تحطم مقاومتهم وتجعلهم أرقاء لأرباب الأملاك (١) والمزارعين بحيث أن الحاجة إلى

(١) « إن استخدام العامل يكسب كرامة لمركزه ، فهو ليس بعبد ولكنه جندي من جنود السلام جدير بأن يهيء له مالك الأرض مكاناً بين صفوف الرجال المتزوجين ، ذلك المالك الذي يدعى أن له =

الحصول على أجر الكفاف تكتسب بالنسبة إليهم قوة القانون الطبيعي .
وبرغم « الازدحام النسبي » في المناطق الريفية فإننا نجد من جهة أخرى أن الأرض حقيقة
يسكنها عدد دون القدر الواجب والحد اللازم . ولسنا نرى هذا الأمر في الجهات التي يغادرها
أهلها إلى المدن والمناجم وأعمال إنشاء الخطوط الحديدية الخ ، ولكننا نراه واضحا في كل
مكان في فصل الحصاد وفي فترات مختلفة من الربيع والصيف حيث تتطلب الزراعة الإنجليزية
الكثيفة المتميزة بحسن الإدارة عددا زائدا من الأيدي العاملة . هنا نجد عددا وفيرا من العمال
الزراعيين في الأوقات العادية ، أما في الأوقات غير العادية حين تتطلب الزراعة خلال فترات
قصيرة عددا كبيرا فإننا لا نجد إلا القليل من العمال^(١) . وهذا يفسر لنا الشكاوى المتناقضة
التي تأتي من نفس المكان الواحد حيث تجد الشكاوى من قلة العمل إلى جانب مثلتها من
ازدياد عددهم عن الحاجة . والنقص المحلي أو المؤقت في عرض العمل لا يترتب عليه ارتفاع
الأجور ولكنه يؤدي إلى استخدام النساء والأطفال في الحقل وإلى الخفض المستمر في

== القوة على ارغام العامل على العمل شأنه في ذلك شأن الدولة إذ تقتضى من الجندى أداء عمله . والعامل
— كالجندى — لا يزال بمن السوق لقاء عمله فهم يأخذونه صغيرا جاهلا لا يدري سوى حرفته ولا يعلم الا
منطقته . ويخضع لتأثير الزواج المبكر وفعل مختلف القوانين الخاصة بالاقامة كما يخضع الجندى للتجنيد
وقانون التردد « (هنتر ص ١٣٢) .

وأحيانا نلقى على سبيل الاستثناء ما لكا طيب القلب يؤمله فعلا أن يرى هذه الوحدة أو العزلة
وهو الذي كان السبب فيها ، « وإنه لشيء محزن أن يقف المرء وحيدا في بلده » — هكذا قال القورد
ليستر حين هناؤه على أعام هولكهام « انى أتلفت حولى فلا أرى سوى البيت الذى أقيم فيه ، فأنا المارد
الذى يسكن قلمته بعد أن أكلت جميع جيرانى » .

(١) في خلال العقود الحديثة حدثت بفرنسا حركة مشابهة . غلبت غلب الانتاج الرأسمالى في ذلك البلد
على الزراعة تراء قد طرد « قاض » السكان الزراعيين الى المدن ، وهناك أيضا نجد الآثار السيئة التي
يترضى لها « قاض السكان » والمترتبة على سوء المسكن والأحوال الخطيرة الأخرى . وفيما يخص
« البروليتاريا الريفية » التي سبب قيامها تجزئة الأرض بفرنسا أقصاما صغيرة ، راجع كواتز ، كارل
ماركس Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon (الفصل السابع) . وكان عدد سكان المدن
بفرنسا سنة ١٨٤٦ عبارة عن ٢٤,٢٪ من مجموع السكان الكلى وعدد سكان الريف ٧٤,٥٨٪ ،
وفي سنة ١٨٦١ سارت النسبتان ٢٨,٨٦٪ ، ٧١,١٤٪ على التوالي . وفي السنوات الخمس الأخيرة
كان الهبوط في نسبة سكان الريف إلى سكان المدن أسرع . وقد كتب Pierre Duport في « Ouvriers »
سنة ١٨٤٦ يقول :

« ترتدى أسوأ الكساء وتقيم في أنعم الجحور ، في غرف السطوح وبين القاذورات . إننا نعيش
مع اليوم واللصوص — إننا نجب الأطفاف » .

السن التي يبدأ عندها الاستغلال . وحالما يشق عمل النساء والأطفال سبيله وتصبح له الغلبة فإنه يجعل العمال البالغين فائضين عن الحاجة ويعمل على إبقاء انحطاط أجورهم . وقد ترتب على هذا في المقاطعات الشرقية ظهور ما يقال له نظام الجماعات gang system .

ويغلب هذا النظام في مقاطعات لنكوان وهنتنجدن وكبرديج ونورفك وسفوك وتوتنام وإن كنا نلقاه في مواضع متفرقة بمقاطعات نورثمبتن ويدفورد وروتلند المجاورة ، وسنضرب المثل بمقاطعة لنكولن ، ومعظم أراضي هذه المقاطعة عبارة عن مستنقعات أو أجزاء من البحر قد جفنت ، وتمت أعمال عجيبة من حيث الصرف بواسطة الآلة البخارية بحيث أن ما كان مستنقعات وشواطئ رملية في الأصل أصبح يغل محاصيل وافرة من الحبوب وارتفع ريعه كثيرا ؛ وتنطبق نفس الملاحظة على الأرض الرسوبية التي تحولت إلى أراض زراعية بفضل اتباع أساليب اصطناعية كما هو الحال في جزيرة أكسبولم والأبرشيات الأخرى الواقعة على جانبي نهر ترنت . ولما ظهرت المزارع الجديدة إلى عالم الوجود لم يقف الأمر بها عند عدم بناء أكواخ جديدة بل دمرت الأكواخ القديمة وصار من المتعين إحضار العمال اللازمين للعمل من القرى المفتوحة التي تبعد أميالا والطرق إليها ملتوية تتراوح بين الارتفاع والانخفاض . أما العمال القلائل الذين يقيمون في مزارع تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٤٠٠ ، ٥٠٠ فدان فإنهم يستخدمون في أنواع العمل الزراعي التي تستمر على مدار السنة وهي أعمال ثقيلة لا بد في مزاوتها من الاستعانة بالخيول (ويطلق على هؤلاء العمال « العمال المحجوزون ») . وفي كل ١٠٠ فدان نجد كوخاً واحداً في المتوسط كما قال أحد المزارعين أمام لجنة التحقيق « إنني أزرع ٣٢٠ فدانا كلها أرض صالحة للزراعة وليس في المزرعة كوخ واحد ، وفيها الآن عامل واحد كما يقيم أربعة ممن يركبون الخيل . ويتم أداء العمل الخفيف بواسطة الجماعات gangs ،^(١) فالأرض تتطلب كذلك قدراً طيباً من العمل السهل كاجتثاث الجذور والعزق والتسميد وإزالة الحجارة الخ ، وهذه كلها أعمال تقوم بها جماعات آتية من القرى المفتوحة .

ويبلغ عدد أفراد الجماعة ١٠ - ٤٠ - ٥٠ من النساء والأحداث ممن تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٨ ، وأغلبهم من الفتيات ، هذا فضلا عن أطفال تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والثالثة عشرة . ورئيس الجماعة في العادة عامل زراعي عادي ساء السيرة والخلق ميال إلى

(١) لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير السادس ، شهادة من ٣٧ رقم ١٧٣ .

تناول المسكرات ، ولكن من الجائز أنه شخص نشيط على جانب من المقدرة والكفاية . ويعمل أفراد الجماعة الذين يستأجرهم تحت إمرته ويتفق بشأنهم مع المزارع حسب نظام الدفع بالقطعة ، أما دخله فيزيد قليلا عن دخل العامل الزراعي العادي (١) غير أن مقدار دخله يتوقف على مقدرته على أن يستخلص من الجماعة أكبر قدر من العمل في أقصر وقت ممكن . وقد اكتشف المزارعون أن النساء إنما يشتغلون بانتظام تحت إشراف الرجال ، وأنه بمجرد أن يبدأ العمل هن والفتيات ، يواصلنه حتى يسقطن من الإعياء ، (كما عرف ذلك فورييه معرفة جيدة) ، أما الذكور البالغون فيحرصون على توفير ما يملكون من قوة العمل . وهذا النظام أكثر ربحاً كما أنه يكفل العمل للجماعة مدى ستة أو ثمانية شهور في السنة خلاف ما إذا كان المزارع الفردي نفسه هو الذي يستأجر العمال . ولهذا السبب يتمتع رئيس الجماعة بنفوذ كبير في القرى المفتوحة بحيث أن من الصعب استئجار الأطفال إلا عن طريقه ، ولهذا يحرص على تأجيرهم بصفة فردية خارجا عن الجماعة .

وعيب هذا النظام ما يتعرض له الأطفال والأحداث من إرهاق خطير الأثر وهم يسرون مسافات طويلة تبلغ ٧،٦،٥ أميال بين بيوتهم والمزارع ؛ فضلا عن أن حياة الجماعة مفسدة للخلق . وبرغم أن رئيس الجماعة (ويقال له driver أحيانا) يحمل عصا طويلة إلا أنه نادراً ما يلجأ إليها للأغراض التأديبية كما أن الشكاوى من سوء معاملته نادرة ؛ والحق أنه نوع من الحاكم الديموقراطي ونجاحه يتوقف على محبة القوم له كما أنه يهيئ لهم مباحج الحياة الرحل المتنقلة بما فيها من الحرية الحشنة وعدم النظام والوقاحة الفاحضة . وجرت العادة أنه يسوى الحساب مع الأعضاء في أحد الأماكن العامة ثم يعود إلى بيته سكران مترنحاً وهم يصحبونه صاحبين جذلين ويغنون أغنيات قدرة مستهتره بأعلى صوتهم . والفساد الجنسي أمر شائع معروف ، ومن المؤلف أن تجد بنات في الثالثة عشرة قد فقدن عذريتهن على أيدي صبيان مثلهن في السن ، ولهذا تجد نسبة الأطفال غير الشرعيين في القرى المفتوحة التي تمون الجماعات بأفرادها ضعفاً في أي مكان آخر بالمملكة (٢) . وقد سبق أن أوضحت أي نوع من الزوجات تصبح فتيات شبين في مثل هذه البيئات والظروف .

وبالشكل الذي أوردناه يقال للجماعة إنها جماعة عمومية أو متمتلة ، ولكن هناك

(١) وبرغم هذا استطاع بعض رؤساء هذه الجماعات الإنراء بحيث يستأجرون لحسابهم مزارع مساحة الواحدة منها ٥٠٠ فدان ، أو يملكون صفوفاً من البيوت يؤجرونها .

(٢) فسد نصف بنات لدفورود بسبب التحاقهن بالجماعات (المصدر السابق ص ٦ رقم ٣٢) .

« جماعات خاصة ، أصغر عدداً وبرأسها خادم يستخدمه المزارع بالسنة . ورغم أن الأخيرة تنقصها الحياة البوهيمية التي يتصف بها النوع الآخر إلا أن الأجور منخفضة ومعاملة الأطفال أشد سوءاً .

وواضح أن هذا النظام الذي انتشر بدون توقف خلال السنوات القلائل الأخيرة لم يوجد من أجل رئيس الجماعة (١) ، ولكنه موجود بقصد إثراء كبار المزارعين (٢) أو ملاك الأراضي (٣) . ولن يجد المزارع وسيلة أفضل من هذه يجعل بواسطتها عدد من يعملون له دون المستوى العادى في الوقت الذي يجد تحت تصرفه عدداً زائداً من الأيدي العاملة إذا تطلبت ذلك ظروف العمل ؛ ولن يجد كذلك طريقة خيراً من هذه للحصول على أكبر قدر ممكن من العمل بأقل ما يمكن من التكاليف (٤) ؛ وليس هناك سبيل أفضل من هذه الطريقة يصبح بها عمل البالغين المذكور « فائضاً عن الحاجة » . ويستطيع القارئ من الوصف الذي أوردناه أن يفهم السبب الذي من أجله يقال إن العمال الزراعيين يقاسون البطالة بدرجة أكبر أو أقل وذلك في الوقت الذي يصرح القوم فيه بأن نظام الجماعات ضرورى « بسبب النقص في عمل الذكور البالغين وبسبب ما يقال من أن العمال الزراعيين يهرعون إلى المدن (٥) . إننا نشاهد

(١) زادت الجماعات في العقود الأخيرة ، وقد استخدمت حديثاً جداً في بعض الجهات على ما يقال ... كما أن هذا النظام معروف في جهات أخرى منذ سنوات كثيرة ... ويستخدم فيها أطفال أكثر عدداً وأصغر سناً على الدوام (س ٧٩ رقم ١٧٤) .

(٢) « لا يستخدم صغار المزارعين الجماعات أبداً ... إن النساء والأطفال لا يستخدمون بأعداد وقيرة في الأرض الفقيرة وإنما في الأرض التي يتراوح ريعها بين ٤٠ ، ٥٠ جنيهاً » (س ١٧٤، ١٧٥) .

(٣) ذكر أحد هؤلاء السادة ممن يعتز كثيراً بالربح الذي يحصل عليه ، أمام لجنة التحقيق أن كل هذا الهياج راجع إلى الاسم الذى يطلق على هذا النظام . وإن الحال ليكون أفضل ما بالعالم لو غير الاسم بالعبارة الآتية : « Agricultural Juvenile Industrial Self-supporting Association »

(٤) « إن العمل الذى يتم تبعاً لنظام الجماعات أرخص من سواء ، وهذا هو السبب فى استخدامها — هذا ما شهد به رجل كان فى وقت ما رئيساً لإحدى الجماعات (س ١٧ رقم ١٤) — « لا مرأه أن عمل الجماعات أرخص أنواع العمل بالنسبة للمزارع ، وأسوأها بالنسبة للأطفال » — هذا ما صرح به مزارع (س ١٦ رقم ٣) .

(٥) « لا شك أن الكثير من العمل الذى يقوم به الآن الأطفال الملاحقون بهذه الجماعات كان يؤديه الرجال والنساء . حيث يشغل الأطفال والنساء نجد عدد للتعمطين من الرجال أكبر مما كان عليه —

في قطبي الانتاج الرأسمالي المتقابلين للتناقضين وذلك في مقاطعة لنكولن حيث تحتث الأعشاب من الحقول بعناية بينما تزدهر الأعشاب الإنسانية بغزارة (١) .

== « قبلا » . (ص ٤٣ رقم ٢٠٢) . ومن جهة أخرى « إن مشكلة العمل في بعض الجهات الزراعية وبخاصة ما يصلح منها للحث والزرع ، قد أصبحت مشكلة خطيرة بسبب الهجرة وسهولة الانتقال إلى المدن بسبب السكك الحديدية بحيث أرى أن خدمات الأطفال مما لا يمكن الاستغناء عنها » (ص ٨٠ رقم ١٨٠ — والمتكلم وكيل أحد كبار الملاك) . والحقيقة أنه بخلاف الحادث في العالم التمدين نجد أن مشكلة العمل بالمناطق الزراعية بأجملتها هي مشكلة ملاك ومزارعين . إن المسألة تنحصر في الكيفية التي يمكن بها الاحتفاظ بقدر كاف من « ازدحام السكان النسبي » برغم استمرار هجرة أهل الريف ، وبذلك يظل أجر العامل الزراعي في المستقبل حسب مستواه المنخفض الحالي .

(١) عاجل « تقرير الصحة العامة » الذي اقتنيت منه مرارا موضوع نظام الجماعات وذلك أثناء النظر في مسألة وفيات الأطفال، ولكن الصحافة أهملت هذا العمل ولذا ظل جمهور القراء بالتجذرا يجهله . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تضمن آخر تقرير أصدرته لجنة تشغيل الأطفال « حقائق » مثيرة مما ترحبه الصحف على الدوام . وبينما تساءلت الصحافة الحرة كيف سمح الأعيان وسيداتهم ورجال الدين في مقاطعة لنكولن بأن ينشأ نظام كهذا في مزارعهم وتحت أبصارهم ، وعلقت على التناقض الذي يبيده أولئك الذين يرسلون البعثات إلى القطبين « لتحسين مستوى الأخلاق بين سكان جزر البحار الجنوبية » ، فإن الصحف التي عاجلت ذوق العالم الممذهب ركزت الاهتمام في حالة السكان الزراعيين المنحطة التي يستطيع فيها الوالدون أن يبيعوا أطفالهم لنظام من الرق كهذا . وإذا نظرنا لالأحوال البشعة الكريهة التي يحكم بها القوم « المهبزون » على العامل الزراعي فليس غريبا أن نجد به يأكل أطفاله بدلا من أن يبيع ما يملكه من قوة عمل . ولكن العجب حقيقة هو احتفاظ الممال الزراعيين بزراعة الخلق وسلامته . وقد أثبتت التقارير الرسمية كيف يكره الوالدون نظام الجماعات « لدينا من الأدلة ما يكفي لبيان أن الوالدون يسرهم لو مكثهم القسانون من مقاومة ما يتعرضون له كثيرا من الضغط والاغراء . لأنهم عرضة لأن يحميهم موظفو الأبرشية أحيانا وأصحاب العمل أحيانا أخرى على الظن أن العمل في السن التي يكون فيها الذهاب إلى المدرسة أجدى عليهم ؟ وهم يقبلون هذا لأن الموظفين وأصحاب العمل يهددونهم بالطرده ... كل الوقت والقوة التي يضيع هباء ؟ وكل الآلام التي يقاسمها العامل وأطفاله من تعب زائد عن الحد ولا جزاء له ؟ وكل الدمار الأخلاقي الذي يصيب الطفل بسبب ازدحام القرى والمؤثرات السيئة الناجمة عن نظام الجماعة العمومية ؟ — كل هذه كانت دوافع أثارت مشاعر فقراء العمال وهو أمر من السهل إدراكه وإن لم تكن تحت حاجة للحدوث عنه على وجه التخصيص . لا شك أنهم يشعرون أن آلاما اجتماعية وعقلية كثيرة يقاسونها بسبب ظروفهم غير مسئولين عنها ولا يمكن أن يرضوا بها لو كان ذلك في طاقتهم ، وهي ظروف يعجزون عن مقاومتها ، (المصدر السابق ص ٢٠ رقم ٨٢ ، ص ٢٣ رقم ٩٦) .

(و) أيرلنده

قبل أن أختم هذا القسم يجب أن نلقى نظرة سريعة على إيرلنده ، وسأورد حقائق الحال الرئيسية .

جدول رقم (١) المشية

الزيادة (+) أو النقص (-)	العدد الكلي	الزيادة (+) أو النقص (-)	العدد الكلي	السنة
	المشية		الخيل	
-	٣,٦٠٦,٣٧٤	-	٦١٩,٨١١	١٨٦٠
١٣٨,٣١٦ -	٣,٤٧١,٦٨٨	٥,٩٩٣ -	٦١٤,٢٣٢	١٨٦١
٢١٦,٧٩٨ -	٣,٢٥٤,٨٩٠	١١,٣٣٨ -	٦٠٢,٨٩٤	١٨٦٢
١١٠,٦٩٥ -	٣,١٤٤,٢٣١	٢٢,٩١٦ -	٥٧٩,٩٧٨	١٨٦٣
١١٨,٢٠٣ +	٣,٢٦٢,٢٩٤	١٧,٨٢٠ -	٥٦٢,١٥٨	١٨٦٤
٢٣١,١٢٠ +	٣,٤٩٣,٤١٤	١٤,٢٩٠ -	٥٤٧,٨٦٧	١٨٦٥
	الخنازير		الأغنام	
-	١,٢٧١,٠٧٢	-	٣,٥٤٢,٠٨٠	١٨٦٠
١٦٩,٠٣٠ -	١,١٠٢,٠٤٢	١٣,٩٧٠ +	٣,٥٥٦,٠٥٠	١٨٦١
٥٢,٢٨٢ +	١,١٥٤,٣٢٤	٩٩,٩١٨ -	٣,٤٥٦,١٣٢	١٨٦٢
٨٦,٨٦٦ -	١,٠٦٧,٤٥٨	١٤٧,٩٨٢ -	٣,٣٠٨,٢٠٤	١٨٦٣
٨,٩٧٨ -	١,٠٥٨,٤٨٠	٥٨,٧٣٧ +	٣,٣٦٦,٩٤١	١٨٦٤
٣٤١,٤١٣ +	١,٢٩٩,٨٩٣	٣٢١,٨٠١ +	٣,٦٨٨,٧٤٢	١٨٦٥

ويتلخص الجدول السابق نحصل على الصورة التالية :

الخنازير	الأغنام	المشية	الخيل	الزير
				أداة المطة

(١) ٢٨,٨١٩ ١٤٦,٦٠٨ ١١٦,٦٢٦ ٧٢,٣٥٨

في سنة ١٨٤١ زاد عدد سكان إيرلنده الى ٨,٢٢٢,٦٦٤ فيبط الى ٦,٢٢٣,٩٨٥ (١٨٥١) ،

(١) لو رجعنا الى الوراء لوجدنا الهبوط أشد وضوحا ، فثلا في سنة ١٨٦٥ كان هناك من الأغنام ٣,٦٨٨,٧٤٢ وفي (١٨٥٦) ٣,٦٩٤,٢٩٤ ؛ وفي (١٨٦٥) ١,٢٩٩,٨٩٣ (خنازير) ، ١,٤٠٩,٨٨٣ (خنازير سنة ١٨٥٨) .

٥,٨٥٠,٣٠٩ (١٨٦١) ، ٥٧ مليون (١٨٦٦) أى كما كان سنة ١٨٠١ تقريبا . وبدأ الهبوط فى سنة المجاعة (١٨٤٦) بحيث فقدت البلاد أكثر من ١/٥ من أهلها فى أقل من ٢٠ عاماً (١) . وفى الفترة (مايو ١٨٥١ - يوليه ١٨٦٥) بلغ المهاجرون من البلد ١,٥٩١,٤٨٧ هاجر نحو نصف مليون منهم فيما بين ١٨٦١-١٨٦٥ . وتقص عدد المساكن بمقدار ٥٢,٩٩٠ (١٨٦١-١٨٥١) بينما زاد عدد الملكيات (١٥ - ٣٠ فداناً) بمقدار ٦١,٠٠٠ ، والملكيات (أكثر من ٣٠ فداناً) ١٠٩,٠٠٠ وذلك فى حين هبط مجموع المزارع الكلى بمقدار ١٢٠,٠٠٠ بسبب اختفاء الملكيات (أقل من ١٥ فدان) ، وبذلك حدثت مركبة فى الزراعة . هذا النقص فى عدد السكان صحبه تناقص مثله فى كمية المنتجات .

الجدول الثانى

الزيادة أو النقص فى مساحة المحاصيل والمراعى (بالأفدنة)

السنة	حبوب	محاصيل خضراء	حشائش وبرسيم	كثبان	الأرض المزروعة كلها
١٨٦١	- ١٥,٧٠١	- ٣٦,٩٧٤	- ٤٧,٩٦٩	+ ١٩,٢٧١	- ٨١,٨٧٣
١٨٦٢	- ٧٢,٧٣٤	- ٧٤,٧٨٥	+ ٦,٦٢٣	+ ٢,٠٥٥	- ١٢٨,٨٤١
١٨٦٣	- ١٤٤,٧١٩	- ١٩,٣٥٨	+ ٧,٧٢٤	+ ٦٣,٩٢٢	- ٩٢,٤٣١
١٨٦٤	- ١٢٢,٤٣٧	- ٢,٣١٧	+ ٤٧,٤٨٦	+ ٨٧,٧٦١	+ ١٠,٤٩٢
١٨٦٥	- ٧٢,٤٥٠	+ ٢٥,٢٤١	+ ٦٨,٩٧٠	- ٥٠,١٥٩	- ٢٨,٣١٨
١٨٦١ - ٦٥	+ ٤٢٨,٠٤١	+ ١٠٧,٩٨٤	+ ٨٢,٨٣٤	+ ١٢٢,٨٥٠	- ٣٣٠,٨٦٠
	= +	الزيادة = +	--	النقص = --	

(١) كان عدد السكان ٣,٣١٩,٨٦٧ ، (١٨٠١) ، ٦,٠٨٤,٩٩٦ ، (١٨١١) ، ٦,٨٦١,٥٤٤

(١٨٢١) ، ٧,٨٢٨,٣٤٧ ، (١٨٣١) ، ٨,٢٢٢,٦٦٤ ، (١٨٤١) .

الجدول الثالث

الزيادة أو النقص في المساحة المنزرعة ، وإنتاج الفدان ، والإنتاج الكلى سنة ١٨٦٥
بالقياس إلى سنة ١٨٦٤

المنتج	١٨٦٤	١٨٦٥ مساحة الارض المنزرعة	الزيادة	التقص
قمح	٢٧٦,٤٨٣	٢٦٦,٩٨٩	—	٩,٤٩٤
قرطم	١,٨١٤,٨٨٦	١,٧٤٥,٢٢٨	—	٦٩,٦٥٨
شعير	١٧٢,٧٠٠	١٧٧,١٠٢	٤,٤٠٢	—
Bere شوفان	٨,٧٩٤	١٠,٠٩١	١,١٩٧	—
	١,٠٣٩,٨٢٤	١,٠٦٦,٢٦٠	٢٦,٥٣٦	—
بطاطس	٣٣٧,٢٥٥	٣٣٤,٢١٢	—	٤,١٤٣
لفت	١٤,٠٧٣	١٤,٨٣٩	٣١٦	—
Mangold-wurzels	٣١,٨٢١	٢٣,٦٢٢	١,٨٠١	—
كرنب	٣٠١,٦٩٣	٢٥١,٤٣٣	—	٥٠,٢٦٠
كتان	١,٦٠٩,٥٦٩	١,٦٧٨,٤٩٣	٦٨,٩٢٤	—
دريس				

الإنتاج بالفدان الواحد

٠.٢٣	—	١٣	١٣٢٣
—	٠.٢٢	١٢٢٣	١٢٢١
١	—	١٤٢٩	٥١٢٩
١.٢٦	—	١٤٢٨	١٦٢٤
—	١.٢٩	١٠,٤	٨٥٥
٠.٢٥	—	٣٢٦	٤٢١
٠.٢٤	—	٩٢٩	١٠٢٣
—	٢.٢٨	١٣٢٣	١٠.٢٥
—	١.٢١	١٠.٢٤	٩٢٣
٩	—	٢٥٢٢	Stone ٣٤٢٢ طن (١٤ رطلا)
—	٠.٢٢	١.٢٨	طن ١.٢٦

الإنتاج الكلي

٤٨,٩٩٩	—	٨٢٦,٧٨٣	٨٧٥,٧٨٢
١٦٦,٦٠٥	—	٧,٦٥٩,٧٢٧	٧,٨٢٦,٣٣٢
٢٩,٨٩٢	—	٧٣٢,٠١٧	٧٦١,٩٠٩
١,١٧١	—	١٣,٩٨٩	١٥,١٦٠
—	٥,٦٨٤	١٨,٣٦٤	١٢,٦٨٠
٤٤٦,٣٩٨	—	٣,٨٦٥,٩٩٠	٤,٣١٢,٣٨٨
١٦٥,٩٧٦	—	٣,٣٠٤,٦٨٣	٣,٤٦٧,٦٥٩
—	٤٤,٦٥٣	٤٩١,٩٣٧	١٤٧,٢٨٤
—	٥٢,٨٧٧	٣٥٠,٢٥٢	٢٩٧,٣٧٥
٢٤,٩٤٥	—	٣٩,٥٦١	٦٤,٥٠٦
(١) —	٤٦١,٥٥٤	٣,٠٦٨,٧٠٧	٢,٦٠٧,١٥٣

ننتقل إلى الزراعة التي تنتج وسائل العيش للحيوانات والآدميين على حد سواء . وفي الجدول الثاني تشمل « الحبوب » الفول والحمص والقمح والقرطم والشعير والشوفان ؛ وتدخل تحت عبارة « المحاصيل الخضراء » البطاطس واللفت والبنجر والكرنب والجزر الخ . وفي سنة ١٨٦٥ نجد تحت عبارة « أراضي الحشائش » ١٢٧,٤٧٠ فداناً إضافية نظراً لحدوث نقص قدره ١٥١,٥٤٣ في الأراضي المسماة « المستنقعات وأراضي الفضاء غير المسكونة » . وبموازنة عامي ١٨٦٥ ، ١٨٦٤ نجد نقصاً قدره ٢٤٦,٦٦٧ رعباً في القمح ، ١٦٦,٦٠٥ ، ٢٩,٨٩٢ في

(١) البيانات بالجدول جمعت مما ورد في Agricultural Statistics, Ireland, General Abstracts, Dublin, 1860 et seq., and Agricultural Statistics, Ireland, Tables showing the estimated average produce, etc., Dublin, 1866

وهذه الاحصائيات رسمية وتعرض على البرلمان سنوياً [حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية — تدل احصائيات سنة ١٨٧٢ عند الموازنة بينها وبين احصائيات سنة ١٨٧١ على نقص المساحة المزروعة بمقدار ١٣٤,٩١٥ فدان . وحدثت زيادة في زراعة المحاصيل الخضراء واللفت الخ . ونقصت مساحة القمح بمقدار ١٦,٠٠٠ فدان ، والقرطم ١٤,٠٠٠ ، والشعير والشوفان ٤,٠٠٠ ، والبطاطس ٦٦,٦٣٢ ، والسكان ٣٤,٦٦٧ ، والحشائش والدريس ، vetches ، rape-seed ، ٣٠,٠٠٠ . وفيما يلي المساحة المزروعة قحاً (بالأفدنة) في السنوات الخمس الأخيرة ليبان النقص فيها : — ٢٨٥,٠٠٠ (١٨٦٨) ، ٢٨٠,٠٠٠ (١٨٦٩) ، ٢٥٩,٠٠٠ (١٨٧٠) ، ٢٤٤,٠٠٠ (١٨٧١) ، ٢٢٨,٠٠٠ (١٨٧٢) ، وفي سنة ١٨٧٢ نجد زيادة قدرها ٢٦,٠٠٠ حصان ، ٨٠,٠٠٠ من المشية ، ٦٨,٦٠٩ (أغنام) ؛ بينما نقص عدد الخنازير بمقدار ٢٣٦,٠٠٠ .]

الشعير الخ . وبلغ النقص في البطاطس ٤٤٨,٣٩٨ من الأطنان برغم ازدياد المساحة المزروعة بالبطاطس (انظر الجدول الثالث) .

نتقل الآن إلى دراسة حركة مالية ملاك الأراضي وكبار المزارعين والرأسمالين الصناعيين في ذلك البلد ، وهذا يتضح من دراسة أرقام ضريبة الدخل . وبهذه المناسبة أشير إلى أن القائمة (و) (الجدول الرابع) أي « الأرباح الصناعية » - برغم انفصالها عن « أرباح المزارعين » فانها تشمل دخول المحامين والأطباء الخ أي أرباح المهن الحرة . وتشمل القائمتان ج ، هـ دخول موظفي الحكومة وضباط الجيش والبحرية وحملة سندات الدولة الخ . في القائمة (و) كان متوسط الزيادة السنوية في الدخل (١٨٥٣ - ٦٤) ٩٣٪ ، بينما كان في إنجلترا خلال نفس الفترة ٤,٥٨٪ ؛ ويريشا (الجدول الخامس) توزيع الأرباح (باستثناء أرباح المزارعين) عن عامي ١٨٦٤ ، ١٨٦٥

الجدول الرابع

ضريبة الدخل مقدرة بالجنهات الإسترلينية

المجموع الكلي من أ إلى هـ	القائمة (و)	القائمة (ب)	القائمة (أ)	
٢٢,٩٦٢,٨٨٥	٤,٨٩١,٦٥٢	٢,٧٦٥,٣٨٧	١٣,٨٩٣,٨٢٩	١٨٦٠
٢٢,٩٩٨,٣٩٤	٤,٨٣٦,٢٠٣	٢,٧٧٣,٦٤٤	١٣,٠٠٣,٥٥٤	١٨٦١
٢٣,٥٩٧,٥٧٤	٤,٨٥٨,٨٠٠	٢,٩٣٧,٨٩٩	١٣,٣٩٨,٩٣٨	١٨٦٢
٢٣,٦٥٨,٦٣١	٤,٨٤٦,٤٩٧	٢,٩٣٨,٨٢٣	١٣,٤٩٤,٠٩١	١٨٦٣
٢٣,٣٣٦,٢٩٨	٤,٥٤٦,١٤٧	٢,٩٣٠,٨٧٤	١٣,٤٧٠,٧٠٠	١٨٦٤
٢٣,٩٣٠,٣٤٠ ^(١)	٤,٨٥٠,١٩٩	٢,٩٤٦,٠٧٢	١٣,٨٠١,٦١٦	١٨٦٥

الجدول الخامس

ضريبة القائمة (و) على الأرباح (التي تزيد من ٦٠ جنهاً) في ايرلنده
مجموع الدخل السنوي (مقدراً بالجنهات) في :

١٧,٤٦٧	مقسمة بين	٤,٣٦٨,٦١٠	١٨٦٤
١٨,٠٨١	»	٤,٦٦٩,٩٧٩	١٨٦٥

دخل سنوي يزيد عن ٦٠ جنياً ويقبل عن ١٠٠ جنيه :

١٨٦٤	٢٣٨,٦٢٦	٥,٠١٥
١٨٦٥	٢٢٢,٥٧٥	٤,٧٠٣
من مجموع الدخل السنوي :		

١٨٦٤	٢,١٥٠,٨١٨	١,١٣١
١٨٦٥	٣,٤١٨,٩٣٣	١,١٩٤
من هؤلاء :		

١٨٦٤	١,٠٨٣,٩٠٦	٩١٠
١٨٦٥	١,٠٩٧,٩٣٧	١,٠٤٤
١٨٦٤	١,٠٦٦,٩١٢	١٢١
١٨٦٥	١,٣٢٠,٩٩٦	١٨٦
١٨٦٤	٢٣٠,٥٣٥	١٠٥
١٨٦٥	٥٨٤,٤٥٨	١٢٢
١٨٦٤	٦٤٦,٣٧٧	٢٦
١٨٦٥	٧٣٦,٤٤٨	٢٨
١٨٦٤	٢٦٢,٦١٠	٣
١٨٦٥	٢٦٤,٥٢٨	٣ (١)

لو أن إنجلترا ذلك البلد الصناعي والذي اكتمل فيه نمو الإنتاج الرأسمالي ، تعرضت لهذا النقص في السكان لاستنزف ذلك دما ؛ ولكن أرلنده اليوم لا تزيد عن منطقة زراعية ياتجارتها يفصلها البحر عن البلد الذي تمدد بالحبوب والصوف والخيل والماشية وعمال الصناعة والمحار بين . وقد نجم عن نقص السكان تضائل المساحة المزروعة وهبوط الإنتاج الزراعي (٢) . ورغم الزيادة في المساحة المخصصة لتربية الخيل والماشية نجد في فروع كثيرة تناقصاً مطلقاً ، بينما في الفروع التي شاهدت تقدماً كان التقدم ضئيلاً لا يستحق الذكر . ومع هذا كان تناقص السكان مصحوباً بزيادة في الإيجارات وأرباح الزراعة وإن لم تكن زيادة الأرباح بنفس

(١) يختلف المجموع السكاني للدخل السنوي (قائمة ٥) في هذا الجدول عنه في الجداول السابقة

وسبب استقطاعات مسموح بها .

(٢) حين نلاحظ أن غلة الفسدان قد تناقصت بالمثل فيجب ألا ننسى أن إنجلترا عملت خلال قرن ونصف بطريقة غير مباشرة على إصدار تربة أرلنده دون أن تهبط للزراعة أية وسيلة كي يعيدوا للأرض العناصر التي تتكون منها وحرمت منها .

سرعة زيادة الايجارات . ويرجع هذا من جهة الى أن نسبة أكبر من المنتج الكلى صارت منتجا فائضا بسبب انضمام المزارع الصغيرة وتحول الأرض الزراعية الى مراعى ؛ فكأن المنتج انقائض عظيم برغم تناقص المنتج الكلى . ومن جهة أخرى زادت قيمة هذا المنتج الفائض بسرعة أعظم نتيجة الارتفاع المطرد في أثمان اللحم والصوف الخ بالأسواق الانجليزية خلال العشرين عاما الأخيرة والعقد الأخير بوجه خاص . إن أدوات الانتاج المتناثرة التى تحقق للمنتجين الفعليين وسائل العمل والعيش والتي لا تزيد قيمتها نتيجة اندماج عمل الغير فيها — نقول إن مثل هذه الأدوات لا تعد رأس مال ، . لهذا إذا كان الهبوط في عدد السكان مصحوبا بنقص في مجموعة أدوات الانتاج المستخدمة في الزراعة ، زاد مقدار رأس المال المستثمر في الزراعة نظرا لأن جانبا مما كان حتى ذلك الوقت أدوات إنتاج متفرقة قد تحول الى رأس مال . وخلال العقدين الأخيرين تراكم ببطء رأس المال المستخدم بأرئنده في التجارة والصناعة (خلاف الزراعة) ، وكانت عملية التجميع هذه عرضة لتقلبات مستمرة واسعة النطاق . ومن جهة أخرى زادت سرعة نمو العناصر التي يتكون منها . وأخيرا كانت الزيادة في رأس المال كبيرة بالقياس الى عدد السكان المتناقص .

ها نحن أمام عملية واسعة قد يتخذ منها الاقتصاديون سندا لما يذهبون اليه من اعتبار الفقر نتيجة لازدحام السكان المطلق ، وأن التوازن يمكن تحقيقه إذا قل عدد السكان . والتجربة التي شهدتها ارئنده أعظم أهمية من تلك التي ترتبت على الوباء الأسود في منتصف القرن الرابع عشر والذي استغله أتباع مالتس . ودعوى أقول إنه بينما نحتاج الى البساطة في التفكير من جانب معلم في مدرسة كى نحمل أى امرىء على أن يطبق معيار القرن الرابع عشر على أحوال الانتاج والسكان في القرن التاسع عشر ، فان البساطة الفائقة وحدها هى التي تتغافل عن الحقيقة التالية وهى أنه بينما تولد عن الموت الأسود تحرر السكان الزراعيين وثرأؤهم في انجلترا ، ترتب على نفس الوباء زيادة الاسترقاق والفقر بفرنسا (١) .

لقد خسرت ارئنده بسبب المجاعة أكثر من نصف مايون من أهلها ولكنهم من أفقر الفقراء ، ولكن هذه المجاعة لم تسبب أذى بثروتها ، فالهجرة الواسعة لم تدمر وسائل الانتاج

(١) لما كانت أرئنده أرض الميعاد «لبدا السكان» نجد أن توماس سادلر قبل أن ينشر كتابه عن السكان أصدر مؤلفه الشهير Ireland, its Evils and Remedies (الطبعة الثانية ، لندن ١٨٢٩) وفيه قام بالوازنة بين الاحصائيات عن الولايات المختلفة والمقاطعات في كل ولاية ، واستخلص من هذا أن الفقر بأرئنده ليس متناسبا مع السكان ، كما يريد مالتس أن يحملنا على الاعتقاد ، بل إنه يسير بنسبة عكسية مع السكان .

والآدميين كما فعلت حرب الثلاثين عاما في أوروبا . فالهاجرون الى الولايات المتحدة يرسلون مقادير كبيرة من المال سنويا لدفع نفقات السفر لمن تخلفوا في ايرلنده ، وهكذا بدلا من أن تكلف الهجرة البلاد شيئا نراها من أكثر فروع تجارة الصادرات ربحاً وغلة . هكذا تزداد الهجرة سنة بعد أخرى الأمر الذي يترتب عليه نقص السكان (١) .

ماذا كان أثر هذه الهجرة على عمال ايرلنده بعد أن تخلصوا من وطأة زيادة السكان ؟ لا يزال الازدحام النسبي كبيرا اليوم كما كان قبل عام ١٨٤٦ ، وظلت الأجور منخفضة ، وزاد الظلم بحيث أن الفقر في صدد أن يسبب أزمة جديدة . والأسباب لذلك بسيطة ، فالهجرة صحبتها ثورة في الزراعة . والازدحام النسبي لم يتمش مع تناقص السكان ، ويرينا الجدول (رقم ٣) أن تحول الأرض الزراعية الى مراعى كانت له في ايرلنده آثار أشد خطرا منها في إنجلترا . ففي الأخيرة تزداد زراعة المحاصيل الخضراء مع تربية الماشية ، وفي ايرلنده يحصل العكس . فبينما تحولت مساحة واسعة الى أراض بور أو مراعى ، استخدمت مساحات كبيرة من الأراضى البور وجهاث المستنقعات لتربية الماشية . ولا يزال متوسطو المزارعين وصغارهم (أى من تقل ملكياتهم عن ١٠٠ فدان) عبارة عن ١/١٠ السكان (٢) ، ولكن نسبة متزايدة منهم تهوى الى مرتبة الأجراء بسبب ضغط منافسة الزراعة الرأسمالية ، وصناعة التيل ، وهى الصناعة الكبيرة الوحيدة بارلنده ، تتطلب عددا قليلا نسبيا من البالغين ، وبالرغم من توسعها منذ ارتفاع ثمن القطن (١٨٦١ — ٦٦) فانها تستخدم من السكان جزءا ناظفا نسبيا . وبسبب التقلبات المستمرة داخل مجالها تؤدي باستمرار الى تزايد فائض السكان النسبي حتى في الوقت الذى تحدث فيه زيادة مطلقة في عدد من يشتغلون فيها . وهى فقير الفريق الزراعى من السكان أساسا لمصانع عمل القمصان الضخمة الخ التى تلقى جيشها من العمال منتشرا فى الريف ، وهنا تلقى نظام الصناعة المنزلية الذى سبق وصفه ، والذى يجعل جانبا من السكان زائدا عن الحاجة ، بسبب قلة الأجور والإرهاق فى العمل . وأخيرا فبرغم أن تناقص السكان آثاره أقل خطرا منها فى بلد اكتمل فيه نمو الانتاج الرأسمالى ، إلا أن له رد فعل على السوق المحلية ، إذ نظراً للتغيرات التى تحدثها الهجرة تلتى هبوطا لا فى الطلب المحلى على العمل فحسب بل وفى دخول صغار أصحاب المتاجر ورجال الحرف اليدوية وصغار

(١) بلغ عدد المهاجرين فى الفترة (٨٥١ — ٧٤) ٢,٣٢٥,٩٢٢ .

(٢) حسب الجدول الوارد فى كتاب مورفى « أيرلنده — الصناعة والسياسة والاجتماعية » والمنشور

سنة ١٨٧٠ كان ٩٤,٦ ٪ من الملكيات دون ١٠٠ فدان لكل منها .

العمال الصناعيين عموماً . وهذا يفسر نقص الدخول (٦٠ جنياً — ١٠٠ جنيه) كما يتضح من الجدول الخامس .

وتمدنا تقارير مفتشى قانون الفقراء بصورة واضحة عن حالة العمال الزراعيين بأرلنده (١) . وهؤلاء المفتشون حريصون في أقوالهم لآتهم موظفو حكومة تعتمد على الحراب ولأن البلاد في حالة من الحصار الحقيقي أو الفعلي . ومع هذا يحدثوننا أن الأجور في الريف برغم انخفاضها قد زادت خلال العشرين سنة الأخيرة بنسبة ٥٠ ٪ — ٦٠ ٪ وهي تتراوح الآن بين ٦ ، ٩ شلنات في الأسبوع . ولكن هذا الارتفاع ظاهري يخفي الهبوط الفعلي لأن الارتفاع لم يكن كافياً ليعوض مثيله الذي حدث في أثمان ضروريات الحياة ، وفيما يلي بيان مأخوذ من حسابات أحد بيوت العمل الإيرلندية .

متوسط النفقات الأسبوعية للفرد الواحد

السنة المنتهية في	المئون والضروريات	الملبس	المجموع الكلي
	بنس شلن	بنس	بنس شلن
٢٩ سبتمبر ١٨٤٩	٣ ¼	٣	٦ ¼
» » ١٨٦٩	٧ ¼	٦	١ ¼

قبل المجاعة كان معظم الأجور بالجهات الريفية يدفع عينا ، واليوم ساد الدفع بالنقود . وواضح أنه مهما كانت حركة الأجور الحقيقية فلا بد من حدوث ارتفاع في الأجور النقدية . فقبل هذه المجاعة كان العامل كوخ ونصف فدان أو فدان وتسهيلات لزرع محصول من البطاطس ، كما كان في استطاعته تربية الخنازير والدجاج ، ولكنه لا يستطيع ذلك الآن كما أن عليه أن يدفع ثمن الخبز (٢) . وفي الأيام السالفة لم يكن ثمت تمييز واضح بين العمال الزراعيين وصغار الملاك ، إذ كان هؤلاء جميعاً الطبقة التي تشتغل في المزارع المتوسطة والكبيرة . ولكن منذ نكبة ١٨٤٦ ظهرت طبقة من العمال الأجراء لا تقوم بينهم وبين السادة الملاك إلا علاقة نقدية . أما المساكن فأسوأ مما كانت عليه سنة ١٨٤٦ ويعيش كثير من العمال في أكوخ شديدة الازدحام من فيها وشر من أسوأ المساكن التي وصفناها بصدد المناطق الزراعية بإنجلترا ،

(١) Reports from the Poor Law Inspectors on the Wages of Agricultural

Labourers in Dublin, 1870 - وانظر كذلك: Agricultural Labourers (Ireland) Return,

etc., March 8, 1862.

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ .

وهذه ظاهرة عامة مع استثناء مساحات معينة في أستراليا . فهي تنطبق في الجنوب على مقاطعات كورك وليريك وكلكتي الخ ، وفي الشرق على وِكلو وكسفورد الخ ، وفي الوسط على مقاطعتي الملك والمملكة ودبلن الخ ، وفي الشمال على داون وأنتريم وتيرون الخ ، وفي الغرب على سليجو وروسكومن ومايو وجلواي الخ . ويقول أحد المفتشين ، إن أكوخ العمال الزراعيين عار في جميع مساحات هذه البلاد ومدنيتها ،^(١) ولزيادة الترغيب في هذه المغارات جرت العادة أخيراً بمصادرة قطع الأرض الصغيرة التي كانت ملحقة بالمساكن من أبعاد العصور . وقد ولدت هذه المعاملة من جانب الملاك ووكلائهم روحاً من العداوة والاستياء في نفس العمال من ناحية أولئك الذين يعاملونهم كأنهم شعب منبوذ^(٢) . وكان أول عمل للثورة الزراعية القضاء على الأكوخ المقيمة في ميادين العمل بحيث اضطرت العمال إلى البحث عن المأوى في القرى والمدن وتجمعوا في الأحياء والحجرات التي فوق البيوت وفي أحط أنواع المسكن ، وانتقلت ألوف الأسرات الأيرلندية الدمثة الخلق المبالغة إلى الحياة المنزلية والمليئة بروح المرح ، إلى أماكن هي في الحق مواطن للرديلة . وتعين على الرجال البحث عن العمل في أماكن مجاورة حيث يؤجرون باليوم في الغالب وهذا عمل يعوزه عنصر الاستقرار . ولهذا يسIRON مسافات طويلة وأحياناً يصبهم البلل ويقاسون المشاق مما ينتهي غالباً بالمرض والوباء والفاقة^(٣) . وكان على المدن أن تتلقى من عام لآخر ما كان يعتبر العمل الفائض بالريف^(٤) ، ويدهش الناس ويتساءلون « هل لا زال هناك فائض من العمل في المدن والقرى ، وندرة واقعية أو محتملة في نواح أخرى ،^(٥) . والحقيقة أن هذا النقص لا يتضح إلا « في وقت الحصاد أو خلال الربيع أو في الأوقات التي تنشط فيها العمليات الزراعية ؛ ولكن في أوقات أخرى من السنة يصبح كثير من الأيدي العاملة بدون عمل^(٦) » بحيث لا يوجد لها عمل منذ جنى المحصول الرئيسي من البطاطس في أكتوبر حتى أوائل الربيع التالي^(٧) ، فضلاً عن هذا ففي أوقات النشاط « يتعرضون لفترات التعطل المؤقتة »^(٨) .

والنتائج المترتبة على الثورة الزراعية أي تحويل الأرض الزراعية إلى مراعى ، واستخدام الآلات ، إجراء أعظم الوفرة في استخدام العمل الخ — نقول هذه النتائج أسوأ في مزارع أولئك الملاك النموذجيين الذين يحملهم كرمهم على العيش في أملاكهم بارلنده بدلاً من أن ينفقوا ربهم في البلاد الأخرى . وحتى لا ينشأ ما يعوق فعل قانون العرض والطلب مطلقاً نجد أن

(١) مصدر سابق ص ١٣ . (٢) شرحه . (٣) شرحه ص ٢٥ . (٤) شرحه ص ٢٧ .

(٥) شرحه ص ١ . (٦) شرحه . (٧) ص ٣١ — ٣٢ . (٨) ص ٢٥ .

هؤلاء السادة يحصلون على ما يلزمهم من « مورد العمل ». من صغار مستأجرهم بصفة خاصة وهم الذين يضطرون إلى العمل للمالك إذا طلبهم بأجور دون المعدل الذى يدفع للعامل الزراعى العادى فى حالات كثيرة، وهذا دون مراعاة لما يصيب المستأجر من مشقة أو خسارة إذ يضطر إلى إهمال عمله فى أوقات البذر والحصاد ، (ص ٣٠) .

ويذكر مفتشو قانون الفقراء أن من بين ما تشكو منه البروليتاريا الزراعية فى إرلنده. عدم التأكد من الحصول على العمل بانتظام ، وكثرة فترات التعطل الطويلة . ويذكر القارىء . أننا شاهدنا مثل هذه الظواهر أثناء بحثنا فى حالة البروليتاريا القروية فى إنجلترا . ولكن هناك فارقاً وهو أن إنجلترا بلد صناعى ويأتى جيش الصناعة الاحتياطى فيها من الريف ، أما إرلنده فبلد زراعى وعلى ذلك يأتى الإحتياطى الزراعى من المدن التى كانت موطناً للعامل الزراعىين الذين طردوا من الأرض . وفى إنجلترا يصبح العمال الزراعىون الزائدون عن الحاجة عمالاً فى المصانع أما فى إرلنده فإن أولئك الذين يرغبون على البقاء فى المدن يبقون عمالاً زراعىين ويعودون باستمرار إلى الريف للبحث عن عمل ، برغم أن إقامتهم بالمدين ومنافستهم مما يميل إلى إبقاء أجور عمال المدين فى مستوى منخفض .

وفى ما يلى ما يصف به أحد مفتشى قانون الفقراء أحوال معيشة العامل الزراعى : « برغم أنه يعيش بأشد مظاهر القصد والاعتدال فأجره لا يكاد يكفى لغذاء أسرة عادية ، ولدفع الإيجار ، ولذا يعتمد على مصادر أخرى يحصل منها على الكساء لنفسه وزوجه وأطفاله . . . وقد أصبحت هذه الطبقة عرضة لأمراض الحمى والسل بسبب جو الأكوخ التى تقيم فيها فضلاً عن نواحي الحرمان الأخرى التى تعانيها ، (ص ٢١ ، ٢٣) . فلا مدعاة للدهشة إذن إذا أجمع المفتشون على ما يملأ نفوس هذه الطبقة من الإستياء القائم . فهى تنظر إلى الماضى بعين الحسد ، وإلى الحاضر بالكراهية ، ويغمرها اليأس من المستقبل ؛ وتستسلم لتأثير المهيجين الشرير ، ولا تفكر إلا فى أمر واحد ، ذلك هو الهجرة إلى أمريكا .

ويكفى مثال واحد لبيان نوع الحياة السعيدة التى يحياها عامل المصنع بإرلنده . قام منتش المصانع الإنجليزي روبرت بيكر بزيارة لشمال إرلنده حيث وجد عاملاً حادقاً (يشتغل فى إنتاج البضائع المعدة لسوق منشستر) يدعى جونسون ومهنته beetler وله زوجة وخمسة أطفال ويشتغل من السادسة صباحاً حتى ١١ ليلاً لقاء أجر أسبوعى قدره ١٠ شلنات ونصفه و ٥ شلنات لزوجه . وتولى كبرى بناته وعمرها ١٢ سنة رعاية شؤون البيت والطهى . ومراقبة الصغار طيلة اليوم وإعدادهم للمدرسة . وهو يتناول الشاى مرة واحدة فى الأسبوع . . .

وتادرا ما تقع عين الأسرة على قطعة من اللحم . ويدفع الوالدان بنسائل أسبوع لكل من أولادهم الثلاثة الذين يذهبون إلى المدرسة ، ويتكلفان أسبوعيا ٩ بنسات (إيجار المسكن) ، ١٣ شلن للأعشاب المتعفنة التي تستخدم للوقود وذلك كل أسبوعين . (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٩٦) . هذه هي الأجور الإيرلندية والحياة الإيرلندية ! وقد عادت آلام أيرلنده تشغل النقاش في إنجلترا . ففي آخر عام ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ عكف اللورد دوفرين أحد كبار أعيان أيرلنده على كتابة مقالات في التيمس يحاول فيها إيجاد حل للمسألة الإيرلندية . ياله من تنازل من رجل عظيم ! رأينا (راجع الجدول الخامس) مقدار ما يستولى عليه من الأرباح السنوية عدد ضئيل من أفراد الطبقة التي تستحوذ على القيمة الفائضة ولكن نصيب الأسد الذي يحصل عليه نقر يقل عدده باستمرار من كبار الأعيان على هيئة ريع سنوي من إنجلترا واسكتلنده وإيرلنده ضخم إلى حد أن السياسة البريطانية تأتي أن تزود الجمهور بإحصائيات عن مختلف أنواع الربح أسوة بما تفعله بصد الأرباح . واللورد دوفرين أحد كبار الملاك هؤلاء ، وبطبيعة الحال يعد القول بأن الربح والرجح يمكن أن يكونا باهظين فكرة « شائنة » ، « غير سديدة » واللورد يركز همهم في الحقائق . حسنا ! الحقيقة أنه كلما تضاعف عدد سكان أيرلنده زاد ما يحصل عليه الملاك من ريع ؛ وتناقص السكان يفيد الملاك ، وبذا يفيد التربة أيضا ، وعلى ذلك فقيه نفع للناس الذين لا يزيدون عن كونهم ملحقا بالتربة ! لهذا يصرح اللورد أن أيرلنده لازالت شديدة الإزدحام بالسكان ، وأن سير الهجرة من البلاد بطيء . فإذا شاءت أيرلنده أن تكون سعيدة وجب عليها أن تبعث بثلاث مليون آخر على الأقل من عمالها إلى أمريكا . ينبغي ألا يظن القارى أن لورد دوفرين إلى جانب كونه رجلا واسع الخيال ، هو كذلك طيب على شاكلة الدكتور سانجرادو في رواية Gil Bias الذي رأى مريضه لا تتحسن حالته فأمر بتصفية دمه حتى يتخلص المريض من مرضه بأن يتخلص من الحياة نهائيا . واللورد دوفرين رجل معتدل لأنه يقنع بالمطالبة بهجرة ثلث مليون فقط بدلا من مليونين الأمر الذي بدونه لا يمكن أن يتحقق العهد السعيد في أيرلنده . ومن السهل إقامة الدليل .

عدد ومساحة المزارع في أيرلنده عام ١٨٦٤

الأفدنة	العدد	
٢٥,٣٩٤	٤٨,٦٥٣	(١) مزارع لا تزيد الواحدة منها عن فدان
٢٨٨,٩١٦	٨٢,٠٣٧	(٢) مساحة الواحدة ١ — ٥ من الأفدنة

الأفدنة	العدد				
١,٨٣٦,٣١٠	١٧٦,٣٦٨	د	د	١٥—٥	(٣)
٣,٠٥١,٣٤٣	١٣٦,٥٧٨	د	د	٣٠—١٥	(٤)
٢,٩٠٦,٢٧٤	٧١,٦٦١	د	د	٥٠—٣٠	(٥)
٣,٩٨٣,٨٨٠	٥٤,٢٤٧	د	د	١٠٠—٥٠	(٦)
٨, ٢٢,٨٠٧	٣١,٩٢٧	د	د	أكثر من ١٠٠ فدان	(٧)
٢٠,٣١٩,٩٢٤	—			المساحة الكلية	(٨)

(وتشمل أراضي المستنقعات والمناطق البور)

وحركة المركزة (١٨٥١—٦١) أدت إلى القضاء على المزارع (١ و٢ و٣) إذ كان لا بد من زوال هذه . وترتب على هذا زيادة فائضة عن الحاجة في عدد الفلاحين قدرها ٣٠٧,٠٥٨ ؛ فلو قدرنا ٤ أشخاص للأسرة وهو تقدير منخفض لبلغ العدد ١,٢٢٨,٢٣٢ . ولو أسرفنا في الفرض وقلنا إن ربع هذا العدد تعود الأرض إلى امتصاصه بعد الثورة الزراعية لتبقى مع هذا ٩٢١,١٧٤ شخصا لا بد لهم من الهجرة إلى أمريكا . والمزارع (٤ و٥ و٦) صغيرة جدا كي تصلح لإنتاج القمح حسب الأسلوب الرأسمالي ، كما دلت على ذلك التجارب في إنجلترا ، كما أنها لا تصلح مطلقا لتربية الأغنام . وهنا نجد عددا إضافيا قدره ٧٨٨,٧٦١ لا بد من هجرتهم أيضا . فالمجموع الكلي ١,٧٠٩,٥٣٢ . هنا نجد الذين يعيشون على الربيع أن إرلنده لازالت فقيرة بسبب ازدهامها بالسكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف المليون— لهذا يجب استمرار عملية إنقاص السكان حتى تؤدي إرلنده رسالتها وهي أن تكون مرعى للأغنام والماشية لانجلترا (١) .

ولكن هذه الطريقة المجزية ، مثلها كمثل كافة الأشياء الطيبة في العالم ، لها مساوئها . ففي الوقت الذي يترام فيه الربيع في إرلنده يتجمع في أمريكا الأيرلنديون الذين أقصتهم عن بلادهم الأغنام والثيران ، وهكذا يعود الفتيان Fenians إلى الظهور على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي ، وتقوم الجمهورية الفتية الجبارة تواجه سيدة البحار القديمة مهددة إياها :

Acerba fata Romanos agunt
Scelusque fraternal necis.

(١) « إن مصيرا سيئا يتعقب الرومان ، ذلك هو جريمة قتل الأخ » .

Horace, Epode VII, translated by C. E. Bennett.

الفصل الرابع والعشرون

التجميع الأولى

Primary Accumulation

١ - سر التجميع الأولى :

رأينا كيف تتحول النقود إلى رأس مال ، وكيف تتولد القيمة الفائضة عن طريق رأس المال ، وكيف يتولد رأس مال أكثر بواسطة القيمة الفائضة . ولكن تجميع رأس المال يفترض وجود القيمة الفائضة ، وهذه تفترض الإنتاج الرأسمالي الذي يفترض بدوره وجود مقادير كبيرة من رأس المال وقوة العمل في أيدي منتجي السلع . هكذا تبدو الحركة كلها كأنها تدور في دائرة شريفة لا مخرج لنا منها إلا بأن نفرض كقائمة للتجميع الرأسمالي وجود عملية من التجميع الأولى (الذي يدعوه آدم سميث « التجميع السابق ») ، وهو تجميع ليس نتيجة طريقة الإنتاج الرأسمالية ولكنه النقطة التي تبدأ منها . ويلعب هذا التجميع الأولى في الاقتصاد السياسي نفس الدور الذي تلعبه الخطيئة الأصلية في علم الأديان ، فقد ترتب على ما عمله آدم من أكل الفاكهة المحرمة أن هبطت الخطيئة إلى العالم ، كذلك يقال لنا إنه كان في العصور الماضية فريقان من الناس أحدهما يمثل الفريق المختار وامتاز بالجدو الذكاء وبالاقتصاد قبل كل شيء ، أما الآخر فيمثل جماعة من الأوغاد الخاملين الذين يبددون قوتهم ومادتهم في الحياة الصاخبة . هذه القصة تكشف لنا السبب الذي من أجله لا يحتاج أناس إلى كسب عيشهم بعرق جبينهم ولكن لا أهمية لهذا ! يكفي أن نعلم أن هذا السقوط الإقتصادي بداية فقر الجماهير التي لا تجد شيئاً يبعثه سوى أنفسها مهما كادت وعملت ، كما أنه بداية ثروة القلائل التي تنمو بصورة مستمرة برغم انقطاعهم عن العمل منذ وقت بعيد . ولا يزال الناس يصدقون هذه البلاهة الصنيدانية ويرونها المسيو تير لمواطنيه في معرض الدفاع عن الملكية . وإنما لنعلم جميعاً إنه في تاريخ العالم الحقيقي يلعب الغزو والإخضاع والنهب والقتل — وبعبارة واحدة القوة — أدواراً رئيسية . ولكن علم الاقتصاد السياسي ظل على الدوام متعلقاً بالأفكار المثالية فيقول إن الحق والعمل ، كانا أبداً وسيلة الإثراء الوحيدة مع استثناء «عصرنا» وحده . والواقع أن أساليب التجميع الأولى كانت أبعد الأشياء عن هذه الناحية المثالية .

ليست النقود والسلع من أول الأمر رأس مال شأنها في ذلك شأن أدوات الإنتاج ووسائل العيش ، ولكن يجب تحويلها إلى رأس مال . غير أن هذا التحويل لا يحدث إلا في ظل أحوال محدودة نذكر الرئيسى منها . يجب قيام علاقة متبادلة بين صنفين مختلفين من أصحاب السلع ، فمن جهة يجب أن يكون هناك أصحاب النقود وأدوات الإنتاج ووسائل العيش الذين يرغبون في زيادة القيم التي يملكونها عن طريق شراء قوة عمل الآخرين . ومن جهة أخرى لا بد من وجود عمال أحرار يبيعون قوة العمل وبالتالي العمل . وحرية هذه ذات معنى مزدوج فهم ليسوا تابعين لأدوات الإنتاج كما هو الحال بالنسبة إلى الأرقاء والاقنان ، وكذلك يجب ألا يكونوا مالكيين لأدوات الإنتاج . هذين الطرفين المتقابلين في سوق السلع تتوافر الشروط اللازمة للإنتاج الرأسمالى إن النظام الرأسمالى يفترض انفصالا بين العمال وملكية الممتلكات التي يصبح عملهم بواسطتها فعّالا . وبمجرد أن يتمكن الإنتاج الرأسمالى من الوقوف على قدميه فإنه لا يتلقى هذا الانفصال على أنه من تراث الماضى فحسب ، ولكنه يكرره ويوسع نطاقه باستمرار . فالعملية التي تمهد السبيل للنظام الرأسمالى لا يمكن أن تكون سوى عملية فصل العامل عن أدوات الإنتاج وهي عملية تحول من جهة وسائل العيش الإجتماعية إلى رأس مال كما تحول من جهة أخرى المنتجين الفعليين إلى عمال أجراء . إن ما يقال له التجميع الأولى ليس إذن سوى العملية التاريخية التي فصلت المنتج عن أدوات الإنتاج ، وهو أولى المظهر لأنه ينتهى إلى المرحلة التي لا بد من اجتيازها قبل بدء تاريخ الرأسمالية وطريقة الإنتاج الملائمة لها .

لقد نشأ البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى من البناء الاقتصادى للمجتمع الإقطاعى ، ذلك أن تحطم الأخير أطلق سراح العناصر اللازمة لتكوين المجتمع الرأسمالى .

لم يكن في استطاعة المنتج المباشر أى العامل أن يتصرف في شخصه إلا بعد أن يتخلص من التبعية لشخص آخر ، ولكي يتسنى له أن يكون حرا في بيع ما يملك من قوة العمل لا بد له من الخلاص من سلطان النقابات الطائفية ونظمها وقواعدها التي قيدت عمل الصبيان وعمال المياومة . فمن هذه الناحية نرى الحركة التاريخية التي تحول المنتجين إلى عمال أجراء عبارة عن حركة لتحرير هؤلاء المنتجين من الرق الإقطاعى وقيود النقابات . هذا هو جانب المسألة الذي له وجود في نظر المؤرخين البورجوازيين . ومن جهة أخرى لا يفد هؤلاء القوم على السوق لبيع ذواتهم إلا إذا سلبت منهم كافة أدوات الإنتاج ، وضمانات الحياة التي كفلتها لهم الأنظمة الإقطاعية القديمة .

ولم يقف الأمر بالرأسماليين الصناعيين عند حد الحلول محل رؤساء الحرف اليدوية من أعضاء النقابات ، بل عملوا على الخلاص من السادة الإقطاعيين الذين كانوا يملكون مصادر الثروة ، ومن هنا كان قيام الرأسماليين الصناعيين نتيجة حملة ناجحة موجهة في نفس الوقت الواحد ضد الأمراء الإقطاعيين وامتيازاتهم ، وضد النقابات وما فرضته من قيود على حرية نمو الإنتاج واستغلال امرىء الآخر .

ونقطة الابتداء في قيام العامل الأجير والرأسمالي كانت عبودية العامل ، وينحصر التغيير الطارىء في تحويل الاستغلال الإقطاعي إلى استغلال رأسمالي . وليست بحاجة إلى الرجوع إلى الماضي البعيد جدا كما تتمكن من فهم مجرى هذا التحويل . إن العصر الرأسمالي بمعناه الصحيح يبدأ في القرن السادس عشر وإن صادفتنا البدايات الأولى للإنتاج الرأسمالي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر (في بعض مدن البحر المتوسط) . وكان ظهور الرأسمالية في الأقاليم التي تم فيها إلغاء الرق الإقطاعي وكانت مدنها ذات الحكم الذاتي قد دخلت في دور الانحلال .

وفي تاريخ التجميع الأولى تعد كافة الثورات خطوات انتقال للطبقة الرأسمالية الآخذة في التكوين ، وتنطبق هذه الملاحظة قبل كل شيء على اللحظات التي انزعجت فيها جماهير غفيرة من وسائل العيش وألقي بها في سوق العمل ، وكان أساس العملية كلها الاستيلاء على ما يملك المنتجون الزراعيون والفلاحون وفصلهم عن التربة ، واتخذ هذا العمل أشكالا متباينة في البلدان المختلفة ولكنه اتخذ في إنجلترا مظهراً خاصاً من النمو ولهذا السبب نجعل من هذا البلد مثلاً لنا (١) .

(٢) — سلب أملاك أهل الريف وفصلهم عن التربة

اختفى الرق عملياً بإنجلترا في أواخر القرن الرابع عشر ، وصارت أغلبية السكان مكونة

(١) كان أول ظهور الإنتاج الرأسمالي في إيطاليا ولذا كانت أول بلد اختفى فيه الرق الإقطاعي ، وقد رر القن قيل أن يكذب حقاً معتزفاً به في الأرض . وقد حوله تحرره إلى بروليتسارى ينتظره سادته الجدد في المدن (ومعظمهم من خلفات العهد الروماني) . ولما حدث في ختام القرن الخامس عشر أن قضى الانقلاب في السوق العالمية على التفوق التجاري لإيطاليا الشمالية بدأت حركة في الاتجاه المضاد فطردت أعداد كبيرة من عمال المدن إلى المناطق الريفية حيث عمل وصولهم إليها على تنشيط الزراعة الصغيرة إلى حد لم يسبق له مثيل وإن كانت في صفرها شبيهة بأساليب فلاحه البساتين .

من ملاك فلاحين أحرار^(١) (مهمما كان اللقب الإقطاعي الذي يخفى حقوق امتلاكهم) . ففي تمتدكات اللوردات الكبيرة حل الفلاح الحر محل الوكيل bailiff (وهو نفسه من طبقة الأفنان) ، وكان العمال الزراعيون من فلاحين خصصوا فراغهم للعمل في أراضي كبار الملاك كما كانوا جماعة من العمال الأجراء الحقيقيين وهي جماعة قليلة العدد من الوجهتين النسبية والمطلقة . وحتى أفراد هذه الطبقة من العمال الأجراء كانوا في الحقيقة فلاحين مستقلين إذ كانوا يعطون إلى جانب أجورهم الأكواخ والأرض على أساس أربعة أفدنة أو أكثر لكل منهم ، وكانوا يتمتعون بحق الانتفاع بالأراضي العامة حيث يطلقون ماشيتهم للرعي ويحصلون منها على الوقود والحشب الخ ، شأنهم في ذلك شأن الفلاحين بالمعنى الصحيح^(٢) . وكانت طريقة الإنتاج الإقطاعية تتميز في كافة البلاد الأوربية بتقسيم الأرض بين أكبر عدد ممكن من طبقة المستأجرين المعروفه باسم Copyholders . ولم يكن مقدار الربيع الذي يحصل عليه السيد الإقطاعي مصدر قوته ، ولكن هذه كانت تتوقف على عدد رعاياه أي عدد الملاك الفلاحين في مزرعته الكبيرة^(٣) . وبرغم تقسيم الأرض في إنجلترا بعد الغزو النورمندي بين عدد من أبعاديات

(١) كان صغار الملاك الذين يزرعون حقولهم بأيديهم ويتمتعون بقدر متواضع من الكفاية ... كانوا يمثلون جانباً من الشعب أمماً هو الحال اليوم . وإذا صدقنا ما أورده كتاب ذلك العصر من إحصائيات لكان ما لا يقل عن ١٦٠,٠٠٠ من الملاك يحصلون على عيشهم من أملاكهم التي يحوزونها حيازة حرة (وهم بأسراتهم يقلون عن سبع عدد السكان) ... وقد دخل الواحد من هؤلاء الملاك الصغار يبلغ يتراوح بين ٦٠ ، ٧٠ جنيهاً في السنة ؛ وقد حسبوا أن عدد الذين يزرعون أرضهم كان أكبر من عدد الذين يزرعون أرض الغير : ما كولاى « تاريخ إنجلترا » ، الطبعة العاشرة ١٨٥٤ ، ج ١ ص ٣٣٣ — ٣٣٤ — وحتى في الثلث الأخير من القرن السابع كان أربعة أخماس الشعب الإنجليزي يشتغل بالزراعة (شرحه ص ٤١٣) — والسبب في اقتباسي من ما كولاى وهو أكبر مزور للتاريخ ، راجع إلى أن هذا الرجل يعلق أقل أهمية ممكنة على أمثال هذه الحقائق .

(٢) يجب ألا نفسى أبداً أنه حتى الفن لم يكن مجرد مالك قطعة الأرض (وإن كان مالكا يدفع جزية) الملحقة بمسكنه . ولكنه كان أحد الملاك المتحدين الذين يملكون الأرض الشائعة . وحين يتحدث ميرابوعن الملكية البروسية يصف فلاحى سيليزيا في عهد فردريك الثاني بأنهم كانوا يملكون الأراضي الشائعة برغم أنهم من الأفنان « لم يكن من المستطاع بعد حمل أهل سيليزيا على تقسيم الأراضي الشائعة وإن كنا في المارك الجديد لا نكاد نجد قرية لم يجر فيها هذا التقسيم بأعظم قدر من النجاح » De la monarchie prussienne ، لندن ١٧٨٨ ، ج ٢ ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٣) إن اليابان الآن التي تتميز فيها الملكية الزراعية بالطابع الإقطاعي الدقيق والتي نما فيها نظام الملكية الصغيرة نمواً كاملاً ، لتقدم لنا صورة عن العصور الوسطى الأوربية أصدق مما تقدمه لنا كتب التاريخ في الغرب المليئة بأوصاف وروايات أمثلتها الروح البورجوازية المغرضة . من السهل أن يكون الإنسان « حر الفكر » على حساب العصور الوسطى .

البارونات الضخمة والتي شمل الكثير منها أكثر من ٩٠٠ من الأبعاديات lord ships الإنجلوسكسونية القديمة ، فقد انتشرت ملكيات الفلاحين الصغيرة . مثل هذه الأحوال ، بالإضافة إلى ازدهار حالة المدن وهو الأمر الذي ميز القرن الخامس عشر ، مما جعل في الإمكان ظهور الثروة الأهلية التي وصفها فور تسكيو ببلاغة في كتابه De laudibus legum Angliae ، ولكن هذه الأحوال برغم هذا استبعدت إمكانية الثروة الرأسمالية .

في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر وخلال العقود الأولى من السادس عشر حدثت مقدمة الانقلاب الذي وضع أسس طريقة الإنتاج الرأسمالية ، فقد ترتب على حل جماعات الأتباع الإقطاعيين أن التي إلى سوق العمل بأعداد وافرة من البروليتاريا ، أولئك الأتباع الذين قال سير جيمس ستوارت إنهم « كانوا في كل مكان يملأون كل بيت وقصر » . وبرغم أن محاولة الملوك تشييد دعائم سلطانهم المطلق عجزت بعملية حل هذه الجماعات من الأتباع ، إلا أن هذا لم يكن السبب الوحيد في هذه الظاهرة . والذي حدث هو أن كبار أمراء الإقطاع - تحديداً للملك والبرلمان - خلقوا طبقة من البروليتاريا أكبر عدداً من ذي قبل وذلك بإخراج الفلاحين من الأرض (برغم ما لهم من حقوق إقطاعية كالبارونات أنفسهم) واغتصاب الأراضي الشائعة ؛ وكان الدافع المباشر على هذا في إنجلترا قيام صناعة الصوف الفلنكية وما صحب ذلك من ارتفاع ثمن الصوف . لقد قضت الحروب الإقطاعية الكبرى على طبقة النبلاء الإقطاعيين ، وكان النبلاء الجدد من نتاج عصرهم ينظرون إلى المال على أنه مصدر كل قوة وسلطان وكان شعارهم تحويل الأرض المنزرعة إلى مراعي الأغنام .

ويحدثنا هاريسون في كتابه « وصف إنجلترا » كيف كان سلب أملاك الفلاحين عاملاً على دمار البلاد « ماذا بهم هؤلاء المعتدين الكبار ؟ لقد حطمت مساكن الفلاحين وأكوخ العمال أو تركت ليقضى عليها الزمن . ففي بعض الأبعاديات manors نقص من البيوت عدد يتراوح بين ١٧، ١٨، ٢٠ بحيث لم تكن إنجلترا أقل سكاناً منها الآن ،... أما المدن فقد تحطمت بصفة تامة أو زال الربع في بعضها وإن كنا نلقى مدينته في حالات متفرقة قد زادت قليلاً عن ذي قبل وزالت مدن لتخلي مكانها لمراعي الأغنام . وبرغم طابع المغالاة في كتابات الرواة القدماء إلا أنها تبين بجلاء الأثر الذي أحدثته تلك الثورة في أحوال الإنتاج بالنسبة إلى عقول المعاصرين لها . وإن الموازنة بين أوصاف كل من فور تسكيو وتوماس مور لتوضح لنا الهوة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر : وكما قال ثورنتن انتقلت الطبقة العاملة الإنجليزية بسرعة من

العصر الذهبي إلى العصر الحديدي . راع منظر هذا الانقلاب السلطات التشريعية التي لم تبلغ بعد تلك المرحلة العليا من الحضارة التي تجعلها ترى الحكمة السياسية في تكوين رأس المال واستغلال الجماهير وإفقارها . ومحدثنا لورد باكون في كتابه عن حياة هنري السابع كيف انتشرت حركة الأسبيجة إذ ذاك (١٤٨٩) فتحوّلت الأرض الزراعية التي لم يكن من المستطاع فلاحتها بغير الناس والأسرات إلى مراعي يكفيها عدد قليل من الرعاة ؛ وقد ترتب على هذه العملية انحطاط المدن والكنائس والعشور وما إليها . وهنا تدخل الملك والبرلمان فصدر قانون في سنة ١٤٨٩ يحرم تحريب كافة بيوت الفلاحين ، التي يتبعها عشرون فدانا من الأرض على الأقل ، وجدّد القانون في السنة الخامسة والعشرين من عهد هنري الثامن . وجاء في هذا القانون ما يلي : « تركزت مزارع كثيرة وقطعان كبيرة من الماشية وبخاصة من الأغنام في أيدي عدد قليل من الناس ، ونجم عن هذا ارتفاع ريع الأرض ، وتناقص الزراعة ، وتدمير الكنائس والبيوت . وحرمان أعداد تدعو إلى الدهشة من الناس من وسائل العيش لأنفسهم ولأسراتهم ؛ ولذلك أمر القانون بإعادة البيوت المهارة بالمزارع ، كما قرر نسبة بين أرض القمح وأرض المرعى الخ . وذكر قانون سنة ١٥٣٣ أن البعض يملك ٢٤٠٠ رأس من الغنم وحدد أقصى ما يملكه الفرد بألفين (١) . ولم تكن ثم جدوى من شكاوى الشعب أو من التشريعات التي ظلت تصدر مدى قرن ونصف من الزمان لمقاومة نزح أملاك صغار الفلاحين وقد حل ببيكون لغز الفشل فقال في المقال التاسع والعشرين إن ماعمله الملك هنري السابع كان عملا رائعا عميق الأثر والمعنى إذ حدد معيارا للمزارع وبيوت الفلاحين أي خصص لها نسبة معينة من الأرض تسمح بتربية فرد يعيش في رخاء ودعة لافي حالة خنوع وعبودية ، وتجعل المحراث في أيدي المالكين لا لأجراء (٢) . ولكن ما تطلبه النظام الرأسمالي من جهة أخرى كان

(١) يقول توماس مور عن انجلترا « لقد ترامى إلى سمى أن أغنامك التي كانت متواضعة أليفة قليلة الفساد قد أصبحت الآن على قدر كبير من النهم في الغذاء وفي التوحش بحيث تأكل وتبتلع الناس أنفسهم »

Utopia, Robinson's translation, Arber's edition, London, 1869, p.41.

(٢) يكشف بيكون عن العلاقة بين طبقة حرة رغيدة العيش من الفلاحين وبين المشاة « كان من صالح المملكة وقوتها ورجولة أهلها أن تتوافر بها مزارع ذات مستوى يكفي للارتفاع بالجسم أقوى السام عن هوة الفاقة المدقعة ، وقد نقل هذا جانبا كبيرا من أراضي المملكة إلى حوزة القوم المتوسطين الذين يشغلون مركزا وسطا بين السادة gentlemen وأهل الأكواخ والفلاحين .. ذلك أن الرأي العام بين الذين يمتازون بسلامة الحكم والتقدير في الحروب ... أن قوة الجيش الرئيسية تنحصر في المشاة . ولكي يتوافر المشاة الصالحون لا بد أن ينشأ الناس نشأة حرة تمتاز بالوفرة لانشأة وضعية فقيرة . وعلى =

وجوب أن تكون الجماهير في هذه الحالة من الخنوع ، وأن تكون أجيحة رأس المال ، وأن يتحول ما لديها من أدوات العمل إلى رأس مال . خلال هذه الفترة الانتقالية حاولت الهيئة التشريعية الإبقاء على أربعة أفدنة بوصف كونها تابعة لكوخ العامل الزراعي وحرمت عليه السماح بسكنى الغير معه ، وقد عوقب روجر كروكر في عهد جيمس الأول لمخالفة مانص عليه القانون من تحديد مساحة الأربعة أفدنة . وفي عهد شارل الأول تألفت لجنة ملكية في عام ١٦٣٨ لتنفيذ القوانين القديمة وبخاصة ما يتعلق بها من مسألة الأفدنة الأربعة لكل كوخ ، وحرم كرمول بناء أى بيت على بعد أربعة أميال من لندن إلا إذا ألحقت به أربعة أفدنة . وحتى في النصف الأول من القرن الثامن عشر ارتفعت الشكاوى حينما لم يكن كوخ عامل زراعي مزودا بأرض تراوح مساحتها بين فدان وفدانين . واليوم كم يكون ساكن الكوخ سعيداً لو توافرت له حديقة صغيرة أو لو استطاع تأجير قيراطين ولو على بعد كبير من مسكنه . ويقول الدكتور هنتر ، يعمل ملاك الأراضى والفلاحون هنا يدا بيد . إن قليلا من الأفدنة تلحق بالقرية تجعل العمال على درجة كبيرة من الاستقلال (١) .

حل القرن السادس عشر فكان في حركة الإصلاح الديني وماتلاها من سلب أملاك الكنيسة عامل قوى جديد في عملية نزع الأراضى من الجماهير . وكانت الكنيسة الكاثوليكية بانجلترا تملك إذذاك وفق نظام الإيجار الاقطاعى نسبة كبيرة جدا من الارض . ترتب على حل الأديرة وما صحبه من إجراءات أخرى أن تحول من فيها إلى صفوف البروليتاريا، ومنحت الأراضى إلى فريق من محاسيب القصر الجشعين أو يبعث لثغر من المزارعين وأهل المدن المضاربين الذين تصيدوا صغار حائزى الأرض وضموها مملكاتهم الصغيرة لتكوين أبعاديات كبيرة ، وكذلك تم في صمت وسكون مصادرة ما كفله القانون لأهل الريف ان الذين أصابهم الفقر من نصيب في

== ذلك إذا أعطت الدولة معظم ما تملك إلى اللوردات والسادة وجمعت الفلاحين والخرابن عمالا أو مجرد سكان أكوخ (ومعناها متسولين يقدم لهم السكن) لكان لدى الدولة فرسان مهرون ولكن بعوزها الجند المشاة ... وهذا ما نراه في فرنسا وإيطاليا وبعض البلاد الأجنبية حيث التجمع في الواقع إما من النبلاء أو من الفلاحين ... الأمر الذى يضطرها إلى استخدام فرق المرتزقة من السويسريين وأشباههم لتكوين فرق المشاة ، ولهذا نجد أن هذه الشعوب وفيرة العدد قليلة الجند . »

The Reign of Henry VII, verbatim reprint from Kennets' "England," 1719 edition, London, 1870, p 308.

(١) مصدر سابق ص ١٣٨ — « إن مقدار الأرض المحدود [في القوانين القديمة] قد يعد الآن

كبيرا جدا بالنسبة إلى العمال ، وقين أن أن يجعل منهم جماعة من صغار الفلاحين »

George Roberts: The Social History of th People of the Southern Counties of England in Past Centuries, London, 185, pp.184 — 185.

العشور^(١) ولهذا قالت الملكة إليزابيث بعد رحلة قامت بها في المملكة ، إنى أرى الفقراء في كل مكان . وفي السنة الثالثة والأربعين من حكمها رأيت من الضروري أن تعترف بالفقر قانونا وذلك بجباية ضريبة لمعونة الفقراء . و يبدو أن واضع القانون تملسهم الخجل من ذكر الأسباب الداعية إلى صدوره ، ولذا لم تكن له ديباجة أو مقدمة ، خلافاً للقواعد المألوفة^(٢) ، ثم صار هذا القانون ذا صبغة دائمة في عهد الملك شارل الأول ، وقد ظل في الواقع نافذا حتى عام ١٨٣٤ حين اتخذ شكلا أشد عنفاً وقسوة^(٣) . ولكن حركة الإصلاح الديني ترتبت عليها نتائج أخرى

(١) « حسب نظام الاستئجار في ظل القوانين القديمة كان للفقراء الحق في نصيب من العشر »
Tuckett, op. cit., vol. II, pp 804—805.

(٢) William Cobbett: A History of the Protestant Reformation * 471.

(٣) يمكن إدراك مميزات الروح البروتستنتية مما يأتي : اجتمع نفر من ملاك الأرض والفلاحين المستأجرين الأثرياء في جنوب إنجلترا وأعدوا عشرة أسئلة بصدد التفسير الصحيح لقانون الفقراء الصادر في عهد إليزابيث وعشوا بها إلى محام شهير في ذلك الوقت ويدعى Sergeant Snigge (وقد أصبح قاضيا في عصر جيمس الأول) طالبين فيه إبداء رأيه . وفيما يلي السؤال التاسع « ابتدع بعض المزارعين الأغنياء في الأبرشية وسيلة ماهرة لتجنب عناء تنفيذ هذا القانون (السنة ٤٣ من عهد إليزابيث) فاقترحوا أن تقوم بتشديد سجن في الأبرشية ثم نعلن إلى المناطق المحاورة أن كل من يريد استخدام فقراء هذه الأبرشية عليه أن يكتب إلينا باقتراحات في ظروف محتومة في يوم معين عن أدنى ثمن يدفعونه عن يأخذونهم من أيدينا ، ولهم الحق في رفض أى شخص لم يكن بذلك السجن . ويعتقد أصحاب الاقتراح أنه سيكون بالمقاطعات المحاورة أشخاص قد يحملون على تقديم عرض مفيد للأبرشية ، ونظرا لأنهم لا يرغبون في العمل ولا يملكون المال اللازم للحصول على مزرعة أو أبعادية . وإذا هلك أحد الفقراء في رعاية المتعاقد فالذنب واقع عليه إذ تكون الأبرشية قد أدت واجبها ، ولكننا نخشى أن القانون (المذكور) لا يسمح بإجراء حكيم من هذا النوع ؛ ولكن لك أن تعلم أن سوانا من الحائزين الأحرار في هذه المقاطعة وفي مقاطعة (ب) المحاورة سينضمون في المطالبة باصدار قانون يمكن الأبرشية من التعاقد مع أى شخص على أن يعبس الفقراء وبشغلهم ، وعلى أن أى شخص يرفض الحبس أو العمل لا يكون له حق في الإعانة والمساعدة ، والمألوم أن هذا سيحول بين من هم في ضيق وبين الحاجة إلى المساعدة وبذلك يعملون على إضفاء الأبرشيات »
The History of Political Literature from the Earliest Times, لندن ١٨٥٥ ، ج ٢ ، ص ٨٤ — ٨٥ — وتاخر إنساء الرق الاقطاعي في اسكتلندة بضع قرون عنه في إنجلترا ، وفي سنة ١٦٩٨ أعلن فلتنر أوف سالتون في البرلمان الاسكتلندي « يقدر عدد المتسولين في اسكتلندة بما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ ؛ والذي اقترحه بصفته جمهوريا عن مبدأ أن نعبد نظام الأوثان القديم وأن نجعل عبيداً ممن يعجزون عن كسب عيشهم » — كتب لايدن (الكتاب الأول ، الفصل الأول ص ٦٠ — ٦١) يقول « لا بد أن التمس في Villenage كان العصر الذي نشأ فيه الفقراء . إن الصناعة والتجارة ولداً =

أكثر دواما وبقاء . لقد كانت الممتلكات الكنسية الحاجز الذى يحمى نظام حيازة الأرض التقليدى ، فأدى اختفاء الأولى إلى زوال الثانى (١) .

ظلت طبقة Yeomanry حتى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر أوفر عدداً من المزارعين Farmers ، وكانت تلك الطبقة من المزارعين المستقلين العماد الأساسى لكرمويل ولكن لم يأت عام ١٧٥٠ حتى زالت هذه الطبقة (٢) ، وأعقب ذلك اختفاء آخر بقايا الملكية المشتركة Communal ownership للأرض فى العقود الختامية من القرن الثامن عشر . ولا تعيننا هنا أسباب الانقلاب الزراعى الإقتصادية . ولكن الذى يهمننا إنما هو الوسائى القهرية التى استخدمت لإحداث هذا الانقلاب .

بعد عودة الملكية فى عهد أسرة استيوارت قام ملاك الأراضى الإنجليز تحت ستار القانون بعملية اغتصاب كانت تتم فى أرجاء القارة دون الالتجاء إلى الشكليات القانونية . فألغوا نظام إيجار الأرض الإقطاعى بمعنى أنهم تخلصوا من جميع التزامات الملاك قبيل الدولة التى ، عوضوها ، بفرض الضرائب على الفلاحين Peasantry وعامة الناس بوجه عام . وأقاموا حقوق امتلاك حديثة فى أبعاديات كانوا يحوزونها حتى ذلك الوقت تبعاً لنظام الاستئجار الإقطاعى ، وأخير انتهى بهم الأمر إلى إصدار Laws of Settlement التى كان تأثيرها على

== فقراءنا فى هذا البلد . ولكن إيدن كصديقه الاسكتلندى الذى يعتنق المذهب الجمهورى عن مبدأ ، يرتكب خطأ واحداً . ولكن لم يجعل إلغاء Villenage من زارح الأرض بروابناريا أوفقيراً ، ولكن الذى سبب ذلك إلغاء ملكية عمال الأرض لها . وفى فرنسا حيث تمت عملية سلب ملكية العاملين فى الأرض بطريقة مخالفة لما جرى فى إنجلترا ، نجد ذلك فى Ordinance of Moulins (١٥٧١) وفى المنشور Edict ، المقابل لقانون الفقراء الإنجليزى .

... (١) حينما وضع المستر روجرز كتابه « تاريخ الزراعة » كان لا يزال أستاذ الاقتصاد السياسى فى جامعة أوكسفورد (مهد العقيدة البروتستنتية الصحيحة) . وبرغم هذا وجه الأهمية فى مقدمته كتابه إلى ما سببته حركة الإصلاح الدينى من إفقار الجماهير .

(٢) أنظر : A Letter to Sir T.C.Banbury, Bart, on the High Price of Provisions, by a

Suffolk Gentleman, Ipswich, 1795, p.4. وجنى مؤلف كتاب

between, . . . etc, (لندن ١٧٧٣) وهو مدافع متعصب عن الزراعة الكبيرة فقد كتب يقول (ص ١٣٣) « لى لأناسى جدا على ضياع الطبقة الوسطى yeomanry التى حافظت حقيقة على استقلال هذا الوطن ، ويؤسفنى أن أرى أراضها فى أيدي لوردات محتكرين يؤجرونها إلى صغار الفلاحين بهروط تجعلهم لا يزيدون عن الاتباع الإقطاعيين Vassals الذين هم على استعداد لتنفيذ دعوة لهم فى أية مناسبة شريفة . »

العمال الزراعيين بانجلترا شبيها بتأثير المرسوم الذى أصدره بوريس جودينوف سنة ١٥٨٧ على الفلاحين الروس .

لقد ترتب على « الثورة المجيدة » ارتقاء وليم أورنج عرش إنجلترا^(١) ، وكذلك انتقال السلطان إلى تلك الطبقة من ملاك الأراضى والأسماعيين من يستحذون على القيمة الفائضة ، واستهل هؤلاء السادة العصر الجديد بتوسيع نطاق عملية سرقة أراضى الدولة ، فكانت هذه الأراضى تمنح أو تباع لهم أو يضمونها إلى ممتلكاتهم بطريق الاغتصاب المباشر^(٢) ، وتم هذا كله دون أقل مراعاة للتقاليد القانونية . وإن الممتلكات الشاسعة التى يحوزها أفراد الأوليغاركية الإنجليزية الحديثة تتكون من أراضى التاج التى استولوا عليها بمثل وسائل الغش هذه ومن أراضى الكنيسة التى سرقت (ما دامت لم تضيع من حيازتها خلال الثورة الجمهورية)^(٣) . وسهل الرسامليون البورجوازيون العملية لأسباب خاصة بهم لأنهم أرادوا أن تكون الأراضى سلعة تجارية ، وأن يتسع مجال الزراعة الكبيرة ، وأن يزداد عدد أفراد البروليتاريا وهكذا . وعلاوة على هذا كانت الأرستقراطية الحديثة من ملاك الأراضى حليفا طبيعيا لطبقة كبار رجال المال والصناعة الحديثة (وكان هؤلاء الأخيرون إذ ذاك من أنصار الرسوم الجمركية الحامية) . هكذا كان موقف البورجوازية بانجلترا شبيها بموقف أهل المدن فى السويد حيث تحالفوا مع الفلاحين وأيدوا التاج فى انتزاع الأراضى من أيدي الأوليغاركية السويدية وهى العملية التى استمرت منذ سنة ١٦٠٤ فى عهدى شارل العاشر وشارل الحادى عشر .

(١) أما عن الطابع الأذى الذى يتصف به هذا البطل البورجوازى فعليك بقراءة ما يأتى « إن لأراضى التى منحها فى إرلنده للادى أوركنى سنة ١٦٩٥ مثال ينم عن محبة الملك وتأثير السيدة ... ويبدو أن وظيفة اللادى أوركنى كانت feoda laborum ministeria (وظيفة المحظية المشينة) — رقم ٤٢٢٤ فى مجموعة مخطوط سلون فى المتحف البريطانى ، وعنوان المخطوط :

The Character and Behaviour of king William, Sunderland, etc., as represented in original letters to the Duke of Shrewsbury, from Somers, Halifax, Oxford Secretary Vernon, etc. والمخطوط ملىء بمعلومات غريبة .

(٢) « هذا النقل غير القانونى لأراضى التاج بالبيع من جهة وعن طريق المتح من جهة أخرى » فصل مخجل فى التاريخ الإنجليزى ... ونصب ضخم على الشعب : ف . و . نيومان « محاضرات عن الاقتصاد السياسى » ، لندن ١٨٥١ م ١٢٩ — ١٣٠ .

(٣) اقرأ مثلا السكتيب الذى وضعه إدمند برك عن بيت الدوق بدفورد الذى تسلسل منه اللورد جون رسل « "the tomfit of liberalism" » .

كانت الملكية المشتركة نظاما قديما يرجع الى عهد التيوتون وعاش تحت ستار الإقطاع ، وقد رأينا كيف بدأ اغتصاب الأراضى العامة فى القرن الخامس عشر واستمر فى السادس عشر وكان مصحوبا فى الغالب بتحويل الأرض المزروعة الى مراعى ؛ ولكن هذه العملية كانت تحدث بواسطة أعمال فردية قاومها التشريع دون جدوى مدى مائة وخمسين عاما . ووجه التقدم الوحيد فى القرن الثامن عشر أن القانون أصبح الآن الأداة التى تم بها سرقة أراضى الناس وإن استمر كبار الفلاحين فى الالتجاء الى أساليبهم الخاصة الى جانب ذلك (١) . والشكل البرلمانى الذى اتخذته هذه العملية عبارة عن إصدار قوانين خاصة بإحاطة الأراضى الشائعة بأسيجة ، أى بقوانين تمكن كبار الملاك من أن يجعلوا الأراضى المتبرة ملكا للشعب ملكية خاصة لهم . وبرغم أن السيرف . م . إيدن حاول أن يثبت أن هذه الأرض ذات الملكية المشتركة إن هى فى الواقع إلا ملكية خاصة لكبار الملاك الذين حلوا محلوا أمراء الإقطاع إلا أنه ناقض نفسه حينما طالب البرلمان بإصدار قانون عام بشأن إقامة الأسيجة حول الأراضى الشائعة ، وبهذا اعترف بضرورة تدخل البرلمان لتحويل الأرض الشائعة الى ملكية خاصة ، وكذلك ناقض نفسه حين طالب السلطة التشريعية بمنح التعويض للفقراء الذين يحرمون من الأرض على هذا النحو (مصدر سابق . المقدمة) .

بينما زالت طبقة المزارعين المستقلين yeomen ليحل محلها المزارعون الذين يستأجرون الأرض لمدة عام (وبذا يكونون تحت رحمة أهواء الملاك) ، نجد أن الاستيلاء على الأراضى الشائعة إلى جانب سرقة أراضى الحكومة ، مما ساعد على زيادة حجم تلك المزارع الكبيرة التى يقال لها مزارع رأس المال ، (٢) . و مزارع التجار (٣) . كما ساعد على تحرير أهل

(١) يحرّم الفلاحون المستأجرون على أهل الأكواخ ألا يحتفظوا بأى مغنوقات حية سوى أشخاصهم وأطفالهم وذلك بحجة أنهم لو كانوا يربون أى حيوانات أو طيور دواجن فسيسرقون لها الغذاء من أمراء المزارعين ، وهم يقولون كذلك : ابقوا أهل الأكواخ فى حالة فقر تجدونهم يعملون مجد و نشاط الخ . ولكن الذى أعتقد أنه السبب الحقيقى ينحصر فى أن للمزارعين الحق كله فى الأرض الشائعة common A Political Inquiry into the Consequences of Enclosing Waste Lands, London 1785, p. 75.

(٢) نجد اصطلاح "Capital farms" فى Two Letters on the flour Trade and the Dearness of Corn, by a Person in Business, London, 1797, pp. 1q & 20.

(٣) نجد اصطلاح merchant farms فى An Inquiry into the Causes of the Present High Prices of Provisions, London, 1797, p. 11 note.

وهذا المؤلف الممتاز الذى نشر بدون اسم مؤلفه ، من وضع :
the Rev. Nathaniel Forster

الريف ، ليكونوا طبقة من العمال يخدمون أغراض الصناعة . وبرغم هذا لم يكن القرن الثامن عشر مستعدا لأن يتقبل تماما هذا النظام الذى تركز فيه الثروة الأهلية على حساب فقر الشعب ، ولهذا حمل الأدب الإقتصادى إذ ذاك على نظام الأسيجة ، فقال Thomas Wright غاضبا إنه فى أبرشيات عدة بمقاطعة هرتفورد تحولت ٢٤ مزرعة تراوح مساحتها فى المتوسط ما بين ٥٠ . ١٥٠ فداناً للواحدة الى ثلاثة مزارع « A Short Address to the Public on the Monopoly of Large Farms (١٧٧٩ ص ٢ - ٣) وفى مقاطعة نورثمبتن وولستر استمرت عملية إقامة الأسيجة على نطاق واسع وتحولت المزارع الكبيرة الناشئة عن هذه العملية الى مراع بحيث أن البعض منها لا يخصص للزراعة سنويا سوى ٥٠ فداناً بعد ١٥٠٠ فدان من قبل ، وتدل خرائب البيوت والمخازن والاصطبلات السابقة على الأهالى الذين كانوا يقيمون من قبل فى تلك الأثناء . فى بعض القرى هبط عدد البيوت والأسرات من مائة إلى ثمانية أو عشرة ، وليس من غير المألوف أن تجد أربعة أو خمسة من كبار أصحاب المراعى يملكون أراضى كانت من قبل فى أيدي عشرين أو ثلاثين من الفلاحين فضلا عن عدد من صغار المستأجرين والمالكين . هؤلاء جميعا حرموا من وسائل العيش ، هم وأسراتهم ومن كان يعمل لديهم (١) . لم يقتصر الأمر على اغتصاب الأراضى البور ، بل تعداه إلى أراضى يملكها جماعة بالاشتراك أو يستأجرها الأفراد من الجماعة . « إنى أشاهد الأسيجة محيطة بحقول مفتوحة وأراضى قد تحسنت من قبل . وإن أشد الكتاب دفاعا عن الأسيجة يعترفون أن هذه القرى التى تناقص عددها زادت من احتكارات المزارع ورفعت أثمان المون وأدت إلى تناقص السكان ... وحتى تطبيق نظام الأسيجة على الأراضى البور (كما هو حادث الآن) شديد الوقع على الفقراء إذ يحرمهم من جانب من وسائل العيش لهم » (٢) . ويتحدث برايس عن « العدد الكبير من صغار المالكين والمستأجرين الذين يعولون أنفسهم وأسراتهم عن طريق ما تنتجه الأرض التى يقيمون بها وبواسطة الأغنام التى ترعى فى الأراضى الشائعة والدجاج والخنازير الخ وبذلك لن يكونوا فى حاجة إلى شراء أى من وسائل العيش ، ولكن « حين تنتقل هذه الأراضى إلى أيدي عدد قليل من كبار الملاك يتحول صغار الفلاحين (الذين تحدث عنهم فى

(١) The Rev. Stephen Addington : Inquiry into the Reasons for or against enclosing Open Fields, London, 1772, pp. 37, 43, passim.

(٢) الدكتور روبرايس (ج ٢ ص ١٥٠) — فرأ كتابات فورستر ، أدنجتن ، كنت ، برايس ، جيمس ، أندرسن ، ووازن بينها وبين هذرماك كولوخ فى كتابه The Literature of Political Enomy, London, 1835.

الفقرة السابقة) إلى جماعة تكسب عيشها عن طريق العمل للغير وتضطر إلى شراء كل ماتحتاج إليه من السوق .. وربما يكون هناك مورد من العمل أكبر إذ تزداد الضرورة التي تحمل الناس على عرض عملهم . . . فتزداد المدن ورجال الصناعة إذ يزيد عدد من يتوجه ناحيتهم بحثا عن العمل . هذه هي الطريقة التي يبدو بها مفعول عملية تكبير حجم المزارع ، وهذا ما حدث فعلا في هذه المملكة (١) . ثم لخص الكاتب نتائج عمليات إقامة الأسيجة بالعبارة الآتية :

وعلى العموم ساءت أحوال الفئات الدنيا من الناس من كل ناحية تقريبا ، فقد انحدروا من مرتبة الحائزين للأرض إلى عمال أجراء ، وأصبحت مسألة عيشهم أصعب من ذي قبل ، (٢) والحقيقة كان لاغتصاب الأراضي العامة وما صاحب ذلك من انقلاب في الزراعة آثار فادحة الخطر بالنسبة إلى العمال الزراعيين بحيث أن أجورهم — كما يقول إيدن — أخذت تهبط فيما بين ١٧٦٥ ، ١٧٨٠ دون الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم مما جعل من الضروري تكتمتها بإغاثة الفقر . وإليك ما يقول إيدن « لم تزد أجورهم عما يكفي مجرد ضروريات الحياة » ولنستمع لما يقوله رجل دافع عن نظام الأسيجة وكان خصما للدكتور برايس « راييس مما يترتب على ذلك نقص السكان لأن الناس لا يبرون يبددون عملهم في الحقل المفتوح . . . إذا كان تحويل صغار الفلاحين إلى جماعة تشتغل للغير سببا في إنتاج قدر أكبر من العمل لكنت

(١) برايس (المصدر السابق ص ١٤٧) .

(٢) نفس المصدر ص ١٥٩ — وبذكرنا المؤلف بروما القديمة « امتلاك الأغنياء الجانب الأكبر من الأرض التي لم تقسم بعد . وكانوا واثقين أن ظروف الوقت لن تسمح باسترداد الممتلكات من أيديهم ، وعلى ذلك اشتروا بعض الأراضي الواقعة إلى جانب ممتلكاتهم من أربابها الفقراء وبموافقتهم ووضعهم ، كما أنهم استولوا على بعض الأراضي بالقوة ، وكانت نتيجة هذا كله أن أصبحوا يزرعون مساحات واسعة متمسكة بدلا من قطع منعزلة . ثم استخدموا العبيد في الزراعة وتربية الماشية لأن استخدام الأحرار يقتضى حرمان الخدمة العسكرية منهم . وكان امتلاك العبيد مصدر ربح طائل إذ نظرا لإغنائهم من الخدمة العسكرية كانوا يتكاثرون بحرية ويزداد عدد أمتانهم . وهكذا استولى الأفوياء على الثروة كلها وامتلات الأرض بالعبيد . أما الطليان من جهة أخرى فكان عددهم في تناقص وحطمتهم الفاقة والضرائب والخدمة العسكرية . وحتى حين حل السلام كان محكوما عليهم بالتحول لأن الأغنياء كانوا يملكون الأرض ويستخدمون العبيد في فلاحتها » (Appian : Civil Wars , 1, 7.) . وتشير الفقرة السالفة الذكر إلى العصر السابق لصدور قوانين ليسنيان . والخدمة العسكرية التي عجلت بدمار طبقة العامة من الرومان استخدمها شرمان فيما بعد لتحويل الفلاحين الأحرار الألمان بالعنف والقهر إلى أرقاء .

هذه ميزة يجب أن يتمناها الشعب (١). حين يقوم هؤلاء بالعمل المشترك في مزرعة واحدة يزداد الإنتاج ويتوافر فائض للصناعات وبهذه الوسيلة تجد أن الصناعات وهي إحدى مصادر ثروة الشعب تزداد بما يتناسب مع كمية ما يتم إنتاجه من القمح ، (٢).

هذا الهدوء الذي ينم عن عدم الاكتراث والذي يبديه رجل الاقتصاد السياسى حين ينظر إلى هذا الاعتداء الشائن على « حقوق الملكية المقدسة » وإلى ارتكاب أشد أعمال العنف ضد الأفراد (حين تكون هذه الأمور ضرورية لإقامة أسس الإنتاج الرأسمالى) — نقول إن هذا الهدوء يمكن أن ندرسه مثلا في شخص سيرف . م . إيدن الذى يدعى العطف على الإنسان وإن كان من جماعة التورى من رأسه إلى إخصص قدميه . فهذه السلسلة الطويلة من السرقات والاعتداءات والشدائد التى صاحبت عملية انتزاع أملاك الناس خلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الخامس عشر حتى ختام الثامن عشر إنما تحمله على استخلاص هذه النتيجة التى يرى فيها العزاء وتهوين الأمور « كان لابد من إقامة النسبة الواجبة بين الأرض المنزرعة والمراعى ، ففي القرن الرابع عشر ومعظم الخامس عشر كان هناك فدان واحد من المرعى مقابل ٢ ، ٣ بل ، ٤ أفدنة من الأرض المنزرعة ، ثم تعادلت النسبة حوالى منتصف القرن السادس عشر ، وبعد ذلك أصبح هناك فدانان من المرعى مقابل فدان من الأرض المزروعة وأخيرا تحققت النسبة المعادلة وهى ٣ (مرعى) إلى ١ (مزرع) ، وفى القرن التاسع عشر زال حتى مجرد ذكرى الصلة بين عمال الزراعة والملكية المشتركة ولم يحصل أمل الريف على فلس واحد على سبيل التعويض عن ٣,١١١,٧٧٠ فداناً من الأرض العامة سلبت منهم وأهداها كبار الملاك الى أنفسهم مع الحرص على مراعاة القانون ؟

أما آخر مرحلة فى عملية انتزاع ملكية الأرض أى فصل السكان الزراعيين عن الأرض فقد اتخذت شكلا عرف باسم تطهير (تصفية) الأبعاديات ومعنى هذا طرد الناس منها . فبعد أن زال المزارعون المستقلون بدأت (تصفية) الأكواخ بحيث لا يستطيع العمال الزراعيون

(١) الشعب الذى يجب أن نقرض أن الفلاحين الصغار « الذين تحولوا » على هذا النحو

لا يتمكنون إليه !

An Inquiry into the Connexion between the Present Prices of Provisions, etc. (٢)

ص ١٢٤ ، ١٢٩ — والفقرة الثاوية تدعم أقوال الكاتب وإن كانت قد كتبت من وجهة نظر مضادة « يطرد العمال من أكواخهم ويرغفون على التحول إلى المدن سعياً وراء العمل ، ولكن بهذا يتوافر فائض أكبر ويزداد رأس المال » The Perils of the Nation — الطبعة الثانية ، لندن ١٨٤٨

ص ١٤ .

أن يجدوا فوق الأرض التي يفلحونها قليلا من الفضاء مما يلزم لسكنهم . ولكي ندرك المعنى الحقيقي لهذه التصفية يحسن بنا دراسة إقليم مرتفعات اسكتلنده حيث تتميز هذه العملية باتساع نطاقها الى حد كبير بحيث تشمل مساحات لا تقل حجما عن إمارات ألمانيا بأسرها بينما يقتصر الأمر في إيرلنده على طرد الناس من عدة قرى في وقت واحد . وثمة أمر آخر يميز « تصفية الأبعاديات » باسكتلنده وهو راجع إلى الشكل الخاص الذي تميزت به ملكية الأرض . كان أهل إقليم المرتفعات من الغالين ويتقسمون عشائر تملك كل منها الأرض التي تقيم فيها ، وكان رئيس العشيرة المالك الإسمى لهذه الأرض بالمعنى الذي تكون به ملكة إنجلترا الحالية المالكة الإسمية للأرض في البلاد كلها . ولما نجحت الحكومة الإنجليزية في وضع حد للحروب الداخلية بين رؤساء العشائر وإيقاف اعتدائهم على أهل المناطق المنخفضة من البلاد ، لم يقلع هؤلاء الرؤساء عن أعمال النهب التي مارسوها وإن تغير شكلها . فأقدموا على تحويل ملكيتهم الإسمية إلى ملكية خاصة فعلية ، وإذ قوبل الإجراء بالمقاومة من رجال العشائر عمد الرؤساء إلى إخراجهم بالقوة السافرة . وفي هذا يقول الأستاذ نيومان « يجوز لأحد ملوك إنجلترا أن يفعل المثل ويلقي برعاياه إلى البحر » (ص ١٣٢) . ويمكن أن نتبع في كتابات سير جيمس ستيوارت (١) وجيمس أندرسن (٢) المراحل الأولى من تلك الثورة التي بدأت بعد آخر محاولات أمير ستيوارت المدعى بالعرش لاسترداد ملكه . في القرن الثامن عشر كان الغالون موضع المطاردة العنيفة وفي الوقت نفسه حرمت عليهم الهجرة ، والغاية من هذا حملهم بالقوة على التحول الى جلاسكو وغيرها من المدن الصناعية (٣) . وكى تقدم مثالا للأساليب السائدة في القرن التاسع عشر (٤) يكفي أن نصف « أعمال التصفية » التي

(١) يقول ستيوارت « إذا وازنت بين ريع هذه الأراضي ومساحتها لبدا ضئيلا جدا » (لاحظ أنه يجعل خطأ هذا الريع يشمل الجزية التي يدفعها taskmen لرئيس العشيرة) « وإذا وازنت بينه وبين الاعداد التي تنفذ على المزرعة لرأيت أن أبعادية في المرتفعات — الاسكتلندية — ربما تهىء سبل العيش لعشرة أمثال ما تعوله أبعادية من نفس القيمة في ولاية خصيبة جيدة » (ج ١ فصل ١٦ ، ص ١٠٤) .

Observations on the Means of Exciting a Spirit of National Industry, etc., (٢) Edinburgh, 1777.

(٣) في سنة ١٨٦٠ صدرت الأوامر للذين سلبت أملاكهم بالتوجه إلى كندا ، وذلك بأعذار باطلة ، فلبأ بعضهم إلى الجبال والجزر القريبة . ولما طاردهم البوليس جرت مناوشة بين الطرفين وفروا . (٤) « تحطم اليوم في إقليم المرتفعات باسكتلنده نظام الملكية القديم ... فالملك يعرض أرضه لمن يدفع أعلى ثمن فيها وذلك دون أدنى مراعاة للمستاجر الوراثي ، وإذا كان المشتري من أنصار =

اتبعتها دوقة سذرلاند التي هداها عليها بالمسائل الاقتصادية أن تقرر تحويل المقاطعة بأسرها الى مراع للاغنام وكان عدد سكان المقاطعة قد تضائل الى ١٥,٠٠٠ نسمة بسبب عمليات سابقة من هذا القبيل . ففي الفترة (١٨١٤ — ٢٠) دمرت كافة قراهم أو أحرقت وحولت حقوقهم جميعها الى مراع ، واستعانت سموها بالجنود البريطانيين لتنفيذ أوامرها وقد أبت سيدة عجوز أن تغادر كوخها المحترق فأهلكتها الثيران . بهذه الوسيلة امتلكت الدوقة ٧٩٤,٠٠٠ فدان كانت ملكاً للعشيرة من أقدم العهود ، وخصصت للاهلين وعدتهم ٣٠٠٠ أسرة ٦٠٠٠ فدان بجوار ساحل البحر بمعدل فدانين لكل أسرة ولكن هذه الأرض كانت بورا لا تغل شيئاً ولكن طيبة القلب حملت الدوقة على تأجيرها لهؤلاء المطرودين بسعر شلّين ونصف للفدان يدفعه أولئك الذين أراق أهلهم دماهم قروناً طويلة في الدفاع عن أسرة الدوقة . أما الاراضي التي انتزعتها فقسمتها ٢٩ مزرعة كبيرة للاغنام بكل منها أسرة واحدة من خدم المزارع أتت بهم من إنجلترا . وفي سنة ١٨٢٥ حل ١٣١,٠٠٠ رأس من الاغنام محل ١٥,٠٠٠ من الغالين ، رعاش الباقون على ساحل البحر يحاولون كسب عيشهم بصيد الاسماك . لقد تحولوا الى مخلوقات برمائية أي تعيش في البر والبحر كما قال أحد الكتاب الانجليز (١) .

== التحينات فسرعان ما يعتمد الى تطبيق نظام جديد في الزراعة . هذه الأرض التي انتشر فيها من قبل صغار المستاجرين أو العمال كان يسكنها عدد يتناسب مع إنتاجها ، ولكن في ظل هذا النظام من تباع أساليب أفضل في الزراعة ومن ارتفاع الابعارات يجرى الحصول على أكبر قدر من المنتجات بأقل قدر من التكاليف . بهذا تخرج الأيدي العاملة التي لا تقع فيها ويهبط السكان لا الى العدد الذي تستطيع الأرض احتمائه ولكن الى الحد الذي تستخدم فيه . أما المستأجرون الذين حرموا من الأرض على هذا النحو فاما أن يوجهوا الى اللقري المجاورة سعياً وراء العمل ... »

David Buchanan : Observations on, etc, Adam Smith : Wealth of Nations, Edinburgh, 1814, vol. IV p. 144.

« نزع أعيان أسكنده الارض من أسرات البلد وأصبح الإنسان يستبدل به رأس من الغنم بل لعله كان أرخص ثمناً من ذلك . حين تدفق المغول على الولايات الشمالية من الصين تقدم اقتراح في أحد مجالسهم بانقضاء على السكان وتحويل الارض الى مراع . وقد نفذ الكثيرون من الملاك في اقليم المرتفعات هذا الاقتراح في بلدهم وضد مواطنيهم » George Ensor : An Inquiry Concerning the Poplulation of Nations, London 1818, pp. 215—216.

(١) أضافت الدوقة السيدة Beecher-Stowe مؤلفة كتاب « كوخ العم توم » في قصرها بلندن (دليلاً على عطفها على العبيد السود في الجمهورية الأمريكية ، ذلك المعطف التي نسينه هي وزملاؤها من الطبقة الارستقراطية أثناء الحرب الاهلية حيثما كان حبيهم ملاك اليبيد بدلاً قلوبهم « النبيلة ») ، وهنا نصرت في صحيفة نيويورك تريبون ما أعلمه من الحقائق عن عبيد سذرلاند (وقد حصلت على ==

ولكن ما لبث « هؤلاء الرجال العظام » أن استهوتهم رائحة السمك والريح الناجم منه فأجروا شاطئ البحر لتجار الجملة بلندن ، وللمرة الثانية طورد الغاليون (١) .

وفي النهاية تحول جزء من مراعى الأغنام إلى غابات لتربية الغزلان يهرع إليها النبلاء نظراً لعدم وجود غابات بالمعنى الصحيح في إنجلترا الأمر الذى ترتب عليه انتشار عادة تربية الغزلان في حدائق قصور النبلاء . ويقول سومرز بعد أن عدد بعض الغابات من هذا النوع في جهات مختلفة وأبان كيف امتدت من أبردين إلى مرتفعات أوبان « لقد جاءوا بالأغنام إلى الأودية الضيقة التي كانت تقيم فيها جماعات من صغار الفلاحين وطرد هؤلاء للبحث عن وسائل العيش في المناطق المجربة . والآن تحمل الغزلان محل الأغنام وتطرد صغار المستأجرين فيشتد شظف العيش بهم وتعظم فاقهم . إن غابات الغزلان (٢) وجماعات الناس لا يمكن وجودها جنباً إلى جنب بل لابد من أن يخلى أحدها مكانه للآخر . فإذا زادت الغابات من حيث العدد والمساحة في الربع التالى من القرن كما حدث في الربع الماضى ، هلك الغاليون وزالوا من بلادهم . وهذه الحركة التي نشاهدها في إقليم المرتفعات راجعة إلى روح الطمع في نفوس بعض الملاك وإلى حب الرياضة في نفوس البعض - بينما البعض الآخر يتوقع اجتناء الريح ، ثم يقول الكاتب إن الناس تعرضت لآلام شديدة من هذه العملية « إن طرد الناس واخراجهم عملية يتابعها الملاك كأنها مبدأ مقرر وضرورة تقتضها الزراعة كما تجتث الأعشاب والأشجار من أراضي أمريكا وأستراليا البور . إن العملية تسير في هدوء وبطريقة رجال الأعمال (٣) .

— بعض معلوماتى من كتاب ه . س . كارى المعروف باسم The Slave Trade ، لندن ١٨٥٣ ص ٢٠٢ — ٢٠٣) . وقد نشرت صحيفة اسكتلندية المقال فأثار ذلك نزاعاً بينها وبين جماعة الكتاب الذين يتملقون آل سذرلاند .

(١) تجد معلومات طريقة عن تجارة السمك هذه في Mr. David Urquhart's "Portfolio" ويتحدث نساو سينبور عما حدث في مقاطعة سذرلاند بأنه من أعظم أعمال التصفية التي يذكرها الإنسان .

(٢) لا تحتوى « غابات الغزلان » في اسكتلندة على شجرة واحدة ، فالأغنام تطرد إلى انتلال الجرداء وتحمل محلها الغزلان ثم يقال للمكان « غابة غزلان » . وليس هذا هو انشاء الغابات !

(٣) Robert Somers : Letters from the Highlands, or the Famine of 1847, London, (٣) 1848, pp. 12—28, passim .

وقد نشرت هذه الخطابات في الأصل بصحيفة التيمس ، ولست بحاجة إلى القول إن الاقتصاديين الانجليز عزوا هذه المجاعة إلى زيادة السكان عن الحد الواجب . وعلى كل حال كان ضغط السكان شديداً على موارد الغذاء . وعملياً « تصفية الأبعاديات » وتعرف في ألمانيا باسم Bauernlegen اتبعت في تلك البلاد بعد حرب الثلاثين سنة وسببت سنة ١٧٩٠ ثورات الفلاحين في سكسونيا ، وبلغت

إن سلب أملاك الكنيسة ، والاستيلاء على أراضى الدولة بوسائل خادعة ، وسرقة الأراضى الشائعة ، وتحويل الممتلكات الإقطاعية وملكية العشائر إلى ملكية خاصة حديثة (وهو

== هذه الحركة أقصاها في شرق ألمانيا. وكان فردريك الثانى أول من ضمن حق الملكية للفلاحين وذلك في معظم مقاطعات بروسيا ، إذ بعد أن تم له غزو سيليزيا أمر الملاك باعادة بناء الأكواخ والمخازن الخ وأن يزودوا المزارع بالماشية وأدوات الزراعة . كان فردريك في حاجة إلى الجند لجيشه وإلى دافعى الضرائب لملء خزائنه . ويمكن من العبارة التالية التى كتبها ميرابو المعجب بفردريك أن نعلم مبلغ سعادة الفلاح في ظل حكومة فردريك التى تميزت بسوء الإدارة المالية وطابع الاستبداد والمركزية والإقطاع » . وعلى ذلك فالسكان من المصادر الرئيسية للثروة للزراع في شها المانيا . ومن سوء حظ الجنس البشرى ليس هذا سوى وسيلة لتجنب الفاقة إذ لا يمكن عده من الوسائل المؤدية إلى الرفاهية . فلا يزال الزارع الألماني يئن تحت عبء الضرائب المباشرة والسخرة والعبودية المختلفة الأشكال ، وهذا فضلا عن الضرائب غير المباشرة التى يتعين عليه دفعها ... وحتى يتراكم الدمار فوق رأسه فانه لا يستطيع أن يبيع منتجاته حيثما وكيفما يشاء ، ولا يجرؤ أن يشتري ما يحتاج إليه من التجار الذين يمكنهم تزويده بها بأقل الأثمان . هذه الأسباب جميعها تموى به تدريجا إلى الدمار ، ولن يتمكن من دفع الضرائب المباشرة إلا إذا لجأ إلى عجلة الغزل ففهيها منفذ من الصعاب المحيطة به إذ تمهيء له عملا لزوجه وأطفاله وخدم مزرعته وعماله وشخصه . ولكن برغم هذا العون خيانه مدعاة للإشفاق ! وهو يعمل في الصيف كالعبد في السفن يحرث الأرض ويحصد المحصول ويتوجه إلى فراشه في التاسعة مساء ويستيقظ في الثانية صباحا إذ بهذا وحده يستطيع أداء عمله اليومي . وينبئ له في الشتاء أن يسترد نشاطه وقوته عن طريق راحة أطول أمدا ؛ ولكنه لا يجد الحب لحبزه ولبنور محاصيل العام التالى إذا تعين عليه أن يبيع الكل لى يحصل على المال اللازم لدفع الضرائب . يجب عليه إذن أن يمارس الغزل حتى يسد هذه الثغرة ... وأن يجد في هذا العمل . لهذا ينام الفلاح في الشتاء في منتصف الليل أو في الواحدة صباحا ويستيقظ في الخامسة أو السادسة ، أو ينام في التاسعة مساء ويصحو في الثانية صباحا ، وهذه هي حياته طيلة أيام الأسبوع عدا يوم الأحد . يقف الناس بسبب هذا العمل الكثير وهذا النوم القليل القدر ، ولهذا يهرم الرجال والنساء على السواء في الريف بأسرع مما يحدث نفس الشيء في المدينة » . (مصدر سابق ج ٣ ص ٢١٢ وما بعدها) — [حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية . في ١٦ أبريل ١٨٦٦ بعد نشر مؤلف روبرت سومرز ثمانية عشر عاما . ألقى الأستاذ ليون ليفي محاضرة أمام جمعية الفنون عن تحويل مراعى الأغنام إلى غابات للغزلان ، وفيها يلى الوصف الذى أورده للدمار الذى أصاب إقليم المرتفعات باسكتلنده « كان طرد السكان وتحويل الأرض إلى مراعى للأغنام أنسب طريقة للحصول على دخل بدون تكبد أية نفقات ... وكان قيام غابة للغزلان مكان مرعى الأغنام تغييرا شائعا في إقليم المرتفعات ، فقد طرد الملاك الأغنام كما طردوا الأهلين من قبل ، ورحبوا بالسكان الجدد — أى الحيوانات البرية والطيور ذات الريش الجميل . يستطيع المرء أن يسير من مرارح الإيرل أوف دالهورى في فورفارشير إلى جون أو جروتس دون أن يغادر أرض الغابات ... في كثير من هذه الأجاج ينتشر الثعلب والقط البرى ... وابن عرس والأرنب الألبى ، بينما شقى الأرنب والسنجاب والفسار سيبلها إلى الريف . هكذا نجد مساحات شاسعة تدل البيانات الاحصائية باسكتلنده على احتوائها على مراعى ==

اغتنصاب يتم بالإرهاق الشديد القسوة) - هذه جميعها كانت الوسائل المثالية لتحقيق التجميع الأولى . فقد مهدت الأرض للزراعة الرأسمالية ، وجعلت الأرض جزءاً من رأس المال ، بينما عملت في نفس الوقت على إشباع حاجات الصناعة بالمدن عن طريق امدادها بالعدد اللازم من أفراد البروليتاريا .

٣ - القسريج الوضحي ضد التبريد : نزعت أسلاكهم متزخماًم القرنه

الخامس عشر . القوانين البرلمانية الصادره بقصد فقهمه الأجهور تولدت هذه البروليتاريا عن طريق فض جماعات الأتباع والخدم الاقطاعيين . وأعمال سلب الأرض المتتالية . ولكن كان من المستحيل أن يمتص نظام الصناعة اليدوية الناشئة هذه الأعداد الوفيرة بنفس السرعة التي حدث بها «تحريرهم» ، كما لم يكن من السهل على هؤلاء الذين أبعدهوا فجأة من بيئتهم المعتادة أن يخضعوا للنظام الذي تفرضه الأحوال الجديدة ، ولهذا أصبح الكثيرون منهم متسولين ولصوصاً ومشردين عن ميل من جهة وبسبب ضغط الظروف من جهة أخرى . وقد صدرت بأوروبا في ختام القرن الخامس عشر وخلال السادس عشر قوانين قاسية ضد التشرد ، وهكذا عوقب أسلاف الطبقة العاملة الحالية على كونهم مشردين وقراء مع أن التشرد والفقر قد فرضا عليهم . عاملتهم السلطة التشريعية على أنهم مجرمون « محض

== واسعة غنية بدرجة ممتازة قد حرمت من الزراعة وأعمال التحدين وصارت مخصصة لرياضة نفر قليل من الاشخاص خلال فترة قصيرة من العام » — وإني لاقتبس العبارات الآتية من مجلة الإيكونوميست في عدد ٢ بونيه ١٨٦٦ « جاء في احدى صحف الاسبوع الماضي باسكتلنده ما يلي :— ... ان مزرعة من أبداع مزارع الاغنام في سذرلاندشير وكان ايجارها السنوى ١٢٠٠ جنيه ستحول عند انتهاء مدة الايجار في العام القادم الى غابة للغزلان — وهنا ترى غرائر نظام الاقطاع الحديثة ... تقوم بعملها كما كان شأنها حين خرب الفاتح النورمندي ٣٦ قرية كى ينشئ الغابة الجديدة .. مليوناً فدان ... كلها أرض بور تشمل بعضاً من أخصب أراضي اسكتلنده . وكانت الحشائش الطبيعية في Glen Tilt وادى تلت من أعظم حشائش منطقة برت من حيث قيمتها الغذائية . وكانت غابة الغزلان في بن أولدر أحسن مرعى في منطقة بادينوخ الواسعة الأرجاء ، وكان جزء من غابة الجبل الأسود أحسن مرعى للأغنام السوداء في اسكتلنده . وإذا علمنا أن المنطقة التي تحولت إلى مابى رياضى باسكتلنده أكبر من مقاطعة برت بأكلها ، أمكن أن ندرك مدى مساهمة هذه الأرض التي أصبحت بوراً لهذا السبب ، كما نستطيع لإدراك مبلغ الخسارة الناجمة عن أعمال التدمير هذه إذا عرفنا موارد غابة بن أولدر . تكنى الأرض لرعى ١٥٠٠٠ رأس من الغنم ، ولما كانت لا تزيد عن ١/٣ من أراضي الغابات القديمة باسكتلنده... يجوز الخ... كل تلك الغابة غير منتجة بالكلية... كما لو أنها قد غمرتها مياه المحيط الألماني... ويجب على السلطة التشريعية أن تتدخل للقضاء على هذه الأعمال التي تسبب خراب الأراضي وتحولها إلى صحراوات » [.

اختيارهم» إذ افترضت أن عليهم أن يعملوا في ظروف لم يعد لها وجود .
وقد بدأ هذا النوع من التشريع بإنجلترا في عهد هنري السابع ، فقرر قانون ١٥٣٠
ضرورة حصول المتسولين. المسنين والعاجزين عن العمل على رخصة ، ونص على عقاب
المتشردين بالجلد والحبس ثم يقسمون في النهاية بالعودة إلى موطنهم الأصلي أو حيث كانوا
يقيمون قبل السنوات الثلاث السابقة وهناك « يقومون بالعمل » . يالها من سخريه قاسية !
وصدر قانون في السنة السابعة والعشرين من عهد هنري الثامن مجددا القانون السابق وينص
على أنه في حالة الحبس للمرة الثانية بسبب التشرد يتكرر الجلد وتقطع نصف إحدى المذنب
فاذا حكم عليه للمرة الثالثة كان جزاؤه الاعدام كجرم معتاد الاجرام وعدو للصالح العام وصدر
قانون في أول سنوات عهد إدورد السادس يقول إن أى شخص يرفض العمل يسلم كعبد إلى
ذلك الذى اتهمه بالخول وعلى الأخير أن يطعمه الخبز والماء والحساء الضعيف التغذيةى وبقايا
اللحم ، وأن يرغمه على أداء أى عمل مهما كان منفراً مستعينا على التنفيذ بجملده وتقييده
بالسلاسل إن أبى . وإذا تغيب العبد أسبوعين بدون إذن حكم عليه بالعبودية مدى الحياة
ويطبع على جبهته أو ظهره حرف S ، وإذا هرب للمرة الثالثة أعدم ، ويستطيع مولاه أن
يبعه أو يورثه أو يؤجره للغير ، وإذا تأمر العبيد ضد سيدهم كان جزاؤهم الموت . واذا وجد
متشرد يطوف الارحاء ثلاثة ايام أعيد إلى مسقط رأسه ودمغ صدره بالحرف V ثم يرغم على
العمل بعد ذلك في الطرق العامة أو غير ذلك من الاعمال مقيداً بالاغلال . واذا كذب في اعطاء
اسم مسقط رأسه وأعطى سواه صار عبداً طيلة حياته للاخير وأهله ونقابتها ويدمغ بالحرف
S وللكافة الافراد الحق في الاستيلاء على أطفال المتشرد والاحتفاظ بهم كصبيان لهم حتى
سن الرابعة والعشرين بالنسبة للصبيان ، وسن ٢٠ للفتيات . واذا هرب أولئك الصغار صاروا
عبيداً لسادتهم حتى يبلغوا تلك السن المذكورة ، ويستطيع سادتهم تقييدهم وضربهم بالسياط
إن شاءوا ، ويمكن السيد أن يعلق طوقاً حديدياً حول عنق عبده أو ذراعيه أو ساقيه لحسن التعرف
وضمان المحافظة عليه (١) . وينص القسم الأخير من هذا القانون على جواز استخدام بعض
الفقراء بواسطة من يستطيع من الأمكنة والأشخاص إمدادهم بالغذاء والشراب والعمل .
وقد ظل عبيدا الأبرشيات في إنجلترا تحت اسم « roundsmen » حتى القرن التاسع عشر .

(١) كتب مؤلف An Essay on Trade, 1770. يقول « يبدو أن الانجليز في عهد إدورد السادس
قد استقر رأيهم بصفة جدية على تشجيع الصناعات واستخدام الفقراء . وهذا مانعله من قانون جاء فيه :

That all vagrants shall be branded, etc., .. (س .) .

و بمقتضى قانون ١٥٧٢ الصادر في عهد اليزابث كل متسول بدون رخصة وفوق سن ١٤ يضرب بالسوط بشدة ويدمغ على الأذن اليسرى إلا إذا أخذه شخص في خدمته لمدة عامين . فإذا تكرر الذنب كان جزاء المذنب الإعدام لو زادت سنه عن الثامنة عشرة إذا استخدمه شخص آخر لمدة عامين . أما في المرة الثالثة فلا مفر من الإعدام . وصدرت قوانين مماثلة في السنة الثامنة عشرة من عهد اليزابث وفي سنة ١٥٩٧ (١) .

وفي عهد جيمس الأول كان كل متسول يعد متشرداً ويحذف في الساحات العامة مع تقرير عقوبة الحبس ٦ أشهر عن الذنب الأول وستين عن الثاني ، وفي خلال مدة السجن يضربون بالسياط من حين لآخر حسبما يرى القضاة . أما المتشردون الذين لا يرجي صلاحهم فيطبع حرف R على الكتف الأيسر ويعاقبون بالأعمال الشاقة ، فإذا قبض عليهم ثانية وهم يتسولون أعدموا دون رأفة . وقد ظلت هذه القوانين نافذة المفعول حتى بداية القرن الثامن عشر حين ألغيت في السنة الثانية عشرة من عهد الملكة آن . وسنت قوانين مماثلة في فرنسا ذلك البلد الذي كانت به مملكة المتشردين ، في منتصف القرن السابع عشر بالعاصمة باريس . وصدر أمر في عهد لويس السادس عشر (١٣ يولية ١٧٧٧) بأن كل شخص فيما بين السادسة عشرة والستين من عمره لا تتوافر له وسائل العيش ولا يمارس حرفة ما يعاقب بالعمل في السفن . وإلى هذا القبيل ينتمي القانون الذي أصدره شارل الخامس بالنسبة إلى الأراضي الواطئة (أكتوبر ١٥٣٧) ،

(١) جاء في كتاب Utopia لنوماس مور أن بعض ذوى الأطماع كانوا يحيطون الأراضي بالاسيجة ويلقون بأهل الزراعة إلى خارج بيئتهم ، وهم يستخدمون في ذلك مختلف الوسائل من إيذاء وضغط وارغام حتى يلجأ الفلاحون إلى بيع أراضيهم ثم يفادرون قراهم بأسراتهم والمتاع القليل الذي يملكونه ويرهنونه لقاء مبالغ زهيدة لا تلبث أن تنفذ من أيديهم وحينئذ « ما ذا في وسعهم أن يفعلوا إلا أن يلجأوا إلى القسول وهنا يلقي بهم في السجن بصفتهم متشردين يجوبون الطرقات ولا يؤدون عملاً وهم الذين لا يستخدمهم أى انسان » . من هؤلاء الذين أرغموا على السرقة و أعدم ٢٧٠٠ من كبار اللصوص وصغارهم « في عهد هنرى الثامن (Holinshed : Chronicles of England, 1, p. 186) — وفي عهد اليزابث كانوا يشنقون ما بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ كل عام » Strype : Annals of the Reformation and Establishment of Religion, and other various Occurrences in the Church of England during Queen Elizabeth's happy Reign (الطبعة الثانية ١٧٢٥ ج ٢) — ويقول نفس الكاتب أنه أعدم ٤٠ في سمرستشير خلال سنة واحدة ، ووسم أيدي ٣٥ من اللصوص ، وجلد ٣٧ ، و ١٨٣ بصفتهم « متشردين غير قابلين للإصلاح » ؛ ورغم هذا تعتقد أن هذا الرقم الكبير لا يتضمن سوى خمس الحريين الفعليين « بسبب إهمال القضاة وعطف الناس الحاطي » و « لم تكن المقاطعات الأخرى أحسن حالا في هذا الصدد من سمرستشير ، بل إن بعضها كان أسوأ » .

والقرار الذي أصدرته ولايات ومدن هولندا (١٩ مارس ١٦١٤) : والمقاطعات المتحدة (٢٦ يونيو ١٦٤٩) الخ .

هؤلاء السكان الزراعيون الذين سلبت أملاكهم عنوة وطردهوا من بيوتهم وأجبروا على حياة التشرذم اتبعت معهم أساليب الجلد والوسم والتعذيب بفضل هذه القوانين الشنيعة . هؤلاء القوم أرغموا على أن يتقبلوا ذلك النظام الذي يتطلبه نظام الأجر . . . لا تكفي هذه الظروف التي تجعل في الامكان تركيز رأس المال في أحد قطبي المجتمع وجاهير الناس لا يملكون للبيع سوى قوة العمل في القطب الآخر . لا يكفي أن تضطر هذه الجماهير إلى بيع قوة العمل « بمحض اختيارها » في أثناء تطور الانتاج الرأسمالي تظهر طبقة عاملة يحملها التعليم والعرف والتقاليد على أن تعد مطالب طريقة الانتاج هذه كأنها قوانين طبيعية واضحة . إن تنظيم عملية الانتاج الرأسمالية الكاملة النمو والتطور تحطم كل مقاومة . واستمرار تكوين فائض سكان نسبي يجعل قانون عرض وطلب العمل وبالتالي أجر العمل في حالة تتفق وحاجة رأس المال إلى التوسع الذاتي ، وأخيراً فإن ما توقعه العلاقات الاقتصادية من الضغط كل يوم على العامل تم باخضاعه لصاحب رأس المال . يستمر استخدام القوة بصفة مباشرة ، بغض النظر عن الأحوال الاقتصادية ، من وقت لآخر ولكنه أصبح الآن استثنائياً . في ظل مجريات الحوادث العادية يمكن ترك العامل لفعل « قوانين الانتاج الطبيعية » أي لآثار اعتماده على رأس المال وهو الاعتماد الذي تسببه وتديمه ظروف الإنتاج وأحوالها ذاتها . ولكن يحدث خلاف هذا في أوائل عهد الإنتاج الرأسمالي ، فالبورجوازية الناشئة تحتاج الى سلطان الدولة وتستخدمه في سبيل « تنظيم » الأجور ، وجعلها داخل الحدود الملائمة لإنتاج القيمة الفائضة ، وإطالة يوم العمل ، وإبقاء العامل في حالة من الاعتماد التام عليها . هذا هو العنصر الأساسي فيما يقال له التجميع الأولى .

كانت نسبة طبقة العمال الاجراء التي ظهرت في النصف الأخير من القرن الرابع عشر صغيرة بالنسبة الى عدد السكان خلال ذلك الوقت وفي القرن التالي ، وكان مركزها يحميه وجود الزراعة التي يمارسها الفلاح المستقل في الجهات الريفية ووجود نقابات المهن في المدن ، ولم يكن الفارق الاجتماعي بين رب العمل والعامل واضحاً سواء في الريف أو المدن ، وكان خضوع العمل لرأس المال أشد غلبة من العنصر الثابت ، ولذلك اشتد الطلب على العمل الأجير بسرعة حتماً حدث تجميع رأس المال بينما لم يتناسب مع ذلك العرض من جانب العمل الأجير ، وكان

جانبا بالغ القدر من المنتج الأهل يتحول الى رصيد ليستهلكه العمال بينما صار فيما بعد رصيذاً للتجميع الرأسمالى .

كان الغرض من التشريع بخصوص العمل الأجير أن يكون فى صالح استغلال العامل وقد ظل معاديا له على الدوام (١) . وأول التشريعات من هذا القبيل The Statute of Labourers (١٣٤٩ فى عهد إدورد الثالث) فى انجلترا ، كما صدر فى فرنسا سنة ١٣٥٠ قانون مماثل له . وقد عالجت (الفصل الثامن ، القسم الخامس) مارمت اليه هذه التشريعات من إبطاء يوم العمل . وقد صدر قانون ١٣٤٩ بناء على الطلب الملح من جانب مجلس العموم وفى هذا يقول أحد كتاب التورى « كان الفقراء سابقا يطالبون بأجور عالية مما يهدد الصناعة والثروة ، وبعد ذلك هبطت أجورهم الى الحد الذى يهدد الصناعة والثروة بنفس الدرجة إن لم يكن أسوأ وإن كان ذلك من وجهة نظر أخرى » (٢) . حدد القانون تعريف الأجر فى الريف والمدن وحسب القطعة ونظام اليوم ، ونص على أن يؤجر العمال الزراعيون أنفسهم بالعام ، أما عمال المدن فينظمون أمورهم « فى السوق المفتوحة » وجعل السجن عقوبة لمن يدفع أجوراً أعلى من المقرر كما كان جزءاً من يقبلها أشد وأقسى (وكذلك نص القسمان ١٨ ، ١٩ من Statute of Apprentices الصادر فى عهد إليزابث على أن يكون عقوبة الأمر الأول الحبس عشرة أيام والثانى ٢١ يوماً) - وزيدت العقوبات بمقتضى قانون ١٣٦٠ وصار فى استطاعة رب العمل فعلا أن يهبط بالأجور الى الحد القانونى وذلك عن طريق العقاب البدنى ، وألغيت كافة ما بين البنائين والتجارين من ارتباطات واتفاقات وأمان متبادلة ، وظل القانون منذ القرن الرابع عشر حتى التاسع عشر يعد الارتباط بين العمال جريمة الى أن ألغيت القوانين ضد هذا سنة ١٨٢٥ - ونستطيع أن نستشف روح قانون ١٣٤٩ والقوانين التى أعقبته من عدم ورود أى ذكر مطلقاً للحد الأدنى من الأجور بينما نصت هذه القوانين على حد أعلى لها . وبذكر القارىء أنه بحلول القرن السادس عشر ساءت حال العمال عما كان عليه فى الرابع عشر ، فقد ارتفعت الأجور الحقيقية وبرغم هذا ظلت القوانين التى تحول دون ارتفاع الأجور نافذة مع مثيلتها

(١) « حينما تحاول السلطة التشريعية تنظيم الفوارق بين أرباب العمل وعمالهم ، فإن مستشاريها

دائماً من أرباب الأعمال (آدم سميث) . ويقول لنيجويه « إن الملكية هى روح القوانين » .

(٢) Sophisms of Free Trade, by a Barrister. London. 1850, b. 5٤- وأضاف

الكاتب قائلاً « حدة ومرارة » كنا على قدر كاف من الاستعداد للتدخل من أجل صاحب العمل ؟

ألا يمكن عمل شئ من أجل من يستخدمهم ؟ » .

التي تنص على جلع آذان ووسم أولئك الذين « لا يرغب أحد في استخدامهم » . وخول قانون الصبيان الصادر في السنة الخامسة من عهد الزابث لقضاة السلام حق تحديد الأجور وتعديلها حسب فصول السنة وأثمان السلع ، وفي عهد جيمس الأول سرى مفعول تنظيمات العمل هذه على النساجين والغزاليين ومختلف أنواع العان (١) . وفي عهد جورج الثاني طبقت القوانين التي تحرم اتحادات العمال على كافة الصناعات . .

تقدمت طريقة الانتاج الرأسمالية خلال عصر الصناعة اليدوية بحيث أصبح التحديد القانوني للأجور غير عملي وابتغت الحاجة اليه ، ولكن أبقيت الأسلحة القديمة لاستخدامها إذا دعت الضرورة . فحتى في السنة الثامنة من عهد جورج الثاني حرم قانون دفع أجور أعلى من ٧١ بنس ، ٢ شلن للحاكة من عمال المياومة في لندن وضواحيها إلا في حالات الحداد العام ، وعهد قانون صادر في السنة الثالثة عشرة من عهد جورج الثالث بتحديد أجور عمال صناعة الحرير الى قضاة السلام . وفي سنة ١٧٩٦ نشأت الحاجة الى حكمين أصدرتهما المحاكم العليا لبيان ما إذا كان تحديد هؤلاء القضاة للأجور يسرى على كل من العمال الزراعيين وغير الزراعيين ، وصدر قرار برلماني في سنة ١٧٩٩ ينص على أن أجور المعدنين الأسكتلنديين تظل موضع التنظيم طبقا لقانون صادر في عهد الزابث وقانونين صادرين في ١٦٦١ ، ١٦٧١ . وقد حدث أمر لامثيل له في مجلس العموم يدل على مدى تغير الظروف تغييراً كاملاً ذلك أننا

(١) من المادة السادسة في أحد القوانين الصادرة في السنة الثانية من عهد جيمس الأول نعلم أن تفرامينا من صانعي القماش بصفقتهم قضاة السلام فرضوا التعريفة الرسمية للأجور على ورشهم . وصدرت مثل هذه القوانين في ألمانيا بعد حرب الثلاثين سنة « كانت نذرة الخدم والعمال مصدر متاعب ملاك الأراضي في الجهات التي تناقص سكانها ، وحرم على القرويين تأجير غرفهم لغير المتزوجين والمنزوجات وكان لا بد من إبلاغ السلطات عن هؤلاء الاشخاص وتقرر حبسهم إذا رفضوا الاشتغال كخدم حتى ولو كانوا يقومون بعمل آخر كالبنذر للفلاحين مقابل أجر يومي أو لو كانوا من التجار » Kaiserliche privilegien und sanctiones Zur Schlesien, 125 وخلال قرن بأكلة نقرأ في المراسيم التي أصدرها الحكام الالمان الأقل شأنًا حملات شديدة على المعامة الذين لا يريدون الرضا بتصبيهم وقبول الاجور التي حددها اقاتون ؛ وحرم على ملاك الاراضي أن يدفعوا أجورا أعلى من التعريفة التي حددتها الدولة . ورغم هذا كانت أحوال الخدمة بعد الحرب أحسن نوها مما سارت اليه بعد قرن . ففي سنة ١٩٥٢ كان اللحم يعطى مرتين في الاسبوع لخدم المزارع بينما نجد في القرن التاسع عشر أن مثل هؤلاء الاشخاص في بعض أجزاء سيليزيا كانوا يتناولون اللحم ثلاث مرات في السنة . وعلاوة على هذا فبعد الحرب مباشرة كانت الاجور أعلى مما آتت إليه في القرن التالي « Gustav Freytag

تجدسة ١٧٩٦ هو تبريد يناصر تحديد القانون لحد أدنى لأجور العمال الزراعيين . عارضت هذا برغم اعترافه بقسوة حال الفقراء ، وأخيرا ألغيت سنة ١٨١٣ القوانين التي تنظم الأجور لأنها صارت أمرا شاذاً بعد أن أصبح الرأسماليون يحكمون مصانعهم بالتشريع الخاص ، كما كانت أجور العمال المنخفضة تكملها الإعانة من ضريبة الفقر . أما النصوص الخاصة بالعقود بين أرباب الأعمال والعمال الأجراء وما إليها والتي تبيح للعامل مقاضاة رب العمل الذي يخجل بالتعاقد أمام المحاكم المدنية بينما تبيح اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد العامل الذي يرتكب نفس الأمر — أقول إن هذه القوانين لازالت قائمة في البرقة الذي أكتب فيه هذا .

وفي سنة ١٨٢٥ ألغيت القوانين الهمجية ضد ارتباط العمال بفضل موقف أنبروليتاريا المنطوى على التهديد ، وبرغم هذا لم يكن الإلغاء كاملا وظلت بعض آثار القوانين القديمة نافذة المفعول حتى سنة ١٨٥٩ ، وأخيرا تظاهر البرلمان بإلغائها حين اعترف قانونا باتحادات العمال (٢٩ يونية ١٨٧١) ، ولكن صدر قانون آخر في نفس التاريخ "An Act to the Criminal Law Relating to Violence, Threat and Molestation وبذا أعيد الحال القديم في ثوب جديد . بهذا العمل صارت الوسائل الوحيدة التي بأيدي العمال والتي يلجأون إليها أثناء إضراب ما خاضعة لتشريع خاص جعل تفسيره في أيدي أمحباب المصانع بصفقتهم قضاة السلام . وقبل هذا بعامين قدم نفس مجلس العموم هذا والمستر غلادستون مشروع قانون لإلغاء كافة التشريع ذى العقوبات الاستثنائية ولكن المشروع لم يتعد القراءة الثانية ، وأخيرا بعد أن تحالف « حزب الأحرار العظيم » مع التورى تشجع فانقلب على البروليتاريا التي رفعتهم الى الحكم وأباح للقضاة الانجليز (وهم دائماً رهن إشارة الطبقات الحاكمة) إحياء القوانين العتيقة البالية ضد « التآمر » وتطبيقها على ما يعمد إليه العمال من محاولات الاتحاد والارتباط . ونرى أن البرلمان الإنجليزى لم يقدم على إلغاء القوانين ضد الاضرابات واتحادات العمال إلا كارهاً وتحت ضغط الجماهير بعد أن ظل طيبة خمسة قرون يلعب دور اتحاد من الرأسماليين موجه ضد العمال .

وفي بداية عواصف الثورة الفرنسية جرأت البورجوازية على حرمان العمال مما حصلوا عليه قبل ذلك بقليل من حق تكوين الجمعيات إذ أصدرت قراراً في ١٤ يونية ١٧٩١ يعتبر أى اتحاد بين العمال « هجوماً موجهاً إلى الحرية وإعلان حقوق الانسان » . وجعلت العقوبة غرامة

قدرها . . . جنية فرنسي والحرمان من حقوق المواطن المدنية لمدة عام (١) . هذا القانون الذي قيد الصراع بين رأس المال والعمل وحصره في الحدود الملاءمة لرأس المال ، عاش بعد انثورات وتغييرات الأسرات الحاكمة ، بل إن نفس عصر الإرهاب لم يمسه ، ولم يُبلغ من القانون الجنائي إلا حديثاً جداً . وفيما يلي الحجة التي تذرعت بها البورجوازية لاصدار هذا كما جاء في أقوال شابلييه مقرر اللجنة المختارة لهذا القانون : « لو سلمنا بوجود ارتفاع الأجور عما هي عليه . . . وبوجود ارتفاعها كى تحرر من يتسلمها من حالة الاعتماد المطلق المترتب على الحرمان من ضروريات الحياة ، وهو الاعتماد الذي يعادل العبودية من الناحية العملية » ، إلا أنه برغم هذا يجب ألا يسمح للعمال بالتفاهم فيما بينهم بصدد مصالحهم أو باتخاذ العمل المشترك الذي قد يقلل « اعتمادهم المطلق الذي يعادل العبودية من الناحية العملية » لأنهم حقيقة يعتقدون بذلك ، على حرية من كانوا سادتهم يوماً ما والذين هم المنظمون اليوم « (وهي الحرية التي تمكن المنظم من إبقاء العمال في حالة تبلغ مرتبة العبودية !) ، ولأن التحالف ضد استبعاد أعضاء النقابات الطائفية السابقين معناه إرجاع هذه النقابات التي ألغتها الدستور الفرنسي (٢) .

٤ — نشأة المزارع الرأسمالية

نتنقل الآن للبحث في هذا الموضوع وهو من أين جاء رأس المال في الأصل . إن سلب أملاك السكان الزراعيين إنما يخلق كبار ملاك الأراضي . أما نشأة المزارع الرأسمالية فكانت عملية بطيئة دامت قروناً كثيرة . كان الأفتنان كصغار الملاك الأحرار في ظل أنواع مختلفة من الجباية وبذلك تحرروا في ظل أحوال اقتصادية متعددة الأشكال . وكان الوكيل bailiff في إنجلترا ، وهو نفسه قن ، أول شكل ظهر به المزارع ، وكان مركزه

(١) تقول المادة الأولى من هذا القانون « إن القضاء على كافة أنواع النقابات الطائفية من نفس الطبقة والمهنة من قواعد الدستور الفرنسي الأساسية ، يحرم إعادة إنشاء هذه أية حجة وفي ظل أى شكل » . ونصت المادة الرابعة على أنه إذا دخل المواطنون الذين يمارسون نفس المهنة أو الصناعة أو الحرفة في مباحثات أو عقدوا اتفاقات فيما بينهم بقصد رفض العمل بالاشتراك أو القيام به ضمن حدود فإن هذه المباحثات والاتفاقات تعد مخالفة للدستور وهجوماً موجهاً إلى الحرية وإعلان حقوق الإنسان الخ . والحقيقة أصبح اتحاد العمال ذنباً سياسياً كما كان الحال في ظل قوانين العمل القديمة **Revolutions de Paris, Paris, 1791, vol III, P. 523**

(٢) **Buchez and Poux : Histoire parlementaire, vol. X. p. 195**

شبهها بمركز *villicus* في أيام روما القديمة وإن كان مجال عمله أضيق . وخلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر حل الفلاح محل الوكيل ، وكان المالك يمد هذا المزارع بالبذور ، والماشية والحيل والأدوات الزراعية ، ولم يكن مركزه يختلف عن مركز الفلاحين *peasants* السابقين ولكنه كان يستغل مقداراً من العمل الأجير أكبر نسبياً . وسرعان ما تحول إلى مستأجر وفق نظام المزارعة *metayer* أي يدفع الإيجار جزءاً من إنتاج المزرعة ، فكان يوفر جانباً من رأس المال الزراعي ويعطي الباقي للمالك وكان تقسيم المنتج وفق أنصبة حددها العقديين الطرفين . اختفى هذا الشكل بسرعة في إنجلترا لتحل محله الفلاحة بمعناها العادي ، وصار هناك المستأجر *tenant* الذي جعل غايته زيادة رأس ماله عن طريق استخدام العمال الأجراء ، وكان يعطي جانباً من فائض المنتج للمالك نقداً أو عينياً بصفة إيجار الأرض . وطالما ظل المزارع المستقل وعامل المزرعة ممن استطاعوا خلال القرن الخامس عشر الاثراء عن طريق عملهم ظلت ظروف الفلاح متوسطة ومجال الانتاج لديه محدوداً . ولكن الانقلاب الزراعي الذي حدث في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر ومعظم السادس عشر زاد من ثراء المزارع بنفس السرعة التي أدى بها إلى إفقار جمهور أهل الريف . وتمكن بفضل اغتصابه للأرض الشائعة الخ أن يزيد عدد ماشيته بدون تكاليف تقريباً يتكبدتها في هذا السيل ، وكانت الماشية تزوده بسداد وفير بسبب غنى أرضه المنزرعة . بعد ذلك أضيف إلى هذا عامل حاسم في القرن السادس عشر . وكانت الإيجارات في تلك الأيام لآجال طويلة غالباً ما كانت لمدة ٩٩ عاماً . وكان الهبوط المستمر في قيمة المادة النفيسة وبالتالي في قيمة النقود خيراً كبيراً للفلاح لأن انخفاض قيمة العملة زاد من قوة الأسباب السالفة الذكر التي أدت إلى هبوط الأجور . وعلى ذلك أصبح جزء مما كان أجوراً من قبل يضاف ليزيد أرباح المزرعة . واستمرار الارتفاع في أثمان الحبوب والصوف واللحم وبالاختصار في أثمان كافة المنتجات الزراعية ، زاد من رأس المال النقدي الذي يملكه المزارعون أي حمل من جانبيه بينما هبط الإيجار الذي كان عليه أن يدفعه والذي كان يقاس بالعملة المنخفضة القيمة^(١) . هكذا أثرى المزارع على

(١) فبا يختص بتأثير خفض قيمة النقود خلال القرن السادس على مختلف طبقات المجتمع راجع :

A Compendious or Brief Examination of Certain Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days, by W. S., Gentleman.

(لندن ١٥٨١) . وهذا المؤلف مكتوب على هيئة محاورة ولهذا السبب إلى جانب حرفي W. S. ظل الناس طويلاً يتسبونونه انى شكسبير ، وظل ينشر حتى سنة ١٧٥١ باسم الأخير ، أما المؤلف الحقيقي فهو وليم ستانفورد . ونظرا لطرافة المحاورة فضلنا ايرادها بأصلها الإنجليزي وبأسلوبها القديم —

حساب عماله ومالك الأرض ، ولا عجب إذن أن أصبحت بانجلترا في ختام القرن السادس عشر طبقة من « المزارعين الرأسماليين ، وهم قوم أدركوا من الثروة ، الحد المعروف في تلك الأيام (١) .

— الذى كتبت به : —

Knight : "You, my neighbour, the husbandman, you, Master Mercer, and you Goodman Cooper, with other artificers, may save yourselves metely well. For as much as all things are dearer than they were, so much do you arise in the price of your wares and occupations that ye sell again. But we have nothing to sell whereby we might advance the price thereof, to countervail those things that we must buy again."

وفي موضع آخر يسأل انفارس الطيب قائلا :

"I pray you, what be those sorts that ye mean., And, first, of those that ye think who should have no loss thereby?" Doctor : "I mean all those that live by buying and selling, for, as thsy buy dear, they sell thereafter" Knight : "What is the next sort that ye say would win by it?" Doctor : "Marry, all such as have takings or farms in their own manurance [cultivation] At the old rent, for where they pay after the old rate they sell after the new — that is they pra for their land good cheap, and sell a thinge growing thernon dear." Knight:

"What sort is that which ye said should have greater loss hereby, than these men had profit?" Doctor : It is all noblemen, gentlemen, and all others that live either by sinned (fixed) rent or stipend or do not manure (cultivate) the ground, or do occupy no buying or seling"

(١) في فرنسا نجد أن régisseur أى الشخص المنوط به جباية الرسوم للسادة الاقطاعيين خلال الجزء الأول من العصور الوسطى ، سرعان ما تحول الى رجل أعمال استطاع عن طريق السلب والخذاع وما اليهما أن يصبح رأسماليا . وكان بعض هؤلاء الأشخاص من جماعة الأشراف ، كما يتضح من الفقرة التالية . نشهد بأن المسيو جاك دى تورين ، من فرسان بيزانسون ، يحيى من السيد الذى يتولى الحسابات في دنجون لدوق وكونت رجندى ، ابجارات معينة خاصة بالاقطاعية المذكورة من ٣٥ ديسمبر

سنة ١٣٤٩ الى ٢٨ ديسمبر من سنة ١٣٥٠ « Blexis Monteil : Traité des matériaux » manuscripts, etc, P. 244. وترى في هذا المثال ، كما في كافة ميادين الحياة الاجتماعية ، يذهب تصيب الاسد الى الوسطاء . ففي الميدان الاقتصادي يستولى الساليون والمضاربون في بورصة الاوراق المالية والتجار وأصحاب الحوانيت على زبدة المكسب ، وفي القنون المدنى يستغل المحامى عملاءه ؛ وفي السياسة تجد النائب أكبر قدرا من الناخب ، والوزير أعظم من السلطان الخ ... وكانت الابعاديات الإقطاعية الكبيرة في فرنسا ، كما هو الحال في انجلترا ، مقسمة الى عدد لا يحصى من المزارع الصغيرة ولكن بشروط ليست في صالح سكان الريف . وقد ظهرت المزارع (وبقال لها terriens) خلال القرن الرابع عشر ، وتما عددها باستمرار الى أكثر من مائة ألف وكان يدمع عنها ليجار يعراوح ما بين ٣٣ ، لـ المحصول ويدفع نقدا أو عينا . وكانت هذه المزارع عبارة عن fiefs أو sub-fiefs الخ تبعا لقيمة ومساحة الأرض ، وكثير منها لم يشمل إلا أفدنة قليلة . ولكن كان للفلحين قدر محدود —

هـ - رد الفعل الناجم من الانقلاب الزراعى على الصناعة

قيام السوق المحلية لرأس المال الصناعى

رأينا كيف أن سلب سكان الريف من أرضهم ووسائل عيشهم زود الصناعات من وقت لآخر بجماهير من البروليتاريا التي لاصلة لها بتقابات الطوائف ، وبعد ا . أندرسن هذا الحادث من الظروف السعيدة بحيث يعزوه الى العناية الإلهية . لنقف لحظة لبحث هذا العامل من عوامل التجميع الأولى . برغم تناقص عدد الذين يفلحون الأرض ظل إنتاجها كما هو عليه بل وزاد عنه لأن الانقلاب في علاقات الملكية محبه تحسين وسائل الزراعة ، وازدياد التعاون وتركز أدوات الانتاج الح ، وكذلك لأن العمال لم يقتصر أمرهم على أنهم اضطروا إلى بذل مجهود أكثر (١) . بل زاد حرمانهم من ميدان الانتاج الذى يستطيعون العمل فيه لحسابهم . وعلى ذلك حينما تحرر فريق من أهل الزراعة تحررت كذلك وسائل العيش التي كانوا يتغذون بها بصفتهم من العمال في الأرض ، وتحولت وسائل العيش هذه إلى عناصر مادية من رأس المال المتغير ، واضطر العامل الذى ألقى به في عرض الطريق إلى شراء قيمة هذه الوسائل على هيئة أجور من مخدومه الجديد أى الرأسمالى الصناعى . بهذا حدث نفس الشيء بالنسبة إلى المواد الخام التي كانت أدوات إنتاج زراعية ، ومعنى هذا أنها حوّلت إلى عنصر من عناصر رأس المال الثابت . لنفرض مثلا أن بعض فلاحي وستفاليا (وكانوا جميعا في عهد فردريك الثاني يغزلون الكتان لا الحرير) سلبت منهم وسائل العيش والأرض قهراً وطردها من الأرض ، وأن من بقى منهم صاروا عمالا أجراء في خدمة كبار المزارعين المستأجرين . وفي نفس الوقت تظهر إلى عالم الوجود معالم للغزل والنسيج كبيرة حيث يعمل أولئك الذين تحرروا ، من أجل الحصول على أجر . إن الكتان يظل كما هو دون تغيير ولكنه يصبح الآن جزءاً من رأس المال الثابت الذى يملكه رجل الصناعة . ففي الأيام السابقة كان الكتان موزعاً على عدد غفير من صغار المنتجين يزرعونه بأنفسهم ويغزلونه بمقادير صغيرة

== من القضاء على الأهين يختلف مداه بدرجات متفاوتة عددها أربعة . ويمكن أن ندرج مدى الاستعداد الواقع على السكان الزراعيين من جانب هؤلاء المتبدلين الصغار جميعاً إذا تذكرنا قول Monteil إنه كان بفرنسا في تلك الأيام ١٦٠,٠٠٠ محكمة بينما عددها اليوم ٤٠٠٠ (بما في ذلك قضاة السلام) .

(١) وقد أكد سير جيمس ستيوارت هذه النقطة .

في بيوتهم وبمساعدة أسرهم ، وكان الغزل يقوم به هؤلاء القوم كعمل إضافي يراد به الحصول على دخل إضافي أو على هيئة ضرائب لجلالة ملك بروسيا ، وكانت المغازل والأنوال موزعة منتشرة في أيدي الرأسمالي الذي يجعل الغير يغزلونه وينسجونه من أجله ، وأصبح العمل الإضافي يتم أدائه ليعود بالربح على عدد قليل من الرأسماليين ، وتجمعت المغازل والأنوال في ورش كبيرة ، وأصبحت المغازل والأنوال والمادة الخام من الآن فصاعداً أدوات للتحكم (١) في هؤلاء الغزاليين والنساجين واستخلاص العمل المجاني منهم . ولكن لا يبدو على ظاهر الأمر أن هذه المصانع اليدوية الكبيرة قد تكونت من عدد كبير جداً من مراكز الإنتاج الأصغر منها شأناً ، وأنها تغزو وجودها الى انتزاع ممتلكات الكثيرين من المنتجين المستقلين ، ولكن أي ملاحظ غير متحيز لا يمكن أن تغيب عنه هذه الحقيقة . كانت المصانع اليدوية في عهد ميرابو ، أسد الثورة الفرنسية ، يقال لها الورش المتحدة « Manu- factures reunies » . ويقول ميرابو « يعنى الناس بالمصانع اليدوية الكبيرة حيث يشتغل مئات الأفراد تحت إشراف مدير واحد ، ولكن الناس لا تبعاً كثيراً بالمصانع الكبيرة التي يشتغل فيها عدد كبير من العمال على انفصال ، كل لحسابه . وهذا خطأ كبير لأن هؤلاء وحدهم العنصر الهام في الثروة الأهلية . . . إن الورشة المتحدة تأتي بالثروة الطائلة لمنظم واحد أو اثنين ولكن العمال ليسوا إلا قوما يكسبون أجرهم سواء كان طيباً أو سيئاً ولا يتألون نصيباً في حالة رخاء المنظم . في الورشة المستقلة بذاتها لا يثرى شخص ولكن عدداً كبيراً من العمال يتمتع بدرجة من الرخاء . . . فيزداد عدد العمال المجدين والمقتصدین لأنهم يرون في حسن الخلق والنشاط وسيلة لتحسين شريف في مركزهم بدلا من الاقتصار على الحصول على زيادة معتدلة في الأجور وهي زيادة غير ذات أهمية كبيرة في المستقبل نظراً لأنها إنما تمكن الناس من العيش في راحة نوعاً وإن كان الأجر لا يكاد يكفيهم ولا يتبقى منه شيء . إن المصانع اليدوية الفردية المنفصلة تعد مع فلاحه الأرض المصانع الحرة » (٢) .

(١) يقول الرأسمالي « سأتيح لك شرف خدمتي بشرط أن تعطيني ذلك القليل الذي خلفته مقابل الثناء الذي أحمله في اعطائك الطلبات التي أريدها » Jean Jaques Rousseau : Discours sur l'économie politique.

(٢) ميرابو (ج ٣ ص ٢٠ — ١٠٩) — إذا كان ميرابو يعد الورش المنفصلة أدعى الى الاقتصاد وأعظم إنتاجية من الورش « المتحدة » ، وينظر الى الأخيرة على أنها لا تمدد كونها عملية غير طبيعية تمت في رعاية الحكومة ، فإن هذه النظرة يمكن تفسيرها بمركز معظم المصانع اليدوية بالفطرة في الوقت الذي كتب فيه ميرابو .

إن سلب فريق من أهل الريف وطرده من الأرض لا يقف عند حد ، تحرير ، العمال لخدمة أغراض رأس المال الصناعي ، هم ووسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم ؛ وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى خلق السوق المحلية . والحقيقة ، إن الحوادث التي تحول صغار المزارعين إلى عمال أجراء ، وتحول وسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم إلى عناصر رأس المال المادية . هذه الأحداث تخلق في الوقت ذاته سوقاً محليةاً للرأسماليين كانت أسرة الفلاح في الأيام السالفة تنتج وتصوغ وسائل العيش والمواد الأولية ثم يستهلك أفرادها معظم هذه الأشياء بعد ذلك ، أما الآن فقد أصبحت وسائل العيش والمواد الأولية هذه سلعاً يبيعها المزارع المستأجر الكبير ويجد السوق لها في المصانع اليدوية ، فالغزل أو التيل والمواد الصوفية السميكة وهي أشياء كانت المواد الخام اللازمة لها تحت تصرف كل أسرة فلاح ويغزلها وينسجها الفلاحون أنفسهم لكي يستعملوها — هذه تحولت الآن إلى أدوات للصناعة اليدوية وسوقها في نفس الجهات الريفية هذه ، وتركز العملاء الكثيرون المتناثرون والذين كان صغار المنتجين المستقلين يمدونهم بما يحتاجون إليه — نقول تركزوا الآن في سوق واحدة كبيرة يزودها رأس المال الصناعي . « إن تحويل عشرين رطلاً من الصوف إلى الكساء السنوي لأسرة العامل وهو عمل تقوم به الأسرة في فترات الفراغ من العمل ، أمر عادي . أما إذا أتيت بهذه الكمية إلى السوق وأرسلتها إلى المصنع ثم إلى السمسار ومنه إلى التاجر فهنا تلقى عمليات تجارية كبيرة وتجدر رأس المال اسمياً يُستغل بمقدار يعادل قيمته عشرين مرة . وهذا ترغم الطبقة العاملة على أن تعول أهل المصانع البؤساء وطبقة طفيلية من أصحاب الحوانيت ونظاماً خيالياً تجارياً ونقدياً ومالياً » . (دافيد اركهارت ص ١٢٠) . وهكذا نجد أنه إلى جانب سلب أملاك الفلاحين المستقلين الذين كانوا يشتغلون من قبل لحسابهم ، وإلى جانب فصل هؤلاء عما بيدهم من أدوات الإنتاج ، تتحطم الصناعات الريفية الثانوية ويحدث انفصال الصناعة اليدوية عن الزراعة . وعلاوة على هذا فلا شيء سوى تحطيم الصناعات المنزلية الريفية يمكن أن يهيء للسوق المحلية في البلد ذلك الاتساع والاستقرار بما يلزم طريقة الإنتاج الرأسمالية .

ومع هذا فإن عصر الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح لم يسبب أي تحويل كامل من هذا النوع . إن الصناعة اليدوية قد نجحت في السيطرة على الإنتاج القومي هنا وهناك أي في حالات متفرقة ولكن كان وراء ذلك دائماً أساس من إنتاج نظام الحرف اليدوية بالمدن ومن الصناعة المنزلية الثانوية في الجهات الزراعية . وبينما تعمل الصناعة اليدوية على تقويض أركان هذه بشكل أو بآخر ، إلا أنها تخلفها من جديد في فروع خاصة وفي أماكن معينة وذلك بقدر

الحاجة إليها كي تمت الصناعة اليدوية بالمواد الخام اللازمة لها ؛ وبهذا تدعو من جديد الى قيام طبقة من القرويين ينحصر عملهم الأساسى فى العمل الصناعى يبيعون إنتاجه لرجال الصناعة مباشرة أو عن طريق التجار الوسطاء ، وذلك برغم أن أفراد هذه الطبقة من القرويين يزاولون الزراعة كحرفة ثانوية مساعدة . هذا سبب وإن لم يكن السبب الرئيسى فى ظاهرة تبدو فى أول الأمر مدعاة لحيرة طلاب التاريخ الإنجليزى الذى يعثرون منذ الثلث الأخير من القرن الخامس عشر على شكاوى تتكرر من حين لآخر بصدد انتشار الانتاج ذى الطابع الرأسمالى فى الجهات الريفية مصحوباً باطراد تحطيم طبقة الفلاحين . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجد طالب التاريخ الإنجليزى أن طبقة الفلاحين هذه يعاد تكوينها وإن كانت أقل عدداً فى شكلها جديد ، وإن تم بعضها من جديد فى ظل ظروف أسوأ (١) . والسبب الرئيسى فى هذا أن إنجلترا كانت فى وقت بدأ تغلب عليه زراعة الحبوب ، ثم أصبحت فى وقت آخر وقد غلبت عليها تربية الماشية ؛ ويختلف مدى الزراعة تبعاً للتفاوت فى هذا الصدد بين الزراعة وتربية الماشية . أما الأساس الدائم للزراعة الرأسمالية فلم ينشأ إلا بعد قيام الصناعة الكبيرة على أساس الآلات . وحينئذ يتم سلب الأغلبية الكبرى من أهل الريف من ممتلكاتهم ، وبذا يكمل الانفصال بين الزراعة والصناعة الريفية (التى يقتلع النظام الجديد جذورها وهى الغزل والنسيج) (٢) . وعلى ذلك نجد أن الصناعة الحديثة تنجح أول الأمر فى أن تغزو السوق

(١) يعتبر عصر كرمويل استثناء لهذا الأمر ، ذلك أنه فى عصر الجمهورية ارتفع جمهور الشعب الإنجليزى بكافة طبقاته من المنزلة المنحطة التى هوى إليها فى عصر التبودور .

(٢) يدرك Tuckett أن الصناعة الصوفية الحديثة نشأت حينما أدخل استخدام الآلات من الصناعة اليدوية بمناها الصحيح ومن القضاء على الصناعات الريفية والمنزلية (ج ١ ص ١٤٤) — « كان الحراث والنير لاختراع الآلهة ومهنة الأبطال . فهل النول والمغزل ذوى نشأة أقل نبلا ؟ إذا فصلت الحراث ، والمغزل والنير ، صارت لديك المصانع وبيوت العمل للفقراء ، والائمان والذعر ، وشمبان متعاديان وهما الزراعى والتجارى » . (David Urquhart, op. cit., P. 122.) . وهنا يأتي كارى شاكيا أن إنجلترا تبذل قصارى جهدها كي تجمل من كافة البلدان الأخرى بالعالم بلداً زراعية صرفة تمدها إنجلترا بما تحتاج إليه من البضائع التى تنتجها المصانع ، وهو يصرح أنه بهذا أصيبت تركيا بالدمار « ذلك لأن إنجلترا منعت مالكي الأرض والمقيمين فيها من تقوية أنفسهم عن طريق ذلك التحالف أو الارتباط الطبيعى بين الحراث والنول ، وبين المطرقة والحجرفة » (The Slave Trade, p. 125.) . وحسب رأى كارى يعتبر اركهارت من العوامل الأساسية فى دمار تركيا لأنه قام بدعاية واسعة لحرية التجارة كي يخدم مصالح إنجلترا . وزبدة النكتة أن كارى (وهو من المشايخ الروسيا) يريد أن أن يمنع عملية الانفصال عن طريق نظام الحماية الذى يعجل بهذا الانفصال .

المحلية بأسرها نيابة عن رأس المال الصناعي (١) .

٦ - أصل الرأسمالي الصناعي

كانت نشأة الرأسمالي الصناعي (٢) عملية أقل تدرجا منها في حالة المزارع المستأجر . لاشك أن عدداً كبيراً من صغار رجال نقابات الحرف ، وعدداً أكبر من هؤلاء من صغار الصناع أو حتى العمال الأجراء ، قد أصبحوا من صغار الرأسماليين ثم تحول بعض هؤلاء الأخيرين إلى رأسماليين كبار (بفضل توسيع نطاق استغلال العمل الأجير وبالتالي التجميع) . إلا أن بطء العملية في عهد طفولة الإنتاج الرسمالي لم يكن ليتفق مع المطالب التجارية للسوق العالمية الجديدة التي بعثتها الكشوف الجغرافية العظمى التي حدثت في نهاية القرن الخامس عشر . ولكن ورث العالم من العصور الوسطى شكلين متميزين من رأس المال ، وهذان هما رأس مال المرابين ورأس مال التجار ... « إن ثروة المجتمع بأسرها تذهب إلى حوزة الرأسماليين أولاً... فيدفع الإيجار للمالك الأرض ، والأجر للعامل ، والضريبة والعشور لمن يتولى جبايتها ، ويحتفظ لنفسه بأعظم نصيب في الواقع من المنتج السنوي وهو نصيب يتزايد على الدوام . ويجوز أن نتحدث عن الرأسمالي الآن بأنه أول من يملك الثروة في الجماعة برغم أنه ليس ثمة من قانون أسبق عليه حق هذه الملكية . . . وقد حدث هذا التغيير عن طريق أخذ الفائدة عن رأس المال . . . ولذا لا عجب أن حاول كافة المشرعين في أوروبا أن يمنعوا هذا عن طريق القوانين ضد الربا . . . إن سلطان الرأسمالي على ثروة البلد تغيير كامل في حق الملكية ، ولكن بأى قانون أو سلسلة قوانين تم حدوث هذا ؟ » (٣) . وحبذا لو تذكر المؤلف أن انثورات

(١) إن الاقتصاديين الانجليز من ذوى الميول الانسانية من أمثال رمل وروجرز وجولدوين سميت وفاوست النج ، وأصحاب المصانع من ذوى الميول الحرة أمثال جون برايت وشركاه ، يسألون ملاك الأراضي الزراعية الانجليز « أين ذهب الألواف من الحائزين الأحرار الذين كانوا لدينا — من أين أنيتم ؟ أنيتم عن طريق هؤلاء الحائزين الأحرار ! » (وهذا شبيه بالسؤال الذى وجهه الله إلى قايل عما حدث لهابيل) — وحبذا لو وجهوا السؤال التالي « أين ذهب النساجون والغزالون المستقلون ورجال الحرف اليدوية ؟ » .

(٢) يستخدم اصطلاح « صناعى » هنا تمييزاً له عن « الزراعى » . أما من حيث المعنى « المطلق » فالزراع المستأجر رأسمالى صناعى مثل صاحب المصنع .

(٣) The Natural and Artificial Rights of Property Contrasted لندن ١٨٤٢

ص ٩٨ — ٩٩ الخ . وهذا المؤلف الذى نشر دون اسم كاتبه من تأليف توماس هودجسكن .

لاتخلقها القوانين ... لقد أعاق الصرحُ الإقطاعي المجتمع وفي الجهات الريفية ، ونظام نقابات الحرف بالمدن ، تحول رأس المال النقدي إلى رأس مال صناعي — أى تحويل رأس المال النقدي الذى تكون عن طريق الربا والتجارة (١) ولكن زالت هذه العوائق حين انحل المجتمع الإقطاعي ، وحلّت جماعات الأتباع والخدم ، وسُلّبت أملاك أهل الريف .

إن كشف الذهب والفضة في أمريكا ، والقضاء على السكان الأصليين في بعض الحالات واسترقاقهم أو دفعهم في المناجم في حالات أخرى ، وبدء أعمال الغزو والنهب في جزر الهند الشرقية ، وتحويل إفريقية إلى مورد للعبيد وهم المادة الأولية لتجارة الرقيق — هذه جميعاً الحوادث التي تميز بها الفجر المشرق لعصر الإنتاج الرأسمالي ، والعمليات المشالية التي كانت عبارة عن العوامل الرئيسية للتجميع الأولى . ثم جاءت في أعقابها الحرب التجارية بين البلدان الأوروبية والتي بدأت حين انفصلت الأراضي الواطئة عن أسبانيا واتسع نطاقها في الحرب التي شنتها إنجلترا ضد اليعاقبة ثم ظهر لها ذيل حديث العهد في حروب الأفريون ضد الصين . ويمكن أن نرتب مختلف عوامل التجميع الأولى ترتيباً زمنياً وبخاصة بالإشارة إلى بلدان معينة كأسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وإنجلترا ؛ وتجمعت بالبلد الأخير في نهاية القرن السابع عشر في النظام الإستعماري ، ونظام الدين الأهلّي ، ونظام الضرائب الحديث ، والنظام الحديث للإنتاج . وقد ارتكزت إلى حد ما على القوة الغاشمة كما هو الشأن في حالة النظام الاستعماري مثلاً ؛ ولكنها جميعاً اعتمدت على سلطان الدولة وقوة المجتمع المركزة المنظمة ، وذلك لتشجيع تحويل الإنتاج الإقطاعي إلى إنتاج رأسمالي . فالقوة هي المولدة لكل مجتمع قديم يحمل في طياته مجتمعاً جديداً ، وهي نفسها قوة اقتصادية .

وقد كتب W. Howitt عن النظام الاستعماري المسيحي يقول « إن أعمال الوحشية التي ارتكبتها ما يقال له الشعب المسيحي في كل قطر من أقطار العالم وضد كل شعب أخضعه لما لا تجد لها مثيلاً في النطاق التي ارتكبتها أى جنس آخر في أى عصر من العصور مهما كان ذلك الجنس متوحشاً ، جاهلاً ، غير عاينء باعتبارات الرحمة ، غير مكترث بكل ما يسبب العار (٢) .

(١) في سنة ١٧٩٤ بعث صغار صانعي القماش بليدز وفندا يلتبس من البرلمان اصدار قانون يمنع أى تاجر من أن يصبح صاحب مصنع — Aikin, op. cit.

(٢) Colonisation and Christianity a Popular History of the Treatment of the Natives by the Europeans in all their Colonies لندن ١٨٢٨ ص ٩ — وأذكر لك عن =

وتاريخ الإدارة الاستعمارية لهولندة وهى الدولة الرأسمالية النموذجية فى القرن السابع عشر تاريخ لأعظم العلاقات شذوذاً، وهى علاقات أساسها الغدر والرشوة وارتكاب المذابح والدناءة، وينطبق هذا بصفة خاصة على عادة خطف الناس فى سيليبين ليكُونوا عبيداً فى جاوه، وكان الحافظون يدربون لهذا الغرض بعناية، وكان المشتركون الأساسيون فى هذه التجارة الشائنة اللص نفسه والمترجم والبائع. أما المشترون الرئيسيون فهم الأمراء الوطنيون. وإذا ما خطف الأحداث حجروا فى سجون سيليبين حتى يمين موعد نقلهم إلى السفن. وجاء فى تقرير رسمى ما يأتى، ومدينة ما كاسار مثلاً مليئة بالسجون السرية كل منها أبشع من الآخر، يزدحم فيها البؤساء وضحايا الجشع والامتداد، وقد كبلوا بالسلاسل بعد انتزاعهم من أحضان أسرهم، ولما أراد الهولنديون امتلاك ملقا رشوا حاكم المدينة البرتغالى ووعده ٢١,٨٧٥ جنياً ثمناً. لحياته. وحالما أدخلهم أسرعوا إلى بيته واغتالوه ليتخلصوا من الدفع. وأينا حلوا سار فى ركابهم الدمار والحراب وتناقص السكان. لقد كان عدد سكان بانجوانجى (إحدى مقاطعات جاوه) ٨٠,٠٠٠ سنة ١٧٥٠ فهوى الرقم إلى ٨٠٠٠ فى سنة ١٨١١. وهذه هى النعم التى سبقتها التجارة!

من المعلوم أن شركة الهند الشرقية الإنجليزية لم تكن ذات النفوذ السياسى الغالب بالهند فحسب، بل إنها احتكرت تجارة الشاي وتجارة الصين عموماً ونقل البضائع من وإلى أوروبا؛ ولكن كبار موظفى الشركة احتكروا كذلك التجارة الساحلية فى الهند وفيما بين الجزر وكذلك التجارة الداخلية الهندية. وكانت احتكارات الملح والأفيون وغيرهما من السلع موارد للثروة لا ينتضب معينها، وحدد الموظفون الأثمان حسب إرادتهم وابتزوا أموال الهنود المساكين بلا رحمة. وكان الحاكم العام يشترك فى هذه العمليات الخاصة ومُنحت العقود لحاسبيه وأنصاره وتكونت الثروات بسرعة فائقة وسار التجميع الأولى قُدماً دون إنفاق شلن واحد فى الأصل. والأمثلة كثيرة تدل عليها مثلاً محاكمة وارن هاستنجز أمام البرلمان الإنجليزى وإليك واحد منها. منح عقد عن الأفيون لرجل يدعى سوليقان حينما كان على وشك التوجه فى بعثة رسمية إلى جهة من الهند بعيدة عن مناطق زراعة الأفيون، ولذا باع العقد لآخر اسمه «بن» بمبلغ

== معاملة العبيد الكتاب التالى *Traité de la législation* للكاتب Charles Comte (الطبعة الثالثة، بروكسل ١٨٣٧) — وعلى الذين يريدون أن يعرفوا ما يصنع البورجوازى بنفسه وبالعامل حين يتاح له أن يرسم العامل حسب صورته، أن يدرسوا هذه المسألة بالتفصيل.

Thomas Stamford Raffles (Sometime lieutenant governor of Java): *History (١) of Java and its Dependencies*, London, 1817.

٤٠,٠٠٠ جنيه وهذا باعه ثانية في نفس اليوم بستين ألف جنيه . وقدمت قائمة للبرلمان تدل على أن الشركة ومستخدميهما حصلت على هدايا من الأمراء الوطنيين قدرها ٦ مايون جنيه فيما بين عامي ١٧١٧ ، ١٧٦٦ . وفي سنتي ١٧٦٩ . ١٧٧٠ أحدث الإنجليز مجاعة لانهم اشتروا محصول الأرز كله ورفضوا بيعه إلا بأسعار خرافية (١) .

كانت معاملة السكان الأصليين أسوأ ما تكون بطبيعة الحال في المزارع الكبيرة التي كان الغرض منها الإنتاج للتصدير كما هو الحال في جزر الهند الغربية ، وكذلك كانت في البلاد الغنية الكثيرة السكان كالمكسيك والهند . وحتى في المستعمرات بمعناها الصحيح كان التجميع الأولي منطبقاً على طابعه المسيحي . ففي سنة ١٧٠٣ أصدر البيورتان بولاية نيو إنجلند قراراً بدفع مبلغ ٤٠ جنيهاً عن كل فرد من الهنود الحمر يقتل أو يؤسر ، وفي سنة ١٧٢٠ تقرر مبلغ ١٢٠ جنيهاً عن كل هندي أحمر يقتل . ولما أعلنت ولاية ماساشوستس سنة ١٧٤٤ أن إحدى القبائل تعد نائرة وضعت الأسعار التالية « عن كل فروة رأس تؤخذ من الذكور الذين أعمارهم الثانية عشرة فما فوق ١٠٠ جنيه ، والأسير من الذكور ٥٠ ، وفروة رأس الطفل ٥٠ جنيهاً » وبعد عقود قليلة انتقم النظام الاستعماري من سلالة الآباء البيورتان الاتقياء بسبب الثورة ضد إنجلترا بتسليط الجنود المرتزقة عليهم وأعلن البرلمان الإنجليزي أن استخدام كلاب الصيد ونزع فروة الرأس « وسائل وضعها الله والطبيعة في أيدينا » .

تقدمت التجارة والملاحة في ظل النظام الاستعماري وأصبحت الشركات التعاقدية أدوات قوية تعمل على تنمية مركز رأس المال ، وكان في المستعمرات سوق للصناعات اليدوية الناشئة ، وزاد احتكار هذه السوق من اشتداد التجميع . تدفقت على البلاد الأصلية الكنوز التي أمكن الحصول عليها عن طريق النهب المباشر والاسترقاق والقتل وتحولت إلى رأس مال وبلغت هولنده غاية عظمها التجارية حوالي سنة ١٦٤٨ « إذ كانت تملك وحدها تقريباً تجارة الهند الشرقية والتجارة بين شمالي غرب أوروبا وجنوبي شرقها ، وفاقت مصايد الأسماك فيها وبحريتها التجارية وصناعاتها مثيلاتها في أي بلد آخر ، وزاد رأس مال الجمهورية الكلي على رأس مال بقية أوروبا كلها ، . غير أن Gulich ينسى أن يضيف إلى هذه الأقوال أن عامة الناس هولنده سنة ١٦٤٨ كانوا أكثر إرهاباً بالعمل وأكثر فقراً وأشد تعرضاً للاستبداد الوحشي من عامة الناس في بقية أوروبا كلها .

(١) في سنة ١٨٦٦ هلك في مقاطعة أوريسا وحدها أكثر من مليون هندي من الموت جوعاً ، ومع ذلك حدثت محاولة للملاخنة الدولة الهندية من ثمن ضروريات الحياة التي كانت تباع للقوم الجائعين .

يتضمن التفوق الصناعي اليوم تفوقاً تجارياً ، ولكن في عصر الصناعة اليدوية كان التفوق التجاري ينطوي على معنى التفوق الصناعي ، ومن هنا كان الدور الغالب الذي لعبه النظام الاستعماري اذ ذلك . لقد كان ذلك النظام « إلهاً غريباً ، استوى على عرشه الى جانب آلهة أوروبا القديمة وطوح بها من أماكنها وأعلن أن إنتاج فائض القيمة الغاية الوحيدة التي يهدف اليها الجنس البشرى .

وخلال عصر الصناعة اليدوية انتشر بأوروبا نظام الديون الأهلية الذي يمكن أن نجد آثاراً تتم عنه بجنوا والبندقية قبل ختام العصور الوسطى ، وساعد على انتشاره النظام الاستثماري وما صحبه من التجارة البحرية ، وهذا هو السبب الذي من أجله نبتت جذور هذا النظام أولاً في هولنده . والدين الأهلي (أي بيع الدولة سواء كانت استبدادية ، دستورية أو جمهورية) يكسب العصر الرأسمالي الطابع الذي يميزه ، وهو الجزء الوحيد الذي يشغل محلاً في الملكية الجماعية للشعوب الحديثة^(١) ، ومن هنا نشأ المذهب الحديث القائل بأن الأمة تزداد ثراء كلما زاد غرقها في الدين . يصبح الائتمان العام (الدين الأهلي) عقيدة يؤمن بها رأس المال ، والشك في هذا النظام خطيئة كبرى .

وهو يصبح أقوى دافع على التجميع الأولى ، وتسيغ « الارصدة ، على التقود العقيمة قوة التوالد والتكاثر وتحولها بذلك إلى رأس مال ويتم ذلك بدون تحمل المخاطر التي تصاحب استثمارها في المشروعات الصناعية أو حتى في إقراضها على هيئة الربا . إن دائي الدولة لا يتنازلون في الحقيقة عن شيء لأن المال الذي يقرضونه يتحول الى أوراق مالية عامة يمكن التعامل بها . وأكثر من هذا فنظام الدين الأهلي لم يقتصر أمره على إيجاد طبقة من حملة الأسهم الذين لا يؤدون عملاً ، أو بعث الثروة المرتجلة للبايعين الذين يلعبون دور الوسيط بين الحكومة والشعب ، أو خلق جماعة الملتزمين بجباية الضرائب والتجار ورجال الصناعة ممن يناههم نصيب من كل قرض أهلي كما نما هبط عليهم من السماء — إن الدين الأهلي قد عمل أكثر من هذا ذلك أنه سبب قيام الشركات المساهمة والمعاملات في مختلف أنواع الأوراق المالية — وباختصار سبب المضاربة في سوق الأوراق المالية — وخلق المصرفية الحديثة .

كانت المصارف منذ أول أمرها اتحادات من بعض المضاربين الذين وقفوا دائماً الى جانب

(١) يلاحظ ولیم كوربت أن كافة الأنظمة الأهلية يقال لها « مَلَكية » ولكن هناك ديناً أهلياً

وذلك على سبيل التوضيح .

الحكومات وصاروا بفضل ما حصلوا عليه من امتيازات في مركز يمكنهم من إقراض الدولة ، ومن هنا نجد أن تراكم الدين الأهلي معناه زيادات متتالية في رأس مال هذه المصارف التي يرجع تطورها الكامل الى تأسيس بنك إنجلترا سنة ١٦٩٤ . بدأ البنك المذكور بإقراض أمواله للحكومة بفائدة قدرها ٠.٨٪ ، وفي نفس الوقت خوله البرلمان حق سك النقود من رأس المال هذا بإقراضه من جديد للجمهور على هيئة أوراق نقدية ، وسمح له باستخدام هذه الأوراق لحصم الكمبيالات ودفع مبالغ مقدماً على السلع وشراء المعادن النفيسة . لم يمض طويل حتى أصبحت نقود الائتمان هذه والتي هي من صنع يدى البنك الوسيلة التي تمكن بها من تقديم القروض للدولة ودفع فائدة الدين الأهلي بالنسيابة عنها . ولكن لم يكف أن يسترد البنك بيد ما أعطاه بالأخرى بل وزيادة ، ذلك أنه علاوة على هذا ظل الدائن الدائم للشعب ويدينه حتى آخر فلس ، وما لبث تدريجياً أن صار الحفيظ على جميع الذهب والفضة في البلاد ، ومركز الثقل للائتمان التجارى . وحوالى هذا التاريخ حين أقنع الناس عن عادة إحراق الساحرات ، أخذوا في شتى الذين يزورون الأوراق النقدية . وتدلتنا كتابات ذلك العصر ومنها كتابات بولنجبروك مثلاً ، على رأى المعاصرين في ذلك الظهور المفاجيء لهذا القطيع من المصرفيين والمالين وحملة الأوراق المالية والسماسرة والمضاربين (١) .

وفي الوقت الذى ظهرت فيه مختلف الديون الأهلية قام نظام ائتمان دولى صلح لإخفاء أحد مصادر التجميع الأولى في هذا الشعب أو ذاك . إن الشرور التي كان ينطوى النظام البندي في النهب كانت منبعاً ضعيفاً للرأسمالية بهولنده لأن البنديقية الآخذة في الانحلال أقرضت الهولنديين مبالغ كبيرة من المال . ونشأت عصابات مشابهة بين هولنده وإنجلترا ، فنذ بداية القرن الثامن عشر كانت صناعات هولنده قد بزتها صناعات منافستها إنجلترا ولم تعُد الدولة الأولى الشعب التجارى والصناعى الرئيسى ، ولهذا كان اهتمام الهولنديين الرئيسى فيما بين ١٧٠١ ، ١٧٧٦ إقراض مقادير هائلة من رأس المال وبخاصة لإنجلترا منافستها الكبرى . وإننا نشاهد نفس الشيء حادثاً بين إنجلترا والولايات المتحدة إذ أن قدرأ كبيراً من رأس المال الذى يظهر اليوم في البلد الأخير كان بالأمس في إنجلترا دم الأطفال وقد تحول الى قيمة رأسمالية ولما كان الدين الأهلي تسنده الإيرادات العمومية التي يتعين عليها أن تهى أى مبالغ لا بد

(١) « لو أن التتار غزوا أوروبا في أيامنا لسكان من الصعب جدا أن نجعلهم يفهمون أى نوع من الخلوقات ذلك الرجل القدى ندعوه المالى » — منتسكيو . « روح القوانين » — طبعة لندن ١٧٦٩ ج ٤ ص ٣٣ .

منها لدفع الفائدة السنوية الخ ، لهذا كان نظام الضرائب الحديث أمراً ضرورياً يكمل نظام القروض الأهلية . وتستطيع الحكومة عن طريق القروض أن تواجه المصروفات غير العادية دون أن تفرض مؤقتاً أعباء جديدة على عاتق دافعي الضرائب ، ولكن في النهاية يصبح من الضروري دفع ضرائب عالية مقابل هذه الميزة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالزيادة في الضرائب بسبب تراكم الديون التي تعقد سنة بعد أخرى يجعل من الضروري أن تلجأ الحكومة باستمرار الى عقد قروض جديدة لتغطية المصروفات الجديدة غير العادية . بهذا نجد أن النظام المالي الحديث الذي يتكون محوره من الضرائب على ضروريات الحياة (مما يجعلها أعلى ثمناً) يحمل في طياته بذور متوالية أوتوماتيكية . فالضرائب الفادحة اليوم مسألة مبدأ أكثر منها مسألة عرضية . ففي هولنده حين بدأ هذا النظام امتدحه الوطني الشهير دي ووت في كتابه Maxims على أنه أفضل نظام يجعل العامل الأجير مطواعاً ، مقتصداً ، نشيطاً — وهو مرهق بالعمل ، ولا يعنيننا هنا الآثار الخطيرة لفاذحة الضرائب على العامل الأجير بل يهمننا الأثر على الطريقة التي بها تؤدي إلى سلب الفلاحين ورجال الحرف اليدوية من أدوات الإنتاج ، وباختصار كافة أعضاء الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى . وبما يزيد في طاقة الضرائب الفادحة على إحداث هذه النتيجة نظام الحماية الجبركية .

من الحقائق التي لا تتحتمل الشك أن الدين الأهلي والنظام المالي كان لهما نصيب بالغ في رسملة الثروة وسلب الجماهير مما تملك ، كما أنهما حملا بعض الكتاب من أمثال كوبرت ود بلداي على أن يعزوا خطأ فقر عامة الناس في الأزمنة الحديثة الى هذين السببين .

وكان نظام الحماية الجبركية حيلة لخلق أصحاب المصانع ، وسلب العمال المستقلين من أدوات الإنتاج ، وتحويل أدوات الانتاج ووسائل العيش القومية الى رأس مال ، وتقصير فترة الانتقال من نظام إنتاج العصور الوسطى الى نظام الانتاج الحديث . وفي بعض البلدان التابعة لغيرها اجتمعت الصناعة كما حدث بالنسبة للصناعة الصوفية يارلنده في ظل الحكم الإنجليزي . أما في دول القارة فكانت العملية أبسط بكثير ، فهنا حصل رجال الصناعة على رأس مالهم الأصلي من خزانه الدولة الى حد كبير . في هذا قال ميرابو « لماذا يذهب الناس بعيدا في البحث عن سبب النجاح الباهر الذي أحرزته سكسونيا في الصناعة ؟ إن السبب نلقاه في الدين الأهلي البالغ مائة وثمانين مليوناً » (ص ٢٠١) .

فالنظام الاستعماري ، الدين الأهلي ، عبء الضرائب الثقيل ، الحروب التجارية الخ —

هذه العوامل كلها التي تولدت عن عصر الصناعة اليدوية نمت وازدهرت خلال عهد طفولة الصناعة الكبيرة . لقد احتفل بمولد الأخيرة بقتل الأبرياء أو بمعنى آخر بخطف الأطفال . وبرغم أن السير ف . م . إيدن قد تعود على مظاهر سلب أهل الريف من أملاكهم ويرى فيها أمراً أساسياً لقيام الزراعة الرأسمالية وإقامة « النسبة الواجبة بين الأراضي المنزرعة والمراعى » ، فإنه لا يبدى نفس القدر من عمق الإدراك الاقتصادي بصدد ضرورة خطف الأطفال أو استعبادهم بقصد إقامة التناسب الواجب بين رأس المال والعمل ، وفي هذا يقول « قد يكون جديراً بالجمهور أن يرى هل من الضروري لنجاح الصناعة أن ينزع الأطفال من الأكواخ والورش ، وأن يجبروا على العمل بالتناوب خلال الشطر الأعظم من الليل ، وأن يحرموا من الراحة التي يتطلبها الصغار أكثر من غيرهم وإن كانت الراحة لاغنى عنها للجميع ، وأن يتجمع عدد كبير من الأفراد من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار والميول بحيث أن القدوة لا بد أن تؤدي إلى انتشار الفجور والفساد — على الجمهور أن ينظر هل هذا كله يؤدي إلى الهناء الفردي أو رخاء الشعب » (١٠ ، الكتاب الثاني ، الفصل الأول ، ص ٤٢١) . ولنستمع الآن إلى فيلدين « في مقاطعات دريشير ونوتنجهامشير وبخاصة لانكشير استخدمت الآلات التي اخترعت حديثاً في مصانع كبيرة أقيمت على جوانب المجارى مما يجعل في الإمكان إدارة العجلة المائية . نشأ الطلب فجأة على ألوف الأيدي العاملة في هذه الأماكن النائية عن المدن وكان الطلب شديداً في لانكشير بصفة خاصة لأنها قليلة السكان . ولما كانت أكبر الحاجة منصبة على الأطفال جرت العادة في الحال بأن يؤتى بالصبيان apprentices من بيوت العمل التابعة للأبرشيات في لندن وبرمنجهام وغيرهما ، فقساق تلك المخلوقات الصغيرة التعسة نحو الشمال وتراوح أعمارها بين السابعة والثالثة عشرة أو الرابعة عشرة . وكانت العادة أن يتولى صاحب العمل كسائهم وتغذيتهم وإسكانهم في بيت خاص بهم بجوار المصنع ، وكان هناك مشرفون على العمل ينحصر صالحهم في حمل الأطفال على العمل إلى أقصى حد ، ذلك أن أجر هؤلاء المشرفين كان يتبع مقدار العمل الذي يستطيعون استخلاصه . وبطبيعة الحال كانت القسوة النتيجة المترتبة على هذا » ثم يتحدث الكاتب عن مختلف صنوف القسوة الواقعة على الصغار في الجهات الصناعية وبخاصة « في المقاطعة المجرمة التي أتمى إليها (لانكشير) من جلد وضرب وتقييد بالأغلال وتعذيب وتجويع في بعض الحالات حتى أن البعض عمد إلى الانتحار . وكان رجال الصناعة يحصلون على أرباح طائلة وهذا زاد من شهيتهم ولذا لجأوا إلى أساليب تهيم لهم سبيل الربح إلى غير حد وذلك باتباع نظام التناوب بالليل والنهار

بحيث ، أنه من التقاليد المألوفة في لانكشير ان الاثيرة لا تبرد مطلقا ،^(١)
بنمو الإنتاج الرأسمالى فى عصر الصناعة اليدوية فتد رأى العام بأوربا آخر بقية من
الحبل والضمير ، وفاخرت الشعوب بكل ذميمة تؤدي إلى تجميع رأس المال . فاذا قرأت
الحوليات التجارية التى وضعها ١ . أندرسن رأيتة يجعل من انتصارات السياسة الإنجليزية أنها
استطاعت بعد عقد صلح يوترخت أن تنتزع من أسبانيا بمقتضى معاهدة Asiento امتياز
عمارسة تجارة الرقيق التى كانت حتى ذلك الوقت مقصورة فى حالة الانجليز على ما بين الساحل
الإفريقي وجزر الهند الغربية التابعة لانجلترا وبين إفريقية وأمريكا الأسبانية . حصلت انجلترا
على احتكار تزويد أمريكا الأسبانية بعدد من السود كل عام يبلغ ٤٨٠٠ حتى سنة ١٧٤٣ .
وفى نفس الوقت كان هذا سيلا لتغطية أساليب التهريب الإنجليزية . على أساس تجارة الرقيق
أصبحت ليشربول مدينة كبيرة لأن هذه التجارة كانت وسيلة التجميع الأولى فيها ، وإنما
لتلقى حتى اليوم بعض « المحترمين » من أهل ليشربول على استعداد للكتابة بحماس عن تجارة
الرقيق ومن أمثلة ذلك Aikin الذى يتحدث عن « روح المغامرة الجريئة التى تميزت بها تجارة
ليشربول وأوصلتها إلى الدرجة الحالية من الرخاء بسرعة ، وأوجدت عملا وقيام للملاحة
والبخارة ، وزادت إلى حد كبير الطلب على مصنوعات البلاد »^(٢) . وبلغ عدد سفن ليشربول
المشغلة بتجارة الرقيق ١٥ فى سنة ١٧٣٠ فصار ٥٣ (١٧٥١) ، ٧٤ (١٧٦٠) ، ١٣٢ (١٧٩٢)
وبينا استخدمت صناعة القطن فى انجلترا الأطفال واستعبدهم فإنها فى الوقت نفسه عملت

(١) مصدر سابق ص ٥ — ٦ — راجع أيضا Aikin (١٧٩٥ ص ٢١٩) ، وكذلك
Gisborne : Inquiry into the Duties of Men (١٧٩٥ ج ٢) . ولما أدخل
استخدام الآلة البخارية انتقلت المصانع من الأماكن المجاورة لمساقط الماء إلى أواسط المدن حيث وجد
أولئك « المتعنفون » من يخفون القيمة الفائضة ، عمل الأطفال على مقربة منهم وبذا لم تكن بهم حاجة
إلى البحث عن الأرتاء من بيوت العمل . ولما قدم سير و . بيل (والد الوزير بيل) سنة ١٨١٥ إلى
البرلمان مشروع قانون لحماية الأطفال وقف فرنسيس هورنر الصديق الحميم لريكاردو وتحدث كيف
يباع هؤلاء الأطفال وبعلم عنهم علنا كأنما هم جزء من المتاع المملوك . ثم ذكر مثلا من قضية عرضت
قبل ذلك بعامين أمام Court of King's Bench وهى خاصة بعدد من هؤلاء الأطفال أعدتهم
إحدى أبرشيات لندن كصبيان لآحد رجال الصناعة ثم نقلوا إلى شخص آخر ، وأخيرا وحدهم بعض
أهل الخير فى حالة مجاعة . وقال كذلك لأنه عرضت قبل ذلك بسنوات أمام لجنة برلمانية حالة أشد فظاعة
عن اتفاق أبرشية بنندن وأحد رجال الصناعة فى لانكشير واشترط العقد أن يأخذ الأخير مع كل
٢٠ طفلا سلبى التكوين طفلا واحداً ممتوها .

(٢) مصدر سابق ص ٣٣٩ .

على تحويل نظام العبيد في الولايات المتحدة إلى نظام تجارى للاستغلال . ونقول بوجه عام إن الاستعباد المستتر للعمال الأجراء في أوروبا صار الأساس الذى قام عليه استعباد سافر لا يعرف حدوداً في العالم الجديد^(١) .

تلك هى الآلام التى كان لابد منها في سبيل إقامة « القوانين الطبيعية الخالدة » لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، وفي سبيل إكمال فصل العمال عن أدوات العمل ، وتحويل أدوات الانتاج الاجتماعية ووسائل العيش الاجتماعية إلى رأس مال من جهة وتحويل جماهير السكان من جهة أخرى إلى عمال أجراء أو « فقراء عاملين » أحرار ، وهو ذلك الشيء غير الطبيعى الذى تولد في التاريخ الحديث^(٢) . لقد قال Augier^(٣) « تأتى الثقود إلى العالم وعلى خدها علامة المولد » ، ولا يقل عن هذا صدقا أن رأس المال يجيء إلى العالم ملوثاً بالوحل من رأسه إلى إخص قدميه ، « ويتفجر الدم من كافة مسامه »^(٤) .

(١) في سنة ١٧٩٠ كان بجزر الهند الغربية التابعة لإنجلترا (١٠) من العبيد مقابل (١) من الأحرار ، وكانت النسبة ١٤ : ١ (جزر الهند الغربية الفرنسية) ، ٢٣ : ١ (جزر الهند الغربية الهولندية)
Henry Brougham : An Inquiry into the Colonial Policy of the European Powers, Edinburgh, 1803, Vol. II, p. 74.

(٢) ظهرت عبارة « الفقراء العاملون » في القوانين الانجليزية بمجرد أن تمت طبقة أولئك الذين يكسبون الأجر ، وكان يقصد التمييز عن « الفقراء الخاملين » (المنسولون الخ) من جهة وعن العمال الذين لا زالوا يملكون أدوات العمل الخاصة بهم . وقد انتقلت عبارة « الفقراء العاملون » إلى الاقتصاد السياسى حيث نجدتها في كتابات Culpeper J. Child ، الخ حتى آدم سميث ولإيدن . وعلى ذلك نستطيع تقدير إيمان لإدمند برك « تاجر الآراء الاقتصادية الفاسدة » الذى وصف اصطلاح « الفقراء العاملون » بأنه فكرة سياسية لعينة « . وقد وقف برك موقف العدا من الثورة الفرنسية لانه رجل متملق كان في خدمة الاوليغاركية الانجليزية ، كما لعب دور الرجل الحر ضد هذه الاوليغاركية نفسها حين بدأت القلاقل الامريكية اذ كان كذلك في خدمة المستعمرات الامريكية الشمالية . وقد ظل الرجل بوجوازيها عاديا ، فهو الذى قال « إن قوانين التجارة هى قوانين الطبيعة وعلى ذلك فهى قوانين الهبة » (ص ٣١ — ٣٢) . فلا عجب اذن أن باع نفسه دائماً في السوق الاحسن وذلك تبعاً للقوانين الطبيعية السماوية . ونجد صورة جيدة لإدمند برك بالمظهر الحر في كتابات المستر توكروكان الأخير من رجال الدين وجماعة التورى ولكن فيما عدا ذلك كان رجلاً شريفاً ومن أكفء رجال الاقتصاد السياسى . نظراً لما تلمسه من عدم التمسك بالمبادئ اليوم ونظراً للإيمان الخالص « بقوانين التجارة » فن الواجب علينا أن نكشف عيوب أمثال برك الذين يختلفون عن خلفائهم بأنهم من ذوى المواهب !

(٣) Marie Augier : Du Crédit public, Paris, 1842.

(٤) يقول أحد الكتاب في احدى المجالات إن رأس المال يثير الشقاق والخلاف وهو جبان وهذا صحيح جدا ولكن هذا لا يقرر المسألة تماما . ان رأس المال يرفض الربح أو الربح الصغير جدا ==

٧ - الاتجاه التاريخي للتجميع الرأسمالي

ما الذى يتم عليه التجميع الاولى لرأس المال ومنشؤه التاريخي؟ من حيث أنه ليس سوى التحويل المباشر للعييد والاقنان إلى أجراء (وهو تغيير من حيث الشكل فقط) فإن معناه لا يزيد عن أنه سلب المنتجين المباشرين أى وضع حد للملكية الخاصة المرتكزة على عمل صاحبها. بخلاف الملكية الاجتماعية أو الجماعية لا وجود للملكية الخاصة إلا حيث تصبح أدوات العمل وأحوال العمل الخارجية ملكاً لأفراد خصوصيين. ولكن يختلف طابعها تبعاً لما إذا كان هؤلاء الأفراد عمالاً أو غير عمال. إن المظاهر التي لا عدد لها والتي يبدو لأول نظرة ان الملكية الخاصة تظهرها ليست سوى انعكاسات الحالات المتوسطة التي بين هذين الطرفين المتطرفين.

إن ملكية العامل الخاصة لأدوات الإنتاج أساس الصناعة الصغيرة التي هي شرط لا غنى عنه لنمو الإنتاج الاجتماعي وروح الفردية الحرة في نفس العامل. وبطبيعة الحال نجد طريقة الإنتاج هذه أيضاً في نظام العبودية وفي نظام الرق الإقطاعي؛ ولكنها لا تزدهر وتبدي نشاطها الكامل إلا حيث يكون العامل المالك الخاص لأدوات العمل التي يستعملها، وحيث يملك الفلاح الأرض التي يفلحها، ورجل الحرفة اليدوية الذي يملك العدد التي يستخدمها بصفة كونه فناً حاذقاً.

هذه الطريقة في الإنتاج تفترض تجزئة التربة قطعاً، وتوزيع ملكية أدوات الإنتاج. وكما أنها تستبعد تركيز هذه الأدوات في أيدي قليلة فكذلك تستبعد التعاون، وتقسيم العمل داخل عملية الإنتاج، والسيطرة الاجتماعية على قوى الطبيعة والتنظيم الاجتماعي لها، وحرية نمو قوى الإنتاج الاجتماعية. إنها لا تتفق إلا مع حدود ضيقة للإنتاج والمجتمع وهذه حدود هي وليدة نمو تلقائي، وتكون الرغبة في إدامة وجود مثل هذه الحدود كما قال بيكوير بحق، حكماً بإدامة حالة العجز العالمي الشامل. وإذا تبلغ طريقة الإنتاج هذه مستوى معيناً من النمو فإنها تأتي إلى العالم بوسائل مادية تحطمها نفسها، ومنذ ذلك الوقت تتكون في المجتمع قوات ومشاعر

= وذلك كما كان يقال من قبل إن الطبيعة تكره الفراغ. وإذا كان الريح مناسباً كن رأس المان جريثا جدا، فبلغ ١٠٪. يضمن استثماره في أي مكان، ٣٠٪. يثير الرغبة، ٥٠٪. يولد الجسارة الإيجابية، ١٠٠٪. يجعله يظاً جميع انقواين الانسانية، وفي حالة ٣٠٪. لا يتورع عن أي جريمة أو مخاطرة حتى ولو أدى الأمر إلى شقق صاحبه، إذا كان الاضطراب والنزع يأتيان بالريح، فإن الاخير يجمع عليهما. وقد أثبت النهري وتجارة العبيد كل ما ذكر هنا. T. J. Dunning, op. cit. 35.

تحس أن هذه الطريقة غلّ يقيدها . لا بد من تحطيمها ، فيتم القضاء عليها . هذا التحطيم ، وتحويل أدوات الإنتاج الفردية والمتناثرة إلى أدوات إنتاج متركزة ، وتحويل ملكية الكثيرين الضئيلة إلى ملكية ضخمة في أيدي القلائل ، وحرمان الجماهير العظيمة من الأرض ومن وسائل العيش ومن أدوات العمل — هذا السلب لما تملك الجماهير تتكون منه مقدمة تاريخ رأس المال . وقد عرضنا لبعض الاجراءات القهرية التي استخدمت في سبيل تجميع رأس المال ، وتم سلب المنتجين المباشرين بوحشية لاتعرف الرحمة وفي ظل دافع أخط وأدناً وأبشع المشاعر والأهواء . إن الملكية الفردية التي كسبها صاحبها بعمله والقائمة على التآلف بين العامل المستقل الفردى والمنعزل وبين الأحوال التي يؤدي فيها عمله — هذه الملكية تحل محلها الملكية الخاصة الرأسمالية بيقها ويسندها استغلال عمل الآخرين ، ولكنه عمل يعد من الناحية الشكلية عملاً حراً (١) .

وبمجرد أن يتفكك المجتمع القديم ويتحلل عن طريق عملية التحويل هذه ، وبمجرد أن يتحول العمال إلى بروليتاريا وتتحوّل أحوال العمل التي يشتغلون فيها إلى رأس مال ، وبمجرد أن تتمكن طريقة الإنتاج الرأسمالية من الوقوف على قدميها — حينئذ نجد أن استمرار تشريك Socialisation العمل وازدياد تحويل الأرض وكافة أدوات الإنتاج الأخرى إلى الاستعمال الإجماعى الطابع (أى المشترك بواسطة الجماعة) الأمر الذى ينطوى على معنى مواصلة عملية نزع الملكية الخاصة من أربابها — نقول إن هذا جميعه يتخذ شكلاً جديداً . لم يعد العامل الذى يعمل لحسابه هو الذى تنزع منه ملكية ما لديه ، إن الذى يتعرض لهذا يصبح الآن الرأسمالى نفسه الذى يستغل عمالاً كثيرين . وهذا السلب تبعث عليه القوانين الكامنة فى الإنتاج الرأسمالى وتسيبه متركزة رأس المال . تجد رأسمالياً يحطم عددًا من أمثاله الرأسماليين وإلى جانب هذه المتركزة وهذا القضاء على عدد كبير من الرأسماليين بواسطة عدد قليل منهم ، يزداد نمو الشكل التعاونى لعملية العمل ، وإلى جانب هذا يزداد الميل إلى استخدام العلم عن عمد وهدف مقصود لتحسين الناحية الفنية : فنزرع الارض وفق الطرق العلمية المرسومة ، وتميل أدوات العمل إلى الأشكال التي لا يلاءمها سوى الجهد المتحد ، ويجرى الاقتصاد فى أدوات الانتاج عن طريق الانتفاع بها بواسطة العمل الإجماعى . تدخل كافة شعوب

(١) « إتنا فى حالة من المجتمع جديدة تماما ... إتنا نتجه إلى فصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل » — سيسموندى « مبادئ جديدة فى الاقتصاد السيامى » ج ٢ ، ص ٤٣٤ .

العالم في نطاق شبكة السوق العالمية وبذلك يزداد ميل النظام الرأسمالى إلى أن يتخذ طابعاً دولياً وبينما يطرد التقص في عدد عطاء الرأسمالين (الذين يفتصبون ويحتكرون جميع مزايا عملية التحويل هذه) تحدث زيادة مماثلة في الفقر والظلم والاستعباد والانحطاط والاستغلال، ولكن في الوقت نفسه يشتد سخط الطبقة العاملة التي تزداد عدداً وتنظيماً واتحاداً بفضل نفس جهاز طريقة الانتاج الرأسمالية. يصبح الإحتكار الرأسمالى قيداً على طريقة الانتاج التي ازدهرت معه وفي ظله، ويصل تمرکز أدوات الانتاج وتشريك العمل نقطة لا يتفان عندها مع غشائهما الرأسمالى. يدق ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية، وإذا بالذين سلبوا غيرهم ملكيتهم يُسلبون ما يملكون (The expropriators are expropriated).

إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريقة الانتاج الرأسمالية هي السلب الأول للملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الفردى، ولكن الانتاج الرأسمالى يولد - بقوة القانون الطبيعى الذى لا يتغير - القوة التي تسلبه أى تنفيه. وهذا سلب السلب (نفي النفي). هذا السلب الثانى لا يؤدي إلى عودة الملكية الخاصة ولكنه يعيدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الانتاج (التي ينتجها العمل نفسه).

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردى إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمداً وأشد عنفاً وأكثر صعوبة من تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية اجتماعية. كان الأمر في الحالة الأولى متعلقاً باستيلاء البعض على ملكية جمهور الناس؛ أما في الحالة الأخيرة فالذى يعنينا هو الاستيلاء على ما يملك نفر قليل بواسطة جمهور الناس.

الفصل الخامس عشر

النظرية الحديثة في الاستعمار

يخلط الاقتصاد السياسي بين الملكية الخاصة القائمة على عمل المنتج ذاته ، وتلك التي تقوم على أساس استغلال عمل الغير . وتلقى الاقتصاديين لا ينسون فقط أنهما ضربان متناقضان بل ينسون أيضاً ألا قيام للنوع الثاني إلا بالقضاء على الأول . وفي أوروبا الغربية حيث نشأ علم الاقتصاد السياسي تمت عملية التجميع الأولى بدرجة متفاوتة . ففي بعض بلاد هذا الجزء من العالم سيطر النظام الرأسمالي على ميدان الانتاج القومي بأسره ، وفي البعض الآخر حيث لا زالت الأحوال الاقتصادية لم يكتمل نموها نجد أن النظام يتحكم برغم ذلك وبطريقة غير مباشرة في بعض طبقات المجتمع التي لا زالت قائمة إلى جانب الرأسمالية ومستندة إلى طريقة بالية في الانتاج وذلك بالرغم من أن هذه الطبقات قد دخلت في دور الانحلال . يطبق رجل الاقتصاد السياسي على عالم رأس المال هذا آراء عن القانون والملكية استقاها من عصر سابق لقيام الرأسمالية ، وهو يزداد إبداء لهذه الآراء والمذاهب كلها كانت الحقائق أعلى صوتاً في إنكارها . ولكن الحال بخلاف هذا في المستعمرات (١) فهناك يلقى النظام الرأسمالي مقاومة المنتجين الذين يملكون أدوات الانتاج التي يعملون بها والذين يستطيعون اجتناء الثروة لأنفسهم عن طريق عملهم بدلا من أن يعملوا لإثراء الرأسمالي . هذا التعارض بين نظامين اقتصاديين متضادين يتخذ من الناحية العملية مظهر صراع بينهما . فإذا كان الرأسمالي يؤازره سلطان أمته عمل على أن يزيح من طريقه أساليب الانتاج والامتلاك القائمة على عمل المنتجين المستقل . وبينما نجد الاقتصادي تدفعه المصلحة الذاتية في بلده إلى التصريح بأن الطريقة الرأسمالية في الانتاج تماثل نقيضها ، نراه إذا تعلق الأمر بالمستعمرات يعلن مدفوعا بالمصلحة الذاتية أنهما طريقتان متعارضتان ، وفي سبيل إدراك هذه الغاية يوضح أن نمو إنتاجية العمل الاجتماعية

(١) نتحدث هنا عن المستعمرات بادق معانيها على أنها بلاد ذات تربة عذراء يستعمرها مهاجرون أحرار . ومن الوجهة الاقتصادية لا تزيد الولايات المتحدة عن كونها مستعمرة لاوروبا . ويدخل تحت عنوان المستعمرات المزروع plantations السابقة العهد والتي تغيرت الأحوال فيها بسبب إلغاء الرق .

والتعاون ، وتقسيم العمل ، واستخدام الآلات على نطاق واسع الخ من الأمور التي يستحيل تحقيقها إلا إذا تحول جانب مناسب من أدوات الانتاج التي بأيدي العمال إلى رأس مال. وفي سبيل مصلحة ما يقال له « الثروة الأهلوية » يبحث عن أساليب مفتعلة ليضمن بها فقر الجماهير. ويرجع فضل ج . ب . ويكفيلد لا إلى أنه كشف شيئاً جديداً عن المستعمرات (١) بل إلى أنه كشف فيها الحقيقة بصدد أحوال الإنتاج الرأسمالي في البلد مالكة المستعمرات . وكما حاول نظام حماية التجارة في أول أمره أن (٢) يخلق الرأسماليين بطرق اصطناعية ، كذلك نجد أن نظرية ويكفيلد في الاستعمار والتي جربت انجلترا تنفيذها بمرسوم أصدره البرلمان حاولت خلق العمال الأجرا في المستعمرات ؛ وقد تحدث الرجل عن هذا بأنه الاستعمار المنظم Systematic « colonisation . لقد كشف أولاً أن ملكية النقود وأدوات العيش والآلات وأدوات الانتاج الأخرى لا تكفي في المستعمرات لتجعل من صاحبها رأسمالياً إلا إذا وجد هناك أيضاً عمال أجرا أى أشخاص آخرون يضطرون إلى بيع أنفسهم « عن طواعية واختيار » ؛ وكشف أن رأس المال ليس شيئاً ولكنه علاقة اجتماعية بين الأشخاص وهي علاقة تعينها وتحددها الأشياء (٣) ، وقال أسفا إن المستر بيل أخذ معه من انجلترا إلى سوان ريشر وأستراليا الغربية وسائل عيش وأدوات إنتاج قيمتها ٥٠٠٠٠ من الجنيهات ، غير أنه كان على قدر من بعد النظر بحيث اصطحب معه ٣٠٠٠ شخص من الرجال والنساء والأطفال من الطبقة العاملة ولكن على إثر وصوله إلى المكان الذي قصد إليه « لم يجد خادماً يعد له فراشه أو يأتية بالماء من النهر » (٤) ، يا لمستر بيل المسكين الذي احتاط لكل شيء إلا تصدير علاقات الانتاج الإنجليزية ، لقد نسي أن يأخذها معه إلى سوان ريشر ! وقيل أن أتناول كشوف ويكفيلد لابد من ملاحظتين أوليتين . نعلم أن أدوات الانتاج ووسائل العيش ليست رأس مال

(١) هذا الإدراك النادر الوقوع من جانب ويكفيلد في موضوع المستعمرات سبقه إليه ميرابو ، ومن قبل ذلك الاقتصاديون الانجليز .

(٢) بعد ذلك أصبحت الحماية ضرورية مدى فترة من الوقت في الصراع التنافسي الدولي ؛ ولكن مهما كانت الأسباب الداعية إلى الحماية فإن نتائجها تظل واحدة .

(٣) « والأسود أسود ولا يصبح عبداً الا في حالات معينة . ان البغلة آلة لغزل القطن ولا تصبح رأس مال الا في حالات معينة . فاذا ما فستبنا عن هذه الظروف فلا تعود رأس مال أكثر مما يكون الذهب بنائه وفي حد ذاته نقوداً أو أكثر مما يكون السكر ثمنا للسكر ... إن رأس المال علاقة إنتاج اجتماعية وعلاقة تاريخية من الإنتاج » — كارل ماركس Wage Labour and Capital (صحيفة الرين الجديدة ، العدد رقم ٢٦٦ ، ٧ أبريل ١٨٤٩) .

(٤) E. g. Wakefeld : England and America ، ج ٢ ص ٣٣ .

مادامت ملكا للنتيج المباشر وأنها لا تصبح رأس مال إلا إذا كانت وسائل للاستغلال وإخصان العامل لسطانها ، ولكن روحها الرأسمالية تظل في ذهن رجل الاقتصاد السياسي بمنزلة بوجهها المادي بحيث يستمر في إطلاق عبارة رأس المال عليها حتى ولو كانت تمثل العكس تماما . وهذا ما يفعله ويكفيله . وعلاوة على هذا تراه يطلق عبارة ، التقسيم المتساوي لرأس المال على تقسيم أدوات الإنتاج إلى ملكيات فردية لعدد من العمال كل منهم مستقل عن الآخر ويشغل لحسابه . وهذا هو الشأن مع رجل الاقتصاد السياسي كما هو مع المقتن الاقطاعي . فقد ظل الأخير يطلق على علاقات نقدية صرفة نفس العبارات التي استقاها من أفكاره عن القانون الاقطاعي .

يقول ويكفيله « لو فرض أن امتلك جميع أعضاء المجتمع أنصبة متساوية من رأس المال .. لما كان لأي إنسان ... دافع يحمله على تجميع مقدار أكبر من رأس المال ؛ وهذا هو الحال إلى حد ما في المستعمرات الأمريكية حيث الرغبة الشديدة في الامتلاك تحول دون وجود طبقة من العمال الذين يؤجرون » (١) (ج ا ص ١٧) . وهكذا تبدو استحالة التجميع الرأسمالي وقيام طريقة الإنتاج الرأسمالية ما دام في استطاعة العامل أن يجمع رأس المال لحسابه (وهو قادر على ذلك ما دام يملك أدوات الإنتاج التي يعمل بها) . لا وجود لطبقة العمال الأجراء التي لاغنى عنها للرأسمالية ؛ فكيف إذن تم في أوروبا القديمة فصل العامل عن لوازم العمل وبذا ظهر رأس المال والعمل الأجير ؟ ينسب ويكفيله هذا إلى عقد اجتماعي من نوع مبتكر تماما « لقد أتبع الجنس البشري ... طريقة بسيطة لتنمية تجميع رأس المال » .. وهي طريقة لا شك شغلت أذهانهم منذ عهد آدم على أنها الغاية الوحيدة من وجودهم « فقسّم أفرادهم أنفسهم إلى مالكيين لرأس المال ومالكين للعمل ... وكان هذا التقسيم ... نتيجة التفاهم والانسجام والاتفاق » (شرح ص ١٨) . وبكلمة واحدة سلب الجنس البشري نفسه مما يملك « إكراما » لتجميع رأس المال . وإذن قد يفترض المرء أن هذه الغريزة من التعصب المتسم بطابع إنكار الذات يبدو مفعولها في المستعمرات إذ فيها وحدها يوجد الناس والأشياء في ظل ظروف قد تجعل من المستطاع التطبيق العملي لهذا العقد الاجتماعي وتحويله من عالم الأحلام إلى عالم الحقيقة . فلو كان الأمر كذلك فلماذا نلجأ إلى « الإستعمار المنظم » ليحل محل الاستعمار الذي يقوم من تلقاء ذاته والذي هو نقيض النوع الأول تماما ؟ « من المشكوك فيه أن عدد من يقال لهم العمال الأجراء يبلغ عشر السكان في الولايات الشمالية من الاتحاد الأمريكي ... أما في إنجلترا ... فالطبقة العاملة عبارة عن الشطر الأكبر من السكان »

(شرحه ص ٤٢, ٤٣, ٤٤) . حقا إن الدافع على أن يسلب الإنسان نفسه بما يملك من أجل رأس المال نادر الوجود بين السكان العاملين بحيث أن الرق تبعاً لرأى ويكفيلد هو الأساس الطبيعي الوحيد للثروة بالمستعمرات ، وما « الإستعمار المنظم » الذى يدعو إليه سوى وسيلة يضطر الى اللجوء إليها لأنه اليوم أمام قوم أحرار لا عبيد ، لم يأت المستعمرون الآسيان الأولون فى سان دومنجو بالعمال من أسبانيا ، ولكن لولا العمال (ويحسن أن نقول العبيد) لزال رأس مالهم أو لتناقص على الأقل إلى الحد الذى يتمكن معه كل فرد من استخدامه بنفسه . وهذا ما حدث فعلا فى آخر مستعمرة أسبانيا الإنجليز وهى مستعمرة نهر سوان حيث هلك مقدار كبير من رأس المال والبذور والأدوات الزراعية والماشية بسبب عدم وجود عمال لاستعمالها وحيث لم يحتفظ أى من المستعمرين بقدر من رأس المال أكبر مما يستطيع استخدامه بيديه (شرحه > ص ٥) .

رأينا أن فصل جماهير الشعب عن ملكية الأرض الأساس الذى تقوم عليه الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج . ومن جهة أخرى ينحصر جوهر الاستعمار الحر فى أن أغلبية الأرض لازالت ملكية عامة وأن فى استطاعة كل مقيم فيها أن يحول جانبا منها إلى ملكية خاصة له وإلى أدوات إنتاج فردية دون أن يتدخل فى شئون من يأتون بعده من المستعمرين إن أرادوا أن يعملوا نفس الشيء (١) .

هذا سر رخاء المستعمرات كما أنه السر فى مقاومتها لتغلغل رأس المال فى أرضها — وهذا خطأها الأكبر ! — حيث تكون الأرض رخيصة جداً والناس جميعاً أحرار ، وحيث يستطيع كل امرئ إن شاء أن يحصل بسهولة على قطعة من الأرض فان الأمر لا يقتصر على كون العمل غالباً جداً من حيث نصيب العامل فى المنتج بل تنشأ صعوبة فى الحصول على العمل المتحد بأى ثمن » (شرحه > ص ٢٤٧) .

ونظراً لأنه فى المستعمرات لم يتم فصل العمال عن الأشياء اللازمة للعمل وعن الأرض أو أن الفصل حدث فى حالات متفرقة أو إلى حد محدود ، لهذا لم يحدث كذلك انفصال الزراعة عن التصناعة ولم يقض على الصناعة المنزلية الريفية بعد . أين يكون إذن السوق لرأس المال ؟ « ليس من فريق من أهل أمريكا يشتغل بالزراعة خاصة وذلك باستثناء العبيد وأصحابهم ممن جمعوا بين رأس المال والعمل فى بعض الأعمال الفنية . إن الأمريكين الأحرار الذين

(١) « لسكى تكون الأرض عنصراً للاستعمار لا يجب أن تكون غير مزروعة خشب ، بل ينبغي أن تكون ملكية عامة يمكن تحويلها إلى ملكية خاصة » (شرحه ج ٢ ص ١٢٥) .

يزرعون الأرض يمارسون حرفاً أخرى كثيرة . فهم يصنعون جانباً من أثاثهم وعُددهم ، وغالباً ما ينفون بيوتهم ، ويحملون منتجات عملهم إلى السوق مهما بعدت عنهم . وهم يقومون بالغزل والنسج وعمل الصابون والشمع . كما يصنعون في حالات كثيرة الأحذية والملابس التي يرتدونها . غالباً ما تكون الزراعة في أمريكا الحرفة الثانوية التي يمارسها الحداد والطحان أو أرباب الحوانيت ، (شرحه ص ٢١ — ٢٢) . كيف يمكن إذن وجود أى « ميدان للامتناع » للرأسماليين في صفوف هذا الصنف الغريب من العملاء ؟

إن أكبر جمال يتحلى به الإنتاج الرأسمالى أنه لا يقتصر على أن يستمر توالد وتكاثر العامل الأجير بهذه الصفة ، بل إنه يخلق فائض سكان نسبياً من العمال الأجراى يتناسب عدده مع درجة تجميع رأس المال ، وبهذه الطريقة يظل مفعول قانون العرض والطلب نافذاً فيما يختص بالعمل ، وتظل تقلبات الأجرور محصورة داخل الحدود المناسبة لمصالح المستغلين الرأسماليين ، وأخيراً يكون الإعتماد الاجتماعى للعامل على الرأسمالى مضموناً — وهى علاقة مطلقة من الاعتماد (التبعية) يمثلها الاقتصادى زورراً وبطلاناً بأنها علاقة تعاقدية حرة بين البائعين أى بين طرفين مستقلين من أسحباب السلع أحدهما صاحب السلعة رأس المال والثانى يمثل السلعة العمل . ولكن هذا الوهم يتحطم فى المستعمرات فهناك يزداد عدد السكان المطلق بأسرع مما يزداد فى البلد الأصى نظراً لورود عمال كثيرين إلى المستعمرات ومع ذلك يظل سوق العمل ينتقصه العدد الكافى ولذا لا يسرى مفعول قانون العرض والطلب فيما يختص بالعمل . فمن جهة يستمر العالم القديم فى أن يصدر إلى المستعمرات رأس مال يجرى وراء الاستغلال ، ومن جهة تقوم صحاب لا يمكن تخطيطها فى سبيل تكاثر العمال الأجراء بصفتهم هذه فأى مجال هناك إذن لإنتاج فائض من العمال الأجراء بنسبة تجميع رأس المال ؟ فالعامل الأجير اليوم قد يصبح غداً فلاحاً مستقلاً أو واحداً من طائفة أرباب الحرف اليدوية . هذا التحول المستمر من عمال أجراء إلى مستغلين مستقلين يشتغلون لأنفسهم لا لرأس المال ، ويعملون على إثراء ذواتهم بدلاً من إثراء الرأسماليين — نقول إن لهذا التحول رد فعل سيئاً بالنسبة إلى سوق العمل . ولا يقف الأمر عند انخفاض معدل استغلال العامل الأجير ، بل إن هذا الأخير لا يصبح فى حالة اعتماد على الرأسمالى « العفيف » . ومن هنا نلقى جميع المتاعب التى يصورها ويكفيلها هذا القدر من البلاغة .

إنه يشكو من أن عرض العمل غير دائم أو منتظم أو كافٍ « ليس العرض من العمل قليلاً جداً فحسب بل إنه غير مضمون » (ح ٢ ص ١١٦) . « وبرغم أن النتائج الذى يقسم بين الرأسمالى والعامل كبير فإن العامل يحصل على نصيب كبير بحيث أنه يصبح رأسمالياً بسرعة ..

ويستطيع نفر قليل ، حتى من هؤلاء الذين تطول حياتهم إلى حد غير معتاد ، أن يقتنوا ثروات عظيمة ، (ج ١ ص ١٣١) . ولن يستفيد الرأسمالي إذا جاء بمن يحتاج إليهم من العمال الأجراء من أوروبا في الوقت الذي يأتي فيه برأس المال لأنهم لا يلبثون « أن يصبحوا ملاك أرض مستقلين ، إن لم ينافسوا ساداتهم السابقين في سوق العمل ، (ج ٢ ص ٥) . ياله من أمر فظيع ، أليس كذلك ؟ لقد دفع الرأسمالي ماله لكي يأتي من أوروبا بمن ينافسونه ! هذه نهاية الأمور ! لا يجب إذن أن نجد ويكفيلد بأسف لانعدام أى شعور باعتماد العمال الأجراء على غيرهم في المستعمرات . ويحدثنا تليزده ميريشيل أنه بسبب ارتفاع الأجور في المستعمرات ، « تشتد الحاجة إلى عمال أرخص أجراً وأكثر طاعة — أى إلى طبقة يستطيع الرأسمالي أن يعمل عليها شروطه لا طبقة تملي شروطها عليه ... برغم أن العامل في البلدان القديمة المتحضرة حر إلا أنه بحكم قانون الطبيعة يعتمد على الرأسماليين . أما في المستعمرات فلا بد من إيجاد حالة الاعتماد هذه بوسائل مفتعلة » (١)

وحسب رأى ويكفيلد ، ما الذي يترتب على هذه الحالة التعسة في المستعمرات ؟ « ميل ذو طابع همجي لتوزيع ، المنتجين والثروة الأهلية (شرحه ج ٢ ص ٥٢) . إن توزيع أدوات

(١) Merivale, op. cit., vol II pp. 235-414 — وحتى الاقتصادى العادى مولينارى وهو من أنصار حرية التجارة المعتدين فيقول « في المستعمرات حيث ألغى الرق ولكن حيث العمل الاجبارى لم يحل محله مقدار معادل له من العمل الحر ، فإن الامور تجري ضد ما نراه كل يوم أمام أعيننا . هناك نجد أن العمال العاديين يستطيعون بدورهم أن يستغلوا المظلمين entrepreneurs بطلب أجور لا تتناسب مطلقاً مع نصيبهم الصحيح في المنتج . ونظرا لعدم استطاعة أصحاب مزارع السكر أن يبيعوه ضمن يكفى لانتظية الاجور المتزايدة لهذا فهم يضطرون أن يدفعوا الزيادة أولاً من أرباحهم وبعد ذلك من نفس رأسمالهم ، وقد تسبب هذا في خراب عدد كبير منهم كما أن بعضاً آخر أغلق ما لديه من معامل التكرير ليتجنبوا ما يوشك أن يحرق بهم من دمار ... لا شك أن المرء يفضل أن يرى المقادير المتجمعة من رأس المال تتبدد بدلاً من أن يشاهد أجيالاً من الناس تهلك » . [ياله من اعتراف كريم من جانب المسيو مولينارى] « ولكن ألا يكون من الأفضل لو أمكن بقاء رأس المال دون أن يمس وفي الوقت نفسه ببقى الناس على قيد الحياة » (مولينارى . شرحه ص ٥١ — ٥٢) . آه بامسيو مولينارى ! ما الذى آلت اليه الوصايا العشر التى جاء بها موسى والأنبياء ، وماذا جرى لقانون العرض والطلب إذا كان « المنظم » في أوروبا يحرم العامل من نصيبه الحق في المنتج بينما يحرم العامل في جزر الهند الغربية من نصيبه الذى يستحقه ؟ وأرجوك أن تحدثنا عن هذا « النصيب الحق » الذى يعجز الرأسمالي حسب اعترافك عن دفعه لعماله يوماً بعد يوم ؟ هناك في المستعمرات حيث العمال « عاديون » بحيث يشغلون للرأسمالي تجرد المسيو مولينارى شديد الرغبة في استخدام الإجراءات البوليسية لضمان سرعان مفعول قانون العرض والطلب الذى يقوم بأداء وظيفته بطريقة آلية في هذا الجانب من العالم الذى نعيش فيه .

الإنتاج بين عدد لا يحصى من الملاك المستقلين يجعل من المستحيل مركزة رأس المال وبذا يقضى على أساس العمل المتحد (associated) ، وتقف صعاب لا يمكن التغلب عليها في وجه المشروعات التي يقتضى القيام بها سنوات طويلا وإنفاق رأس المال الثابت (Fixed). لا يتردد الرأسماليون بأوروبا في استثمار أموالهم في أمثال هذه المشروعات لأن الطبقة العاملة هناك عددها زائد دائما عن الحاجة . وكما تختلف الأمور في المستعمرات ! يحدثنا ويكفيلد عن تجربة مؤلمة تعرض لها . لقد جرى الحديث بينه وبين بعض الرأسماليين في كندا وولاية نيويورك حيث غالبا ما تركد موجة الهجرة وتنخلف رواسب من العمال الزائدين (عن العدد المطلوب) . وحسب أقوال أحد رجال هذه المسرحية « كان رأس مالنا على استعداد للقيام بعمليات كثيرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لإنجازها ولكن لم تتمكن من البدء في هذه العمليات بواسطة عمل نعلم أنه لا بد أن يتركنا سريعا . لو كنا متأكدين من استبقاء عمل أمثال هؤلاء المهاجرين لسررنا باستخدامه وبشمن مرتفع ؛ وكنا فعلا نستخدمه حتى ولو كنا على ثقة من أنه سيغادرنا إذا ما كنا متأكدين من إمكان الحصول على مورد جديد من العمل حينما نحتاج إليه » (شرحه ج ٢ ص ١٩١ — ١٩٢) .

وبعد أن أظهر ويكفيلد أوجه الخلاف بين الزراعة الرأسمالية الإنجليزية والعمل «المتحد» المشترك فيها وبين الأعمال المتناثرة التي يقوم بها الملاك الفلاحون في أمريكا ، نراه على غير شعور منه يقدم لنا لمحة سريعة عن الصورة العكسية ، فيصف عامة الناس بأمريكا بأنهم في رغد ومستقلون ونشطون وأفضل تعليما نسبياً . هذا من جهة ومن جهة أخرى «يقاسى الفلاح في جنوب إنجلترا كافة شرور العبودية تقريبا دون أن يتمتع بأى من مزاياها . إنه ليس برجل حر ولكنه عبد وفقير يحتاج إلى المساعدة ... إذا استثنينا أمريكا الشمالية وبعض المستعمرات الجديدة ففي أى بلد تزيد أجور العمل الحر الذي يستخدم في الزراعة مجرد أسباب العيش للعامل ؟ ... لاشك أن خيول المزارع في إنجلترا تتمتع بغذاء أفضل مما يتاله الفلاحون الإنجليز وذلك لأنها متاع قديم » (شرحه ج ١ ص ٤٧ ، ٢٤٦) . لا أهمية لهذا ! فالثروة الأهلية بحكم طبيعتها متائلة مع فقر الجماهير .

(١) « وأنت تضيف إذن أنه بفضل الملكية الخاصة للأرض ورأس المال يستطيع الرجل الذي لا يملك إلا يديه أن يجد عملا ويكسب عيشه ... وأقول لك على النقيض من هذا إنه بفضل هذه الملكية الخاصة للأرض يوجد أفراد لا يملكون غير أيديهم ... إذا وضعت إنسانا في فراغ حرمة من الهواء ، فإذا فعل خلاف هنا من استحوذ على الأرض؟ ... إنك تضعه في فراغ نضبت منه الثروة حتى لا يسمعه إلا أن يعيش وفق إرادتك وهواك » Collins, op. cit, vol, III pp. 268-271, passim.

كيف يمكن إذن علاج هذا السرطان المعادي للرأسمالية ؟ إذا كان الناس على استعداد أن يحولوا الأرض دفعة واحدة من ملكية عامة إلى ملكية خاصة لاجتثا الشجر من جذوره حقاً ، ولكنهم لو فعلوا ذلك لقضوا على المستعمرات . لا بد إذن من وسيلة تقتل بها طائرين بحجر واحد . لتفرض الحكومة ثمناً عالياً مفتعلاً للأرض العذراء وهو ثمن لا علاقة له بقانون العرض والطلب ويكون مرتفعاً بالقدر الذي يضطر معه المهاجر أن يشتغل وقتاً طويلاً قبل أن يكسب مقداراً كافياً من المال يشتري به أرضاً وبذا يتحول إلى فلاح مستقل . ببيع الأرض بثمن يجعل من المستحيل عملياً على العمال الأجراء شرائها ، وباستخلاص النقود على هذا النحو من أجور العمل عن طريق الاقتات على قانون العرض والطلب المقدس ، — نقول بهذه الوسائل تخلق الحكومة رصيماً يستخدم كلما زاد ونما في الأتيان بالأفراد من أوروبا إلى المستعمرات وبذا يتملى سوق العمل بما يزيد عن طاقمه لصالح الرأسماليين . هذا هو السر العظيم الذى ينطق عليه « الاستعمار المنظم » . بهذه الخطة يصرخ ويكفيلد وقد تملكته نشوة الفوز « يجب أن يكون عرض العمل ثابتاً ومنتظماً لأنه لما كان العامل يصبح عاجزاً عن امتلاك الأرض إلا بعد أن يشتغل زمناً طويلاً فإن جميع العمال المهاجرين الذين يشتغلون سويلاً ينتجون في هذه الحالة رأس مال يصلح لاستخدام عمال أكثر ، وثانياً لأن كل عامل هجر العمل الأجير وأصبح مالكا لأرض يستطيع تكوين رصيماً يستخدم فى إحضار عمل جديد إلى المستعمرة » (ج ٢ ص ١٩٢) . ويجب أن يكون الثمن الذى تحدده الدولة للأرض « ثمناً كافياً » ، بمعنى أن يكون مرتفعاً إلى الحد الذى « يحول دون تحول العمال إلى ملاك أرض مستقلين قبل أن يأتى غيرهم ليحل محلهم » (ج ٢ ص ٤٥) . هذا « الثمن الكافى » إن هو إلا اصطلاح مهذب للفدية التى يتعين على العامل أن يدفعها للرأسمالى كى يسمح له الأخير بالانسحاب من سوق العمل . فقبل انسحابه لا بد أن يخلق « رأس مال » يستطيع به معبوده الرأسمالى أن يشتغل عمالاً أكثر ، وعلى العامل أن يزود سوق العمل على حسابه « بمن يحل محله » .

طبقت الحكومة الإنجليزية هذه الطريقة « فى التجميع الأولى » ، والتى دعا المستر ويكفيلد إلى استخدامها فى المستعمرات ، ولكن المهزلة كانت كاملة شأنها فى ذلك شأن قانون البتلك الذى يحمل اسم سير روبرت بيسل . وكانت النتيجة الوحيدة لهذه التجربة تحويل المهجرة من المستعمرات الإنجليزية إلى الولايات المتحدة . وفى خلال ذلك الوقت أصبح العلاج الذى اقترحه ويكفيلد غير ذى قيمة نظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالى بأوروبا مصاحباً لازدياد الضغط

الحكومي . فن جهة يُخَلِّف تيار الآدميين المتدفق باستمرار وبدون انقطاع على أمريكا سنة بعد أخرى طبقة روسية راكدة في الولايات الشرقية من الإتحاد الأمريكي لأن فيضان الهجرة من أوروبا يلقى بالناس في سوق العمل بأسرع من أن يستطيع تيسار الهجرة من الولايات الشرقية حملهم إلى الأمام ، ومن جهة أخرى خلفت الحرب الأهلية الأمريكية ديناً أهلياً ضخماً ترتب عليه بعدئذٍ ازدياد عبء الضرائب ، وقيام أرسقراطية مالية من أحط الأنواع ، وإعطاء نسبة ضخمة من الأراضي العامة إلى شركات مضاربة لتستغلها بواسطة الطرق الحديدية والمناجم الخ - وباختصار مركزة رأس المال بخطوات سريعة . لم تعد الجمهورية العظمى أرض الميعاد للهاجرين ، إذ الإنتاج الرأسمالي يسير بخطوات جبارة . وبرغم أن أجور العمال لم تهبط إلى مستواها بأوروبا وبرغم أن العمال لم يصلوا بعد إلى حالة الاعتماد على رأس المال كما هو الحال في أوروبا ، فإن تبيد الأرض غير المزروعة بالمستعمرات بهذه الطريقة التي لا تعرف الخجل على أعضاء الأرسقراطية والرأسماليين أدى وبخاصة في أستراليا (١) إلى جانب تدفق المغامرين على مناجم الذهب وإلى جانب أثر منافسة استيراد السلع الإنجليزية على رجال الحرف اليدوية (إلى تكوين « فائض سكان نسبي » كبير إلى كد كاف بحيث تتوارد الأبناء دائماً « بازدهام سوق العمل الأسترالية » وانتشار الدعارة في الجهات الجنوبية من الكرة الأرضية بمثل ازدهارها في حي هيماركت بلندن .

ولكن لا تعيننا هنا أحوال المستعمرات . إن الشيء الوحيد الذي يهمننا هو أن الاقتصاد السياسي بالعالم القديم قد كشف سرّاً عظيماً في العالم الجديد ونادى به في كل مكان . هذا السر ينحصر في أن الطريقة الرأسمالية في الإنتاج والتجميع أو أن الملكية الخاصة الرأسمالية باختصار ، تتطلب كشرط أساسى لقيامها القضاء على الملكية الخاصة التي يكتسبها المرء بعمله ، وبعبارة أخرى تتطلب فصل العامل عما يملك من الشروط اللازمة لأداء العمل .

« نتم بحمد الله »

(١) بطبيعة الحال بمجرد أن نوات أستراليا وضع القوانين اللازمة لها أصدرت الحكومة في المستعمرة قوانين ملاءمة للمستعمرين ولكن دون هذه القوانين وابداء ثمرتها ما سبق أن لجأت إليه الحكومة الإنجليزية من تبيد الأرض . « ان الهدف الأول والأساسى الذى يهدف إليه قانون الأراضى الصادر سنة ١٨٦٢ أن يزيد من التسهيلات أمام إقامة الناس واستعمارهم للبلاد » The Land Law of Victoria, by the Hon. G. Duffy., minister of public lands, London, 1862.

نورد هنا بعض أخطاء الطباعة معذرين عن غيرها
كما لا يخفى أمره على فطنة القارىء

صواب	سطر	صفحة
إحلال	٩	٣٢
رأس مال	١٨	٦٠
إنتاجي	٢٨	٦٤
معظم عمال	١٢	٦٥
النسبة لفائض	١٨	٩٢
ترب	٣	١٠٨
السوق	٤	١١٩
النسبة العادية	١٥	١٩٤